خواطر مؤرخ

(الجزء الأول)

بقلم

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠١

الاشراف الفنى
صـــبرى عـبـد الواحــد

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم الجزء الأول من هذا الكتاب، الذى يتضمن خواطرى حول شتى مجالات حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية، التى نشرت فى جريدة الجمهورية الغراء، ابتداء من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ فى شكل أعمدة يومية، ويشتمل هذا الجزء على ١٦٢ مقالاً من الفترة من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠م إلى ٢٩ مايو ٢٠٠١م.

وتختلف هذه الخواطر عن مقالاتى الأسبوعية التى نشرت فى جريدة الأهرام والوفد ومجلة أكتوبر، فى أنها خواطر بالفعل! بمعنى أنها انعكاسات لأحداث جارية طرأت فى الذهن فى شكل خواطر، وتفاعلت مع المخزون العلمى والثقافى والفكرى، فأصبحت مقالات يومية - أو أعمدة يومية!

كنت قد ترددت عندما عرض على الصديق العزيز الأستاذ سمير رجب رئيس تحرير الجمهورية، كتابة عمود يومى فى الجمهورية. ذلك أن مقالىّ الأسبوعيين فى جريدة الوفد ومجلة أكتوبر، فضلا عن مسئولياتى الأخرى، ودراساتى التاريخية - كل ذلك لم يترك لى ما يمكن أن أتحمل به مسئولية كتابة عمود يومى فى جريدة يومية كبرى، هى جريدة الجمهورية، ولكنى قبلت من باب التحدى لنفسى!

ولم أكد أبدأ حتى اكتشفت أن الذهن البشرى به مخزون هائل من الخبرات والتجارب. وأنه بالنسبة للعالم والمفكر والمثقف عبارة عن بحر زاخر من المعرفة، وأن

الخاطر بالنسبة لهذا البحر هو أشبه بالرياح التى تحرك ساكنه وأمواجه، أو هو أشبه بحجر يلقى فى بحر ساكن فيحدث دوامات تتسع تدريجيا حتى تصل إلى أبعد شطئانه.

على أن الأمر يتوقف على نوع الحياة التى يمارسها المفكر، والبيئة التى يعيش فيها، والزمن الذى يحياه! فخواطر المفكر الذى يعيش فى العصور الوسطى تختلف عن خواطر المؤرخ الذى يعيش فى العصر الحاضر المليء بالعواصف، والذى تضاءلت فيه مساحة الكرة الأرضية، وتجمعت فيه العوالم حتى أصبحت عالما واحدا.

وقد اكتشفت أن الحياة المعاصرة لا تترك للذهن البشرى الفرصة للراحة أو السكون! فالأحداث الجسيمة تتلاطم فيه يوميا تلاطم الأمواج العالية، ولا تترك للمفكر مجالا لتجاهلها.

ومن هنا أصبحت كتابة الخواطر اليومية جزءا من إيقاع الحياة اليومية، وإفرازًا من إفرازات الأحداث، بل أصبحت وممارسة حياتية.

وعلى هذا النحو، فاننى آثرت عند إعداد هذه الخواطر للنشر فى كتاب أن أحافظ على تسلسلها اليومى ما أمكن، باعتبارها انعكاسات للأحداث الجارية، ولم أغير فيها حرفا.

ولكنى لم أملك - بالنسبة للمقالات التى عالجت حدثا معيناً أو قضية واحدة من القضايا، إلا أن أضعها فى تسلسل خاص، حتى لا تقطعها أعمدة أخرى تناولت أحداثًا طارئة مهمة لا تنتظر الانتهاء من الموضوع الرئيسى، وحتى يمكن للقارئ متابعتها فى تسلسلها الموضوعى دون انقطاع.

ومن ثم، فالكتاب يمثل سياحة ذهنية فى وسط الأحداث، تتغلغل فيها بالتحليل، وتلقى الضوء عليها تاريخيا واجتماعيا وسياسيا.

وأملى أن يجد القارئ الكريم فى هذا الكتاب ما ينشد من فائدة ومتعة...

د. عبدالعظيم رمضان

الهرم فى ٦ أكتوبر ٢٠٠١

(١)

العودة إلى جريدة الجمهورية*

إغراء الكتابة فى «الجمهورية» فى نهضتها الجديدة لا يستطيع مقاومته أحد، خصوصا إذا كان من كتاب الجمهورية القدامى مثلى، فهو أشبه بعودة إلى البيت بعد طول اغتراب! لذلك لم أتردد فى قبول العرض الكريم من الصديق القديم الأستاذ سمير رجب ، بكتابة عمود يومى فى الجريدة ، على الرغم مما يمثله من عبء يضاف إلى أعبائى العلمية والثقافية، وفى ذهنى أمل أن أسهم بجهد متواضع فى بناء هذا الصرح الكبير الذى بناه الأستاذ سمير رجب، بجهد وطول عناء.

وعندما أقارن بين شعورى اليوم وأنا أكتب للجمهورية وشعورى فى عام ١٩٧٥، أحمد الله على ما حققته مصر فى عهد مبارك من حرية الرأى . لقد كنت أكتب وقتذاك وشبح الحذف والتعديل فى المقال يخيم على رأسى . فلم تكن الظروف السياسية مهيأة بعد لحرية الرأى ، إذ كانت مصر قد خرجت من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والجيش الإسرائيلى ما يزال فى سيناء، والرئيس السادات يناضل ببسالة لاستكمال

---

* الجمعة ٢٠٠٠/١٢/١٥

التحرير عن طريق المفاوضات ، والإخوة العرب يتهمون السادات بالتهاون والخيانة ، ويكوّنون ضده جبهة الرفض ، وكل ذلك مما كان يلقى بمسئولية جسيمة على رئيس التحرير.

وقد انقضت هذه الظروف اليوم ، وانتقلت مصر فى عهد الرئيس مبارك إلى عهد جديد لم يكن أحد يتصوره فى تلك الأيام القلقة السوداء. فقد سقط السادات صريعا بيد الخونة أدعياء الإسلام، وجاء مبارك بعقل متفتح جديد وعلى عزم بنقل مصر من جو الحروب والإرهاب والسجون والكبت ، إلى جو الاستقرار والأمان الذى نعيشه اليوم.

ومن هنا فشتان ما بين شعورى وقت كتابة أول مقال لى لجريدة الجمهورية فى عام ١٩٧٥ وكتابتى هذا المقال بعد ربع قرن بالتمام والكمال.

إن الكثيرين من أبناء الشعب المصرى، وخصوصا الشباب الذى ولدوا وعاشوا فى عهد مبارك، لا يعرفون كم عانت مصر وعانى الشعب المصرى للوصول إلى ما نحن فيه اليوم من استقرار وأمن ، وكيف انتقلنا من عهد كان يقاطعنا فيه إخواننا العرب اقتصاديا ، ويدفع شعبنا ثمن هذه المقاطعة ، إلى عهد الازدهار الاقتصادى الذى نعيشه ، والذى لا يقلل منه كثيرا السحابة الاقتصادية التى تمر بمصر اليوم .

لقد كان شبابنا منذ ربع قرن يولد ليقضى أزهى عمره فى الجيش مجندا ، وكانت فترة التجنيد تصل إلى ست سنوات! تتجمد فيها

حياته، ولا يدرى بعدها إذا كانت الحرب القادمة ستتركه يعيش أو يلقى حتفه على يد الأعداء . ولكن شبابنا اليوم يولد ويشب وفى ذهنه آمال للمستقبل بعيدة عن ميادين الحرب وحفر الخنادق ، إنها آمال تتفق مع عصر السلام وليس عصر الحروب.

إن النهضة التى شملت اليوم كل ركن من أرض مصر فى عهد مبارك ، وحولت سيناء من صحراء قاحلة إلى جزء ينبض بالحياة والخضرة والنماء من أرض مصر، كان لابد أن تشمل حرية الصحافة وحرية الرأى . ومن هنا فإن شعورى اليوم وأنا أكتب للجمهورية ، فى نهضتها الجديدة ، يختلف إلى حد كبير عن شعورى وقت كتابتى أول مرة ، إنه شعور بأن مصر تسير فى طريق التقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وتخلف وراءها ماضيًا مليئًا بالحروب والأزمات الاقتصادية وكبت الحريات .

وهذا الإنجاز العظيم لم يتحقق بمحض الصدفة ، وإنما تحقق بالسياسة الحكيمة التى اتبعها الرئيس مبارك منذ توليه الحكم، تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، وتجاه العالم العربى، الذي أعاد لمصر جامعة الدول العربية، وتجاه القضايا العربية المساندة للحق العربي، وتجاه العالم الخارجى الذى كسبت به مصر احترام العالم أجمع.

ومن هنا فإذا أردنا أن نقوم الحاضر تقييما صحيحا فيجب علينا الرجوع قليلا إلى الماضى ، فهذه هى الطريقة الصحيحة لقياس المشوار الذى قطعته مصر على طريق التقدم.

(٢)

المزايدون على مصر!*

فى كل ما أقرؤه من مزايدات على نظامنا السياسى فيما يتعلق بانتفاضة الأقصى ، أحمد الله على أن على رأس هذا النظام رجل يستخدم عقله قبل عواطفه ، ويضع مصلحة مصر العليا نصب عينيه ، ولا تحركه أوهام الزعامة العربية ، وإنما تحركه مسئوليات العبور بمصر إلى شاطىء الأمان.

عندما استدعى الرئيس مبارك السفير المصرى من إسرائيل، فى إجراء هز المجتمع الإسرائيلى هزا ، وكان له تأثيره المدوى فى العالم أجمع، كان الظن أن مبارك بهذا الإجراء يتجاوب التجاوب العملى الصحيح مع مشاعر الشعب العربى فى كل مكان فى إطار الإمكانات العربية، ويضع حسابات المصلحة المصرية الوطنية والقومية فوق كل اعتبار.

ثم كانت المفاجأة عندما انبرى فريق من المصريين ، نعرف هويته ، ونعرف من أين يستمد أفكاره وأهدافه، يزايد على الإجراء الذى اتخذه الرئيس ، فهو لا يرضيه إلا إعلان حرب تحرير لفلسطين، وبشرط أن

---

* السبت ٢٠٠٠/١٢/١٦

تكون مصر هى التى تخوض هذه الحرب! فإن لم تكن حربا سريعة فإجراءات تؤدى إلى الحرب فى المدى القريب أو البعيد!

هذا الفريق هو الذى ابتليت به مصر بمناسبة القومية العربية! وهو الذى ضغط على يد عبد الناصر وعلى يد عبد الحكيم عامر، ودفع بهما إلى هاوية يونيه ١٩٦٧! ويتميز هذا الفريق بأنه أشد عروبة من كل الدول العربية! وأكثر حماسا لقضية فلسطين من كل النظم العربية الأخرى! ولكنه يتوهم أن مصر هى ولية أمر العرب ، وولية أمر الشعب الفلسطينى ، وأنها تستطيع أن تأمر الدول العربية بأن تعبىء جيوشها وتعلن الجهاد ، فتستجيب هذه الدول على الفور ، ويستجيب الشعب الفلسطينى ، وتنشب على الفور معركة قومية تقذف بإسرائيل إلى البحر!

وينسى هذا الفريق أن مصر لا توجد لها سيطرة على البلاد العربية. والدليل على ذلك أنه عندما قام الرئيس الراحل السادات بمبادرة القدس ، وقفت جميع النظم العربية ضده! وعندما دعا القيادة الفلسطينية لتحتل مقعد فلسطين فى فندق مينا هاوس ، أخرجت له القيادة الفلسطينية لسانها ، بل شتمته وأهانته ووصمته بتهمة الخيانة! بل تكونت ضده «جبهة رفض» تمكنت من طرد مصر من جامعة الدول العربية.

هذا هو حجم نفوذ مصر فى العالم العربى، وحجم تأثيرها على القرار الفلسطينى . ولكن الفريق المصرى المزايد على النظام السياسى

المصرى ، ينسى كل ذلك، ويحمل نظامنا السياسى التبعة كاملة عما يصيب الشعب الفلسطينى من عدوان إسرائيلى وضحايا وقتلى!

لم نسمع لهذا الفريق صوتا ضد النظم العربية التى تجاهد بالخطب الحماسية ، ولم تطلق طلقة رصاص واحدة ضد إسرائيل، ولم تزهق روحا فى سبيل القضية الفلسطينية وإنما أزهقت ملايين الأرواح من بينها فى حروبها الخاصة، فى حين كانت حروب مصر كلها من أجل فلسطين . وقد خسرت مصر فى هذه الحروب . وفقا لتقدير الرئيس مبارك فى حديثه مع الأستاذ رجائى عطية نحو ١٢٠ ألف مصرى من العكسريين فقط! بالإضافة إلى المعاقين ، بالإضافة أيضا إلى المدنيين الذين كانوا يعملون فى الدشم ويساعدون القوات المسلحة ، وهو ما يصل بعدد من خسرته مصر إلى ٢٠٠ ألف شهيد ويزيد .

والمشكلة هى أن القضية الفسطينية تتجه اليوم إلى طريق مسدود، بسبب التعنت الإسرائيلى والقمع الوحشى للانتفاضة الفلسطينية ، وفى مثل هذه الظروف فإن الضغط يتزايد على مصر لشق الطريق بالسلاح! وهو ما رأينا بوادره وإرهاصاته فى ردود الفعل السلبية فى الشارع الفلسطينى والشارع العربى لكل ما تقوم به مصر من جهود دبلوماسية وسياسية لإرغام إسرائيل على تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية . فالشارع الفلسطينى والشارع العربى يريد من مصر دوما المزيد ، والمزيد يحمل مخاطر الصدام المسلح.

وفى الوقت نفسه فإن الشارع الإسرائيلى يريد أيضا من حكومته المزيد من إجراءات القمع للانتفاضة الفلسطينية، بعد أن أصبحت المستوطنات الإسرائيلية تسيطر على السياسة الإسرائيلية، منتهزة فرصة التفوق العسكرى الإسرائيلى. وهو ما يدفع بالأمور إلى صدام مسلح يهدد أمن المنطقة العربية وأمن مصر.

ومن حسن الحظ أن هناك صمام أمن فى هذه المنطقة هو الذى يتمثل فى الرئيس مبارك. فليكف المزايدون عن الضغط فإن الضغط يولد الانفجار، والانفجار ينسف كل شوط قطعناه!

(٣)

الفنانة هندية!*

برنامجان فى شهر رمضان شاهدتهما فى قناتين مختلفتين، دفعانى إلى التفكير العميق! البرنامج الأول وكان فى قناة أبو ظبى وكانت بطلته الفنانة المعتزلة هندية. والبرنامج الثانى كان فى القناة الثانية المصرية، وكانت بطلته الفنانة العاملة فيفى عبده وزوجها ، واسم البرنامج «حوار صريح» .

وبالنسبة للبرنامج الأول فإن الفنانة هندية ـ كما ذكرت هى ـ كانت قد اعتزلت الفن بعد إصابتها بصدمة نفسية بسبب موت شقيقها، جعلتها تزهد فى الحياة وفى كل شىء، وتعلن أن الحياة فانية، وأنه لا شىء فى الدنيا يستحق النضال من أجله ، وأن الأجدى العمل من أجل الآخرة التى هى الموئل الأخير المضمون!

ولأن الفكر السائد عند الكثيرات من الفنانات أن الفن حرام ، وأنه معصية يجب الإقلاع عنها ، فقد اقتنعت بأنها كانت ترتكب معصية بعملها فى الفن ، وأن عليها أن تكفر عنها قبل أن تلسعها نيران جهنم!

---

* الأحد ٢٠٠٠/١٢/١٧

فاعتزلت هذا المنكر، وقررت أن ترتدى الحجاب، واتصلت بالحاجة فلانة، والحاجة فلانة، والحاجة فلانة من الفنانات اللاتى اعتزلن الفن وارتدين الحجاب ، وأخذت تتلقى على أيديهن طقوس الاستعداد للدار الآخرة، وأخذت تمارس الطقوس الجديدة بإخلاص وتفان.

ولأن التجرد من ملذات الحياة الدنيا يرفع النفس البشرية إلى درجات عالية من الصفاء والسباحة وسط السحاب وبين الكواكب بعيدا عن الأرض الدنسة وموبقاتها - فإن الفنانة هندية ارتضت باختيارها ، بعد أن ارتشفت رحيق الحياة الصافية المجردة من المطامع والهوى.

كانت الفنانة هندية أثناء اللقاء فى برنامج قناة أبو ظبى ترتدى الحجاب ، ولكنها تركت جانبا صغيرا من شعرها يظهر من تحت غطاء الرأس ، وكانت تضع بعض المكياج ، وإذا بزبانية الدين - إذا صح هذا التعبير - وأقصد بهم الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على الدين - ينبرون لها بهجوم حاد يطعن فى تدينها ، ويوجه إليها سهاما مسممة لا توجه إلا إلى كافر!

لم يرحم الفنانة هندية من هذه السهام المسمومة اعتزالها الفن تحت وهم أنه حرام ، ولم يغفر لها عند هذا الفريق من حراس الدين أنها خلعت عنها الملابس المتألقة المثيرة ، وارتدت ملابس تخفى مفاتن جسدها ، وارتدت الحجاب - وإنما كان همهم الوحيد هو التشكيك فى تدينها وإظهار بطلانه. كما لو كانت قد فعلته تحت الإكراه والإرغام ، وخوفا منهم لا من الله! بل لقد استلمتها سيدة عربية بموشح ردح

طويل، أهانتها فيه إهانات شديدة ، قابلتها الفنانة هندية بالابتسام والسماح والغفران!

فى الجانب المقابل ظهرت الفنانة فيفى عبده ، وهى ترتدى أفخر الثياب ، وتتزين بأفخر ماكياج ، تجيب عن أسئلة المذيعة منى الحسينى بثبات ، دون هجوم عليها من زبانية التدين ، ودون أن يجرؤ أحد على مساسها بأى لفظ! لقد كانت معها الدنيا! وهى نفس الدنيا التى كانت مع الفنانة هندية فزهدت فيها وهجرتها، وجاء الزبانية ليحاسبوها الحساب العسير بدلا من إحاطتها بالتقدير والاحترام!

لقد دفعنى هذا المشهد لسؤال نفسى: ترى لو تمسكت الفنانة هندية بفنها وبحياتها الأولى ألا تكون فى نفس موضع التقدير الاجتماعى الذى تحظى به الفنانة فيفى عبده؟ وهل كانت تتعرض لهجوم الشمطاوات والمتعصبين أدعياء الدين؟

إن دين الإسلام حرم الرهبانية، ودعا المسلمين إلى الاقبال على الحياة فى إطار الشرع والدين، وترك محاسبة المسلمين لله تعالى ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم﴾، ولكن فتاوى بعض مشايخ الدين، واجتهادات المتعصبين، تدفع بفريق كبير من المسلمين إلى الابتعاد عن هؤلاء وعن فتاواهم ونصائحهم ، التى لا يرون فيها أكثر من اجتهادات قد تصيب وقد تخطئ وأنه من الأسلم للإنسان المسلم أن يستفتى قلبه ، وأن يرجع بنفسه إلى كتاب الله، ففيه أصل الدين.

ولو رجع المرء إلى كتاب الله فسوف يقرأ الآية الكريمة : ﴿إن الله يغفر الذنوب جميعا﴾! ولكن هؤلاء المتعصبين لا يغفرون!

(٤)

من خيال الظل إلى تليفزيون رمضان*

على الرغم من أن العالم الإسلامى يمتد على مساحة قارتين من أكبر القارات، فإن المسلم لا يشعر بشهر رمضان إلا فى مصر ، ومصر وحدها! فعلى مدى التاريخ الإسلامى منذ العصر الفاطمى إلى اليوم أسس المصريون تقاليد رمضانية على ضفاف النيل يستعدون لها فى كل عام ، كما يستعد الناس لحفل زفاف.

ولقد كنت فى الجزائر فى عام ١٩٧٣ وجاء شهر رمضان، فما شعرت وأسرتى بهذا الشهر الكريم، فلم تكن له أية مظاهر احتفالية مما يشهده المصريون فى هذا الشهر. وقد كانت المظاهر التى أبداها الإخوة للاحتفال بالشهر الكريم مظاهر تصطبغ بالصبغة الغربية المسيحية. فقد كان الجزائريون يوقدون الشموع كما يحدث في الكنائس. ولست أدري هل تغيرت هذه المظاهر اليوم، واصطبغت بالصبغة الإسلامية الخالصة كما يحدث في مصر، أو أن الإخوة الجزائريين مازالوا على تقاليدهم؟

---

* الأثنين ٢٠٠٠/١٢/١٨

من الواضح أنه من أسباب احتفاظ وتميز مصر عن حواضر العالم الإسلامى بالتقاليد الرمضانية أنها لم تخضع فى العصر الاستعمارى الفرنسى الذى يقوم على ما يسمى بالاستيعاب الحضارى، وصبغ البلاد المستعمرة بالصبغة الفرنسية، ولغة، وثقافة، وتقاليد، أى العكس من الاستعمار الإنجليزى الذى يعتمد على جيش احتلال وإدارة وطنية يحركها من وراء ستار.

فلم يكن الاستعمار الإنجليزى فى مصر يهتم بنشر الثقافة الانجلوسكسونية على نحو ما يفعل الاستعمار الفرنسى، ولم يحاول حتى نشر اللغة الإنجليزية بطريقة قسرية. فقد كانت الطبقة الأرستقراطية المصرية أثناء الاحتلال البريطانى لمصر تتحدث باللغة الفرنسية! وكان سعد زغلول يخاطب اللورد كرومر باللغة الفرنسية، وكان كرومر يرد عليه بالفرنسية! بل من الطريف أنه عندما ما أراد سعد زغلول أن يتعلم لغة أوروبية ثانية اختار تعلم اللغة الألمانية! ولم يبدأ فى تعلم اللغة الإنجليزية إلا فى أثناء نفيه بعد ثورة ١٩١٩.

وقد درج التليفزيون المصرى على حشد عدد هائل من المسلسلات التليفزيونية للعرض فى شهر رمضان. والذى لا يعرفه القراء أن هذا الاهتمام له أصول تاريخية من عصر الفاطميين! وعصر الفاطميين هو العصر الذى يشكل معظم عادات المصريين الاجتماعية ، خصوصا العادات الرمضانية.

فإذا كان المصريون اليوم يتجمعون فى أمسيات رمضان حول المسلسلات التليفزيونية ، فقد كانت لهم وسائلهم الأخرى للتسلية ،

الشبيهه بالمسلسلات التليفزيونية ، فى العصر الفاطمى وما بعده . وهى المتمثلة فى «خيال الظل»!

وقد عرف خيال الظل للمرة الأولى عند العرب فى العصر العباسى، ثم جاء إلى مصر فى عصر الفاطميين فى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى.

وقد استمر «خيال الظل» فى مصر كوسيلة رئيسية من وسائل التسلية حتى أوائل القرن العشرين! فأذكر أنه كان موجودا فى الجيزة فى الأماكن الشديدة الشعبية فيما كنا نطلق عليها اسم «حارة رابعة» فى جنوب الجيزة ، وقد أصبحت اليوم أرقى الأحياء وهى التى تمتد إلى حى المنيب!

فقد دعانى صديق من الصبية لمشاهدة خيال الظل ، وقد دفع كل منا مليما واحدا أجر الدخول ، وكان غرفة مغلقة بدون كراسى وإنما كانت مفروشة بالحصير! وعلى الجدار شاشة بيضاء كتلك التى نراها فى السينما فى وقتنا الحاضر، ثم أظلم المكان ، ومن وراء الشاشة أخذت تظهر صور كرتونية لأبطال القصة ، يرافقها صوت يحكى القصة. ولم أكرر الذهاب لطول المسافة التى كان علىَّ أن أقطعها بين «حارة ثانية» التى كنت أقطن فيها، وهى الحى الأرقى، وحارة رابعة! ولأنه كان على الذهاب ليلا ، مما يعنى السير فى طريق مظلم حالك الظلام خال من أى مبنى أو عمران على جانبيه!

كان خيال الظل فى العصور الوسطى هو التسلية العامة المفضلة

لجميع طبقات المجتمع، ثم أصبح تسلية شعبية فى أوائل القرن العشرين . وكان فى البداية يعتمد على قصص التراث ، ثم أصبح يعتمد على الخيال. وتذكر لنا المراجع التاريخية أن أكبر شخصية ساهمت فى تأليف تمثيليات خيال الظل ، هو محمد بن دانيال الموصلى المتوفى سنة ١٣١١م وقد عرفت تمثيليات خيال الظل باسم «البابات»!

وقد كان ما خلد ذكر ابن دانيال هو تفوقه فى فنه التمثيلى ، فقد كان هو الذى يصنع الرواية، ويكتب مشاهدها ، وينظم الأصوات ويلحنها ، ويعين الأزياء المناسبة ، وكل ما يحتاج إليه التمثيل ، ويشترك بنفسه فى العرض، فكان هو المؤلف والناظم والمغنى والمخرج والممثل! وقد وصل إلينا من آثاره نسخة فى دار الكتب المصرية بعنوان : «طيف الخيال». وهى أبدع مسرحية فى تاريخ خيال الظل المصرى!

لقد تغير الزمن كثيرا، ولكن مصر سوف تظل أصل الحضارة!

(٥)

اتفاق العمل والليكود على الفلسطينيين *

الوضع السياسى فى إسرائيل اليوم ينطبق عليه المثل المصرى الشائع الذي يقول : «أنا وخويا على ابن عمى، وأنا وابن عمى على الغريب»!

فالصراع على الحكم بين كل من باراك وشارون ونيتانياهو ، صراع حقيقى يعكس خلافا حقيقيا فى معالجة القضية الفلسطينية وفى مواجهة الانتفاضة ، ولكن هذا الصراع هو فى نهاية الأمر بين إخوة تجمعهم مصلحة مشتركة وصلات قربى ، ولهم غاية واحدة هى منع قيام دولة فلسطينية مما ينطبق عليه وصف دولة على أرض فلسطين، وعدم التنازل عن شبر واحد من الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧.

على أن هذه الغاية قد بات يهددها خطر التدخل الدولى بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهة، وتدخل الولايات المتحدة من جهة أخرى، وضغط مصر من جهة ثالثة، وضغط الشعب الفلسطينى فى الداخل من جهة رابعة.

---

* الثلاثاء ٢٠٠٠/١٢/١٩

كل هذه الضغوط كانت قد بلغت قمتها على حكومة باراك بحيث أصبح من الصعب تجاهلها . ولكن فى الوقت نفسه كان اليمين الإسرائيلى المتمثل فى الليكود والمستوطنات الإسرائيلية يسد الطريق فى وجه باراك ويهدد حياته شخصيا كما هدد حياة رابين ، لو أنه وصل فى شوط المفاوضات إلى نهايته التى تحقق للفلسطينيين تطبيق اتفاق أوسلو والاتفاقات التى تترتب عليه.

هنا اتفقت مصلحة باراك فى تعطيل الانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة كاملة، مع مصلحة شارون الذى يعارض هذه الاتفاقات أصلا ، ويرفض التنازل عن شبر واحد من الأرض المحتلة ، فكانت مؤامرة زيارة شارون للمسجد الأقصى فى حراسة ثلاثة آلاف جندى ، التى فجرت انتفاضة الأقصى منذ ذلك الحين إلى اليوم.

ولقد فهم المراقبون السياسيون المتابعون للصراع العربى الإسرائيلى، هذه المؤامرة منذ البداية، فقد تساءل الرئيس مبارك على شاشات التليفزيون عما يدفع باراك إلى توفير حراسة لشارون ، الذى هو خصم سياسي له ، فى زيارته للمسجد الأقصى ، تبلغ ثلاثة آلاف جندى؟

ولكن كان واضحا أن هذه هى الطريقة المثلى لباراك لكسر سلسلة الأحداث ، والعودة بالقضية الفلسطينية، إلى بداياتها الأولى!

وقد كانت الخطوة التالية هى تقديم باراك استقالته ، الأمر الذى يعنى تجميد عملية السلام ، بل المفاوضات التى تجرى لإنهاء الانتفاضة ، لمدة شهرين على الأقل - كما أشار ياسر عرفات!

وقد عجل بهذه الاستقالة عودة «نيتانياهو» من الولايات المتحدة، وإعلانه أنه سيرشح نفسه لرئاسة الليكود ولمنصب رئيس الوزراء على الرغم من أنه ليس عضوا فى الكنيست ، وما ظهر من تقدمه على شارون فى استفتاءات الرأى العام الإسرائيلى .

لقد أعلن ياسر عرفات أن الاستقالة هى نتيجة للضغوط التى نجمت عن الانتفاضة الفلسطينية، وأوضح أن اتفاقى شرم الشيخ الأول والثانى لم ينفذ منهما شىء، وأن باراك مشهور بعدم التنفيذ ومحاولة تضييع الوقت!

وقد كانت الحجة التى تذرع بها باراك لتقديم استقالته هى أنه سيسعى بعد إعادة انتخابه للحصول على تفويض جديد للعمل بقوة أكبر لإحلال السلام فى الشرق الأوسط! ولكن من الواضح أن فرصة باراك فى إعادة انتخابه هى فرصة ضعيفة بعد المجازر التى قام بها لقمع الانتفاضة. لأنه سوف يمنى بنفس الهزيمة التى منى بها بيريز بعد مذبحة قانا ، إذ سيمتنع الفلسطينيون فى الأرض الإسرائيلية عن انتخابه ، وسوف يسقط.

ولكن المشكلة هى أن سقوط باراك معناه مجىء أحد جزارى إسرائيل إلى الحكم، وهما نيتانياهو أو شارون! وهو ما يعنى أن المستقبل ملىء بغيوم أكثر!

وقد كان من الممكن أن تتضاءل فرصة إسرائيل لفرض هذا السلام الأعرج لو أن الدول العربية كرست جهودها الحربية لخدمة القضية

الفلسطينية كما فعلت مصر ، فاحتفظت بقوتها ، ولكن الحروب العربية / العربية أهدت لإسرائيل ميزان القوة العسكرية فى الشرق الأوسط!

و﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾

صدق الله العظيم

(٦)

التعليم والحركة الوطنيـة*

التعليم أحد هموم مصر ، لسبب بسيط هو أنه أحد هموم العصر! فلم يسبق فى التاريخ كله أن قفز التعليم هذه القفزات الواسعة المتتابعة فى زمن وجيـز كما حدث فى هذا العصـر، حتى تغيـر مفـهوم الأمية القـديم ، فلم يعـد الأمى هو من لا يعـرف القـراءة والكتـابة، وإنما هو الذى لا يعرف الكومبيوتر!

وعلى ذلك فشعبنا فى سباق مع الزمن، وفى سباق مع الأمم . وهو ما يلقى بمسئولية جسيمة على الدولة وعلى نظامنا السياسى، وهو ما تنبـه له الرئيس مـحـمـد حسنى مبـارك منذ وقت مـبكر ، فـأعلن أن التعليم مسـألة أمن قـومى ، وأن مـصـر تواجه عـصـرا يتسـارع إيقـاع متغيـراته على نحو غيـر مسبوق ، تحكمه سطوة الاقتصاد وقوة العلم والقدرة على المنافسة ، ومن هنا فإن تطوير التعليم والتدريب فى مصر ينبغى أن يظل هو المشروع القومى الأكبر».

على أن المشكلة فيما يتصل بمصـر هـى أن التعليم أصبح للتعليم

---

* الأربعاء ٢٠/١٢/٢٠٠٠.

فقط، وفقد ارتباطه بالهدف القومى والوطنى ، كما كان الحال فى بداية هذا القرن ، وبالتالى فقد روح التحدى!

فى بداية هذا القرن كان المصريون يواجهون تحديا كثيرا يتمثل فى الاحتلال البريطانى ، وسياساته التى كانت تسعى إلى إبقاء المصريين فى حالة الجهل والتخلف ، حتى تظل الإدارة المصرية فى يد الإنجليز، وتظل الوظائف فى يد الإنجليز ، ويستبعد المصريون من إدارة شئون بلادهم .

من هنا حارب الإنجليز جميع الاتجاهات الشعبية فى التعليم ، وفرضوا المصروفات الباهظة ، وألغوا المجانية إلغاء تاما من جميع مراحل التعليم حتى المدارس الابتدائية والأولية ، حتى أصبح التعليم مستحيلا على أبناء الطبقات الدنيا ، وأصبح وقفا على أبناء الطبقة العليا وبعض أبناء الطبقة المتوسطة.

من هنا أصبح التعليم قضية وطنية بالدرجة الأولى ، بل أصبح هو التحدى الأكبر أمام المصريين للمطالبة بإدارة شئونهم والحصول على استقلالهم ، ولمحاجة الاحتلال بأن المصريين يملكون العلم والقدرة على استلام أمورهم من الإدارة الانجليزية المسيطرة على البلاد ، وانتزاع الوظائف من يد الإنجليز.

هذا يفسر أن نشأة الجامعة المصرية ارتبطت بأكبر زعيمين وطنيين قامت على أكتافهما الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى ، وهما مصطفى كامل وسعد زغلول . فالتعليم بصفة عامة ،

والتعليم الجامعى بصفة خاصة ، يحقق غرضين : ارتقاء مستوى الأمة عن طريق ارتقاء مستوى الأفراد ، وتخريج كوادر وطنية تستطيع أن تضطلع بشئون بلادها . وكل ذلك يقوى الحركة الوطنية التى تستهدف تحرير وسائل الإنتاج من القبضة الأجنبية ، وتحرير الإدارة المصرية من قبضة الاحتلال . وقد عبر مصطفى كامل عن ذلك بقوله: «إن هذا العمل يخدم به المصريون أنفسهم خدمات جليلة ، ويصنعون به المستقبل رجالا أشداء يعرفون معنى الوطن والوطنية، ويبرهنون به على أنهم قادرون على القيام بعظائم الأعمال ، وأنهم أهل لنوال الحرية والاستقلال».

هذا الربط بين التعليم والوطنية ، هو ما نحتاج إليه اليوم! فليس يكفى أن يتعلم التلميذ أو الطالب أن تفوقه يخدم مستقبله ويهيئة لشغل وظائف أفضل ، وإنما من الضرورى أن يعرف أن هذا التفوق هو فى خدمة وطنه ، وأنه يساعدها فى السباق مع الأمم الأخرى.

من الضرورى أن يتعلم التلميذ أو الطالب أن التعليم هو مسألة مصيرية إذا أردنا ألا نتخلف عن الركب أمام دولة مثل إسرائيل! وأن مصر ذات الحضارة التليدة لا يجب ألاَّ تتغلب عليها دولة ناشئة مثل اسرائيل عمرها نصف قرن!

إنه من الضرورى أن يعرف أبناؤنا التطور الحضارى فى إسرائيل على حقيقته ، حتى لا ينخدعوا فى الأغانى التى تتغنى بمجد مصر القديم، ويركنوا إلى الماضى ، ويتغافلوا عن الحاضر والمستقبل.

ومن الضرورى ألا يتخذ مجد مصر القديم بمثابة أفيون أو مخدر لشبابنا يدفعهم إلى الاعتماد عليه والاطمئنان إليه ، وإنما عليهم أن يتعلموا أن مجد أية أمة هو نضال متواصل، وسباق حضارى مستمر مع الأمم الأخرى، وأن التعليم هو مفتاح تقدم أية أمة، فإذا خبا مصباح التعليم خبا مجد الأمة.

إن البعد الوطنى فى التعليم اليوم أصبح ضرورة إذا أردنا أن نواكب العصر الحالى المتسابق الإيقاع ، وهذه المواكبة لا يصنعها إلا جيل من الشباب الوطنى الذى تدفعه أحاسيسه الوطنية ووعيه القومى إلى التفوق!

(٧)

محنة رصف الطرق فى مصر! *

أعمال رصف الطرق فى مصر تسير ببطء قاتل، حتى ليخيل للمرء أن الذين يقومون بها يتعمدون هذا البطء! أو أنهم يقومون بإضراب داخلى مما يسمى فى المجتمع الصناعى (سلوداون Slow Down) أى تعمد التباطؤ فى الانتاج لتحقيق زيادة فى الأجور أو تخفيض فى ساعات العمل.

فلا يكاد يفتح بطن «عملية إصلاح بسيطة فى أى طريق» حتى تظل مفتوحة لأيام قد تعقبها شهور ، حتى يتذكر المسئولون الذين يقومون بالعملية أنه آن الأوان لإتمامها ثم إغلاقها . ولكن فى خلال ذلك تدب الفوضى فى الشارع الذى تجرى فيه عملية الإصلاح، أو يحول المرور إلى شارع آخر فيتضاعف حمل المرور عليه ، وتتعطل مصالح المواطنين!

هذا فضلا عن أعمال رصف الجزر الوسطى المريبة ، التى طالما هاجمتها الصحف والأقلام لعدم وجود مبرر لها، والتى تتم دوريا!

---

* الخميس ٢١/١٢/٢٠٠٠

فيغير بلاط الرصيف وأحجاره ويتم تركيب أخرى، بتكاليف هائلة، ويستمر ذلك شهورا والعمل يسير ببطء ، وتتناثر الأحجار الضخمة إلى نهر الشارع ، لتسبب التلفيات فى السيارات التى يشاء حظها الحسن أن تصطدم بها .

لقد أصبح وجود عمال رصف الطرق فى أى شارع ، علامة شؤم لساكنيه ، بدلا من أن يرحبوا بهم! لأنه يكون نذيرا بأن هذا الشارع سوف يعيش فى حالة فوضى لا يعرف أحد متى تنتهى ، وأنه لن يعود إلى سابق سكونه وهدوئه ، بل لن تتصلح أحواله عندما ينتهى الرصف، لأن العادة جرت على أن يترك عمال الرصف عند انتهاء عملهم ، بلاعات الصرف مفتوحة ، أو مغطاة بأغطية مؤقتة تعلو فوق مستوى الشارع ، مما يضطر السيارات المارة بالشارع إلى تجاوزها ، والتخفيف من سرعة السيارة ، فيعوق ذلك حركة المرور فى الشارع وقد تظل هذه البلاعات مفتوحة على هذا الوضع أشهرًا طويلة دون أن يفكر أحد فى أغلاقها ، لأنها تكون قد غابت فى غياهب النسيان!

ومنذ بضعة أشهر تعرض شارع البحر الأعظم فى الجيزة لمحنة لم يفق منها حتى لحظة كتابة هذه السطور! فقد جرى تجريف أرض الشارع من أول كوبرى عباس إلى كوبرى الجلاء ، وجردت أرضه من الغطاء الإسفلتي . واستبشر بعض الناس فى البداية خيرا، ومنوا أنفسهم بشارع مرصوف على نحو يضمن للسيارات انسيابها وتدفقها، ولكن العارفين الخبيرين بطبيعة أعمال الرصف وبطئها، أدركوا أنهم سوف يعانون محنة أليمة سوف تستمر شهورا طويلة!

وهو ما حدث بالفعل! لأن الشارع حتى اليوم مازال مجردا من الغطاء الإسفلتى، وتسير عليه السيارات كأنها تسير فى طريق جبلى تصعد فيه السيارات وتهبط، وتتفادى الحفر والبروزات التى تزلزل السيارة فى الطريق، ويستمر ذلك على طول الشارع من كوبرى عباس بالجيزة إلى كوبرى الجلاء!

وفى الوقت نفسه كانت تُجرى على جانب الطريق الموازى للبحر (الكورنيش)، أعمال إصلاحية أخرى تستهدف توسيع ورصف الرصيف. وقد اتخذت هذه الأعمال ذريعة لتعطيل رصف الشارع الأصلى، وهو ما يبشر بعدة شهور أخرى تعانى السيارات من المرور فى هذا الشارع الحيوى!

وهذا الذى يحدث فى شارع البحر الأعظم فى الجيزة يحدث فى كل حى من أحياء القاهرة والجيزة ومدن القطر - أى بطء قاتل فى عمليات الرصف لم يكن يحدث أيام الدولة العثمانية!

ومن هنا، ولأنى أحسن الظن بالمسئولين عن رصف الطرق فى بلدنا، ولا أفسر عملهم بأنه نتيجة تعمد، وإنما هو نتيجة جهل بما يجرى فى العالم والبلاد الأخرى من تقدم فى أعمال الرصف - فإنى أهدى إليهم هذه القصة.

فمنذ سنتين تقريبا كنت فى زيارة لفيينا، وكنت أبيت عند قريب لى فى بلدة «دويتش ڤاجرام» القريبة من العاصمة. وفى الساعة السابعة صباحا دق جرس الباب، وكانوا رجال رصف الطرق الذين

أخطروا صديقى بأنهم يأسفون لأنهم سوف يزعجونه بعض الوقت. لأنهم بسبيل إعادة رصف جزء من الطريق المار أمام بيته والذى يرون أنه فى حاجة إلى تجديد رصف.

وبالفعل، فقد أخذ عمال الحفر ينزعون عن المنطقة المصابة الغطاء الأسفلتى بآلات الحفر الميكانيكية، حتى إذا أتموا ذلك، جاءت عربة محملة بالإسفلت، ووراءها عربة أخرى لتسوية وتمهيد الطريق، وكانت عربة الأسفلت تلقى بحمولتها على الأرض، ووراءها العربة الأخرى مباشرة تمهد الطريق. وبعد ثلاث ساعات فقط كانت العملية قد انتهت، وتم الإصلاح، وعادت الأمور لمجراها من جديد.

لو جرت الأمور على هذا النحو فى شارع البحر الأعظم، لما ظل خربا إلى اليوم، ولجرى رصفه فى أيام قليلة. بل لو جرى ذلك فى كل مكان يجرى إعادة رصفه لأصبح حال بلدنا غير هذا الحال المؤسف!

(٨)

السباق نحو التفاهة!*

بعد مشاهدة عدد من المسابقات التى يعرضها التليفزيون المصرى بمناسبة شهر رمضان ، والتى يدعو المشاهدين إلى المشاركة فيها ، أيقنت أنها مسابقات لقياس التفاهة! وليست لقياس الذكاء أو المعلومات! وأنها أدارت ظهرها لعصر المعلومات ، وتعيش فى عصر التخلف والجهل! وأنها تسىء الظن بشبابنا - أو لعلها تحسن الظن! - فهى لا تخاطبه إلا بكل ماهو تافه من المعلومات ، ولا تستفتيه إلا فيما عفى عليه الدهر وشرب من أشياء تجاوزتها ثورة المعلومات!

إحدى هذه المسابقات على سبيل المثال تسأل عن اسم فيلم معين؟ وسنة إنتاجه؟ ومخرجه؟ ومنتجه؟ واسم البطلة فى الفيلم؟ واسم البطل؟ وماذا كانت تلبس البطلة؟ وماذا كان يلبس البطل؟ وما هو المنظر الذى كان وراءه؟ إلى آخر هذه الأسئلة التافهة التى تقيس تفاهة المشاهد ولا تقيس عمله وعقله!

ماذا يفيد المشاهد من هذه الأسئلة ، وماذا يكسب لحياته من

---

* الجمعة ٢٢/١٢/٢٠٠٠

معرفة أن البطلة فلانة مثلت خمسة عشر فيلما أو عشرين أو مائة؟ وما إذا كان المشهد الفلانى من الفيلم الفلانى أو من غيره؟

أليس فى ذلك تكريس للتفاهة؟ وتشجيع لجماهيرنا على حصر اهتمامها فى هذه الأمور التى لا قيمة لها، والاعتقاد بأنها هى التى تنيل الجوائز المالية، وتبرز اسم الفائزين على شاشة التليفزيون؟

هل هذا هو عصر العولمة الخطير الذى ينبىء بشر مستطير للشعوب الكادحة؟ وهل هذا هو عصر المعلومات التى تتزايد يوميا بمعدلات لم تحدث فى التاريخ كله، والتى دفعت الشعوب إلى التسابق نحو المعرفة ، باعتبارها طوق النجاة الوحيد من الغرق التاريخى ، ومن الخروج من التاريخ؟

لماذا لا يشاهد المسئولون عن هذه البرامج فى التليفزيون المصرى المسابقات التى تعرضها القنوات الفضائية فى بلاد عربية مجاورة تقل عن مصر مساحة وسكانا ومدارس وجامعات وإصدارات كتب، وكفاءات علمية؟

لقد تابعت بعض الحلقات مما تعرضه القناة الفضائية أم بى سى MBC تحت اسم «من سيربح المليون/». وتشتمل على أسئلة فى المعلومات العامة تليق بعصر المعلومات ، ولا يتصدى للإجابة عنها إلا كل متمكن من علمه ومعلوماته. وتتدرج فيها الجوائز حتى تصل إلى مليون ريال سعودى!

ثم قارنت بينها وبين المسابقات المصرية، وأسفت ، فمسابقاتنا تكشف عن مواهب الشباب العاطل الذى يقضى وقته فى مشاهدة الأفلام والتمثيليات ، والمسابقة الأخرى تكشف عن مواهب الشباب الذى يعيش فى القرن الواحد والعشرين ، والذى يعرف أن العلم والمعلوماتية هى مفتاح التقدم فى هذا العصر.

إن الفرق بين هذين النوعين من المسابقات هو أن المشاهد يخرج من المسابقة المصرية ولم تزد معلوماته شيئًا ، إن لم يتخلف عقليا! فى حين أن المسابقات الأخرى يخرج منها المشاهد وهو أكثر علما ومعلومات ـ أى أنه يخرج منها أفضل مما دخلها.

وعلى سبيل المثال ، وبالنسبة لى شخصيا ، فإن هذه المسابقات تنعش ذاكرتى العامة والتاريخية، وتدفعنى إلى تذكر أحداث أو أشياء تراكم عليها تراب الزمن! وأحيانا تدفعنى إلى مراجعة مكتبتى للتحقق من صحة معلومة وردت فى المسابقة ، فأستفيد تأكيدا لها أو تصحيحا لها.

وفى الوقت نفسه ، وبفضل البدائل التى يطرحها البرنامج للإجابة، فإنها تدفع المرء إلى المقارنة بين الأشياء المتشابهة ، لتحديد الصح فيها من الخطأ ، فكأنها بذلك تغذى الذاكرة بمعلومات ومقارنات ومتشابهات ، وتدفعها إلى القيام بعملية فرز فكرى وعلمى.

وربما كان الأستاذ جمال الشاعر أقرب إلى التناول العلمى فى برنامجه الدينى ، الذى يتناول معلومات دينية مهمة، ولكن برنامجه

يخاطب جمهورا محدودا مهتما بالتفقه فى الدين وعلومه ، ويدفع هذا الجمهور إلى زيادة معلوماته الدينية، وقياس ما يختزنه من معلومات.

ولكن بقية المسابقات يغلب عليها ما أسميته بقياس التفاهة! وهو ما يجب على المسئولين عن التليفزيون المصرى تنقية برامجنا وقنواتنا منها ، لكى ندفع شبابنا إلى الاهتمام بالجاد من الأمور.

ومن هنا كم أود لو تشكلت لجنة عليا تختص بشئون هذه المسابقات ، يشترك فيها عدد من المفكرين والعلماء والمثقفين والفنانين، لتطوير هذه المسابقات والارتقاء بها إلى المستوى الذى يليق بمكانة مصر العلمية والثقافية ، حتى تتجه هذه المسابقات إلى الغرض الحقيقى الذى اخترعت لأجله ، بدلا من الرجوع بشبابنا إلى العصر العثمانى!

(٩)

محنة الإدارة فى مصر! *

ربما لا يعرف كثيرون أن نقطة البداية فى النهضة الصناعية الحديثة فى أوروبا يرجع الفضل فيها إلى نظرية «تقسيم العمل» لآدم سميث. فقبل آدم سميث كان العامل يقوم بالعمل كله من بدايته إلى نهايته . فصانع الأحذية يقوم بصنع الحذاء من أوله إلى آخره، والترزى يقوم بصنع الرداء من أوله إلى آخره ، وصانع «المخراز» يقوم بصنع المخراز من أوله إلى آخره... وهكذا.

وفكر آدم سميث فى أنه لو قسم كل عمل إلى أجزاء صغيرة ، واختص كل فرد بجزء من هذا العمل ، فإن كل فرد سوف يحذق عمل هذا الجزء على مر الأيام، ويكتسب سرعة هائلة فى إنجازه.

كان ذلك بداية ظهور المصانع الكبيرة ، واختفاء عصر الحرف والطوائف ، وظهور الطبقة العمالية الصناعية التى تعمل فى المصانع، والتى يطلق عليها اسم «البروليتاريا». وهى طبقة غير حرفية بمعنى أنه لا يوجد فرد فيها يصنع سيارة أو ثلاجة أو طائرة ، أو حتى حذاء

---

* السبت ٢٣/١٢/٢٠٠٠.

كاملا وبذلة كاملة، بل يصنع فقط جزءا بسيطا منه قد لا يعرف مصيره ، أو فى أى جزء سوف يلحق أو يركب!

ومن هنا عرف المجتمع البشرى الصناعات الثقيلة والمخترعات الحديثة ، التى لم يكن ليعرفها أبدا لو عاش فى عصر الحرف ، ولو أنه لم يعرف نظرية تقسيم العمل!

وكان من الطبيعى أن ينتقل ذلك إلى الإدارة ، فلم يعد هناك المدير الذى يعرف كل شىء ، وإنما أصبح هناك المدير الذى يعاونه مديرون متخصصون فى كل شىء ، وانقسم العمل الإدارى إلى إدارات وأقسام ومكاتب يقوم بالعمل فى كل منها متخصصون فى هذا العمل أو غيره.

وتلك هى الإدارة الحديثة، التى تقسم العمل تقسيما هرميا يصل إلى أدنى جزئياته ، وتسند كل جزء إلى مختص ، وحددت مساحة الإشراف على العمل وفقا لقياس قدرات كل مسئول ، التى جرى العرف على ألا تزيد على الإشراف على عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهو ما يعرف فى علم الإدارة بـ «نطاق التمكن»!.

وبذلك أصبح الإشراف على العمل محكما ، بعد أن أصبح كل جزء ولو يسير منه تحت إشراف مختص، مسئول عن حسن أدائه ، فإذا قصر فى هذا الإشراف تعرض للمساءلة والعقاب.

هذا المفهوم للإدارة الحديثة من الواضح أنه غائب فى مصر تماما وهو المسئول عن الفشل الإدارى الذى نعانيه . فتقسيم العمل فى مصر

صورى ، والمسئوليات ـ بالتالى ـ مختلطة وغائبة ، ويصعب تحديدها، ونطاق التمكن يتسع لبعض المسئولين ليشمل الإشراف على عدد لا يحصى من المرءوسين ، ولا يوجد تحديد دقيق للاختصاصات ، الأمر الذى يترتب عليه تعذر تحميل أى مسئول بمسئولية عمله ، وتعذر محاسبة أى مسئول عن أى تقصير فى العمل . فالاختصاصات مائعة ، والأشراف مائع ، والخطأ شائع!

عندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن كنت معتادا أن أجلس فى ميدان أكسفورد عند عودتى من الجامعة قبيل غروب الشمس ، لأتناول بسكوتا من الجيلاتى من محل صاحبه إيطالى ، ولاحظت أنه عند تمام ساعة محددة، ولعلها السادسة ، يأتى موظف فى يده شوكة طويلة ، فيدير بها لافتة المرور بالشارع، بما يحجب حظر المرور على سيارات النقل، وإبقاء المساحة التى تبيح المرور . ولم يكن هذا الموظف يتأخر دقيقة واحدة عن موعده ، ولا يوما واحدا!

لقد كانت هذه هى مهمة هذا الموظف ، إلى جانب مهام أخرى عديدة محددة يقوم بها ، وهو مسئول عن أداء كل منها مسئولية كاملة، ولا يستطيع الافلات منها تحت أى عذر.

ولكن فى مصر لا تعرف الإدارة هذا الكلام ، فلا توجد مهام محددة ، وإذا وجدت فلا يوجد إشراف على حسن أداء هذه المهام ، وبالتالى فلا توجد أية محاسبة لمن يهمل أداء المهام المكلف بها ، وقد يستمر إهماله لأداء مهمته أياما طويلة بل شهورا دون أن ينتبه أحد من

المسئولين إلى تقصيره ، لأن هؤلاء المسئولين أنفسهم مقصرون فى عملهم ، ولا يحاسبون على التقصير!

وحتى لا يرمينا أحد بالمبالغة والتزيد ، فإن الطريق الدائرى المهم من المريوطية إلى المنيب، تتعطل فيه الأنوار ليليا لمسافات متفرقة ، فلا يوجد من ينتبه إلى ذلك من المسئولين! ولا توجد محاسبة ، لسبب بسيط هو أن مهمة إنارة هذا الطريق الدائرى الحيوى ليست مسنودة إلى مسئول معين ، يحرص على توفير هذه الإضاءة، ويتباعها يوميا بحيث إذا انطفأ جزء من الطريق سارع على الفور إلى إضاءته ، أو إصلاح الخلل.

وبالتالى فهذا الطريق الدائرى يتعرض يوميا - بدون استثناء - لإطفاء أجزاء مهمة منه، دون أن يشعر أحد من المسئولين بذلك ، ودون محاسبة ، إذ لا يوجد مسئول معين عن هذه الانارة يحاسب على توفيرها.

ويترتب على ذلك حوادث خطيرة على الطريق ، وحوادث اعتداء وقطع طريق فى الظلام ، بل واغتصابات وما يحدث للطريق الدائرى يحدث لأعمال أخرى لا يوجد مسئول محدد عنها ، ولا يترتب على إهمالها أية مسئولية، لأن تقسيم العمل فى الإدارة الحديثة ، التى عرفتها أوروبا منذ قرن ، غير معروف فى مصر!

(١٠)

مراكز صيانة السيارات فى مصر*

مراكز صيانة السيارات فى مصر تعد ظاهرة جديدة من ظواهر حياتنا الاقتصادية، ظهرت بعد أن سمحت الدولة للقطاع الخاص بالمشاركة فى تصنيع السيارات فى مصر إلى جانب شركة مصر لصناعة السيارات التى احتكرت هذه الصناعة منذ نشأتها.

وقد رحبت الجماهير المصرية بهذه المشاركة من القطاع الخاص فى تصنيع السيارات على أساس أن كسر احتكار شركة مصر لصناعة السيارات لهذه الصناعة، سوف يوفر سيارة رخيصة الثمن من جهة ، ومتاحة من جهة أخرى ، بعد أن كان أفراد الشعب الذين يريدون اقتناء سيارة يعانون من طول الوقت الذى يقضونه فى انتظار الحصول على سيارة جديدة بسبب عدم كفاية إنتاج شركة النصر لصناعة السيارات لمواجهة حاجة الجماهير.

وقد كان حسن ظن وتفاؤل الجماهير فى محله تماما، لأن السيارة التى كانت قبل كسر احتكار الدولة صناعة السيارات شحيحة وغير

---

* الأحد ٢٤/١٢/٢٠٠٠.

متاحة، أصبحت متوافرة بعد إقبال رءوس الأموال المصرية على الاستثمار فى هذه الصناعة.

كان الظن فى البداية أن هذه الشركات الجديدة سوف تقوم بتجميع السيارات ذات السمعة العالمية فى الكفاءة ، ولكنها اتجهت فى معظمها إلى تجميع السيارات الرخيصة الكورية!

ولم يكن فى ذلك بأس ما دام أن السيارة الجديدة سوف تكون فى كفاءة السيارة الكورية بالفعل ، ومادام أيضا أنها سوف تكون أرخص منها ، وإلا فما فائدة صنع هذه السيارة فى مصر؟

على أن الجماهير فوجئت بعيوب فى السيارة الجديدة تجعلها أقل كفاءة من السيارة المصنوعة فى كوريا . وفى الوقت نفسه فوجئت بأن هذه الشركات تنشىء لنفسها مراكز الصيانة لسياراتها تحتكر فيها قطع الغيار، وتبيعها بأضعاف ثمنها التى تستوردها به ! كما فوجئت بأن أسعار هذه السيارات أكبر من أسعار السيارات فى بلد المنشأ - الأمر الذى أشعر الجماهير بأنها تتعرض لاستغلال من أصحاب هذه المصانع الجديدة لا يوجد ما يبرره ، مستغلة فى ذلك الحماية الجمركية التى تفرضها الدولة لهذه الصناعة، وهى حماية مانعة بالفعل.

عندما قامت الدولة بفرض حماية جمركية لصناعة تجميع السيارات كان الغرض منها أن توفر لها الفرصة لبقائها، بما يتيح لها تشغيل الأيدى العاملة المصرية، ولم يكن الغرض منها بحال تهيئة

المجال لها لاستغلال الجماهير، واستخدام هذه الحماية فى الكسب السريع الذى لا تحققه شركات المنشأ نفسها فى الخارج !

ولكن الذى حدث هو أن هذه الشركات لم تكتف بصنع السيارة الجديدة، بل إنها احتكرت صيانتها أيضا، واحتكرت لنفسها قطع الغيار اللازمة لهذه السيارات، وبيعها بأضعاف ثمنها !

وهو الأمر الذى أضاف أعباء اقتصادية فادحة على أصحاب هذه السيارات عند تعرضها لأى عطل يستوجب الإصلاح . فبعد أن كان اصلاح أى عطل فى السيارة لا يكلف صاحبها إلا الأجر الزهيد الذى يحصل عليه الميكانيكى، أصبح هذا العطل يكلف تكاليف باهظة فى مركز الصيانة.

وفى الوقت نفسه بعد أن كان إصلاح عطل أية سيارة لا يكلف صاحبها إلا المرور على أى ميكانيكى قريب من منزله، أصبح عليه أن ينقل سيارته إلى مركز الصيانة الخاص البعيد عن منزله، وأحيانا كثيرة عن بلده ! حيث يتعرض لاستغلال كبير ويفرض عليه المركز ما يشاء من أسعار.

وعلى هذا النحو فإن ثمن السيارة الجديدة التى تخرجها مصانع تجميع السيارات، يتضاعف تدريجيًا عن طريق مراكز الخدمة ! وسمعنا أرقاما خيالية لم تكن تخطر حتى فى أحلام أصحاب السيارات فى الماضى !

لست أدرى ما هى الحكمة التى دعت حكومتنا السنية إلى السماح لمصانع تجميع السيارات باحتكار قطع الغيار الخاصة بها، واحتكار إصلاحها فى مراكز الخدمة الخاصة بها ؟

إن تجارة قطع غيار السيارات تجارة قديمة فى مصر ، وهى تتيح للمواطن المفاضلة بين الأسعار، واختيار أفضلها وأرخصها، كما أن ورش الاصلاح منتشرة فى كل حى فى مصر، وهى توفر الخدمة للمواطن بسعر يتناسب مع مقدرته، وما هو معنى القضاء على هذه التجارة، وإفلاس الورش الصغيرة عن طريق احتكار المصانع الجديدة لصيانة السيارات التى تنتجها، وإرغام المواطن على إصلاح سيارته فيها ؟

إن الذى لا يدركه المسئولون أن هذه الورش الصغيرة هى فى الوقت نفسه مدارس صغيرة ، تقوم بتخريج طبقة من الحرفيين لاغنى عنها لأى مجتمع . وهو ما قد نتناوله فى مقال آخر.

(١١)
صناعة التسول فى مصر!*

صناعة التسول فى مصر تعد من أهم الصناعات التى تبرز فى شهر رمضان الكريم بالذات، وفى المناسبات الدينية الأخرى، وهى تستخدم أيدى عاملة كثيرة بالألوف ، تتميز عن الأيدى العاملة فى المصانع الأخرى، بملابسها الخاصة التى تتكون من ملابس ممزقة وقذرة ، وأحذية مهلهلة، ومكياج معد خصيصا لإظهار البؤس والقروح والجروح وغيرها مما يستثير شفقة الجمهور فيقبل على الدفع بسخاء.

وهذه الصناعة لا تتركز فى مكان مغلق ، وإنما هى تنتشر فى جميع ميادين القاهرة بدون استثناء ، وأمام جميع المساجد الصغرى والكبرى بدون استثناء ، وأمام جميع المستشفيات العامة والخاصة بدون استثناء أيضا ، وأمام الفنادق ، والعمالة فيها تشمل الكبير والصغير من الرجال والنساء والأطفال ، بل إن الطفل الرضيع يتم تجنيده فى هذه الصناعة!

---

* الاثنين ٢٥/١٢/٢٠٠٠.

أنها صناعة كبرى ـ كما ذكرت ـ لها مديرون كبار فى شكل معلمين، وسلك إدارى فيه تدرج وظيفى، واختصاصات، ومسئوليات ، ومناطق نفوذ ، وجهاز أمن يمنع كل دخيل من العمل فى المناطق الخاضعة للإدارة العليا والفرعية.

بل هناك أجهزة فورية ، تتسلم من كل متسول ما حصل عليه من المتبرعين الأتقياء الذين يتوقون إلى دخول الجنة ، وينتهزون فرصة شهر رمضان للتكفير عن سيئاتهم.

وينسى هؤلاء المتبرعون أنهم يخطئون بذلك الطريق إلى الجنة، وإنما هم يساعدون على انتشار التسول فى مصر ، بما يحققه ذلك من الإساءة إلى سمعة مصر وإلى سمعة عواصمها ومدنها ، وإظهار مصر فى صورة تنفر منها السائحون، وتشوه صورتها الاقتصادية والحضارية، وأنها لا تخدم هدفا غير هدف أساطين التسول ، وهو الكسب عن طريق البلطجة وتسخير الفقراء من أبناء الشعب فى أعمال لا تحقق لهم نفعا ، وإنما تحقق لهم خزيا .

فالطريق الوحيد لخدمة هؤلاء هو تيسير فرص العمل لهم فى مشروعات صغيرة تنفعهم ، وتنفع الاقتصاد الوطنى ، وليس تجنيدهم فى مشاريع التسول.

ولقد تناولت الأعمال الأدبية الكبيرة فى الغرب ظاهرة التسول الاجتماعية ، وكان أهم من تناول هذه الظاهرة هو تشارلز دكنز فى أعماله العامة «المستقبل العظيم» و «أوليفر تويست» وغيرهما . وكان

الهدف من تناولها إبراز سلبيات المجتمع الصناعى ، والدعوة إلى إصلاح حال المجتمع ، وتطهيره من هذه العناصر المنحرفة.

وفى بلدنا - كمثله من بلاد الشرق الفقيرة - كان التسول أحد مظاهر الحياة الاجتماعية الطبيعية لارتباطها بأحواله الاقتصادية المتدهورة، فلما انتقل مجتمعنا من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى ، وتهيأت فرص عمل كثيرة فى المصانع التى بنتها ثورة يوليو، أخذت هذه الظاهرة فى الاختفاء تدريجيا.

ولكنها تعود اليوم بشكل أوسع انتشارًا بكثير ، لا لأن الأحوال الاقتصادية تتدهور ، وإنما لأن التسول تحول إلى نشاط اقتصادى من الأنشطة الاقتصادية المريضة التى تمارسها طبقة منحرفة تسعى للكسب عن طريق استغلال الأيدى العاملة الرخيصة فى التسول بدلا من الصناعة.

والدليل على أن هذه الظاهرة المتنامية ليست انعكاسا لأوضاع مصر الاقتصادية ، أن مصر ربما كانت البلد الوحيد فى العالم الذى يكسب فيه من لا يعمل ولا يجتهد ولا يتعب ، وإنما يكفيه أن يتمتع بقدر من الفهلوة والصفاقة والجرأة!

إذ يكفيه - على سبيل المثال - أن يحمل معه فوطة صفراء ، وهو فى طريقه إلى أى مكان ، فلا يكاد يرى سيارة تترك المكان الذى تقف فيه ، حتى يسارع ليتناول البقشيش من قائدها! فإذا سار الحال على

ما يرام ، استمرأ العمل وعين نفسه على هذا الرصيف الذى تتقاطر عليه السيارات ، متظاهرا بأنه حارس للسيارات.

وقد تعرض الفنان أحمد زكى لهذه الحالة فى أحد أفلامه . وهو أمر لا تراه على الإطلاق فى أية عاصمة أوروبية.

هذا فضلا عن أنه فى وسع أى فرد أن يمتهن أية مهنة حتى ولو لم يكن من حرفييها! ويلقى التسامح من الجمهور المصرى فى كل ما يخربه ويفسده من عمل.

فى رأيى ـ إذن ـ أن ظاهرة التسول هى ظاهرة انحراف خطيرة يجب على الدولة أن تكافحها بمثل ما تكافح به الجريمة المنظمة ، ذلك أنه يخشى إذا استمرت هذه الظاهرة أن تشجع الكثير من شبابنا العاطل على الاحتراف ـ أى احتراف التسول!

(١٢)

اللغة العربية وجمعيات حفظ القرآن الكريم *

فى هذا الوقت الذى تتاجر فيه جماعات الإسلام السياسى بالدين، وتنتحل لنفسها صفة الدفاع عن الإسلام وحمايته ،.وذهبت فى ذلك إلى حد اغتيال السائحين فى الدير البحرى، والقيام بمحاولاتها الاجرامية لاغتيال وزراء مصر بل ورئيس وزرائها ـ قام الرئيس محمد حسنى مبارك بتكريم الفائزين فى مسابقة حفظ القرآن الكريم على مستوى العالم أجمع ، ومنحهم الجوائز المالية. ليثبت بذلك ريادة مصر فى مجال الدعوة الإسلامية واهتمامها بنشر صحيح الدين المستند إلى القرآن الكريم.

والرئيس مبارك بذلك ينقل إلي يد الدولة مهمة كانت تقوم بها جماعات المحافظة على القرآن الكريم فى مصر قبل ثورة يوليو ، وهى تشجيع أبناء مصر على حفظ القرآن الكريم، لبناء الشخصية الإسلامية الصحيحة، والحفاظ على اللغة العربية من الضياع.

---

* الثلاثاء ٢٦/١٢/٢٠٠٠

تنبهت لأول مرة إلى أهمية حفظ القرآن الكريم فى حفظ اللسان العربى المصرى من الاعوجاج، والتضلع فى اللغة العربية، عندما أعددت رسالتى للماجستير وذهبت بنسخة منها إلى أحد المؤرخين الذين أسند إليهم مهمة مناقشتى فى الرسالة ، وكان الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى كلية الآداب بجامعة عين شمس ، فقد أخذ يتصفحها قليلا ، ويقرأ بعض فقراتها ، ثم فاجأنى بالسؤال الآتى : كيف تمكنت من الكتابة بهذه اللغة الرفيعة؟ فاحترت فى الإجابة قليلا، فقد كنت أعتقد أن اللغة العربية التى أكتب بها هى ما يجب على أى باحث فى التاريخ أن يكتب بها. ولما رأى حيرتى قال لى: لقد تدهورت لغة الكتابة فى الرسائل العلمية منذ وقت طويل، وهى تحفل بالركاكة والخطأ فى الإملاء والنحو ، ولكنه يرى من عباراتى خلو لغتى من هذه الأخطاء!

وقد دفعنى هذا الكلام إلى التفكير فى السبب ثم صحت قائلا : إنه حفظى للقرآن الكريم!

كنت قد حفظت القرآن الكريم وعمرى إحدى عشرة سنة ونصف فى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالجيزة، وقد أمضيت فى حفظه خمس سنوات كاملة، وكان يساعدنى فى حفظه شيخ أعمى من حفظة القرآن، فحفظته عن ظهر قلب، وفى النهاية أقامت الجمعية حفلا كبيرا ، حضره أولياء الأمور ومدير الجيزة ومأمور المركز وبعض رجالات البلد، وطلبت منى إلقاء خطبة وعظية، فألقيتها، وقدمت لى الجمعية مكافأة مالية سخية قيمتها ستون قرشا - نعم ستون قرشا !

سعد والدى ووالدتى سعادة كبيرة بهذه المكافأة المالية السخية ، ونزلنا مع إخوتى فى اليوم التالى إلى باب اللوق حيث كانت توجد الغرفة التجارية المصرية، وكانت أشبه بشركة بيع المصنوعات المصرية ، فاكتسينا جميعا بهذا المبلغ!

ففى ذلك الحين كان الجنيه المصرى الورق تفوق قيمته قيمة الجنيه الذهب بـ قرشين ونصف ، ومن هنا كان الموظفون يفضلون أن يحصلوا على رواتبهم بالجنيه الورقى ولا يحصلون عليه بالجنيه الذهب . وللقارىء أن يتصور قيمة الستين قرشًا التى حصلت عليها مكافأة على حفظى للقرآن الكريم، فى ضوء قيمة الجنيه الذهب اليوم وهى ٢٤٣ جنيهًا. فكأن ما حصلت عليه من مكافأة فى ذلك الحين كان يساوى مبلغ ١٥٠ جنيهًا تقريبًا!

على أن مكافأة حافظ القرآن اليوم، فى مسابقة حفظ القرآن الكريم، بعد أن انتقل الاهتمام بحفظ القرآن من يد الجماعات الأهلية إلى الدولة، قد بلغت ما بين أربعة آلاف جنيه وثلاثين ألفًا!

ومن هنا فإنى أتساءل لو أنى حصلت على مثل هذاالمبلغ فى المسابقة التى خضتها وعمرى أحد عشر عامًا ونصف العام، ألا أكون وأسرتى قد انتقلنا من طبقة إلى طبقة؟ وأصبحنا على حافة الغنى بفضل حفظ القرآن الكريم؟

ومن سوء حظ هذا البلد أن شبابنا نسى حفظ القرآن الكريم ، فضاع لسانه العربى، وأصيب بالعِىِّ! وها نحن أولاد نشاهد على

شاشات التليفزيون المذيعين والمذيعات ، والضيوف والضيفات ، يتعثرون فى نطق اللغة العربية كأنما هى لغة صينية!

والأفدح من ذلك فى جامعاتنا! حيث نسى الطلبة اللغة العربية نسيانا شبه مطلق! ويتعثرون فى الكتابة تعثرا غريبا ، إذ تكثر فى إجاباتهم الأغلاط الإملائية والنحوية بشكل محزن.

وهذا ما جعلنى منذ عشرين سنة أو أكثر أنبه إلى ذلك وأنشر فى مجلة روز اليوسف نماذج من إجابات الطلبة حفلت بأخطاء غريبة، فبعضهم يكتب «الذى» بالزاى أى «الزى» أو يكتب «الذل» فى شكل «الزل» إلى آخره!

ومن هنا فلعل هذه المكافآت الكبيرة تحث شبابنا على حفظ القرآن الكريم ، والدخول فى المسابقة العالمية لحفظ القرآن الكريم ، فينفعون به دينهم ودنياهم!

(١٣)

القاهـرة والأمطـار!*

أفاضت الصحف المصرية فى الحديث عما خلفته الأمطار الغزيرة التى تساقطت على القاهرة والجيزة فى الأيام الماضية ارتباك مرورى جسيم، وامتلاء الشوارع والكبارى والأنفاق بمياه الأمطار، وتعطل الموظفين والعمال عن الوصول إلى أعمالهم.

وقد تركز الهجوم على محافظتى القاهرة والجيزة، اعتقادًا من الكتاب بأنهما مسئولان عن هذه الظاهرة التى لا نرى لها مثيلاً فى أية عاصمة أوروبية أو عربية.

وقد كان هذا هو اعتقادى منذ نحو عشرسنوات عندما كان اللواء يوسف صبرى أبو طالب محافظًا للقاهرة، فقد تصادف أن قابلته فى مناسبة من المناسبات بعد أن تعرضت القاهرة لمطر غزير أصابه بالشلل التام كما حدث فى هذا العام، ودار حديث طويل نقدت فيه بشدة تكدس المياه فى الشوارع والطرق،وسألته لماذا لا نرى مثل هذه المشاهد فى الخارج، بل وفى عواصم عربية مثل تونس؟

---

* الأربعاء ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٠.

وقد أجابنى إجابة أفحمتنى، فقد قال لى إن القاهرة ليس فيها «مجارى» تستوعب مياه الأمطار! وإننا لو تصورنا أن مياه الأمطار ارتفعت فى الشوارع بارتفاع سنتيمتر واحد، فإن هذه المياه لو على مساحة القاهرة سوف تبلغ عدة ملايين من السنتيمترات؛ فإذا نزلت هذه الملايين من السنتيمترات المكعبة إلى المجارى فإنها سوف تطفح بالضرورة فى جهات كثيرة، وسوف يستبدل الناس بمياه الأمطار مياه المجارى!

وقال إن المحافظة لا تملك إلا اللجوء إلى شفط المياه المتكدسة بآلات الشفط، وترك المياه غير المتكدسة لأشعة الشمس تقوم بتجفيفها على مدى عدة أيام!

لذلك عندما حضرت حل افتتاح الرئيس محمد حسنى مبارك مشروع الصرف الصحى العملاق، منذ عدة سنوات، أيقنت أن الدولة تقوم بمعالجة هذه القضية معالجة جذرية، فبدون مشروع الصرف الصحى العملاق، فإن القليل من الأمطار فى المستقبل سوف يغرق القاهرة والجيزة، وسوف يصيب البلاد بمثل الشلل الذى أصابها فى الأيام الماضية بسبب هطول الأمطار!

ومن هنا عندما يكتمل مشروع الصرف الصحى - ولست أدرى لماذا تعطل؟ - فإن الأمر سوف يتطلب إعادة رصف كافة شوارع القاهرة والجيزة على نحو جديد!

فيلاحظ القارئ أن شوارع القاهرة مرصوفة بشكل مسطح، وهو ما ليس له مثيل فى البلاد التى تسقط فيها الأمطار والتى جهزت نفسها بمواسير الصرف العملاقة التى تستوعب مياه الأمطار. والغرض من هذا الرصف المسطح هو منع مياه الأمطار من الانحدار إلى جوانب الطريق، وإرغامها على التوزيع على السطح المسطح حتى تتولى أشعة الشمس تجفيفها!

ولكن فى البلاد التى هى مجهزة لاستقبال الأمطار الغزيرة، فإن رصف الشوارع يكون عادة على شكل مقوس ينتهى بمجريين على الجانبين مزودين ببالوعات الصرف. فإذا سقطت الأمطار، تدحرجت إلى الجانبين بالضرورة، لتسقطا فى المجريين على طول الرصيف، وتتجهان إلى البالوعات للاختفاء فيها أولا بأول، فإذا انتهت الأمطار، لم يبق منها على سطح الطرق شىء.

وهذا هو ما نراه فى المدن الأوروبية! فعندما كنت أعيش فى لندن، تصادف أن هطلت أمطار غزيرة لم أر مثلها فى حياتى، وبشكل يثير الانزعاج، مصحوبة برعد وبرق. كنت وقتذاك فى شارع أكسفورد، وهرعت مع المارة للاحتماء فى مداخل المحلات الكبرى والبيوت، وتنبأت بأن هذا الكم الهائل من مياه الأمطار سوف يغرق الشوارع حتمًا لنخوض فيها. وفوجئت عندما انقطع هطول المطر بأن الشارع لا تتكدس فيه نقطة مياه واحدة، وإنما أصبح نظيفًا لامعًا!

وأدركت السبب فى ذلك وهو أن شوارع لندن وغيرها من المدن الأوروبية، مجهزة لاستقبال أغزر الأمطار لتبتلعها فى لحظات، فهى

من جانب، مقوسة لتتدحرج عليها مياه الأمطار، ومن جانب آخر فهى مزودة ببالوعات صرف متقاربة على جانبى الطريق لاستقبال أى كم من الأمطار.

إذن فإن محافظى القاهرة والجيزة أبرياء من تهمة السماح بتكدس مياه الأمطار التى تساقطت فى الأيام الماضية، فهما لا يملكان الإمكانات التى تملكها المدن الغربية، وشوارع القاهرة والجيزة ليست مجهزة لاستقبال أى قدر من مياه الأمطار، والأمر يتطلب من الدولة استكمال مشروع الصرف الصحى،وإعادة بناء الشوارع على النحو الذى يسمح بانسياب مياه الأمطار إلى جانبى الطريق فور سقوطها، وإبتلاعها فى بالوعات الصرف أولاً بأول. وبدون ذلك فسوف تتكرر مأساة الأيام الماضية بكل تأكيد.

(١٤)

مسلسلات رمضان وآفة «المط»!*

أستطيع أن أزعم أنه لو كان «شرلوك هولمز» يتابع حلقات مسلسل «أوان الورد» فى مصر، لما استطاع بذكائه أن يكشف سر خطف الطفل أو خاطفيه، وإنما قد يستطيع ذلك بسهولة أحد الحشاشين الذين أسندت إليهم الحواديت المصرية كشف أعوص الألغاز!

فوفقًا لما شاهدناه فى الحلقة التى اختطف فيها الطفل، فقد ظهر جليًا أن عصابة إرهابية أو غيرها، تملك إمكانات إجرامية متقدمة جدًا هى التى دبرت خطف الطفل، وأن خطف الطفل لم يكن نتيجة فرصة سنحت لمضيفة الطيران التى مثلت دورها شهيرة فؤاد، للانتقام من ضابط المباحث الذى استجوبها بكل احترام وأدب بعد ما عرف من توبتها!

فيذكر القراء الذين شاهدوا حلقة خطف الطفل أنه أثناء انقطاع النور فى المستشفى، وأنه تبين من فحص أسباب انقطاع النور أنه تم بفعل فاعل، وبمهارة حرفية إجرامية كبيرة، وأن الفاعل أفسد مولد

---

* الخميس ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٠.

الكهرباء فى المستشفى، كما أفسد الاحتياطى عن طريق استخدام «بلطة»!

فهل كان فى وسع شرلوك هولمز أن يلغى عقله وذكاءه ويتصور أن هذه المضيفة هى التى دبرت ذلك، دون أن يمهد لنا المسلسل الطريق لهذا الظن، بكشف تاريخ هذه السيدة الإجرامى الذى يتيح لها تدبير هذه الجريمة - جريمة خطف طفل - بتلك الوسائل التكنيكية العالية؟ بل كل ما قدمه لنا أنها سيدة كانت تحترف الدعارة ثم تابت وتزوجت! ولم يذكر أنها اشتركت مع عصابة من عصابات الإجرام على نحو يتيح لها تدبير هذه الجريمة بتلك المهارة الكبيرة، التى حيرت الداخلية المصرية بضباطها ولواءاتها حتى اضطرت إلى الاستعانة بأحد النصابين - عندما غلب حمارها! - وعجزت عن الكشف!

من هنان كان منتجو مسلسل «أوان الورد» مطمئنين كل الاطمئنان عندما أعلنوا عن مسابقة للمشاهدين خصصوا لها جائزة مالية كبيرة يفوز بها من يعرف خاطفى الطفل! فكما ذكرت فإن شرلوك هولمز نفسه كان يعجز عن ذلك إلا إذا ألغى ذكاءه!

وبطبيعة الحال فإن هذه الفبركة التى فاجأت الجميع، قادت إلى خطأ آخر فى نهاية المسلسل هو إظهار السيدة المجرمة التى امتهنت الدعارة أولاً، ثم ارتكبت جريمة خطف ثانيًا، فى صورة ضحية لضابط المباحث الذى أداه هشام عبد الحميد - والذى عاملها برقة لا تدعوها بحال إلى الانتقام منه على هذا النحو البشع، ودعته إلى التكفير عن

الجريمة التى ارتكبها فى حقها - جريمة استجواب سيدة ذات ماضٍ بكل أدب واحترام! - عن طريق اعتزال مهنته السامية - مهنة الكشف عن الجريمة والمجرمين - والعمل فى المحاماة!

فهل هذا معقول؟

إنه لا تفسير لنا لهذا التخبط إلا أن قصة «أوان الورد» بأفكارها النبيلة وأهدافها الوطنية لم تكن جاهزة عند العمل فى إخراج المسلسل، وإنما جرى تأليفها بالقطاعى! فإن كاتبًا محترفًا مثل وحيد حامد، وهو صاحب رؤية، ما كان ليقع فى مثل هذا الخطأ لو أنه راجع قصته قبل بدء الإخراج.

وهذا - للأسف الشديد - هو حال جميع مسلسلاتنا تقريبًا التى يتم تقديمها فى شهر رمضان الكريم، حيث تغلب السرعة ، بل والتسرع، على إخراجها لتلحق شهر رمضان، كأن الجماهير المصرية «واقفة طوابير» فى انتظار مشاهدتها.

وهذا هو ما يفسد أكبر الأعمال الدرامية، فالمؤلف يعرف البداية ولكنه لا يستطيع أبدًا التكهن بالنهاية! فالنهاية - عادة - تكون خاضعة للمط أثناء الإخراج! وعندئذ تكون البداية قد نسيت تمامًا من ذهن المؤلف والمخرج على السواء.

فلقد شاهدنا منذ بضع سنوات مسلسلا ممتازًا هو: «لن أعيش فى جلباب أبى»، ولكن من أجل المط والتطويل جرى اختراع عدة حلقات

عن تفتق ذهن نور الشريف (المعلم عبد الغفور البرعى) عن تجارة قطع غيار الطائرات المستعملة!

وكان اختراعًا مضحكًا، فلم يشهد أحد فى وكالة سوق البلح ضباط الطيران يجولون فيها بحثًا عن قطع غيار لطائراتهم! ولم يحدث أبدًا فى تاريخ الطيران أن ركبت قطعة غيار قديمة فى طائرة من الطائرات، اللهم إلا إذا كان المقصود هوالتخريب وإحداث كارثة جوية يموت فيها المئات!

ولكن المط فى المسلسلات يعمل المعجزات! ويبيح المحظورات ـ كل المحظورات! ـ ويستهين بعقل المشاهدين المصريين الطيبين ـ الذى يرضون «بقليله»! ـ فى مقابل التسلية وقضاء الوقت ونسيان هموم الركود الاقتصادى وهروب أصحاب القروض بالملايين من أموال الشعب إلى الخارج!

(١٥)

البطالة بين عبد الناصر وعاطف عبيد! *

تواجه حكومة الدكتور عاطف عبيد أكبر مأزق تواجهه حكومة مصرية، وهذه المشكلة لم تسع إليها حكومة الدكتور عاطف عبيد، ولم تكن من صنعها، وإنما ورثتها، فهى نتيجة تراكم طويل، بدأ منذ أن انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى، ومرت بمشروعات الخصخصة، ثم مشروع توشكى، حتى وصلت إلى ما نحن فيه الآن.

فمنذ أن بدأت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى وإشراك القطاع الخاص معها فى التنمية بنسب تتصاعد تدريجيًا، أصبح معروفًا، بل ومسلمًا به، أن مسئولية تشغيل الشباب والخريجين قد انتقلت من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص بنسب اشتراكه مع الدولة فى عمليات التنمية!

فلما بدأت الدولة فى سياسة الخصخصة، وأخذت فى بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، بات واضحًا لكل من يعرف ألف باء الاقتصاد، أن مسئولية تشغيل شباب الخريجين قد انتقلت من يد

---

* الخميس ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠.

الحكومة إلى يد القطاع الخاص بنسبة انتقال وسائل الإنتاج إليه، وبنسبة شرائه لشركات القطاع العام!

ذلك أن الخصخصة تعنى فى معناها العريض انتقال الوظائف من يد القطاع العام إلى يد القطاع الخاص، وتحلل الحكومة تدريجيًا من مسئولية التوظيف وإسناده هذه المسئولية إلى يد القطاع الخاص.

على أنه ـ بطبيعة الحال ـ فإن قدرة القطاع الخاص على التوظيف تتناسب طردًا مع توسع أعماله، وتتقلص بالضرورة مع تقلص أعماله.

ففى حالة الانتعاش الاقتصادى تتزايد قدرة القطاع الخاص على التوظيف، وفى حالة الكساد الاقتصادى تقل قدرته على تشغيل الأيدى العاطلة!، ذلك أن تشغيل هذه الأيدى العاطلة يتطلب أموالاً لهذا الغرض، وهذه الأموال لا تأتى إلا مع رواج حركة البيع والشراء، ومع توافر المال فى يد الأفراد، فإذا شح المال ركدت السوق بالضرورة،وركدت معها سوق العمل.

وهذا ما يسمونه بالدائرة الخبيثة! فالإنتاج الغزير الذى لا يجد من يشتريه، يؤدى إلى الإفلاسات، والإفلاسات تؤدى إلى إغلاق المصانع، وإغلاق المصانع يؤدى إلى البطالة.

ومن هنا تلجأ الشركات إلى البيع بالتقسيط، لتسهيل عملية الشراء والبيع بالتقسيط يؤدى إلى انتعاش اقتصادى، ولكنه انتعاش مؤقت، إذ يعقبه بالضرورة زيادة مديونيات الأفراد، وعجزهم ـ على المدى البعيد ـ عن الشراء.

وبسبب هذه التعقيدات قام النظام الاشتراكى الذى يركز العملية الإنتاجية فى يد الدولة، ويركز الوظائف ـ بالتالى ـ فى يدها، ويضع على عاتقها مسئولية البطالة كاملة.

وهو ما رأيناه فى العصر الناصرى، عندما نقل عبد الناصر إلى يد الدولة وسائل الإنتاج بقرارات التأميم فى يوليه ١٩٦١ وما بعدها. إذ كانت قرارات توظيف الخريجين من الشباب تصدر سنويًا، دون نظر إلى ما إذا كانت شركات القطاع العام تحتاج إلى هذه العمالة أو لا تحتاجها! وفى الوقت نفسه كانت العمالة تستمر، وتحصل على الأرباح فى نهاية العام سواء ربحت تلك الشركات أو لم تربح!

وهو أمر طبيعى لأنه ما دام أن الدولة تملك وسائل الإنتاج، فإن مسئوليتها عن العمالة أو البطالة تكون مسئولية كاملة، إذ لا يوجد أمام الشباب بديل آخر للعمل غير الدولة ـ أى الحكومة والقطاع العام.

فلما أخذت الدولة ـ تحت سياسة الانفتاح الاقتصادى ـ تشرك القطاع الخاص فى عملية التنمية، كان ذاك إعلانًا بأنها لم تعد وحدها مسئولة عن العمالة، وإنما يشترك معها القطاع الخاص. فلما أخذت تبيع القطاع العام فيما عرف بسياسة الخصخصة، كان ذلك معناه أن الوظائف التى كانت تعين فيها الشباب خرجت من يدها إلى يد القطاع الخاص، وقد كان منها بداية أزمة البطالة!

ذلك أن القطاع الخاص لا يملك إمكانية إصدار قرارات تعيين سنوية على نحو ما كان يفعل عبد الناصر، وإنما هو يصدر قرارالتعيين

عندما يكون فى حاجة إلى هذا التعيين، وهذه الحاجة تتزايد ـ كما قلت ـ مع الانتعاش الاقتصادى وتقل مع الركود الاقتصادى.

أما بالنسبة للحكومة، التى أصبحت هى المصدر الأول للتعيينات، فإن قدرتها على ذلك محدودة بحجم الوظائف الخالية فى إداراتها، ولا تملك تجاوزها.

على أن شعبنا ما زال ينظر إلى حكومة الدكتور عاطف عبيد نظرته إلى حكومة عبد الناصر! وهو أمر يغفل الفرق بين حكومة اشتراكية وحكومة رأسمالية! وبين حكومة تحصر فى يدها وسائل الإنتاج والشركات والوظائف، وحكومة تحللت من هذه المسئولية وأسندتها إلى القطاع الخاص.

ومن هنا فإن مسئولية حكومة الدكتور عاطف عبيد فى هذا الصدد تنحصر فى رسم السياسة العامة التى تجذب رءوس الأموال للعمل فى مصر، وتذليل الطرق التى تتيح للقطاع الخاص العمل والإنتاج فى أمان وبدون مضايقات،والتعلم من الحكومات الغربية الرأسمالية، واقتباس الوسائل التى تواجه بها مشكلة البطالة فى بلادها، وفى الوقت نفسه إحكام الرقابة بما يضمن منع النصابين من رجال الأعمال من الهرب بأموال الشعب إلى الخارج.

(١٦)

جريدة الشعب وحرية الصحافة*

من المحقق أن الصحافة فى مصر فى عصر مبارك قد حصلت على قدر من الحرية لم تحصل عليه منذ قيام ثورة يوليو، بل لم تتمتع به فى العصر الليبرالى قبل الثورة إلا فى عهد حكومات الوفد - أى فى مدة سبع سنوات فقط هى التى حكم فيها الوفد!

وربما كان لافرق بين الحرية التى تتمتع بها الصحافة فى عصر مبارك،وتلك التى تمتعت بها فى عهد حكومات الوفد، هو أن الحرية فى عصر مبارك هى حرية - بلا حدود - أى «سبهللا»! ولكنها فى عهد حكومات الوفد كانت تخضع لقيود حددها الدستور والقانون، فإذا خرجت عليها تعرضت للمساءلة.

ولذلك يقول مصطفى أمين فى كتابه (سنة أولى سجن) إنه تعرض للاستدعاء للنيابة فى عهد حكومات الوفد ٤٤ مرة، ولكنه كان يخرج فى كل مرة أقوى مما دخل! ولكن فى عصر مبارك لم يستدع واحد

---

* السبت ٣٠/١٢/ ٢٠٠٠.

من الكتاب أو الصحفيين للنيابة للمساءلة، مهما تجاوز حدوده، ومهما اشتط فى مهاجمة النظام السياسى!

وقد شجع ذلك بعض الصحف الحزبية على الشطط، والاستهانة بالقانون وبالرأى العام وبميثاق الشرف الصحفى، وذهب البعض منها إلى الطعن بعض الوزراء فى وطنيتهم ورميهم بالخيانة العظمى، تحديًا واستخفافًا بالقانون، بل ذهب بعضها فى أثناء حرب تحرير الكويت إلى رمى رئيس الدولة، وهو الرئيس محمد حسنى مبارك بـ «خدمة خطط الحرب النفسية التى تشنها الولايات المتحدة» وجرد النظام السياسى المصرى من الوطنية والدين - ولم يستدع - مع ذلك - إلى النيابة مرة واحدة!

ولأن الحرية أصبحت «سبهللا»، فإن بعض الصحف الحزبية اشتطت فى الهجوم على النظام السياسى إلى الحد الذى هدد الأمن السياسى للبلاد بالفعل، وهو ما اضطر النظام السياسى إلى إغلاق جريدة الشعب مؤخرًا.

ومن المحقق أن النظام السياسى يتحمل جزءًا من المسئولية عما حدث، فلو أنه طبق القانون أولاً بأول، كما كانت تفعل حكومات الوفد، لعرفت كل صحيفة حدودها، وعرف كل صحفى و كاتب سياسى حدوده، ولكن التسيب المطلق شجع البعض على الشطط.

وجريدة «الشعب» فى ذلك ضحية بقدر ما هى جانية! فأذكر أنه فى أحد اجتماعات المجلس الأعلى للصحافة، وفى أثناء هجوم جريدة

«الشعب» على الدكتور يوسف والى، ورميه بالخيانة الوطنية، أن نبه بعض الأعضاء إلى هذا التجاوز فى الهجوم، وقد رد السيد مجدى أحمد حسين وقتذاك قائلاً: «لماذا لا يرفع قضية على الجريدة؟ لقد تحديناه أن يرفع قضية فلم يفعل، وأننا نتمنى أن يرفع قضية علينا»!.

ولم يملك الدكتور يوسف والى فى نهاية الأمر إلا أن يرفع قضية على جريدة «الشعب»، وكانت النتيجة إدانة السيد مجدى أحمد حسين، والحكم عليه بالسجن عامين، ما زال يقضيهما.

وهو أمر مؤسف بلا ريب! فليس أشق من حبس الصحفى، ولكن القانون يبيح ذلك، لأنه لا يطرح بدائل للحبس تحدث نفس أثر الردع المطلوب لمن يستهين بشرف الكلمة.

وهذا ما أثرته فى الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للصحافة، فقد نددت بحبس الصحفيين، وقلت إنه لابدمن تعديل القانون ليستبدل بعقوبة الحبس رادعًا آخر.

وبطبيعة الحال فإن هذا الردع الآخر لا يستغنى عن المتابعة التى كانت تقوم بها حكومات الوفد لكل من يتجاوز حدوده وينتهك القانون من الكتاب والصحفيين، حتى يشعر كل من يملك قلمًا أنه يعيش فى مجتمع منظم يحترم حرماته، ولا يطلق لغرائزه الانتقامية العنان.

على أنه فى الوقت نفسه، وعند مناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الذى يسمح لشركات مساهمة بأن تتأسس لإصدار جريدة،

لم أملك إلا التنديد بنص المادة الخامسة من قانون نقابة الصحفيين الذى يحرم مالكى الصحف أو المشاركين فى ملكيتها من الانضمام إلى نقابة الصحفيين!

فقد رأيت أن هذا النص يحصر تأسيس الشركات الصحفية فى غير الصحفيين! وهو ما يخالف العقل والمنطق! فالعقل والمنطق يقولان إنه يحظر على غير الصحفيين تأسيس الشركات الصحفية،وليس العكس! إذ يترتب عليه أنه يمكن للعواطلية والجزارين والسماكين وكل من هب ودب تأسيس الشركات الصحفية، ولا يباح ذلك للصحفيين أصحاب المهنة!! لذلك فما لم تحل المشكلة القانونية التى تقضى بهذا الوضع الخاطئ، فسوف يباح للجزار ما لا يباح للصحفى إنشاء شركات صحفية.

(١٧)

مشكلة القمامة!*

مشكلة القمامة فى مصر تمثل وصمة فى جبين مصرالعظيمة، يشعر بها كل وافد لمصر، سواء كان مصريًا أو أجنبيًا. وحل هذه المشكلة هو رد اعتبار للمواطن المصرى.

ولكن ما هو الحل؟ للإجابة عن هذا السؤال يلزم فى البداية تحديد المشكلة، حتى يتسنى تحديد مكونات العلاج واحتياجاته. ولكن عند القيام بهذه المحاولة نفاجأ بأنه - حتى اليوم - لا يوجد تحديد واضح ودقيق - أو على الأقل متفق عليه - بين المتخصصين فى هذا المجال، سواء كانوا تنفيذيين أو أكاديميين!

وهذا الكلام على عهدة راويه السيد ياسر البارودى، رئيس مجلس إدارة البيئة، وخبير إدارة المخلفات الصلبة.

ففى خطابه إلىّ - الذى تأخر طويلاً - يقول: «يمكن أن تسمع سيادتكم رقمًا عن كمية قمامة القاهرة على لسان محافظها يقول إن

---

* الأحد ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠.

هذه الكمية تبلغ ١٢ ألف طن يوميًا، على اعتبار أن سكان القاهرة عددهم ١٢ مليون نسمة، ومتوسط إنتاج الشخص من القمامة هو كيلو جرام يوميًا - وهو حسب الدراسات معتدل التولد فى المستوى الاجتماعى الراقى.

وهذا عين الخطأ، فعدد سكان القاهرة حوالى ٥ر٧ مليون نسمة فقط، وليس ١٢ مليونًا. وبالتالى فالكمية بهذا المعدل تمثل ٧٥٠٠ طن فقط. ولكن هل يعقل أن كل سكان القاهرة هم من سكان المناطق الراقية؟ وأين العشوائيات والمناطق الشعبية والمتوسطة؟ وحتى لو أن الأمر كذلك فهل توجد المعدات والأفراد المتخصصين واللازمين للنظافة؟ وهل توجد الميزانية الكافية لذلك؟ وهل يوجد التشغيل الأمثل لهذه الإمكانات؟

ثم إن ما يحدث هو أن رؤساء الأحياء يستخدمون معدات وأفراد النظافة للقيام بأعمال مقابل أجر، لتحقيق عائدات لهيئة النظافة. وهو ما يؤثر بالتالى على حالة النظافة حيث يتم استخدام الإمكانات المخصصة للنظافة لأعمال أخرى بعيدة عن نظافة الشوارع وإزالة التراكمات.

وأكبر مثال على ذلك، المشروعات التى تقوم بها هيئات النظافة بالقاهرة والجيزة لجمع مخلفات المستشفيات ومخلفات المحلات التجارية، مقابل أجر. والمصيبة أن المشروع يقتصر على جمع اشتراكات فقط، ولا يتم جمع القمامة غالبًا! مما يدفع المشتركين

لإلقاء مخلفاتهم بالشارع! وفى هذه الحالة لا يمكن توقيع الغرامة المقررة قانونًا عليهم، لوجود إيصال بالاشتراك فى الخدمة! أى أن هيئات النظافة تبيح صكوك الغفران (ادفع اشتراك تعفى من الغرامة)!

والمهم هو أن حصيلة هذه المشروعات يوزع ٢٥٪ منها على العاملين ـ وبصفة خاصة كبارهم ـ وليس صحيحًا ـ كما يشاع ـ أنه يتم تمويل شراء معدات جديدة من حصيلة هذه المشروعات، لأنه بحساب عائدات التشغيل نجد أنها غير اقتصادية لتمويل شراء معدات جديدة أو حتى لتمويل صيانة المعدات الموجودة، والتى من المفروض أن تعمل لخدمة المواطن فى نظافة الشوارع بدون أجر.

وقد ظهر اتجاه لتكليف شركة دولية عملاقة لتتولى نظافة القاهرة والإسكندرية، باعتبار ذلك هو العصا السحرية. ولكن لم يؤخذ فى الحسبان الطبيعة الخاصة للشعب المصرى، وسلوكياته، وقدراته الاقتصادية،وما إذا كان المواطن العادى يستطيع تحمل طلبات شركات النظافة الأجنبية؟ وفى الوقت نفسه ماذا يكون الحال لو توقفت الشركة العملاقة عن العمل لأى سبب من الأسباب، وتوقفت أعمال النظافة فى كافة أنحاء المدينة، وتكون الكارثة!

كل هذا فى مجال جمع ونقل القمامة. أما التخلص منها وتصنيعها، فهذا يحتاج إلى كلام كثير، وهو ما يحتاج إلى شركات أجنبية لعدم وجود كوادر محلية متخصصة فى هذا الميدان.

والخلاصة أن مشكلة القمامة تبدو كما لو كانت أكبر من إمكانات الحكومة! ولم يبق إلا تدخل الرئيس مبارك شخصيًا، وتكليف وزيرالتنمية المحلية بحل هذه المشكلة، مع منحه الصلاحيات اللازمة، وإلزامه بتحديد جدول زمنى مدته خمس سنوات بحد أقصى لحل المشكلة، وعلى جميع الوزارات التعاون معه، حتى تزول هذه الوصمة من جبين مصر العظيمة!

(١٨)

حروب العالم الثالث! *

لا أكاد أنتهى من مشاهدة قنوات التليفزيون العالمية حتى أشعر بالأسى لشعوب العالم الثالث! لقد أشعل صناع وتجار السلاح هذا العالم نارًا، و تمزقت شعوبه إربًا إربًا، وتحولت إلى فرق متحاربة ينحر بعضها بعضًا لحساب الرأسمالية العالمية التى حققت انتصارًا أسطوريًا على الاتحاد السوفييتى بثمن زهيد لم يسبق له مثيل فى التاريخ.

معظم هذه الشعوب، التى يراها المشاهد على شاشات القنوات الفضائية تحارب بعضها بعضًا، وتهرب من مكان لمكان خوفًا من الموت والدمار، وتسحقها الدبابات وتقصفها الطائرات وتدك مدنها القذائف الصاروخية - كانت أيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تعيش آمنة يظلها علم دولة واحدة، ولم تتعرض لما تتعرض له اليوم من انقسام وتنازع وتحارب وتصفية من جانب كل فرقة للأخرى. وقد انتهى ذلك الآن.

---

* الإثنين ١/١/٢٠٠١.

فهـا هى ذى يوغـوسـلافـيـا؛ التى عـاشت فى ظل الحكم الشـيـوعى عشرات السنين دون أية فـتنة طائفـيـة ذات أهمـيـة، قـد تمزقت إلى عناصرها الأولى، بعد أن قام الصرب بمذابحهم الوحشية للبوسنيين المسلمين، بما أثار ردود الفعل التى مـزقت يوغـوسـلافـيـا، ودمـرت مـدنها،وشـردت أبناءهـا، ورأينا الهـجـرات الهـائلة للمـقـهـورين بمئات الألوف تعبر الجبال الوعرة والأنهار فى عز الصقيع،وعشرات الألوف من الأطفال والشيوخ يسقطون صرعى تحت عجلات العربات وعلى جانبى الطريق، فضلا عن المذابح الجماعية ما زالت تكتشف بطريق الصدفة.

وها هى أندونيسيا التى كانت تنعم بازدهار رفعها إلى مصاف النمور الآسيوية، تحولت إلى دولة تسودها المجاعات، وتمزقها الفتن، فلا تكاد تنسلخ منها تيمور الشرقية، حتى تندلع فتنة انقسامية أخرى فى جهات أخرى. فينهار الاقتصاد الأندونيسى وتعم البطالة الشعب الأندونيسى، بعد أن كانت نسبة البطالة فيه لا تتجاوز ٥ر٢٪، ثم رأينا النضال الانتحارى فى الشيشان يتمخض عن مصيبة كبرى أصابت الشعب الشيشانى، فقد تهدمت مدنه، وتخربت عمائره، ونزح شعبه فى هجرة جماعية بمئات الألوف هربًا من الخراب والدمار، وبدلاً من فوز شعبه بالاستقلال خسر كل شىء، وضاعت المسئولية بين الجنرالات الروس والجنرالات الشيشانيين الذين أخذوا ينسحبون من مكان إلى مكان آخر بعد أن تسببوا فى دمار بلدهم وشعبهم، ولم يظفروا باعتراف أية

دولة حتى لا ينقلب الأمر عليها، لأنها تعلم أن الشيشان جزء لا يتجزأ من روسيا.

وها هى ذى الهند والباكستان، وشعباهما من أفقر شعوب العالم، يوجهان اقتصادهما القومى للسلاح النووى الذى يعلمان جيدًا تعذر استخدامه، بل استحالة استخدامه بدلاً من توجيه الاقتصاد القومى لما يرفع مستوى شعوبهما. وكانت الدولتان دولة واحدة تحت الاحتلال البريطانى! فانقسمت إلى ثلاث دول متصارعة بعد الاستقلال!

وفى كل مكان تحقق الرأسمالية العالمية انتصارات أسطورية على حساب الشعوب الفقيرة،وتنهب اقتصادها ثمنًا لسلاح تقتل به الشعوب الفقيرة بعضها البعض، ولا تصيب طلقة واحدة منه الدول الرأسمالية التى تبيع السلاح!

وقد استطاعت الرأسمالية العالمية المنتصرة تحويل الصراع العربى الإسرائيلى من صراع بين العرب وإسرائيل إلى صراع بين العرب والعرب أنفسهم! أو صراع بين المسلمين والمسلمين أنفسهم! وهو ما حدث فى الحرب العراقية الإيرانية، وفى الحرب العراقية الكويتية التى تحولت إلى حرب بين العراق والعالم أجمع، دفعت الأمة العربية ثمنها، وما زالت تدفع ثمنها إلى اليوم!

وهذا تحول عالمى تاريخى خطير! لقد كانت الحروب على مدى التاريخ تدور بين دول أوروبية ودول أوروبية أخرى طوال العصر

الحديث حتى شاهدنا الحروب النابليونية ثم الحربين العالميتين الأولى والثانية، وانقسام أوروبا إلى أوروبا شرقية وأوروبا غربية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة صدرت الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة حروبها إلى العالم الثالث، وتركت شعوب العالم الثالث يقتل بعضها بعضا، واحتفظت لنفسها بمغانم تلك الحروب،وتركت لشعوب العالم الثالث الفقر والمجازر والتشرد،وهى الحالة التى دخلت بها هذه الشعوب الألفية الثالثة، وأغلب الظن أنها سوف تستمر إلى نهاية هذه الألفية!

(١٩)

يوسف صديق وحكم القضاء*

لا يوجد واحد ممن اشتركوا فى ثورة يوليو ١٩٥٢، يجحد فضل المرحوم القائمقام يوسف صديق فى نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢، أو ينكر أنه كان أول من أطلق شرارتها، وأكثر من حافظوا على مبادئها التى قامت عليها.

لقد اتفق على ذلك كل من كتبوا عن الثورة، وكل من نشروا مذكراتهم عنها، وعلى رأسهم خالد محيى الدين، الذى لا يشك أحد فى أنه من كبار ضباط الثورة، الذى أثبت أنه لولا القائمقام يوسف صديق لما قدر لهذه الثورة النجاح.

ومع ذلك فمن غرائب تاريخ بلدنا،وتاريخ هذه الثورة أنه لا يوجد تمثال ليوسف صديق بين تماثيل زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة فى القاعة المخصصة لذلك بالمتحف الحربى بالقلعة.

بل من أكبر الغرائب أنه لا يوجد فى مستندات ووثائق ثورة يوليو ما

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/١/٢.

يثبت أن يوسف صديق كان عضوًا فى مجلس قيادة الثورة، أو أنه كان من الضباط الأحرار أصلا!

هذا الكلام لم يصدر من عدو ليوسف صديق، أو جهة كانت تخاصمه، وإنما صدر من هيئة قضايا الدولة، وهى هيئة محايدة بالضرورة، ولا مصلحة لها فى غمط حق يوسف صديق.

فعندما رفعت أسرة يوسف صديق دعوى على الحكومة، بإلزامها بإقامة تمثال ليوسف صديق ضمن تماثيل زملائه الضباط فى القاعة المخصصة لذلك فى المتحف الحربى للقلعة، وأصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها بإلزام الوزارتين بإقامة هذا التمثال، سارعت هيئة قضايا الدولة بالطعن فى هذا الحكم، والمطالبة بوقف تنفيذه وإلغائه، مستندة إلى «ما ثبت لها» من واقع الأدلة والمستندات «من أن يوسف صديق لم يكن قط عضوًا بمجلس قيادة الثورة، بل أنه لم يكن من الضباط الأحرار أصلاً».

بل من الغريب أن الهيئة أمنت هذا الطعن بأن ذكرت أنه «حتى ولو كان يوسف صديق عضوًا بمجلس قيادة الثورة، وبتنظيم الضباط الأحرار، فإن من حق الدولة أن تلغى عنه هذه الصفات! ويعتبر ذلك من جانبها عملاً من أعمال السيادة، التى يمتنع على مجلس الدولة أن يراجعها فيها».

على هذا النحو قضت هيئة قضايا الحكومة، نائبة عن الحكومة، بإلغاء تاريخ يوسف صديق، ومسحت دوره فى الاشتراك فى ثورة يوليو،

وفضله على الثورة - الذى لولاه لما نجحت الثورة - بأستيكة وقضت على المؤرخين الذين يكتبون ثورة يوليو أن يغمضوا أعينهم عن دور يوسف صديق فى ثورة يوليو وفى نجاحها حيث لا يوجد ما يثبت ذلك من واقع الأدلة والمستندات! بل إنه حتى لو ثبتت له هذه الصفات فمن حق الدولة أن تلغيها!

ألسنا نواجه فى هذه القضية أغرب ما يمكن للعقل أن يتصوره، وهو التناقض بين الأوراق والواقع الفعلى، وألسنا نجد أنفسنا أمام قضية من مثل «أن الشمس لا تشرق من الشرق! وأنه حتى لو ثبت أنها تشرق من الشرق فإنه من حق الدولة إلغاء هذه الصفة عن الشمس؟».

وهل يمكن لهذا الطعن أن يمسح بالفعل من تاريخ مصر وتاريخ ثورة يوليو دور يوسف صديق فى الثورة؟ على الرغم من شهادات ضباط الثورة أنفسهم بدوره فيها، بل على الرغم من الوقائع التاريخية الثابتة والتى لا يمكن الطعن فيها، من أنه كان أول من أطلق شرارتها، وأول من تقدم وتحرك مبكرًا قبل الجميع واقتحم مقر قيادة الجيش فى كوبرى القبة، وألقى القبض على قيادات الجيش مجتمعة فيه؟

يقول خالد محيى الدين فى مذكراته المنشورة تحت عنوان: «والآن أتكلم»، عن دور يوسف صديق:

«كانت طلائع الكتيبة الأولى مدافع ماكينة قد وصلت من العريش، إلى الهايكستب تحت قيادة القئمقام يوسف صديق (البكباشى فى ذلك الوقت) وهذه الكتيبة تتميز بأنها تمتلك قوة نيران كبيرة. فقد كان

لديها ٤٨ مدفعًا رشاشًا فى كفاءة عالية يطلق حوالى ألف طلقة فى الدقيقة.

وفى الاجتماع أحضر جمال عبد الناصر يوسف صديق معه. وكان يوسف صديق يريد أن يطمئن على وجود قوات كافية، فقد كان لدى ضباط المشاة شكوك فى أن ضباط الفرسان المهتمين بمظهرهم يمكن أن يتحركوا فى عمل ثورى كهذا!

فى ذلك الحين كان هناك سباق بين قوات القصر وقوات الثورة،ولو أننا تأخرنا نصف ساعة أو أقل لكانوا قد سبقونا! ولكن الفضل كان للقائمقام يوسف صديق الذى تحرك قبل الموعد الذى اتفقنا عليه بساعة بعد أن ألقى خطابًا ناريًا فى كتيبته مؤكدًا لهم أنهم سيفخرون بما ينجزونه فى تلك الليلة، وتحرك الطابور الذى كان فى مقدمته سيارة چيب بها القائمقام يوسف صديق، فقام باعتقال كل من اللواء عبد الرحمن زكى مكى قائد فرقة المشاة الثانية، والأميرالاى عبد الرؤف عابدين. وتوقف فى الطريق إلى كوبرى القبة لاستطلاع الموقف وهناك ارتاب جنوده فى كل من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وألقوا القبض عليهما!!

(٢٠)

يوسف صديق وحكم التاريخ*

هل يمكن لأى حكم قضائى إلغاء التاريخ؟ هذا هو السؤال الذى أثرناه فى مقالنا السابق، بمناسبة طعن هيئة قضايا الدولة فى حكم المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بحق القائمقام يوسف صديق - الذى كان أول من أطلق شرارة ثورة يوليو - فى إقامة تمثال له ضمن تماثيل زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة فى القاعة المخصصة لذلك بالمتحف الحربى بالقلعة.

وكان هذا الطعن قد استند إلى ما ثبت لهيئة قضايا الدولة، من واقع الأدلة والمستندات، من أن يوسف صديق لم يكن قط عضوًا بمجلس قيادة الثورة! بل إنه لم يكن من الضباط الأحرار أصلاً!

فقد دللنا على عدم صحة هذا الطعن بالحقائق التاريخية - التى لم ينكرها أحد من ضباط الثورة - من أن يوسف صديق كان هو أول من أطلق طلقة ثورة يوليو، وأوردنا ما شهد به خالد محيى الدين فى مذكراته المنشورة تحت عنوان: «والآن أتكلم»، من أن يوسف صديق كان

---

* الأربعاء ٣/١/٢٠٠١.

أول من تحرك فى ليلة ٢٢ يوليو، وفى أثناء تحركه، وفى الطريق إلى كوبرى القبة، ارتابت قواته فى كل من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فألقت القبض عليهما، دون أن تعلم بأمرهما؛ ولم ينقذهما إلا يوسف صديق عندما ثارت ضوضاء فخرج ليسأل عما جرى، فوجد أمامه جمال عبدالناصر مقبوضًا عليه هو وعبد الحكيم عامر، فأطلق سراحهما، وعندئذ تغيرت الخطة الأصلية، فقد كانت هذه الخطة تقوم على أن يحاصر يوسف صديق بقواته مبنى قيادة الجيش من الخارج دون اقتحامه،ولكن بعد مبادرة يوسف صديق تقرر اقتحامه.

وهو ما حدث تمامًا. فقد اقتحم يوسف صديق مقر قيادة الجيش،وقام بأسر اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش، واللواء حمدى هيبة، وضابط آخر كان يرفع منديلاً أبيض علامة على الاستسلام.

وقد أنقذ يوسف صديق بهذا العمل حركة الجيش من فشل ذريع، إذ لوتأخرت حركته نصف ساعة لما أمكن اقتحام مقر قيادة الجيش! ذلك أنه لم يكد ينتهى يوسف صديق من احتلاله لمبنى قيادة الجيش حتى كانت تصل قوة عسكرية مكونة من خمسين جنديًا تحت قيادة ضابط، وكل منهم يحمل مائة طلقة، كانت قيادة الجيش قد استدعتهم لتعزيز الحراسة على المبنى، فتأخر وصولهم عدة دقائق كانت هى الفاصلة فى نجاح حركة الجيش، فقد وجدت هذه القوة يوسف صديق مسيطرًا على المبنى، وطلب يوسف صديق من قائد القوة الانضمام إلى الثورة، فانصاع، وانضم بجنوده الخمسين إلى الثورة.

وبهذا المعيار - كما يقول خالد محيى الدين - «يمكن القول إن يوسف صديق قد حقق عملاً تاريخيًا مهمًا، وأنه أسهم بشكل كبير ومباشر فى إنجاح حركتنا. وقد كانت شجاعته الحاسمة والآسرة فى آن واحد عاملاً من عوامل نجاحنا».

هذا هو ما أوردته مذكرات خالد محيى الدين عن دور يوسف صديق فى إنجاح ثورة يوليو، وهو دور كان يستحق إقامة تمثال له ضمن تماثيل زملائه الضباط فى القاعة المخصصة لذلك فى المتحف الحربى بالقلعة.

فإذا جاءت هيئة قضايا الحكومة لتطعن فى الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة، لصالح يوسف صديق، فإن ذلك يعنى بكل وضوح إلغاء التاريخ بحكم قضائى!

من هنا فإنه علينا أن نفسر لماذا استند هذا الطعن على أن يوسف صديق لم يكن عضوًا بمجلس قيادة الثورة، ولم يكن أصلاً من الضباط الأحرار!

فى الواقع أن الثورة قد تعمدت معاقبة يوسف صديق على مواقفه المناهضة للاتجاه الدكتاتورى الذى انحرفت إليه الثورة، والذى انتهى بتقديمه استقالته من مجلس قيادة الثورة. فأحاطت دوره بالغموض لتبرز دور عبد الناصر!

وعلى كل حال، فمن حسن الحظ أن المحكمة الإدارية العليا أصدرت حكمها فى يوم ١٨ ديسمبر ٢٠٠٠ برفض الطعن المقام من الحكومة

ضد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى لصالح يوسف صديق، وبذلك أصبح الحكم نهائيًا وباتًا، وأصبح من حق يوسف صديق إقامة تمثال له بين تماثيل زملائه الضباط فى القاعة المخصصة لذلك فى المتحف الحربى.

والمشكلة الموجودة حاليًا، هى مشكلة التنفيذ! وإنى على ثقة بأن حكومتنا سوف تحترم كلمة القضاء، وتحترم تاريخ مصر، فنرى فى القريب العاجل تنفيذ هذا الحكم بأقصى ما يمكن من السرعة!

(٢١)
حوادث سيارات النقل الثقيل *

النقل الثقيل على الطرق السريعة أصبح يمثل خطرًا داهمًا على سيارات الملاكى والأجرة. فلا يكاد يمر يوم حتى تفاجئنا الصحف بحادثة مروعة يروح ضحيتها عدد كبير من المواطنين، فضلاً عن دمار عدد من السيارات الصغيرة الملاكى والأجرة، بمن فيها!

ومن هنا فقد أصبح واجبًا ملحًا على الدولة أن تعالج هذه القضية الخطيرة بحلول جذرية تنقذ السيارات الصغيرة من مخالب سيارات النقل الثقيل، قبل أن تستفحل بدرجة تستحيل على العلاج!

كنت أظن أن أوروبا والولايات المتحدة قد سبقت إلى علاج هذه المشكلة، حتى وصلنا خطاب من المهندس عادل حبيب، أصابنى بالإحباط، إذ أوضح لى أنه حتى البلاد الإفريقية التى هى أقل منا حضارة وتقدمًا، قد بادرت بعلاج هذه المشكلة منذ وقت طويل.

ففى هذا الخطاب يقول صاحبه إنه عاش فترة طويلة فى زائير سنة ١٩٧٠، وفى العاصمة كينشاسا، وهناك عرف أن لديهم طرقًا

---

* الخميس ٢٠٠١/١/٤.

مخصصة للنقل الثقيل فقط. بمعنى أنه لاتشارك السيارات الصغيرة · النقل الثقيل فى السير على هذه الطرق.

وبالتالى أخلوا الطرق فى هذه الدولة من الحوادث التى نشاهدها فى مصر، حيث تفترس سيارات النقل الثقيل سيارات الملاكى والأجرة، وتمزق أشلاءها!

وقد تساءل: لماذا لا تتمتع مصر بمثل هذه الطرق التى تنقذ الأرواح والممتلكات؟ وقال إنه يتمنى أن يتحمل أحد المستثمرين - بنظام الـ BOOT - مخاطرة إنشاء طريق للنقل الثقيل للوجه البحرى، وطريق آخر للوجه القبلى! فذلك حلم سوف يعود على مصر بفائدة اقتصادية لاتقدر.

وقال إنه حتى لو عبر هناك بين الطرق الزراعية فإنه يمكن عمله فى كل طريق علوى لا يكلف تكاليف باهظة! فقد اخترعوا فى كندا وغيرها «فايبر F. R. P كالحديد، يتحمل مائة ضعف الحديد العادى! وبذلك تكون قطاعات الطريق العلوى غير ضخمة، وغير باهظة التكاليف! إنه حلم لتقليل حوادث الطرق»!

وإنى أتساءل بعد هذا المطاف: إذا كانت دولة مثل زائير بها طرق مخصصة للنقل الثقيل، فلماذا لا يكون لمصر مثل هذه الطرق؟

لا يخفى على أحد من المسئولين أن سيارات النقل الثقيل قد تضاعفت فى مصر عشرات المرات، مع النهضة الصناعية التى شهدتها مصر فى عهد ثورة يوليو، وتزايدت بشكل هائل فى عصر مبارك، فقد

انتشرت المصانع فى كافة أرجاء مصر، وازدادت حركة النقل - بالتالى - على الطرق، لنقل السلع والمعدات من المراكز الصناعية إلى جهات التسويق. وكل ذلك أدى إلى أن أصبحت اللوارى والمقطورات تزاحم سيارات الملاكى والأجرة على الطرق السريعة، وعلى نحو أصبح يهدد بخطر السير على هذه الطرق.

أذكر أننى منذ عامين كنت قد دعيت بمناسبة نصر أكتوبر إلى بيت الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى ميت أبو الكوم، وبعد الانتهاء أخذت طريقى إلى طنطا متجهًا إلى الإسكندرية.

على أنى لم أكد أصل إلى الطريق الزراعى فى طنطا، وكان الوقت مساء، حتى شعرت بأنى قد دخلت فى كابوس ثقيل! فعلى الرغم من أن هذا الطريق هو الطريق السريع الوحيد بين القاهرة والإسكندرية، فإنه كان مظلمًا فى معظم أجزائه، والأخطر من ذلك أنه كان مزدحمًا بسيارات النقل الثقيل والجرارات والمقطورات، التى كانت تسير بسرعة جنونية، وتحتكر الجانب الأيسر من الطريق، تاركة الجانب الأيمن لسيارات الملاكى والأجرة مهددة بما يندفع إليها من السيارات من الطرق الجانبية.

وعلى مسافات من هذا الطريق كنت أرى العربات المهشمة المركونة على جانب الطريق! ولم أصدق أننى سوف أصل سالمًا إلى الإسكندرية!

فى ذلك الوقت تساءلت لماذا لا يخصص لسيارات النقل الثقيل طريق خاص ينقذ السيارات الصغيرة من حوادثها المخيفة؟ ولكنى لم

أتصور أن بعض الدول فى أفريقيا قد سبقت إلى ذلك، وخصصت طرقًا للنقل الثقيل، حتى وصلنى خطاب المهندس عادل حبيب، الذى أكد ذلك.

ومن هنا فإنى أدعو الدكتور عاطف عبيد إلى تكوين لجنة لدراسة هذا الاقتراح المفيد، فلعله بذلك ينقذ أرواحًا بريئة وممتلكات تدهسها كل يوم سيارات النقل الثقيل على طرقنا السريعة!

(٢٢)

أزمة مدن الأقاليم*

الفرق بين المدن المصرية والمدن الغربية، أن المدن المصرية هى فى الأصل قرى صغيرة أخذت تنمو تدريجيًا، وتتسع أرجاؤها، ويتزايد عدد سكانها، فأصبحت مدنًا، أما المدن الغربية فقد نشأت فى الأصل باعتبارها مدنًا فى وسط زراعى إقطاعى كبير، وأخذت تنمو كمدن حتى وصلت إلى حجمها الحالى.

وهذا معناه أن سكان المدن المصرية فى الأصل هم فلاحون جمعوا بين الفلاحة والأعمال التجارية وغيرها، فى حين أن سكان المدن الأوروبية كانوا منذ البداية مجتمعًا غريبًا عن المجتمع الزراعى الإقطاعى الذى نشئوا فيه، ولم يكونوا أبدًا فلاحين، بل تجارًا ثائرين على الأوضاع الإقطاعية القائمة ويريدون تحطيمها لكى تتحرر التجارة من كل قيد إقطاعى.

وقد ترتب على ذلك ما نراه اليوم من اختلاف جوهرى بين المدن المصرية من جهة وبين كل من القاهرة والإسكندرية من جهة أخرى فى المظاهر الحضارية، وفى العناية بالمرافق العامة، والكوادر الإدارية!

---

* الجمعة ٢٠٠١/١/٥.

وهو ما يتبدى جليًا من الرسالة الآتية التى وصلتنى من القارئة هدى أحمد شكرى، التى تعيش فى الكويت، وهى من سكان الزقازيق فى الأصل.

تقول هذه القارئة إنها امتنعت هذا العام عن قضاء إجازة الصيف فى الزقازيق، وفضلت تحمل حرارة الجو الرهيبة فى الكويت، حتى لاتصاب بالإحباط الذى تصاب به عادة فى كل زيارة لها للزقازيق، بسبب ما أسمته بـ «القذارة المنتشرة فى جميع الشوارع، سواء الرئيسية منها أو الفرعية. وبسبب أن الشرقية التى هى من أكبر المحافظات المصرية مساحة ومن حيث تعداد السكان، لا توجد فيها أية مشاريع للشباب، وبالتالى فهم يتجمعون على أرصفة المدينة بالآلاف، لدرجة يصعب إيجاد مكان عليه للسير! وعلى الرغم من أن المحافظة تملك مجمعًا لرصف الشوارع، فإنه لا توجد شوارع مرصوفة! وإذا رصفت فالرصف عبارة عن إلقاء مادة سوداء اللون على الرصيف القديم فقط، بدون عمل كشط أو تمشيط للطبقة القديمة!

وقالت إنها أمضت فى العام السابق إجازتها بالزقازيق، وفوجئت بأنهم ما زالوا يعملون فى كوبرى علوى للمرور منذ بضع سنوات! وكان العمل بطيئًا، وكان العمال يرتدون ملابس عسكرية وما زالوا يعملون بنظام الفأس والمقطف! فأين المعدات الحديثة لبناء مشروع كهذا؟

والمهم هو أنه فى أثناء عمل هذا المشروع لم يتم تخصيص طريق بديل حتى تسير عليه السيارات بسهولة! وكان الطريق المجاور مليئًا بآثار خلطات الأسمنت والحفر، بسبب أن سيارات نقل كبيرة تحمل

أجولة، سقطت فى إحدى هذه الحفر، فأوقعت الأجولة على سيارة صالون تسير خلفها، فأسقطت سقف السيارة على من فيها، فلقوا حتفهم!

إننى فى بلد مثل الكويت أراهم، قبل البدء فى أى مشروع، يقومون بتحويل الطريق إلى طريق آخر، مزود بالإشارات الضوئية والعلامات الفسفورية التى تضاء ليلاً، حتى إن المشروع يبدأ ثم ينتهى دون حدوث متاعب.

وكل ذلك كوم، والحشرات الطائرة كوم آخر! فالجلوس فى بلكونة المنزل مخاطرة، بسبب أسراب الباعوض المتوحش، فلابد أولاً من إغلاق سلك الشبابيك، مع رش بعض المبيدات، وفتح مراوح السقف، وتشغيل أجهزة الأقراص الطاردة للناموس!

وعلى الرغم من تعاقد المحافظة مع بعض شركات النظافة على جمع أكوام القمامة، فإنها تقوم بجمعها مدة ثلاثة أيام فى الأسبوع فقط! ولك أن تتخيل أكوام القمامة التى تتراكم فى تلك الأثناء!

«هل أحكى لك عن النشالين الذين ينتشرون فى الميكروباصات؟ لقد كانوا فى البداية يسرقون خلسة، ولكنهم اليوم يسرقون بالإكراه»!

«ناهيك عن الفشل الإدارى، والعجز عن حل مشاكل المواطنين. لقد اضطررت إلى الاستعانة «بواسطة» لاستكمال إجراءات سفرى، التى تعطلت لحجج واهية»!

«كيف ننهض بالمواطن وهو يرى السلبية والإهمال فى كل شىء؟ لقد كرهت إجازتى الصيفية، بل لقد كرهت انتمائى؟ ولقد زرت فى الصيف الماضى الإسكندرية وطنطا، ورأيت الشوارع النظيفة المضيئة،وحسدت سكانها وسألت نفسى: لماذا تتحسن هذه المحافظات دون محافظة الشرقية؟ فنحن أهلها نشعر أننا فى النازل»!.

هذه الرسالة من القارئة هدى أحمد شكرى تعد صرخة للسيد محافظ الشرقية وغيره من المحافظين الأفاضل فى الأقاليم، لإزالة هذه التفرقة، والقضاء على السلبيات. فليس أشق على المواطن من أن يهتز انتماؤه وفخره بموطنه!

(٢٣)

أحزمة الأمان بين الجد والهزل! *

لم يكد يبدأ تطبيق قانون المرور منذ يوم الاثنين أول يناير ٢٠٠١، حتى امتلأت شوارع القاهرة بقوات المرور، بعد غياب، طويل امتد على طول شهر رمضان، لأداء مهمة وحيدة هى تصيد سائقى السيارات الذين لا يرتدون حزام الأمان، وتطبيق القانون على هؤلاء بكل ما تملك من حزم وشدة، فهى تجبر السائق على الدفع الفورى، أو تسحب ترخيص سيارته، لكى يتسنى لها التنكيل به فى أقسام المرور عند محاولة استردادها.

وقد بدأ الأمر فى عين شعبنا مثيرًا للعجب والسخرية معًا! ذلك أنه فى حدود علم من تابعوا المناقشات حول هذا القانون فى البرلمان، وفى حدود الذين تابعوا الصيحات التى انطلقت منذ زمن طويل على صفحات الصحف تشكو من مشاكل المرور ـ فإنه لن تبرز شكوى واحدة من عدم ارتداء أحزمة الأمان! بل كانت الشكوى من المشاكل الحقيقية التى جعلت من المرور فى بلدنا أسوأ مرور فى العالم.

---

* ٦/١/ ٢٠٠١.

فإذا جاءت الداخلية اليوم لتحصر مشاكل المرور فى مشكلة واحدة - لم تكن واردة على الإطلاق - وهى ارتداء أحزمة الأمان، ولتنشر قواتها فى جميع أرجاء القاهرة لتصيد سائقى التاكسى الذين لا يرتدون هذه الأحزمة، فإنها بذلك تسخر من عقل جماهيرنا، لأنها بذلك تكون فى «سخطت» مشاكل المرور الجسيمة فى مشكلة واحدة، لم يثرها أحد على الإطلاق، بل هى ليست مشكلة على الإطلاق فى ظروف بلدنا، وهى عدم ارتداء أحزمة الأمان.

لقد ظهرت الحاجة إلى ارتداء أحزمة الأمان فى أوروبا بسبب السير بسرعات عالية فى الطرق السريعة، والتى كانت تسبب ضحايا كثيرين بين سائقى السيارات المتصادمة،ولكن فى بلد مثل بلدنا، تسير السيارات فيه أحياناً بسرعة السلحفاة، بسبب أزمة المرور، فأى حاجة تنشأ - إذن - لارتداء حزام الأمان؟

وعلى سبيل المثال، كيف كان يمكن تصور سائقى السيارات يرتدون حزام الأمان فى شهر رمضان الماضى، وهم يسيرون بسرعة لا تزيد على خمسة كيلو مترات فى الساعة، ويقطعون المسافة التى تقطع عادة فى عشر دقائق أو ربع ساعة، فى ساعة ونصف؟

فعندما كنت أخرج من مجلة أكتوبر على الكورنيش، لأقطع طريق الكورنيش إلى بداية الطريق الدائرى إلى الهرم، كان الأمر يتطلب ساعة كاملة! فأى جدوى من ارتداء حزام الأمان فى أزمة مرور خانقة على هذا النحو؟

وما كان يحدث فى شهر رمضان الماضى يحدث اليوم بعد رمضان فى وقت الذروة، صباحًا أو ظهرًا، كل يوم بدون انقطاع! وهو الأمر الذى يجعل من ارتداء حزام الأمان مسألة عبثية لا معنى لها، بل تثير السخرية بكل تأكيد!

من هنا فإن ما رأيناه عند بداية تطبيق قانون المرور من انتشار قوات المرور فى أنحاء القاهرة لمراقبة ارتداء أحزمة الأمان، هو مجرد إفلاس، وشغل قوات المرور بعمل لا معنى له، وإبعادها عن المشاكل الحقيقية التى هى الأصل فى صدور القانون.

وعلى سبيل المثال، كان أولى بقوات المرور الاهتمام بالمخالفات العديدة التى تسبب أخطارًا فى الطرق ـ وقد أشرنا إليها فى مناسبات عديدة، مثل عربات النقل التى تحمل الطوب الأحمر فوق مستوى حواجزها، فيسقط على المارة أوالسيارات المجاورة! ومثل السيارات التى تركب زجاج «فيميه» يخفى الطريق عن السيارات التى تسير خلفها! أو السيارات التى تركب زجاجًا عاكسًا يخفى من بداخل السيارة! ومثل السيارات التى تركب لافتات ممحاة تمامًا، فترتكب ما تشاء من الحوادث ثم تهرب دون أن يلتقط رقمها أحد. وأيضًا مثل السيارات التى لا تأخذ جانب الطريق الذى تريد الانحراف إليه، فتثير الارتباك فى إشارات المرور فى الميادين عندما تقطع الطريق من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، أو العكس، وتتسبب فى حوادث! إلى آخر ما

نراه من علامات الفوضى فى المرور فى شوارع القاهرة، والتى لا يهتم بها أحد من رجال المرور!

ومن هنا كنت أود لو قصرت قوات المرور رقابتها على الطرق السريعة، وعلى ضرورة ارتداء سائقى السيارات حزام الأمان، حماية لهم وللغير. أما الإصرار على استخدام حزام الأمان فى وسط القاهرة فى طرق لا تسير فيه السيارات بسرعة أنه يقلب الغرض منه، ويزيد من التذمر الناشئ أصلاً من أسباب أخرى! وربما عبر عن ذلك قول عابر سبيل سمعته يقول ساخرًا معلقًا على انتشار قوات المرور فى شوارع القاهرة: أين كانوا فى شهر رمضان، ونحن نفطر فى الشوارع؟

(٢٤)

جريدة الناصريين: من هو الخائن الأعظم؟ *

من حق جريدة الحزب العربى الناصرى التى تطلق على نفسها اسم «العربى»، أن تطلق على عبد الناصر وصف «بطل القرن» - بل من حقها أن تطلق عليه اسم بطل كل العصور، أو البطل الذى لم تشهد مصر له مثيلاً فى أى عصر من عصور تاريخها الطويل - ولكن ليس من حقها أن تصف الرئيس الراحل محمد أنور السادات بأنه «الخائن الأعظم» فى مانشيت عريض بعرض الصفحة الأولى! لأنها بذلك تخلق جيلاً من الشباب المصرى يرى فى النصر العسكرى خيانة عظمى، ويرى فى الهزيمة العسكرية بطولة ما بعدها بطولة!

قبل أنور السادات من حكام مصر كان الشعب المصرى يُمنى على أيديهم بالهزائم العسكرية، وهو ما حدث فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ عندما احتل الإسرائيليون سيناء، ولم ينهوا هذا الاحتلال إلا بعد أن سمح لهم عبد الناصر بالمرور فى مضيقى تيران تحت علم الأمم المتحدة، ثم فى حرب يونيه ١٩٦٧، التى لم تكتف

---

* ٧/١/ ٢٠٠١.

إسرائيل باحتلال سيناء فقط، بل احتلت معها الضفة الغربية وغزة والجولان!

ومعنى ذلك أنه فى عهد الملك فاروق والرئيس جمال عبد الناصر لم يشهد الشعب المصرى سوى الهزائم العسكرية، واحتلال أرض مصرالطاهرة والأراضى العربية الأخرى. ولكن عهد السادات وحده كان هو العهد الذى شهد انتصارات عسكرية على إسرائيل،وانتهى بتحرير كل شبر من أرض سيناء.

فهل هذا هو السبب الذى دعا جريدة «العربى» إلى أن تصف السادات بأنه «الخائن الأعظم»؟.

فى حدود علمى كمؤرخ - أنه لم يحدث فى طول التاريخ وعرضه أن وصف شعب من الشعوب محررًا للأرض بأنه «خائن أعظم» أو «خائن أصغر»! فالخيانة تطلق على من يفرطون فى الأرض، ولا تطلق على من يحررون الأرض! فإذا قلب أحد الأوضاع، ووصف المحرر بأنه خائن، فإنه لا يكون على وجه التحقيق معبرًا عن شعبه،وإنما يكون معبرًا عن شعب آخر اكتوى بنيران التحرير! وليس هذا الشعب بحال من الأحوال هوالشعب المصرى!

فمن هو يا تُرى ذلك الشعب الذى اكتوى بنيران تحرير سيناء، وعبر عن حقده برمى السادات بتهم الخيانة؟ أن هذا الشعب هو أحد شعوب ما أطلق عليها فى ذلك الحين اسم «جبهة الرفض».

وإذا كنا نعذر هذه الشعوب كلها لوصفها السادت بتهمة الخيانة، فإننا لا نجد عذرًا واحدًا لجريدة «العربى»! فهذه الشعوب التى كونت جبهة الرفض، ما زالت أراضيها تحت الاحتلال الإسرائيلى إلى يومنا هذا، أو هى تدفع الثمن من المجتمع الدولى بسبب حكامها وسوء سياساتهم، ولأنها خرجت من إطار الدول العربية ذات الفعالية والتأثير فى مستقبل أمتها العربية.

وليس ذلك هو الحال بالنسبة لمصر. ففى عهد السادات جرى تحرير الجزء الأعظم من سيناء، واستكمل خليفته الرئيس محمد حسنى مبارك تحريرالباقى، وبعد أن كانت مصر منبوذة مقاطعة من الدول العربية التى كرهت تحرير مصر سيناء، عادت إليها جامعة الدول العربية، وعاد إلى رحابها العرب أجمعون، وها هى ذى مصر بفضل سياسة الرئيس مبارك تشغل غن جدارة موقعها كزعيمة للأمة العربية.

وبطبيعة الحال لم يكن ذلك ليحدث لو كانت إسرائيل ما تزال تحتل سيناء، وتربض قواتها على الضفة الشرقية للقناة، ويمكن لقواتها الجوية التحليق فى سماء القاهرة والعربدة فوقها كما كانت تفعل فى عهد عبد الناصر - الذى ألقت عليه جريدة «العربى» وصف «بطل القرن»!

ومن هنا حين تتهم جريدة «العربى» السادات بأنه «هدم وخان الركائز الوطنية لمشروع النهضة الذى تراكمت مفرداته، واتصلت

حلقاته، واتسعت آفاقه التحريرية والديمقراطية والاجتماعية والقومية والحضارية»، فإنها تهزل لا محالة! فمن الطبيعى أن تكون هزيمة يونية على يد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هى التى هدمت مشروع النهضة .. وهو ما تفعله عادة الهزائم العسكرية فى التاريخ! - ولا يمكن أن يكون تحرير سيناء بعد أول انتصار حققته مصر على إسرائيل، هو الذى هدم مشروع النهضة! فتحرير الأرض هو الخطوة الأولى فى البناء وليس الهدم!

لذلك فمن الأفضل لجريدة «العربى» أن تعبر عن الشعب المصرى، بدلاً من أن تعبر عن خصومه وأعدائه! فالتعبير عن خصوم مصر لايدخل فى باب الوطنية بأى شكل من الأشكال.

(٢٥)

السلام العادل المستحيل! *

لم أستطع أن أخفى فى لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى يأسى من إبرام تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحقق للفلسطينيين الحل العادل الذى يسعون إليه. وكانت الحجج التى استندت إليها على النحو الآتى:

أولاً: إن أية تسوية بين خصمين هى انعكاس أمين لعلاقات القوى بين الطرفين. وبالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى فإن ميزان القوى فى صالح إسرائيل، ليس لأن العرب لا يملكون القوة العسكرية التى تتكافأ مع قوة إسرائيل، وإنما لأن الصراعات العربية/ العربية تستهلك معظم السلاح العربى، وتهدد كل جار عربى على نحو يدفعه إلى تخصيص الجزء الأكبر من سلاحه لمواجهة جاره العربى،ولا يستطيع المغامرة بهذا السلاح فى قتال مع إسرائيل.

وعلى سبيل المثال فإن معظم القوة العسكرية فى العراق ضاعت فى الصراع مع جارتها الشرقية إيران من جهة، ثم مع جارتها الجنوبية

---

* ٢٠٠١/١/٨.

الكويت من جهة أخرى، ومن هنا خرجت العراق من ميزان القوى العربى كلية على الرغم مما كانت تملك من قوة عسكرية جبارة تشتمل على أسلحة تقليدية وأسلحة غير تقليدية!

ثانيًا: إن ميل ميزان القوة العسكرى لصالح إسرائيل قد أسهم فى تحول الرأى العام الإسرائيلى تدريجيًا عن التعايش السلمى مع الفلسطينيين، واتجاهه المتزايد إلى إيثار الاحتفاظ بالأرض المحتلة بدلاً من تطبيق مبدأ السلام مقابل الأرض.

وهذا ما نلمسه فى تحويل جزء كبير من القوى السلامية فى إسرائيل إلى جانب حزب الليكود المتشدد، بعد أن كان يناصر حزب العمل إلى الدرجة التى جعلته ينجح فى الانتخابات الإسرائيلية الماضية ويؤلف الوزارة برياسة باراك.

ولقد لعبت المستوطنات الإسرائيلية دورًا هامًا فى التحول إلى التشدد والتطرف. فصحيح أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة للوصول إلى تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين،ولكن ثقة الولايات المتحدة فى إسرائيل وفى قدرتها على حفظ المصالح الأمريكية فى المنطقة، وعدم ثقتها فى الجانب العربى، الذى ترتفع صيحات التُطرف الجوفاء فيه على الدوام ضد إسرائيل والولايات المتحدة، من جانب كل من اليمين الإسلامى، والجانب اليسارى المستند إلى قوى الرفض على السواء - كل ذلك جعل الولايات المتحدة تفضل المساعدة فى إقرار سلام يجعل السيطرة فى منطقة الشرق الأوسط فى يد إسرائيل، دون إقرار

سلام عادل. صحيح أن صيحات المتطرفين العرب لا تسندها قوة عسكرية فعلية، ولكنها تمثل ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة سياساتها المناصرة لإسرائيل باسم حماية المصالح الأمريكية.

خامسًا: انقسام القوى الوطنية االفلسطينية بين السلطة الفلسطينية من جانب، والقوى الإسلامية الممثلة فى (حماس) و(الجهاد) من جانب ثان، إلى جانب الانقسام القديم بين (فتح) وكل من (الجبهة الشعبية) و(الجبهة الديمقراطية). مما يجعل تقبلها لأى اتفاق يعكس علاقات القوى بين الطرفين فى حكم المستحيل!

وعلى الجانب الإسرائيلى فإن الثقة بين القوى الإسلامية والقوى المتطرفة تزداد اتساعًا على نحو يجعل من تقبلها أى اتفاق «مؤلم» - حسب تعبير باراك - أمرًا مستحيلاً!

سادسًا: افتقار كل من الجانب الفلسطينى والجانب الإسرائيلى إلى زعامة وطنية تجمع عليها القوى الوطنية، وتستطيع إقناع شعبها بالموافقة على أى اتفاق، خصوصًا وأن أية تسوية يمكن التوصل إليها يشترط لإتمامها أن تعرض على الشعب فى استفتاء عام وتحصل على موافقته.

إنه لمن الواضح الآن أن مثل هذه الاتفاقية لن تحصل على موافقة من الشعب الإسرائيلى أو الشعب الفلسطينى، لأنها سوف تشتمل على تنازلات لصالح هذا الطرف أو ذاك.

ومن سوء الحظ أنه لا توجد على الجانب الفلسطينى أو الإسرائيلى زعامة تستطيع أن تفرض مثل هذه التسوية على شعبها، كما أنه لا توجد زعامة مثل زعامة (الوفد) تستطيع أن تقنع شعبها بإبرام معاهدة مثل معاهدة ١٩٣٦!!

(٢٦)

ملاهى الأطفال مسئولية من؟ *

لست أدرى هل هناك جهة فى حكومتنا السنية مسئولة عن ملاهى الأطفال التى تقام داخل التجمعات السكنية؟ أو أن هذه الملاهى لاتتبع أية جهة رقابية، وبالتالى فهى مستقلة استقلالا تاما ينفرد أصحابها بالادارة دون رقيب أو حسيب؟

فى أول أيام العيد ذهبت أسرة صديقة بطفلتها البالغة ثلاث سنوات إلى أحد هذه الملاهى، التى تقع فى حى روكسى بمصر الجديدة، وهى ملاهى معروفة. وكان ظن هذه الأسرة أن هذه الملاهى على مستوى الحى الذى تقع فيه،وهو من أنظف أحياء القاهرة.

وقد فوجئت بأن هذه الملاهى على منستوى من القذارة لا يتوافر فى أدنى العشوائيات فالمراجيح قذرة للغاية، وقديمة، والحمامات التى يقضى فيها الأطفال حاجتهم ليس فيها مياه! ورائحتها شنيعة، وبعض الاطفال يقضون حاجتهم على الأرض، ولا يوجد عامل نظافة للعناية بهذه الحمامات، حتى إن الطفلة صرخت وامتنعت عن قضاء حاجتها

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/١/٩.

فى هذا المكان! وفى الوقت نفسه فالعمال الذين يقومون بتشغيل المراجيح سيئو الخلق ولا يعرفون آداب المعاملة!

وباختصار شديد فإن هذه الملاهى، اذا جاز أن تقام فى قرية نائية أو صحراء، فلا يجوز أن تقام فى منطقة من أهم مناطق مصر الجديدة.

وهنا السؤال: كيف تركت الجهة التى تشرف على هذه الملاهى والتى تعطيها الترخيص بالعمل، تلك الملاهى بهذه الحالة من السوء؟ وأى نوع من الرقابة تمارسه الوزارة، التى يقع فى اختصاصها رقابة ملاهى الأطفال، على هذه الملاهى؟ أو أن هذه الملاهى خارجة عن أى رقابة، ومن حق أصحابها إهمالها على هذا النحو الغريب دون خوف من المحاسبة؟ لقد تطور اهتمام الشعوب بملاهى الأطفال فى هذا الزمن إلى حد غير مسبوق، مع زيادة الاهتمام بالطفل وألعابه وما يسعده ويقضى فيه أوقاتا مرحة طيبة. فلم يعد هناك ناد من النوادى يخلو من مكان مهم للأطفال وألعاب، بل إن كثيرا من المطاعم الحديثة التى تدار على الطريقة الأمريكية، خصت جانبا منها لألعاب الأطفال، إذ يجد الطفل فيها الزحاليق «وغرفة للكرات الصغيرة التى يغوص فيها، وغير ذلك من الألعاب.

بل إنه فى الطرق السريعة فى الخارج، تحرص الاستراحات، التى تتوقف فيها سيارات السفر، على إقامة مكان خاص بلعب الأطفال فى الحديقة المجاورة، لكيلا يمل الطفل فى فترة انتظار السيارة.

وقد كنت فى إحدى العبارات التى نقلتنى من ألمانيا إلى الدنمارك، وفوجئت بوجود غرفة هائلة مليئة بالكرات الصغيرة الملونة، لكى يسبح عليها الاطفال وهم فى منتهى السعادة، الى جانب ألعاب أخرى. وذلك من فرط حرص الغرب على الاهتمام بالطفل وإسعاده ومساعدته على قضاء وقته فى شكل ممتع، وفى الوقت نفسه شغله عن التخريب أو الانشغال بأنشطة ضارة بحكم الفضول.

وقد تطورت ألعاب الأطفال اليوم على نحو لم بسبق له مثيل. فحتى قبل أن ينتشر المحمول كانت شركات لعب الاطفال تنتج محمولا للأطفال! لشغلهم عن العبث فى محمول الأم أو الأب!

كذلك استخدمت لعب الأطفال فى تعليمهم اللغات، وفى جذبهم الى الاستماع الى الموسيقى الجميلة، لتربية أذواقهم الفنية.

وقد كنت فى طفولتى أذهب فى أيام العيد الى المساحة المخصصة للملاهى فى الجيزة، حيث أتفرج على الأراجوز، وأزاول اللعب بالمراجيح، ولم يحدث أن عدت إلى بيتى وملابسى قذرة بسبب هذه المراجيح! ولكن صديقنا الذى ذهب بأسرته وطفلته إلى الملاهى المعروفة فى حى روكسى أقسم لى أن طفلته خرجت من الملاهى، وقد اتسخت ملابسها على النحو الذى جعلهم يقررون العودة إلى البيت لتغيير هذه الملابس!

فياأيتها الوزارة التى تشرف على ملاهى الأطفال فى مصر، (إذا كان ثمة مثل هذه الوزارة!) أقدم هذا البلاغ، وأطالب بمحاسبة

المسئولين عن هذه الفضيحة، عن هذه القضية، واغلاق هذه الملاهى حتى تقوم بتصحيح وضعها وإعادة إنشائها على نحو متحضر!

(٢٧)

عن مسلسلات رمضان!*

انتهى مهرجان المسلسلات التليفزيونية بانتهاء شهر رمضان، ولست أظن أن أحدا من الكتاب استطاع أن ينطى بالنقد كل المسلسلات، إلا إذا كان منقطعا لهذه المشاهدة، وليس لديه أى عمل غيرها!

مع ذلك فهناك مسلسلات تعمد التليفزيون المصرى حجبها عن جمهور المشاهدين بطرق جهنمية لأسباب مجهولة، مثل المسلسلات الدينية! ففى لقاء لى بالدكتور الأديب بهاء الدين إبراهيم، عندما عاتبته على انقطاعه عن كتابة مسلسلاته الدينية المهمة، أجابنى ضاحكا بأن التليفزيون المصرى عرض له بالفعل فى شهر رمضان مسلسل عن عقبة بن نافع، ولكن ميعاد عرضه كان من الساعة الرابعة إلى الخامسة صباحا! وبالتالى لم يشاهده إلا عدد محدود من الجمهور المصرى، وبالتالى أيضا كأن المسلسل عرض ولم يعرض!

وأذكر أننى تعرضت لهذا الموضوع فى رمضان الماضى، ولم أكن أعلم أن هذه سياسة ثابتة للتليفزيون المصرى وهى تطويح المسلسلات

---

* الاربعاء ٢٠٠١/١/١٠

الدينية المفيدة لجمهورنا الإسلامى حتى مطلع الفجر، واستخدام وقت الذروة ويقظة المشاهد للمسلسلات الأخرى التى تعالج موضوعات روائية قد يكون بعضها مما لايستحق عرضه أصلا وبعضها يستحق المشاهدة، ولكن هدفه الأوحد هو تسلية الجمهور المصرى وليس إفادته.

ويطبيعة الحال فلست أقلل من شأن المسلسلات الأخرى، ولكنى اطالب بالمساواة. وليس لدى بأس من تطويح المسلسلات الدينية الى آخر الليل، على أن يعاد عرضها فى أوقات النهار حتى يراها أكبر عدد من المشاهدين. أما أن يقتصر عرض المسلسل على الساعة ٤ .٥ صباحا، فإن هذا لا يكون له من معنى ويتعمد إخفاءه عن الجمهور المصرى كما لو كان خطيئة يجب إخفاؤها. وفى هذه الحالة يكون السؤال لماذا أخرج التليفزيون المصرى هذه المسلسلات أصلا، وأنفق عليها ما أنفق من أموال؟

إننى أزعم أن هذه المسلسلات تعلم الجمهور المصرى تاريخنا الإسلامى بأنجح مما تعلمه كتب التاريخ! خصوصا وأن من يكتبونها هم من المتخصصين فى هذه الكتابات، ومن يستقون مادتهم من مصادر تاريخية أصلية.

ولعلى طالبت مرة بعرض مسلسل عمر بن العزيز فى جميع مدارس القطر، لأنه أكثر فائدة فى تعليم مبادئ وروح الإسلام من أى كتاب من كتب الدين. وما تفعله المسلسلات الدينية أنها تعلم الشباب

ما لم يتعلموه من تاريخنا الإسلامى، كما أن اللغة العربية الفصحى ـ التى هى لغة الحوار فى هذه المسلسلات ـ يمكنها إصلاح ما اعوج من ألسنة شبابنا، وما لا يمكن للمدرسة أن تفعله.

على كل حال، فلعلى فى هذه المناسبة ارى من المهم الإشادة بمسلسل «العائلة والناس» القوى. الذى كتبه مجدى صابر، وأخرجه محمد فاضل، والذى أتيح لى فرصة مشاهدة عدد كبير من حلقاته، وبهرنى الأداء الممتع للفنان الكبير كمال الشناوى، الذى ظل نصف المسلسل يمثل بعينيه فقط، وبحركات يديه، فينقل التعبير إلى المشاهد بأقوى مما يفعل لو كان يتحرك بكافة أجزاء جسمه!

وقد كانت نهال عنبر مفاجأة حقيقية قفزت بها إلى مصاف كبريات نجمات التمثيل فى مصر. لقد أفسح دورها فى المسلسل الفرصة لها لإبراز مخزون من القدرات الفنية كانت محبوسة فيما أدته من أدوار سابقة!

وأنا ممن يؤمنون بأن الأدوار العظيمة فى الأعمال الفنية المشاهدة فى السينما أو التليفزيون، هى أدوار تجاوبت مع شخصية النجم الذى قام بها أو النجمة التى قامت بها! فهل كان نجاح نهال عنبر فى دورها فى المسلسل الدرامى «العائلة والناس» وهو دور السيدة المفترية قوية الشكيمة ـ مبعثه أن هذا الدور كان يتجاوب مع شخصيتها وطباعها الخاصة بأكثر مما كانت تتجاوب الأدوار الأخرى؟

لقد شاهدت الممثل الأمريكى الشهير الذى مثل دور المخبر كولومبو، فى أدوار كثيرة غير بوليسية، فما رأيت فارقا كبيرا بين

شخصيته فى تلك الأدوار وشخصيته فى دور كولومبو! والأمر كذلك بالنسبة لممثلين كثيرين! وعلى كل حال فإن شخصية الست المفترية قد ناسبت نهال عنبر على النحو الذى قفز بها إلى مصاف كبريات الفنانات، وهو مكسب للتليفزيون المصرى!

ولكن المسلسل حفل بشخصيات فنية كبيرة أخرى جعلت منه من أقوى المسلسلات التى عرضها التليفزيون المصرى، فقد أبدع فيه الفنان الكبير يوسف شعبان كعادته، كما قدم لنا المسلسل مواهب جديدة تبشر بمستقبل عريض، مثل هبة عبد الغفور، وخالد سرحان الذى استطاع أن يمثل دورا من أصعب الأدوار وهو دور الابن الممزق بين الولاء للأب، والانتماء للعائلة بكل ما تفرزه أخلاقياتها من انتهازية وظلم وفساد، وهى رمز للمجتمع ككل!

(٢٨)

حول غابة مصر الجديدة!*

ربما كانت أمثلتنا المصرية هى خير تعبير عن تجارب هذا الشعب المصرى على مدى تاريخه الطويل. ومن هذه الأمثلة ذلك المثل الحزين الذى يقول باللغة العامية: «جت الحزينة تفرح، مالقتلهاش مطرح» ! ومعناه أنه عندما ذهبت الحزينة إلى الفرح لتفرح، لم تجد لها مكانا، وعادت كسيفة البال.

ولعل هذا بالضبط هو شعور سكان مصر الجديدة! لقد كان الأمل الذى يخالج سكان هذه المنطقة على مدى سنوات طويلة جدا، أن تمد الدولة يد الرعاية إلى حديقة عرفت باسم غابة مصر الجديدة - وهو الاسم الذى كان يطلق على الحديقة الكبيرةالوحيدة بها - كما تفعل كل الدول مع الحدائق العامة التى هى المتنفس الطبيعى للشعب. حتى يستفيد أهل المنطقة منها على النحو الأمثل.

وبمعنى آخر كان سكان هذه المنطقة، يتطلعون إلى تطوير هذه الحديقة التى هى أكبر متنفس وحيد لهم ولأطفالهم وعائلاتهم، بحيث

---

* الخميس ٢٠٠١/١/١١

تخلو من الحفر والمستنقعات والحشائش البرية، وتليق بحى راق مهم مثل حى مصر الجديدة.

وفيما يبدو أن المسئولين استقرأوا رغبات سكان المنطقة بطريقة عكسية! لأنهم، لأسباب سوف يقف عندها التاريخ - رأوا أن أفضل طريقة للعناية بالحديقة هى إغلاقها ! فأحيطت بالأسوار وحرم على سكان المنطقة دخولها، فأغلقوا بذلك المتنفس الوحيد لسكان هذا الحى.

على أن هؤلاء المسئولين سرعان ما فاجأوا سكان المنطقة بتحويل الحديقة إلى متحف كبير، وضعوا فيه مجسمات للديناصورات وغيرها، ومنحوه اسم «متحف» !. وكان الظن أن دخول هذا المتحف سيكون بالمجان أو برسم زهيد، يتيح لأهل الحى قضاء وقت مفيد وممتع فى الحديقة التى كانت متنفسهم الوحيد على مدى عشرات السنين، ولكن عبقرية المسئولين تفتقت عن فكرة الإثراء من المتحف، وتزويد خزانة الدولة بما يفيد فى تخفيف ديونها، فحددوا رسما لدخول المتحف قدره خمسة جنيهات كاملة للفرد الواحد.

وبذلك تحولت الحديقة العامة التى كانت متنفسا لأهل الحى على مدى عشرات السنين إلى مصدر من مصادر إيرادات الدولة ! وأصبح على الذين يريدون التمتع بالشمس والهواء والخضرة والجمال من أهل الحى، الانتقال إلى حى آخر! أو الهجرة إلى دولة أخرى من الدول التى تحترم شعوبها، وتوفر لهم الأمكنة الخضراء لقضاء أوقات فراغهم، ولأطفالهم الجو الصحى الذى يتنفسون فيه هواء نقيا.

لذلك تذكرت عندما بعثتى جامعتى الى جامعة لندن فى مهمة علمية منذ عشرين عاما، ففوجئت بأن لندن هى عبارة عن حديقة كبيرة تتخللها أحياء سكنية متناثرة تفصل بينها مساحات خضراء لا أول لها ولا آخر! وأنه لا تكاد تنتهى حديقة حتى تبدأ حديقة أخرى!

وعلى سبيل المثال فلا تكاد تنتهى حديقة هايدبارك.. وهى مساحة هائلة تخترقها طرق تسير فيها السيارات! حتى تبدأ حديقة «كنسنجتون»! ولاتكاد تنتهى حديقة «جرين بارك» وهى حديقة هائلة كذلك، حتى تبدأ حديقة «سان جيمس بارك»، وهى حديقة هائلة كذلك! واكتشفت أن الإنجليز لايقضون أيام العطلات الأسبوعية والأعياد وغيرها فى البيت كما يفعل معظم المصريين، إنما يقضونها فى هذه المتنفسات الطبيعية، حتى ليخيل إليك أنك أمام أفراح كبيرة!

وقد عرفت أن الإنجليز يطلقون على هذه الحدائق اسم «كومون»، أى مشاع، أو عمومى، أو حديقة عامة. وهى موجودة فى كل حى. وعلى سبيل المال فإن الحى الذى كنت أقطن فيه فى جنوب غرب لندن، كان أسمه مقترنا باسم الحديقة العامة الهائلة المساحة التى تقع فيه، فكان أسمه «كلابهام كومون».

وبطبيعة الحال فإن الدخول إلى هذه الحدائق الهائلة بالمجان، ويمكن للزائر الاستمتاع بكل مافيها من إمكانات، إذ كان فى كثير منها حمامات سباحة، وأماكن للصيد، وغير ذلك.

هذا بالنسبة لدولة تحترم شعبها، وتعرف حقه فى الاستمتاع البرىء، وفى التمتع بجو صحى مشمس نقى.

ولكن الدولة عندنا، تستولى على حديقة عامة ملك للجمهور، فتحولها إلى حديقة خاصة ملك للدولة، وتقيم مشروعا يكلف الأهالى نفقات يعجز عنها معظمهم، وتبيع الهواء والشمس بحجة أنها حولت الحديقة إلى متحف!

فى بلاد أخرى، فإنهم يضيفون المتحف إلى منافع الحديقة العامة، ولكنها تظل حديقة عامة يدخلها المواطنون بالمجان، ولاتكلف المواطن وأسرته وأولاده نحو ثلاثين جنيها كلما فكر فى الاستمتاع بالهواء الطلق فى الحديقة التى كانت مجانية قبل أن تتناولها يد الدولة بالعناية!

لذلك فإنى أطالب الجهة المسئولية من تحويل هذه الحديقة العامة إلى حديقة خاصة أن تخبرنا بأمانة كم كسبت الدولة من رسوم دخول الأهالى هذه الحديقة أو هذا المتحف؟ وإلى أى مدى سوف يسدد ديونها؟ أو فلتعد الحديقة إلى أصحابها وترفع الرسوم من المتحف أو تقيمه فى مدينة ٦ أكتوبر الصحراوية، أو أى مدينة جديدة أخرى.

(٢٩)

مظلة الشيطان ! *

لم أكن أتصور أن أتصدى للدفاع عن الفنانات المعتزلات، لسبب بسيط هو أنى أعتقد أن الفن إذا لم يقصد به الإثارة، ليس خطيئة تتوب الفنانة عنها، وإنما هو نشاط راق فى خدمة المجتمع، وأن الفنانة تخدم مجتمعها بفنها أكثر مما تخدمه باعتزالها، فاعتزالها يخدمها وحدها، ولكن فنها يخدم المجتمع. ولنتصور مجتمعا فى عصرنا الحاضر يعيش بلا فن، ويعتزل فنانوه وفناناته، ويكرسون حياتهم وحياتهن للعبادة! فإن مثل هذا المجتمع يكون مجتمعا شاذا عن المجتمعات الأخرى فى العالم! فالمجتمعات المعاصرة فى العالم اليوم تحتاج إلى الفن بقدر ماتحتاج إلى النشاط الرياضى، والنشاط الثقافى، والنشاط العلمى، والنشاط الاجتماعى، والنشاط الدينى والنشاط السياسى، فكل منها يكمل بعضه بعضا.

على كل حال فإن هذا الرأى لا ألزم به أحدا! فلكل فنانة الحق فى تشكيل حياتها وفقا لتقديرها الخاص، ولكل فنانة الحق فى الخروج

---

* الجمعة ٢٠٠١/١/١٢

من مظلة الشيطان - كما تتصور! - إلى مظلة الله، ولكن عليها أن تتقبل نتائج هذا الخروج.

فمظلة الشيطان تكون - عادة - ولحكمة أرادها الله - أكثر جذبا فى عين بعض البشر من المظلة الإلهية. فالمظلة الإلهية فيها الاستعداد للآخرة بكل مايتطلبه ذلك من حرمان وقناعة ومجاهدة النفس، ومغريات الحياة، ومظلة الشيطان فيها كل متع الحياة ومغرياتها! ففى القرآن الكريم يقول الشيطان: «لأزينن لهم فى الأرض، ولأ غرينهم أجمعين»، ويقول: «فبعزتك لأغوينهم أجمعين».

ومن هنا، فما يجب على الفنانة المعتزلة أن تتقبله هو المزايدة عليها ممن احتكروا الإسلام لأنفسهم، وظنوا أنهم أوصياء عليه وعلى عباد الله، وأنهم وحدهم الذين يحددون الصواب من الخطأ، ويريدون أن يرسموا للآخرين نمط حياتهم بما يتفق مع مفهومهم للدين والتدين.

وقد سبق لى أن ضربت مثلا بما حدث مع الفنانة المعتزلة هندية، عندما خرجت فى برنامج قناة أبو ظبى ترتدى الحجاب، ولكنها تركت جانبا من شعرها يظهر من تحت غطاء الرأس، وكانت تضع بعض المكياج، وإذ بالمزايدون فى الدين يتصدون لها، ويوجهون لها سهاما مسمومة لاتوجه الا لكافر!

وقد عقدت مقارنة بين هذه الفنانة المعتزلة وفنانة أخرى عاملة، وهى السيدة فيفى عبده، عندما خرجت على الشاشة الصغيرة بأفخر

الثياب وأغلى مكياج، فلم يجرؤ أحد من المزايدين والمتعصبين على التصدى لها بلفظ أو نقد!

وفيما يبدو أن البعض فهم من خروج الفنانة المعتزلة هندية من تحت مظلة الشيطان، أنها أصبحت مستباحة ومجردة من الحماية! فقد قرأنا فى الصحف خبرا عن القبض عليها وإخلاء سبيلها بكفالة خمسمائة جنيه! وذلك بتهمة التعدى على رئيس قلم المحضرين بمحكمة فايد بالضرب والسب! وذكرت الصحف أن جارا لها من أصحاب النفوذ، انتهز فرصة تسجيلها ملكية فيلا بمبلغ يقل عن ثمنها، للاستيلاء - بحكم الشفعة - على الفيلا! فرفع دعوى ضدها لإثبات السعر، وحكمت المحكمة لصالحه.

وقد أنكرت الفنانة المعتزلة فى محضر التحقيق اعتداءها على المحضر، وذكرت أنها عند دخولها المحكمة، فوجئت بخصمها وحراسه يجلسون داخل المحكمة، وعندما أرادت الجلوس رفض المحضر، وهددها بالخروج خارج القاعة، فتأكد لها وجود «تواطؤ بين الخصم والمحضر، ولم تتمالك نفسها فصاحت فيه: «يامتواطئ.. يامرتشى!».

ولسنا هنا بسبيل الحكم على تصرف الفنانة المعتزلة، إذ يحكم فى ذلك أهل الذكر من أصحاب الفيلات - ولسنا منهم! - فى ضوء ما هو جار وسائد بين البائعين والمشترين فى تسجيل ملكيات المبانى! ولكن يهمنا التناول الذى تناولت به الصحف هذه الواقعة!

فعلى الرغم مما هو معروف من أن هذه الفنانة قد اعتزلت الرقص، فإن الصحف نشرت الخبر تحت عنوان مثير هو: «إخلاء سبيل الراقصة هندية»! ـ الأمر الذى جرد الخبر من الحياد المفروض، وأظهر الرغبة فى التشهير والإدانة، خصوصا وقد جرت العادة عند تناول راقصة معروفة أن الصحف تلقبها بلقب «الفنانة»، وليس الراقصة المذكورة التى قد اعتزلت الرقص بالفعل، وتركت مظلة الشيطان، واحتمت بالمظلة الإلهية، فما هو معنى الإصرار على تلقيبها بلقب لم تعد تحمله، اللهم إلا إذا كان الغرض التشهير والإدانة؟ ولما كان لايوجد لأى جريدة أية مصلحة فى ذلك، فقد بدا أن الخصم هو الذى يحرك الأمور ويدس الأخبار بعد أن فاز بالغنيمة!

وهنا صفق فريق الشيطان! وقال بعضهم إنه لو كانت الفنانة المذكورة لاتزال تعمل تحت مظلة الشيطان، وتتمتع بإمكاناته المادية الهائلة، وتحت تصرفها جنوده من البلطجية، لما تعرضت لما تعرضت له!

ولكن الجميع نسوا أن المظلة الإلهية لها النصر فى النهاية!

(٣٠)

من الذى أطاح بعلى أبوشادى؟!*

فى الكتابات الأدبية بوجه عام يوجد ثلاثة أنواع: أدب محافظ، وأدب مكشوف، وأدب جنسى أو إباحى، والأدب الأخير لا يعد أدبا على الإطلاق، وإنما هو قلة أدب! لأنه لايخدم غرضا غير إثارة الغرائز الجنسية فى الرجل والمرأة على السواء.

والأدب المحافظ هو الأدب الذى قرأناه لنجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وفكتور هيجو والكساندر دوماس، وتولوستوى وغيرهم، وتربى عليه الشعب المصرى منذ أوائل هذا القرن، وارتقى بمشاعره وعواطفه وإدراكه إلى أعلى عليين.

أما الأدب المكشوف، فهو الأدب الذى برز فى النصف الثانى من هذا القرن مع ازدياد نزعة التحرر، وبلغ قمته فى الستينيات التى شهدت ماعرف باسم الثورة الجنسية. ولكن الإثارة الجنسية لم تكن هى هدفه، وإنما كان هدفه التعبير عن الحرية الشخصية المطلقة، وفى هذه الثورة شهدت شوارع بعض عواصم أوروبا بعض السيدات اللاتى

---

* السبت ٢٠٠١/١/١٣

خرجن مكشوفات الصدر! ولم يكن غرضهن الإثارة الجنسية، وإنما كان تعبيرا عن التمرد على التقاليد والتمسك بالحرية الشخصية إلى أبعد الحدود. وكان من أثر ذلك أن أبيح استخدام المشاهد الجنسية فى الأفلام السينمائية، بشرط أن يكون السياق يستدعيها، بدلا من الرمز بالعواصف والرعود وغيرها.

أما الأدب الجنسى أو الإباحى، فهو الأدب الذى يستهدف الإثارة الجنسية بدون ضرورة تقتضيها من السياق، مثل الوقائع الجنسية التى يتعمد المؤلف وصفها بتفصيلات لاضرورة لها ولاهدف أدبيًا لها، وإنما الهدف الإثارة الجنسية.

وربما كان الفرق بين الأدب المكشوف والأدب الجنسى هو الذى يحدده رب أسرة متحرر لما يسمح لبناته وأبنائه وزوجته بقراءته! فالأب المتحرر قد يسمح بدخول رواية من الأدب المكشوف مثل قصة لإحسان عبد القدوس، ولكنه إذا سمح بدخول رواية من الأدب الإباحى فإنه يكون أبا داعرا لايقدر خطورة مايفعل.

وبطبيعة الحال فإننا نستبعد من لفظ الأدب مايعرف فى الغرب باسم «البورنو» (Pornography) وله رسالة أخرى لاصلة لها بالعقل، وإنما صلته الوحيدة بالجزء الأسفل من الجسد. ولايخفى الناشر فى الغرب ذلك، إذ يعلن عن هذا الهدف فى الصفحة الأولى على الغلاف، حتى لايخدع أحدا!

ومن هنا فإنه مما يدخل فى دائرة «البورنو» كل أوصاف دقيقة للمعاشرة الجنسية، مهما تخفى هذا العمل تحت اسم «أدب»، لسبب

بسيط هو أنه لايوجد رب بيت محترم فى أى مجتمع من المجتمعات يقبل بأن تقرأ ابنته أو ابنه أو زوجته أو شقيقته أو أمه هذه الأوصاف فى عمل أدبى.

فالأدب له رسالة سامية، هى تعميق الوجدان الإنسانى، والارتقاء بالمشاعر الإنسانية، وزيادة الخبرات الإيجابية فى حياة الإنسان، فإذا هو انشغل بالغرائز الجنسية فإنه لايعد أدبا، وإنما يعد «قلة أدب»!

ومن هنا أستطيع أن أحكم على الأعمال الثلاثة التى نشرتها الهيئة العامة لقصور الثقافة بأنها إذا لم تدخل فى دائرة «البورنو»، فإنها تدخل بالتأكيد فى إطار الأدب الإباحى أو الجنسى، ذلك أنه لايوجد رب بيت فى مجتمعنا يقبل بأن يقرأ هذا الأدب أعضاء أسرته!

وإذا كان الأمر كذلك، فما هى - إذن - فائدة نشر هذه الأعمال التى لايقرؤها جمهور محترم؟ ولمن تتجه هذه الأعمال؟ وإذا كانت تتجه إلى جمهور متحلل، فما هى الفلسفة التى أملت على هيئة قومية تتبع وزارة الثقافة، نشرها؟ وهى لاتخدم أى غرض من الأغراض التى استهدفتها وزارة الثقافة، وهى نشر الثقافة الرفيعة، ممثلة فى مشروع القراءة للجميع، ومكتبة الأسرة التى أدخلت أعظم الكتب فى تاريخ الثقافة العربية إلى كل بيت بأرخص سعر، وممثلة فى دار الأوبرا والمسارح القومية الراقية ومسرح الهناجر، وغيرها؟

وماهو معنى نشر هذه الأعمال فى هذا الوقت بالذات، قبل افتتاح أكبر عيد ثقافى فى مصر والعالم العربى وهو معرض الكتاب؟

ومن الذى حمل هذه الأعمال الإباحية إلى عضو مجلس الشعب الذى ينتمى إلى الإخوان المسلمين ليقرأها ويقدم عنها استجوابا؟ وليظهر جماعة الإخوان المسلمين فى مظهر حماة الفضيلة فى مصر وراعيى شئون الدين؟

إننا لانتصور أن عضو مجلس الشعب الذى قدم طلب إحاطة - بحق - قد كف عن قراءة الكتب الدينية، واتجه إلى قراءة البورنو والروايات الإباحية!، وإنما حُملت هذه الأعمال إلى بيته للأغراض التى تحققت، وهدفها الأسمى نسف معرض الكتاب! إننى لا أشكك فى نوايا الأستاذ على أبو شادى وفى نية رئيس تحرير السلسلة السيد محمد البساطى، ولكنى أومن بالمثل الشهير الذى يقول إن الطريق لجهنم مفروش بالنوايا الطيبة!

(٣١)

قضية على أبو شادى واللعب بالنار! *

من حق بعض الأدباء المحدثين أن يحصروا إبداعهم فى الجنس، والتعبير عما يحدث فى غرف النوم بكل مايملكون من فصاحة وبلاغة، وتصويره فى الصور التى تجسد المعاشرة الجنسية تجسيدًا صارخًا! بل من حقهم نشر هذه الإبداعات فى مصر فى ظل حرية الرأى التى يتيحها نظامنا السياسى! ولكن مامعنى أن تتبنى هيئة تتبع وزارة الثقافة نشر هذه الإبداعات الجنسية؟

هذه هى القضية! ففى ختام مقالى السابق كنت قد أبديت تعجبى من نشر هذه الأعمال الجنسية قبل افتتاح أكبر عيد ثقافى سنوى فى حياة مصر الثقافية والعالم العربى، وهو معرض الكتاب. كما أبديت تعجبى من اهتمام نائب من نواب الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب بقراءة مثل هذه الأعمال الإباحية لدرجة استفزته لتقديم طلب إحاطة فى مجلس الشعب بهذا الصدد، وإتاحة الفرصة لمجموعة الأخوان المسلمين فى مجلس الشعب للظهور بمظهر حماة الفضيلة، وإظهار

---

* الأحد ٢٠٠١/١/١٤

وزارة الثقافة فى مظهر الاعتداء على المحرمات والمساس بالأديان وخدش حياء المجتمع! والوصول من ذلك إلى استفزاز القوى المحافظة فى المجتمع عامة، وقوى الإسلام السياسى خاصة، للتعبير عن سخطها بالهجوم على وزارة الثقافة بالكتابات التهييجية من ناحية، وتحريك الشباب المتدين للخروج فى مظاهرات عارمة فى الجامعات وغيرها على نسق المظاهرات السابقة فى جامعة الأزهر، والتى هددت الأمن القومى، وأطاحت بحزب العمل وجريدة الشعب، وأفاقت البلاد من الفتنة بهذه التضحية.

فهل كان نشر هذه الأعمال قبل عيد الكتاب السنوى يستهدف نسف معرض الكتاب؟ لقد فهم وزير الثقافة ذلك، ورأى أنه يجب على المخطىء دفع الثمن، فقام بعزل رئيس الهيئة العامة لقصور الثقافة وطاقمه، لكى يحتوى الموقف، ويفسد استفادة الإخوان المسلمين من الفرصة للظهور بمظهر حماة الدين والفضيلة، ويحبط أية محاولة لتحريك الشارع المصرى ضد النظام عامة، ووزارة الثقافة خاصة، غضبا للدين والفضيلة.

وبطبيعة الحال، فإن الخطوة التى اتخذها الوزير لها مايبررها سياسيا، فمن حقه الحيلولة دون تكرار ماحدث مع رواية «وليمة لأعشاب البحر» التى هددت الأمن القومى المصرى، على الرغم من أن هذه الخطوة هى خطوة مؤلمة بالفعل، إذ لايفترض فى رئيس هيئة قصور الثقافة قراءة كل حرف من حروف الأعمال التى ينشرها، ولكن

الوزير يذكر أنه لم يبعده لهذا السبب، وربما لأنه لم يستفد من درس رواية «وليمة لأعشاب البحر» فى تكوين لجنة مراجعة للأعمال المرشحة للنشر.. وبالتالى فهناك مخالفة تعليمات ترتب عليها تكرار الأزمة.

ولكن فى كل الأحوال فإنه يبدو من غير المفهوم تحرك بعض المثقفين لإثارة أزمة قبل افتتاح معرض الكتاب احتجاجا على إقالة الاستاذ على أبو شادى وطاقمه! فالقضية كما رأينا ليست قضية حرية فكر أو حرية إبداع، وإنما هى قضية حماية المجتمع من فتن دينية واجتماعية وسياسية، سوف يكون لها بالضرورة تأثير سلبى على حرية الرأى والنشر والإبداع!

وهو لو حدث سوف يكون كارثة حقيقية تصيب جميع المثقفين والكتاب والأدباء والعلماء، إذ سيغلق باب حرية الرأى بالضرورة، ويقوى ساعد قوى الإسلام السياسى، التى سوف تظهر فى عين المجتمع فى صورة المدافع عن قيمه وعن الدين والحياء والآداب العامة.

لذلك كنت أود لو أن المثقفين الذين أظهروا عزمهم على التضامن مع المجموعة التى أقيلت فى هيئة قصور الثقافة، قد قرءوا أولا مانشر فى الأعمال الثلاثة - كما قرأت بنفسى - لتحديد ماينتمى للفكر والإبداع وماينتمى للانحطاط! أو ماينتمى لحرية الرأى وماينتمى لحرية الإسفاف! ويسأل كل واحد نفسه: هل يسمح لابنته بقراءة هذا العمل؟

فمن المحقق أنه إذا انتصر تيار الانحطاط والإسفاف، فإن المثقفين المحترمين سوف يدفعون الثمن غاليا، وسوف يتيحون الفرصة لتيار الإسلام السياسى للنزول للساحة السياسية دفاعًا عن قيم المجتمع! وسوف يلقى مساندة الجماهير المصرية المتدينة.

ذلك أنه حتى اليوم فإن الكرة ماتزال فى معسكر المتدينين المصريين المعتدلين، أو هى فى معسكر رجل الشارع العادى الحريص على الحياء العام والمتدين بطبيعته، فإذا انتقلت إلى يد معسكر الإسلام السياسى، فسنكون أمام فتنة حقيقية يقف فيها معسكر الإسلام السياسى فى الموقف الأقوى، ويقف تيار الاستنارة فى الموقف الأضعف!

ومن هنا كم أتمنى لو أدركت عناصر التيار المعارض لوزارة الثقافة، هذه الخطورة، وترفعت عن انتهاز هذه الفرصة للعب بالنار، ومقاطعة معرض الكتاب وأنشطته، أو على هذه العناصر الاتعاظ بدرس حزب العمل وجريدة الشعب، لأنهم إذا أشعلوا مثل هذا الحريق فإنهم سيكونون أول ضحاياه، والأخطر من ذلك أن التيار الوطنى المستنير سوف يكون طعمة لنيرانه!

(٣٢)

قصة قناة السويس *

أحسنت مكتبة الأسرة بنشر كتاب: «قناة السويس.. المشروع والصراع»، للمؤرخ العسكرى الأستاذ عبده مباشر، فى سلسلة «الأعمال الفكرية».

فمن المفيد دائما أن ننعش ذاكرة شعبنا، ونعرف شبابنا بتاريخه حتى نجدد حيويته فالتاريخ هو ذاكرة البشرية، والشعب الذى لايعرف تاريخه هو شعب فاقد الذاكرة، فاقد الهوية، مهزوز الشخصية. ونحن نفخر بأننا أصحاب أطول تاريخ ممتد بدون انقطاع عبر سبعة آلاف عام.

لقد أعجبنى المنظور الذى نظر منه الأستاذ عبده مباشر إلى قصة قناة السويس فى تاريخ مصر، وسرده التاريخى لها الذى يتميز بالسلاسة والخالى من التعقيد. فهو لايدخل بالقارئ فى دهاليز هذه القصة التى يغرق البعض فيها، وإنما هو ينظر إليها من نافذة عالية، أتاحت له تتبع القصة منذ أن كانت فكرة فى رءوس فراعنة مصر

---

* الأثنين ٢٠٠١/١/١٥

لربط البحرين المتوسط والأحمر بقناة ملاحية تخترق أرض مصر، من فرع النيل الشرقى، الذى كان يسمى بالفرع البيلوزى، إلى البحيرات المرة المتصلة بالبحر الأحمر بقنوات ملاحية، حتى تم تنفيذها فى عصر «سنوسرت الثالث فى الأسرة الثانية عشرة، لتحدث انقلابا استراتيجيا فى جغرافية المنطقة، ولتكون شاهدا على عظمة مصر فى تلك العصور، على إمكاناتها الجبارة التى مكنتها من تنفيذ مشروع عظيم على هذا النحو . بكل ماترتب على ذلك من آثار اقتصادية وعسكرية.

وبحكم دراسات الأستاذ عبده مباشر العسكرية فإنه استطاع أن يتناول الجانب العسكرى لتاريخ القناة منذ إنشائها، فيتعرض بالتحليل لغزو الهكسوس مصر بعد قرنين من الزمان، وينبه إلى أن فاعلية القنوات الملاحية فى الأغراض الدفاعية مرهونة بالخطط العسكرية الموضوعة للدفاع عن هذه القنوات.

ثم يتناول نضال الشعب المصرى لإزاحة كابوس احتلال الهكسوس عن أرض مصر، وبعده تبدأ حتشبسوت فى تطهير قناة سيزوستريس، وإعادة حصون مصر الشرقية إلى حالتها، ويليها تحتمس الثالث الذى يتطلع إلى غرب آسيا لتوسيع حدود الإمبراطورية المصرية ودعم أمنها، ويتبعه امنحوتب الثانى فى هذه السياسة، وتلعب القناة دورا كبيرا خلال هذه المرحلة، وتنتعش المدن والقرى المحيطة بها، ولكن الثورات على حدود مصر الشرقية تستهلك فى إخمادها جهود مصر، مما يؤثر

على صلاحية القناة، ولكن فرعون مصر سيتى الأول يعيد إليها صلاحيتها، ويحمل لقب صاحب الافتتاح الثانى لقناة سيزوستريس، وينطلق سيتى الأول لاستعادة مجد مصر، وتظل مصر ترعى قناة سسيزوستريس حتى نهاية القرن السابع قبل الميلاد وفى بداية القرن السادس تأخذ حركة الرمال والظاهرة المعروفة بظاهرة الاطماء تتغلب على جهود التطهير، وعندما حاول الفرعون نخاو تطهير المجرى الملاحى كان البحر الأحمر المرتبط بالبحيرات المرة وبحيرة التمساح قد تراجع جنوبا، وعندما أراد نخاو وصل البحيرات بالبحر الأحمر، وكان الغزو الفارسى قد فاجأ مصر.

ويقول الأستاذ عبد مباشر إن الفرس تحت حكم دارا الأول تمكنوا من إعادة الملاحة فى قناة سيزوستريس بصفة جزئية، وحملت القناة اسم «قناة الفرس» بعد أن كانت تسمى قناة سيزوستريس، واستمر الحكم الفارسى لمصر أكثر من قرن من الزمان امتلأ بالثورات، وانتهى بغزو الإسكندر لمصر. ولم يهتم الإسكندر بالقناة فقد كان اهتمامه الأكبر هو إنشاء ميناء الإسكندرية الذى تحول إلى عاصمة مصر طوال العصر البطلمى.

على أنه بعد وفاة الإسكندر واقتسام قادته امبراطوريته، كانت مصر من نصيب بطلميوس الأول. وفى عصر البطالمة أعيد افتتاح القناة الملاحية فى عصر بطلميوس الثانى، حيث سميت باسم قناة البطالمة، التى استمرت صالحة للملاحة لقرنين من الزمان. ولكن مع

غروب شمس البطالمة، وقبل أن يأفل الحكم اليونانى فى مصر بنصف قرن تقريبا، توقفت الملاحة فى القناة، وكان ذلك عام ٨٥ قبل الميلاد تقريبا.

وفى عهد الرومان، أولى الإمبراطور تراجان اهتماما خاصا بالقناة الملاحية، فأمر بإعادة حفرها وتطهير المجرى الملاحى، وزاد على ذلك أن أمر بحفر وصلة جديدة تبدأ من بابليون (عند فم الخليج الحالية) إلى العباسة (بمحافظة الشرقية الحالية)، واستمرت قناة الرومان مفتوحة للملاحة طوال ثلاثة قرون!

ولم يكن المسلمون بعد الفتح العربى لمصر أقل اهتماما من الرومان، فلم تكد مصر تدخل تحت مظلة الإسلام عام ٦٤٢م حتى أمر عمر بن الخطاب واليه على مصر عمرو بن العاص بالبدء فى حفر قناة تصل مابين البحرين المتوسط والأحمر، وقد أطلق عليها اسم «خليج أمير المؤمنين»، واستمرت تؤدى دورها لأكثر من قرن من الزمان، حتى أمر الخليفة أبو جعفر المنصور عامله عل مصر بردم القناة، حتى لايستخدمها خصومه فى نقل المؤن والسلاح إلى الثوار فى المدينة ومكة، ونفذ الوالى أمر الخليفة، وبقيت القناة مطمورة قرابة ألف عام.

(٣٣)

قصة قناة السويس (٢)*

فى سياحة الأستاذ عبده مباشر بنا عبر التاريخ فى كتابه: قناة السويس: المشروع والصراعات «أظهر أن الفكرة هى فكرة قديمة قدم التاريخ، فقد ابتكرها فراعنة مصر، وقاموا بتنفيذها فى عهد سنوسرت الثالث، لتحدث انقلابا استراتيجيا فى جغرافية المنطقة، ولتربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، وعرفت باسم: «قناة سيزوستريس» أو ترعة الفراعنة. ثم أعيدت الملاحة فيها بصفة جزئية فى عهد دارا الأول أثناء الحكم الفارسى لمصر، وحملت اسم «قناة الفرس»، وفى عهد البطالمة أعيدت للملاحة على يد بطليموس الثانى وسميت بـ «قناة البطالمة»، وفى عهد الرومان أصبح اسمها «قناة الرومان» فى عهد الامبراطور تراجان لتستمر الملاحة فيها طوال ثلاثة قرون، وبعد فتح العرب لمصر أمر عمر بن الخطاب واليه على مصر عمرو بن العاص بحفرها لتدخل التاريخ باسم «خليج أمير المؤمنين»، ولتؤدى دورها لأكثر من قرن، حتى أمر الخليفة العباسى أبو جعفر

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/١/١٦

المنصور بردمها لحرمان خصومه فى المدينة ومكة من دورها فى نقل المؤن والسلاح وبقيت مطمورة قرابة ألف عام!

وبردم هذه القناة تنتهى هذه الصفحة من تاريخ هذه القناة، التى تعتمد أساسا على النيل وفروعه فى الربط بين البحرين المتوسط والأحمر، والتى استمرت عشرين قرنا قبل الميلاد وسبعة قرون ونصف بعد الميلاد!

وتبدأ صفحة جديدة بعد تحول الملاحة إلى رأس الرجاء الصالح، لاختصار الطريق، وتقوم على فكرة أخرى، هى شق قناة مستقيمة بين البحرين المتوسط والأحمر، بعيدة عن فروع النيل. وكان محرك الفكرة الجديدة هذه المرة هو الصراع بين فرنسا وانجلترا، ومحاولة فرنسا قطع طريق انجلترا إلى مستعمرتها الهائلة فى الهند.

ويتابع الأستاذ عبده مباشر هذه الصفحة الجديدة، منذ أن كانت مشروعا فى رأس المفكر الألمانى «ليبنتز» أدلى به للويس الرابع عشر ملك فرنسا، حتى دخل فى حيز التنفيذ بحملة بونابرت على مصر، وفى صحبته مجموعة العمل الخاصة بحفر قناة السويس. ولكن يقف دون التنفيذ خطأ وقع فيه العلماء الفرنسيون بأن مستوى سطح البحر المتوسط يقل بمقدار ثمانية أمتار ونصف المتر عن مستوى سطح البحر الأحمر، وتجبر الحملة الفرنسية على إنهاء احتلالها لمصر بعد ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر فقط تحت تأثير الثورات الشعبية والصراع الدولى، على أن اهتمام فرنسا بحفر القناة الجديدة لاينتهى مع انتهاء الحملة

الفرنسية، ففى عهد محمد على يستعين بمجموعة السان سيمونيين الاشتراكيين، الذين يمدونه بمشروع متكامل لشق قناة مستقيمة بين البحرين المتوسط والأحمر، ولكن محمد على - كما يقول الأستاذ عبده مباشر - أدرك بإحساسه الفطرى الغرض الاستعمارى للمشروع، فتذرع باختلاف منسوب المياه بين البحرين تكأة للتحفظ على المشروع. وعلى الرغم مما أثبت العلماء فيما بعد من خطأ النتيجة التى توصل إليها علماء الحملة الفرنسية عن وجود فارق بين المنسوبين، فإن محمد على أصر على الرفض، حتى لايفتح بابا للغزاة على مصر.

على أن المسرح السياسى تغير بظهور محمد سعيد عقب مصرع ابن أخيه عباس الأول، وظهور فرديناند ديليسبس الذى كان صديقا شخصيا له ولم يلبث أن استطاع ديليسبس إقناع محمد سعيد بمزايا المشروع عندما أوضح له أن مشروع إنشاء قناة تصل بين البحرين المتوسط والأحمر، كان موضع اهتمام عظماء الرجال الذين حكموا مصر منذ أقدم العصور، مثل سيزوستريس، والإسكندر المقدونى، ويوليوس قيصر، وعمرو بن العاص، ونابليون الأول، ومحمد على. وكان من الذكاء بحيث أزال مخاوف سعيد من استغلال الدول الاستعمارية القناة فى السيطرة على مصر فقد أوضح له أن أهمية مثل هذه القناة لجميع الدول الأوروبية سوف يجعلها تسعى جاهدة للحيلولة دون استيلاء أية دولة على مصر. وضرب المثل بموقف الدول من قناة بنما، ومن المضايق التركية.

ويوقع سعيد الاتفاقية التى عرفت بفرمان عام ١٨٥٤، ويصف أحد كبار المؤرخين فرمان الامتياز بأنه كان فى الواقع «هدية شخصية من الخديو لهذا الرجل، الذى أصبح فيما بعد أبرز أبطال السخرة فى التاريخ»!، ويوقع سعيد باشا فرمان الامتياز الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦، ويموت فى ١٨ يناير ١٨٦٣ بعد أربع سنوات من بدء العمل فى حفر القناة على أساس السخرة التى نصت عليها المادة الثانية من عقد الامتياز الثانى! ويتم افتتاح القناة فى نوفمبر ١٨٦٩ فى احتفال أسطورى، ولكن فى عهد إسماعيل تتم عملية بيع حق مصر فى أسهم قناة السويس، التى عرفت بأنها أكبر سرقة فى التاريخ! وتتطور الأحداث بما يؤدى إلى الاحتلال البريطانى لمصر، الذى كان استخدامه للقناة أكبر الأسباب التى حققت له النجاح!

ومن هنا فإن كتاب الأستاذ عبده مباشر عن قناة السويس يعد نموذجا للكتابة العلمية التاريخية المبسطة البعيدة عن الحشو والتطويل،وهو يفيد القارئ المثقف والمتخصص على السواء، وبالتالى فهو جدير بالقراءة!

(٣٤)

جرائم العرض والشرف!*

من مشاكل مجتمعنا الخطيرة الانفصال التام بين التطور الاقتصادى والتطور الاجتماعى، على الرغم من أنه توجد صلة ارتباط وثيقة بين التطور الاقتصادى والتطور الاجتماعى، لسبب بسيط هو أن التطور الاجتماعى ليس أكثر من انعكاس أمين للتطور الاقتصادى.

ومايحدث فى مصر يوضح أن مجتمعنا يقاوم بشدة مايفرضه التطور الاقتصادى من تغيير، تدل على ذلك الجرائم الاجتماعية التى نقرأ عنها فى صحفنا المصرية كل يوم، وعلى رأسها الجرائم التى ترتكب باسم الشرف والعرض.

وآخر ما وصل منها إلينا مانشرته جريدة الجمهورية فى عدد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ عن فتاة منيل شيحة التى قتلها شقيقها بسبب حملها سفاحا!

عندما كانت مثل هذه الجرائم ترتكب فى مصر فى الماضى، كانت الظروف الاقتصادية تدفع إليها فقد كانت الفتاة تعيش فى عصر

---

* الاربعاء ٢٠٠١/١/١٧

الحريم، حيث تعيش بمنجاة من تأثير الاختلاط بالرجل، فوالدها أو زوجها يغلق عليها الباب بالضبة والمفتاح عند خروجه لعمله صباحا، ويفتحه عند عودته مساء، وفى خلال ذلك فإن صلتها بالعالم الخارجى لا تعدو التطلع من المشربية!

وفى مثل هذه الظروف فإن حدوث اختلاط بينها وبين أى شاب أو رجل، هو اختلاط سرى لامبرر له على الإطلاق، فإذا أسفر عن حمل سفاحا، فإن العقاب الوحيد هو القتل.

ولكن مجتمعنا اليوم قد تغير تغيرا تاما فالفتاة تخرج من بيتها سواء للمدرسة أو للعمل، وفى ذهابها وعودتها فهى تستخدم وسائل المواصلات العامة، التى تمتهن فيها كرامة الرجال والنساء، وتتعرض لتأثير الاختلاط بالرجل فى العمل والطريق وغيرهما.

ومن هنا فإن تعرضها للفتنة هو أمر وارد، خصوصا إذا هى لم تجد الأسرة التى تحصنها بالدين والأخلاق الذى يقاوم الضغوط الخارجية، وانحرافات الرجل الذى لم ينس طبيعته منذ أقدم العصور، وهى طبيعة الصياد.

إن تربية البنات اليوم أصبحت أصعب بكثير من تربيتهن فى عصر الحريم، ففى عصر الحريم كانت حماية البنات يكفى فيها باب مغلق بإحكام، ونوافذ محصنة بالمشربيات، ولكن هذه الحماية اليوم تتطلب تربية خاصة أشد صعوبة بكثير، تتطلب المعرفة بالدين الصحيح

والأخلاق، ومثل هذا الشرط لايتوافر فى كثير من الأسر، خصوصا فى الأحياء الشعبية التى تعتمد على الشدة فى المعاملة!

وفى المجتمع الغربى، كان التلاؤم مع التطور الاقتصادى يسير بسهولة تامة، ويقوم على الاعتراف بالأمر الواقع!

فمادام أن عمل المرأة أصبح مسألة مفروغا منها، واختلاطها بالرجل اصبح امرا مسلما به، فإنه من الضرورى الاعتراف، بل تقبل ما يترتب على هذا الاختلاط من نتائج!

وعلى سبيل المثال فإن الاختلاط الجنسى أصبح أمرا طبيعيا، بما يترتب عليه من حمل وولادة!

فعندما كنت أعيش فى لندن، نشرت الصحف البريطانية خبرا عن فتاة فى المرحلة الإعدادية كانت فى رحلة إلى فرنسا، وفى باريس فاجأتها أعراض الحمل، واضطرت الى قطع الرحلة فى إحدى المستشفيات لوضع طفلها.

والمهم فى هذه القصة ما نشرته الصحف من سعادة والدى البنت بهذا الحمل - الذى هو من سفاح! وما أعربا به من فرحتها بأنهما سوف يصبحان جدا وجدة ! وتشوقهما لرؤية حفيدهما العزيز!

وليقارن القارئ بين هذا الموقف من الوالدين وموقف أى والدين فى المجتمع المصرى لو تعرضا لمثل هذه الحالة المؤسفة، وحجم الفضيحة التى سوف تخفض رأسيهما فى بلدهما إلى الأبد، فضلا

عما يمكن أن يفعله شقيق الفتاة غسلا لشرفه وانتقاما لعرضه من ذبح الفتاة ذبح الشاة جزاء وفاقا.

من هنا يختلف تحليل مثل هذه الحادثة التى نشرتها «الجمهورية» بين المواطن العادى وعالم اجتماع وتاريخ مثلى! ففى تحليل المواطن العادى أن الفتاة نالت ما تستحق، وفى تحليلى أن الفتاة ليست أكثر من ضحية لفارق الزمن بمعنى أنها ضحية لانفصام المجتمع المصرى عن الواقع الاقتصادى فى هذا العصر! فمع استهجانى لكل من الحمل سفاحا من جانب الفتاة، والقتل انتقاما من جانب شقيقها - فإنى أتصور أن التطور الاجتماعى الذى حدث فى الغرب سوف يتبع فى مصر حتما التطور الاقتصادى، فيتغير تبعا لذلك موقف شقيق الفتاة، ولو بعد مائة عام أوقبل ذلك! فالتغيرآت لاريب فيه!

(٣٥)

علامات استفهام حول استيراد الورق *

من حق حكومتنا السنية حماية الصناعة المصرية بكل طرق الحماية من منع الاستيراد وفرض الجمارك الحامية، ولكن بشرط واحد، هو أن تكون السلع الممنوع إستيرادها، على مستوى السلع الأجنبية من ناحية الجودة، ومن ناحية الوفرة أيضا.

ومن هنا فإنه لا يوجد مبرر واحد لمنع استيراد الورق من الخارج! فعلى الرغم من أن شركة «راكتا» التى تنتج الورق فى مصر هى شركة قديمة جدا، وكان فى إمكانها الارتقاء بصناعة الورق فيها الى المستوى العالمى، فانها ظلت فى حالة «مكانك سر» دون أى تطوير لهذه الصناعة، فى الوقت الذى كانت صناعة الورق فى العالم تطفر طفرات واسعة لم يسبق لها مثيل!

والأغرب من ذلك أنه على الرغم من الحماية التى وفرتها الدولة لهذه الشركة، فإن إنتاجها ظل قاصرا عن كفاية الطلب المحلى لدرجة أصبحت تخل بالحركة الثقافية، وتمنع نموها.

---

* الخميس ٢٠٠١/١/١٨

من هنا لا يوجد أى مبرر لتشجيع شركة راكتا على التجمد فى مواقعها، من ناحية جودة التصنيع ومن حيث وفرة الإنتاج. لأن مثل ذلك يعد من أسوأ أنواع الحماية التى توفرها أية دولة لصناعتها!

وفى الوقت نفسه فإنه يخل بحق الجماهير المصرية فى الحصول على صناعة جيدة لثقافتها. ويفقد الكتاب المصرى ميزة التنافس مع الكتاب العربى، ناهيك عن الأجنبى! وهو ما يتضح بصورة سافرة عند مقارنة بين كتاب مطبوع فى مصر وكتاب مطبوع فى لبنان أو تونس أو المغرب أو غيرها من البلاد بل يشكل مفارقة غريبة، فعلى الرغم من فحوى الكتاب المصرى ومادته العلمية والفكرية تفوق الكثير من فحوى الكتاب العربى، فإن الصورة تبدو ظالمة للمفكر المصرى الذى يرى كتابه مطبوعا على ورق ردىء الصنع، فى حين نرى كتاب زميله فى البلاد العربية مطبوعا على ورق جيد الصنع!

وتبدو المفارقة أكبر فى هذا الوقت بالذات، الذى نهضت فيه مصر نهضة ثقافية غير مسبوقة فى عصر مبارك بفضل رعاية السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية، والمتمثلة فى مشروع القراءة للجميع و«مكتبة الأسرة». حيث دارت مطابع هيئة الكتاب بسرعة لم يسبق لها مثيل، وأخذت تدفع لسوق الكتاب المصرى بأعظم ما أفرزته قرائح العلماء والمفكرين والكتاب المصريين والعرب، بسعر زهيد أدخل الكتاب المصرى فى كل بيت. وهو مالم يحدث منذ عشرات السنين!

فى هذا الوقت الذى يتطلب فتح باب استيراد الورق على مصراعيه لمواجهة متطلبات الإنتاج الثقافى الجبار، فإن الحكومة

عمدت إلى منع استيراد الورق من الخارج تحت حجة حماية الصناعة الوطنية!

ولكن أين هى هذه الصناعة الوطنية؟ اذا كانت هذه الصناعة ممثلة فيما تنتجه شركة راكتا من ورق من الدرجتين الثانية والثالثة، فإن حكومتنا السنية بذلك تظلم الكتاب المصرى ظلما بينا!

ثم أين هى هذه الصناعة الوطنية إذا كان إنتاج شركة راكتا من الورق لا يكفى احتياجات هيئة واحدة مثل هيئة الكتاب؟ اذ يتوقف الإنتاج فيها من وقت لآخر انتظارًا للفرج الذى يأتى من شركة راكتا، بكل ما يترتب على ذلك من خسائر، فالعمالة فى الهيئة تحصل على مرتباتها كاملة، ولكن بدون إنتاج، والسبب هو أنه لا يوجد الورق الذى هو الغذاء الوحيد لآلات الطباعة.

لقد ظهرت فكرة تعديل النظام الجمركى فى مصر لحماية الصناعة المصرية، فى عام ١٩٣٠ وفى البداية كان الهدف زيادة موارد الخزينة العامة، ثم تحول إلى حماية الصناعة الأهلية. ويتفق الاقتصاديون المصريون على أن النهضة الصناعية المصرية بالمعنى الصحيح لم تبدأ إلا بتقرير النظام الجمركى الجديد، اذ غرقت التعريفة الجمركية بين المواد اللازمة للزراعة والصناعة، والسلع التامة الصنع، ورفعته على الكماليات والسلع التى تنافس الإنتاج المحلى.

على أن بعض الاقتصاديين الليبراليين مثل الدكتور جمال الدين سعيد، كانت لهم وجهة نظر اخرى. فقد كانوا يرون أن «كل صناعة لا

يمكنها أن تواجه تيار المنافسة الخارجية بعد مضى ٢٠ عاما على التصنيع بدون الحماية الجمركية ـ يجب أن تذهب الى عالم الاشباح، وإلى غير رجعة «وكان يقدر أنه لو قدر للحماية الجمركية أن تزول، فإن الصناعة المصرية التى تعتمد على هذه الحماية سوف تتداعى وتعلن إفلاسها!

ومن هنا فإننا نعتقد أن مصلحة الشعب المصرى والثقافة المصرية فوق مصلحة شركة راكتا! ومن الضرورى رفع الحظر عن استيراد الورق من الخارج حتى تنهض صناعة الورق فى مصر من ناحية الكيف والكم، بحيث تكفى السوق المحلية. وعلى أن تكون هذه السياسة هى التى يجب اتباعها مع كل صناعة مصرية تتخفى تحت حماية الدولة، ولا تقوم بواجبها لتلحق بركب العصر!

(٣٦)

حرامية هذا الزمان!*

ليت تطورنا الاقتصادى قد بلغ الذروة التى بلغها تطور الجريمة الاقتصادية فى مصر!! كان الحرامى فى أيام طفولتى لا يتعدى واحدا من اثنين: إما حرامى الفراخ، وإما حرامى الغسيل، فإذا وسع دائرة نشاطه الإجرامى فإنه يصبح حرامى الحلة!

ولنر اليوم كيف صار الحال مع الجريمة، وكيف تطورت إلى درجة مذهلة! ويكفى فى ذلك أن نذكر مثال حرامية شركة حديد أسوان للتنمية والتعدين، الذين صدرت عليه أحكام محكمة أمن الدولة العليا يوم ١٥ يناير ٢٠٠١!

لقد أحال المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام هؤلاء الحرامية محبوسين إلى المحكمة فى أبريل الماضى، وكانت التهمة الموجهة إليهما هى أنهما رتبا مديونية وهمية مقدارها ٥٤ مليون مارك ألمانى - أى ما يعادل ١٨٢ مليون جنيه مصرى و٣٣٣ ألف جنيه - وتمكنا من الاستيلاء

---

* الجمعة ٢٠٠١/١/١٩

على هذا المبلغ تحت زعم إنشاء مصنع جديد لإنتاج الحديد بالتعاون مع شركة «مانزمان ديماج» الألمانية.

واستغلا الأموال التى حصلا عليها فى شراء أسهم قيمتها ٩٧ مليون جنيه، ثم باعا جزءا منها لشركة الشرق للتأمين وبنكى مصر وفيصل الإسلامى. وزورا فى العقد المبرم بين شركة حديد أسوان والشركة الألمانية، بما مكنهما من تحقيق أرباح بلغت قيمتها ٨٢ مليون جنيه!

فهل هذا معقول؟ وأية عقلية جهنمية أصبح يتمتع بها حرامية هذا الزمان؟ مَنْ مِنْ القراء يذهب به التصور إلى هذا الحد المعجز؟

إن هذه العقلية لا يمكن أن تكون قد نشأت من الصفر! وإنما هى نتاج تطور طويل بدأ من الصفر، وارتقى فى ميدان النصب والسرقة إلى مائة جنيه، ثم إلى ألف، فعشرة آلاف، إلى مائة ألف، إلى مليون، حتى وصل إلى هذه العملية المعقدة الجهنمية!

لقد قضت المحكمة بمعاقبة رئيس مجلس إدارة شركة حديد أسوان، وهو محمد عبدالرءوف بهجت، بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة، وعلى نائبه محمد على الشيمى بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات، وإلزامهما متضامنين برد ١١٦ مليون جنيه، وتغريمهما بمبلغ مساوٍ لما قضى برده، مع عزلهما من وظيفتهما.

ولكن يرى كثيرون أن إمكانية الحصول من الرئيس ونائبه على مليم واحد هى إمكانية ضعيفة للغاية! فإن من يتمتع بعقليتهما

المدهشة لا يخفى عليه تهريب أمواله إلى الخارج، بحيث تخرج الدولة من هذه القضية صفر اليدين! وبذلك تصبح قيمة هذا الحكم قيمة أدبية أكثر منها مادية! - كما هو الحال فى مثل هذه الأحكام التى تصدر فى حق حرامية هذا الزمان!

ونحن نرى أن هذه الجرائم فى حق المال العام، سوف تستمر، لسبب بسيط هو أنه لا توجد عقوبات رادعة لحرامية هذا الزمان، كما هو الحال فى الدول الأخرى!

ولنقارن بين المدة التى حكمت بها محكمة أمن الدولة العليا على المتهمين السابقين، وهو ١٥ عاما أشغال شاقة لرئيس الشبكة، و١٠ أعوام لنائبه، على الرغم من اتفاقهما الجنائى على ارتكابهما هذا العمل - وبين ما تحكم به المحاكم الصينية فى مثل هذه الحالات!

فمنذ بضعة أشهر نشرت الصحف الصينية خبر الحكم بإعدام رئيس جمرك فى شرق الصين لتعاطيه رشوة بلغت مائتى ألف جنيه. ومثل هذه الجريمة لو ضبطت فى مصر فإن العقوبة التى سوف توقع على المجرم سوف تكون عقوبة مشجعة لغيره على ارتكاب مثل هذه الجريمة!!

وإنى لمتأكد من أن محكمة أمن الدولة العليا التى حكمت فى قضية حديد أسوان، قد قضت بأقصى ما يسمح لها القانون بتوقيعه، وهو ١٥ عاما أشغالا شاقة لرئيس الشركة، و١٠ أعوام لنائبه. ولكن فى الصين فإن هذه العقوبة لمن تنقص عن عقوبة الإعدام!

ومن هنا فنحن فى حاجة إلى تغيير قانون العقوبات المصرى ليواكب التطور الذى طرأ على الجريمة فى مجتمعنا. فليس معقولا أن يتوقف قانون العقوبات فى بلدنا، عند حد من العقوبات التى كانت تصدر فى الماضى على حرامية الفراخ والغسيل والحلل!

(٣٧)

لماذا أعطال مترو الأنفاق؟ *

مـتـرو الأنفـاق فـى أى بلد يسـتـخـدم هـذه الوسـيلة من وسـائل المواصلات، يعد عنوانا على كفاءة الإدارة فيه. والخطأ فيه نادر، لسبب بسيط هو أنه خطأ لا يغتفر! فعليه يتوقف الإنتاج فى وسائل الإنتاج وهى وسائل إنتاج تحكمها معدلات إنتاج صارمة لكل ساعة من ساعات العمل، وهو ما يتيح حساب أى عطل فى العمل بدقة مدهشة، فتفاجأ بأن هذا العطل أو ذاك كلف الاقـتـصـاد القـومى كـذا مليـون دولار، أو فرنك!

ولأن مترو الأنفاق هو الوسيلة الرئيسية فى مثل هذه البلاد، فإن الصيانة فيه تكون على أعلى مستوى يتصوره العقل. فى طول معيشتى فى لندن لم يحدث أن تعرضت لتعطيل فى انتقالى بسبب تأخر وصول القطار فى ميعاده.

بل إننى كنت أحسب ميعاد وصولى إلى جامعة لندن منذ خروجى من بيتى بدقة مدهشة. على الرغم من أننى كنت أنتقل بين قطارين

---

* السبت ٢٠/١/٢٠٠١

يتبعان خطين مختلفين، إذ كنت أعرف أننى سوف أصل إلى محطة «جودج ستريت» بعد ٢٥ دقيقة من خروجى من بيتى. ولم يحدث مرة واحدة أن تأخر القطاران اللذان استقلهما أو أحدهما على مدى عام ونصف تقريبا!

من هنا أعتقد أن ما قامت به وزارة النقل من نقل مهمة الصيانة من الشركة الفرنسية إلى شركة مصرية دون أن تكون على مستوى الكفاءة التى كانت عليه الشركة الفرنسية، كان خطأ فادحا. فنحن إزاء قضية حياة أو موت، أو قضية إنتاج أو لا إنتاج، أو هى قضية نقل ملايين العمال والموظفين إلى أعمالهم وليس إلى منتجعات يستريحون فيها، كما أننا أمام قضية سمعة البلد فى مرفق حديث تهتم به جميع بلاد العالم، ويعتبر عنوانا لتقدمها.

ومن هنا فإن الجدية فى العمل مطلوبة فى هذا المرفق أكثر من أى مرفق آخر، ومن سوء حظ بلدنا أن الجدية مفقودة فى كثير من المرافق الحيوية، لأسباب تتعلق بأنماط الحياة التى يعيشها المصريون! فنحن شعب متواكل، يلقى باللوم فى كل كارثة على القدر! ويتقبل أشنع الكوارث باعتبارها مشيئة الله الذى لا راد لقضائه! وفى الوقت نفسه فإن الإدارة فى مصر فى كثير من المرافق العامة، هى أسوأ إدارة فى العالم، فلا تطبق فيها أى قاعدة من قواعد الإدارة الحديثة، فهى إدارة متسيبة يختفى منها مبدأ الحساب والعقاب، كما تختفى المتابعة، التى هى الكرباج الذى يلهب ظهر الإدارة الغربية. ويختفى منها مبدأ العقاب

بالفصل، الذى يطلق عليه المصريون اسم «قطع عيش»! ولأن كل مصرى يستعد للدار الآخرة، فإن أحد عناصر هذا الاستعداد فى نظره، ألا يقابل ربه وقد قطع عيش أحد، حتى ولو كان هذا الأحد يستحق قطع رقبته بالفعل!

ومثل هذه الإدارة إذا كانت تصلح لإدارة أرض زراعية، فإنها لا تصلح لإدارة مرفق خطير تتوقف عليه عجلة الإنتاج وأرزاق العباد.

لقد تابعت شكوى مستخدمى مرفق مترو الأنفاق التى نشرتها جريدة «الجمهورية» يوم ١١ يناير ٢٠٠١ فلم أصدق عينى، لسبب بسيط هو أننى لم أشهد مثيلاً لها فى أثناء إقامتى فى لندن أو باريس، أو فى زياراتى لمدن أوروبا والولايات المتحدة التى بها مترو أنفاق!

فهناك شبه إجماع على زيادة الأعطال، وفساد التقاطر! ويشكو أحدهم من تعطل المترو ساعات كاملة، وخاصة فى ساعات الذروة! وبشكل متكرر، حتى أصبح الانتظار اليومى عبئا على الركاب بشكل دائم! ويشكو آخر من أن المسئولين عن المرفق لا يكلفون أنفسهم الاعتذار عن التأخير بواسطة الإذاعة الداخلية لكل محطة.

وعلى طريقة سائقى أوتوبيسات النقل العام، فإن انتظار القطارات فى المحطات يتفاوت بشكل عكسي، ففى المحطات الرئيسية، التى تستوجب الانتظار طويلا بسبب كثافة عدد الركاب، لا تتعدى فترة انتظار القطارات دقيقة واحدة! فى حين تصل إلى خمس دقائق فى المحطات الفرعية، مما يؤكد غياب الرقابة!

وفى الوقت نفسه أهملت الشركة المصرية نظافة المترو، وصيانة الأبواب والشبابيك! وقلة النظافة سمة تتمتع بها كافة مرافق الدولة المصرية! ويلاحظها كل أجنبى يزور مصر! فحتى اليوم لم تستطع الإدارة المصرية فى أى مكان إجبار عمال النظافة على أداء واجبهم! فالمصرى، حتى ولو كان من عمال النظافة المعينين، يتأفف من عملية النظافة ويعتبرها مهنة مهينة! ولذلك أتحدى أن يدخل مسئول دورة المياه فى مرفقه فيجده نظيفا!

وربما كنت المسئول الوحيد الذى فعل ذلك عندما كنت عميدًا لكلية التربية، ولم أكن أتردد فى توقيع أقصى العقوبات على المهمل. ومن هنا فبدون متابعة دقيقة لعمال النظافة فسوف تظل الشكوى قائمة.

ولقد كانت الإدارة الأجنبية التى تتابع كل صغيرة وكبيرة فى عملها، فلماذا لا تفعل ذلك الإدارة المصرية؟ هل لأنها إدارة مصرية؟ إننا نريد ردا!

(٣٨)

عن اتحاد المؤرخين العرب! *

فى شهر أكتوبر من العام الماضى وقع فى القاهرة حدث علمى كبير هو انعقاد ندوة اتحاد المؤرخين العرب، برياسة عميد المؤرخين الأستاذ الدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور، عن العلاقات بين العرب وأوروبا عبر عصور التاريخ. وقد حضره عدد كبير من المؤرخين العرب، وألقى فيه ٣٥ مؤرخا أبحاثهم العلمية التاريخية، بما ألقى ضوءا ساطعا على تاريخ هذه العلاقات التاريخية عبر العصور.

كان مقر هذا الاتحاد فى بغداد قبل أن يرتكب النظام العراقى جريمة الاعتداء على بلد عربى إسلامى مجاور هو الكويت، الذى استفز العرب فى كل مكان، فكان من هنا التفكير فى نقل مقر هذا الاتحاد إلى عاصمة دولة لا تعتدى على أحد، وتحفظ حق الجوار، وهى القاهرة.

وهو ما حدث بالفعل، وانتقل مقر الاتحاد إلى القاهرة، وانتخب عميد المؤرخين الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور رئيسا للاتحاد. ومنذ

---

* الأحد ٢١/١/٢٠٠١

ذلك التاريخ والاتحاد يعقد مؤتمره السنوى فى رحاب وضيافة القاهرة، ويقوم برسالته الرفيعة فى خدمة تاريخ العرب.

كذلك درج الاتحاد على عادة حميدة هى نشر البحوث والدراسات التى تقدم أو تلقى فى ندواته فى مجلد ضخم، يوضع فى خدمة الباحثين فى التاريخ لتعميم الاستفادة من هذه الندوات لمن لم يحضرها، ويوزع على الأعضاء، وإن كنت أشك فى توزيعه على المكتبات العامة لمن يريد اقتناءه، على الرغم من طباعته الأنيقة، إذ ليس مبينا عليه أى ثمن للنسخة، أو دار توزيع.

وإذا كان ذلك صحيحا فإنى أود لو طرح هذا العمل العلمى الضخم على الجمهور المثقف لشرائه لمن يريد، تعميما للفائدة، ونشرا للفكر التاريخى.

صحيح أن سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر عن هيئة الكتاب والتى أتشرف برياسة تحريرها قد أصدرت إلى اليوم مائتى دراسة تاريخية فى تاريخ مصر، كما نشرت عديدا من الندوات وقامت بطبعها وإصدارها فى كتب للعامة، ولكن هذا لا يعفى اتحاد المؤرخين العرب من مسئولية نشر أعماله العلمية الجليلة، التى يشترك فى تأليفها كافة المؤرخين العرب، نشرا عموميا بدلا من هذا النشر الخاص، والاشارة فى كل كتاب إلى دار التوزيع الخاصة لتمكين القراء والباحثين من اقتنائه.

وبالمناسبة فإن عضوية اتحاد المؤرخين العرب تقتصر على الحاصلين على درجة الدكتوراه فى الدراسات التاريخية، ويستثنى من لهم دراسات وبحوث مرموقة فى حقل التاريخ من كبار المفكرين.

ولاهتمام الدول العربية برسالة الاتحاد فإنه يتلقى من المساعدات ما يساعده على أداء رسالته. وعلى سبيل المثال، فقد تولى المركز الثقافى للدراسات بأبو ظبى تغطية نفقات طبع بحوث ندوة نوفمبر ١٩٩٩، كما وعدت الأستاذة الدكتورة ميمونة الصباح بالتوسط لدى المسئولين فى دولة الكويت، للتنازل للاتحاد عن مقره بمدينة نصر بالقاهرة، حتى يتسنى له اتخاذ الاجراءات الخاصة بإضافة طابقين، وإنشاء قاعة كبيرة للندوات والمؤتمرات، وقاعات للمكتبة.

لقد كان نقل اتحاد المؤرخين العرب من مقره فى بغداد إلى مقره بالقاهرة، تحولا كبيرا فى تاريخه، وضمانا لاستقلاله عن أية سلطة سياسية تؤثر على دراساته وتصبغها بصبغة أيديولوجية بلد المقر.

وهو ما كان يحدث عندما كان مقر الاتحاد فى بغداد، إذ كانت الدراسات التاريخية التى ينشرها الاتحاد تتجه إلى دعم وتأكيد ادعاءات النظام العراقى التاريخية، وأهدافه التوسعية.

وهو ما يخالف قواعد الدراسات التاريخية الحقة، التى تقوم على الموضوعية المطلقة، وعلى الأمانة العلمية الصارمة، وهو ما لا يتحقق إلا إذا كان الباحث فى التاريخ غير خاضع لأى نفوذ سياسى من أى نوع. وهذا الكلام لا يشمل البلاد العربية فقط، فقد كان هتلر يزور

تاريخ ألمانيا لتأكيد تفوق الشعب الألمانى على الأجناس باعتباره جنسا آريا، ومن خلال تأكيد هذه المزاعم تاريخيا ارتكب هتلر جرائمه فى حق الشعوب التى كان يعتبرها أجناسا أدنى!

(يتبع)

(٣٩)

ندوة اتحاد المؤرخين العرب عن العرب وأوروبا*

قد لا يتصور المثقف العادى مدى الروابط التى ربطت العرب بأوروبا، إلا من خلال الندوات المتخصصة التى يعقدها المؤرخون فى المراكز التاريخية فى مصر وغيرها من البلاد العربية والأوروبية. وإذا كان اتحاد المؤرخين العرب يجمع شمل الباحثين والعلماء العرب فى أنحاء العالم العربى، فإن فى القاهرة مركزين تاريخيين على جانب كبير من الأهمية، هما: الجمعية التاريخية المصرية، ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، واهتمامهما بمصر بالدرجة الأولى. وإلى جانبهما مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الذى كان لى شرف رياسته لمدة ثلاثة عشر عاما تقريبا، واهتمامه بالوثائق المصرية والمذكرات والقضاياالسياسية، وقد نشر عدد هام من هذه الوثائق والمذكرات، على رأسها مذكرات سعد زغلول، ومذكرات محمد فريد ومذكرات عبدالرحمن فهمى، فضلا عن الوزارات المصرية.

---

* الاثنين ٢٠٠١/١/٢٢

وفى هذا الصدد أود أن أنوه إلى أن الاهتمام بتاريخ مصر كان مقصورا على الأجانب وحدهم. وعندما فكر الملك فؤاد فى كتابة تاريخ أسرة محمد على، استعان بمؤرخين أجانب. ولم يكن إلا عندما خرَّجت الجامعات المصرية وأقسام التاريخ بها مؤرخين أكاديميين حملوا رسالة كتابة تاريخ مصر، وتتلمذ على أيديهم معظم المؤرخين فى العالم العربى، وتكونت بذلك مدارس تاريخية جديرة بالاحترام.

ويكفى فى التدليل على ذلك أن سلسلة «تاريخ المصريين» التى أتشرف بالإشراف عليها والتى تصدر من هيئة الكتاب، قد أصدرت حتى اليوم مائتى كتاب فى تاريخ مصر والعالم العربى. نصفها على الأقل رسائل ماجستير ودكتوراه أعدها باحثون مصريون. وهو ما يعنى أن زمام الدراسات التاريخية قد انتقل من يد الأجانب إلى يد المصريين كلية، وأن الأجانب قد أصبحوا يعتمدون على المصريين فى الدراسات التاريخية، على العكس مما كان يحدث فى أوائل هذا القرن.

على كل حال، فإن اختيار اتحاد المؤرخين العرب لموضوع العلاقات بين العرب وأوروبا لتعقد حوله ندوة علمية كان أمرا موفقا، فهذا الموضوع يعتبر موضوعا متشعبا، متعدد الآفاق، إذ يتضمن علاقات سياسية وحضارية، سلمية وحربية، بعضها يرتبط بالشرق أكثر من ارتباطه بالغرب. وعلى سبيل المثال، ففى البحوث التى قدمت على

سبيل المثال نقرأ للدكتور اسحق عبيد أن أوروبا ظلت ألف عام فى العصور الوسطى لا تعلم شيئا عن أرسطو! حتى ترجمت بحوث ابن رشد!

كما نقرأ أن أول كلية للطب ظهرت فى أوروبا كانت على أكتاف العلماء العرب فى مدينة سالرنو فى صقلية، كما نقرأ أبحاثا عن الكيانات العربية الإسلامية على سواحل جنوب إيطاليا وفرنسا، وهكذا.

المهم ما أورده الدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور من أن الباحث فى موضوع العرب وأوروبا، لابد أن يضع نصب عينيه حقيقة كبرى، هى أن العالم فى العصور القديمة والوسطى انحصر فى ثلاث قارات فقط، هى: أوربا، وآسيا، وأفريقية. وكان مربط هذه القارات الثلاث هو بلاد العرب. فقد قامت على أكتاف العرب بعد ظهور الإسلام امبراطورية كبرى امتدت من المحيط (أو بحر الظلمات) غربا، إلى حدود الصين والهند وإقليم الخليج شرقا.

وبعبارة أخرى، فإن الدولة الإسلامية استوعبت فى منطقة الشرق الأدنى، أجزاء واسعة فى شمال أفريقية وجنوب أوروبا. كما امتدت شرقا لتضم أجزاء واسعة فى جنوب آسيا وغربها ووسطها. هذا فضلا عن بلاد وأقاليم امتد إليها نفوذ العرب تحت مظلة الإسلام فى غرب أفريقية وشرقها ووسطها.

ومع نمو الدولة العربية واتساعها، نشطت العلاقات بينها وبين أوروبا بالذات، إذ صارت للعرب دول ومستوطنات فى صقلية وقبرص

وكريت، وأجزاء من جنوب إيطاليا وجنوب فرنسا، فضلا عن شبه جزيرة ايبيريا حيث قامت فى الأندلس خلافة إسلامية عربية تنافس خلافة المشرق، وقد امتدت هذه العلاقات إلى ما وراء حدود دولة الإسلام، أى إلى الدول المجاورة، مثل دولة الروم (أى الدولة البيزنطية) من جهة، ودولة الفرنجة وامبراطورية الغرب من جهة أخرى.

ولم يلبث العرب أن تفوقوا على أساتذتهم الأوائل من اليونان والفرس والهنود، وغيرهم ممن أخذ العرب عنهم فى أوائل حركة الافتتاح الحضارى تحت مظلة الإسلام. ومع الوقت برزت الحضارة الإسلامية العربية لتصبح أعظم حضارة عرفها العالم أجمع فى العصور الوسطى. وقد أقبل العالم الأوروبى على هذه الحضارة ينهل منها فى نهم وشغف، حتى لقد أعجب بها رجال الكنيسة أنفسهم، فقال أحدهم فى صراحة وأمانة إن العلم مأخوذ عن العربية، فمن أراد أن يكون عالما، عليه أن يبدأ بتعلم العربية!

(٤٠)

عنق وزير الثقافة!*

عندما يكتب تاريخ عصر مبارك سوف يسجل أنه أزهى عصور مصر الثقافية بدون منازع، وأنه العصر الذى نزلت فيه الدولة بكل ثقلها فى حقل الثقافة بعد أن كانت فى يد القطاع الخاص، وعلى نحو لم يسبق له مثيل، وأضيئت فيه كل مصابيح الثقافة بدون استثناء، واستعادت فيه مصر مكانتها الثقافية فى كل ميدان، وتحولت فيه الثقافة من مهمة وزارة إلى مهمة قومية تجند لها الدولة كامل إمكاناتها، كأنما هى فى حرب ضد التخلف الثقافى والحضارى!

وهذا ما يشعر به أى زائر يزور مصر من دولة متقدمة، فهو يجد فى مصر كل ألوان الثقافة التى تركها فى بلده، فهو يجد دار الأوبرا، ويجد المسارح الراقية، ويجد المتاحف العظيمة، ويجد المكتبات العامة إلى جنب دار الكتب العريقة، ويجد مشروع الصوت والضوء فى سفح الهرم ليقضى فيه أمسية خيالية، وبمعنى آخر يجد أنه انتقل من بلد متحضر إلى بلد متحضر آخر لا ينقصه فيه أى شىء من مستلزمات الحضارة فى العصر الحديث.

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/١/٢٣

وفى الوقت نفسه فإن مثل هذا الزائر حين يحضر إلى مصر فى وقت انعقاد معرض الكتاب العالمى سوف يجد نفسه فى أحد أكبر المعارض العالمية، الذى ينافس معرض فرانكفورت ويسعى لانتزاع القيادة منه.

أما فى حقل الكتاب، فسوف يجد ثورة حقيقية، تكرس لها الدولة كل جهودها، وبها استطاعت أن تضع الكتاب فى يد كل فرد بسعر زهيد أعاد للكتاب موضعه فى البيت المصرى، الذى حرم منه طويلا بسبب مغالاة ناشرى الكتاب فى سعره إلى درجة جعلت من المتعذر على المثقف أو العالم المصرى نفسه اقتناءه.

وبصراحة تامة فإن هذه الثورة الثقافية كان متعذرا حصولها بدون قيادة حقيقية من السيدة سوزان مبارك، وبدون أن تضع ثقلها وصحتها فى خدمة هذه الثقافة، وهو ما سوف يكتبه لها التاريخ فى صفحة من ذهب.

كما أنه كان من المتعذر أن يكون الأداء على هذا المستوى الراقى بدون أن يكون وراءه فنان كبير هو الوزير فاروق حسنى، الذى وضع بصمته الفنية فى كل عمل من هذه الأعمال، وبدون معاونى الوزير، مثل الدكتور سمير سرحان، والدكتور جابر عصفور، والدكتور فوزى فهمى، وآخرين ممن أخلصوا لهذا البلد واستلهموا روح عصر مبارك.

من هنا ليس غريبا أن يكون هؤلاء جميعا، وعلى رأسهم الوزير فاروق حسنى محلا للهجوم بحسن نية وبسوء نية! وأن يكون عنق

الوزير شخصيا مطلوبا فى كل وقت! باعتباره المايسترو الذى يقود الجوق الثقافى!

ويشتد هذا الهجوم عادة قرب افتتاح معرض الكتاب الدولى فى كل عام، عندما تتجه الأفكار والأنظار إلى هذا المعرض. ولن يعدم مهاجمو الوزير سببا لمهاجمته، فإذا كانوا من تيار الإسلام السياسى فسوف يجدون لديهم ذخيرة كافية لتوجيه الهجوم للوزير، وإذا كانوا من الناصريين، فلديهم من أسباب الحقد على عصر مبارك وإنجازاته ما يكفيهم من الذخيرة التى يصيبون بها الوزير، وإذا كانوا ممن لا يستلطفون الوزير لأسباب خاصة أو عامة، وجدوا الفرصة للمطالبة برأسه! فحقل الثقافة هو أكبر الحقول، والمكامن فيه لا تعد ولا تحصى، ولمن يريد أن يقذف الوزير بحجر فإنه سوف يجد الكثير من الأحجار!

ومن هنا فكأنما كتب على الوزير فاروق حسنى بالذات أن يعيش طول عمره فى وزارة الثقافة هدفا للهجوم من كافة الأجنحة بدون استثناء!

بل إن المطالبة برأس هذا الوزير بدأت من قبل أن يدلف إلى باب مكتبة! بل من قبل أن يحلف اليمين! وقبل أن يقوم بأى عمل! وبالتالى من قبل أن يخطّئ أو يصيب! وقد هوجم بشراسة هجوما تجوهلت فيه مبادئ الدين والأخلاق والتقاليد المصرية، وسيقت فى الهجوم عليه

ذرائع وحجج لم تعرفها الحياة السياسية فى بلدنا منذ قيام أول وزارة مسئولة فى مصر فى عام ١٨٧٨!

ومن هنا فليس عجيبا أن تتجدد الحملة على الوزير فاروق حسنى بمناسبة قرب انعقاد أكبر محفل ثقافى فى مصر، وهو معرض الكتاب الدولى. ومن هنا فلا نملك إلا أن نطمئن الوزير إلى أنه مادام عنقه مطلوبا على هذا النحو، فإن هذا لا يعنى إلا شيئا واحدا، هو أنه يعمل! ومن يعمل فى مصر فإن عنقه مطلوب على الدوام!

(٤١)

دهاء القدر! *

اختفت من لغة أوروبا وأمريكا كلمة «إن شاء الله» التى يرددها المصريون كلما تحدثوا عن المستقبل. واعتبر الغرب هذه العبارة بمثابة محاولة للتهرب من مسئولية الفشل وإلقائها على الخالق. وأعتقدوا أن الفشل مسئولية إنسانية محضة لا دخل للقدر فيها، وإن النجاح مضمون فى حالة خلو العمل من الخطأ!

ونسوا أن إرادة الله تسبق كل إرادة، وأنه «إذا لم يكن عون من الله للفتى، فأول ما يجنى عليه اجتهاده»! ولم يفرقوا بين الخطأ المقصود والخطأ الذى يحدث رغم إرادة الإنسان، وعوامل أخرى ليس للإنسان دور فيها لأنها خارجة عن سيطرته.

وهذا هو ما يقصده المصرى المؤمن عندما يقدم مشيئة الله على كل مشيئة، إنه تحرز مطلوب ومعقول. فمادام أن الإنسان يعرف جيدًا أنه غير معصوم، وأن الأمور لا تخضع لإرادته على نحو ما يحب ويهوى، وأن هناك عوامل خارجة عن إرادته يتوقف عليها النجاح

---

* الأربعاء ٢٠٠١/١/٢٤

والفشل، وقد تفسد أى عمل يقوم به، أو تؤدى به إلى العكس تماما مما يستهدفه ويعمل من أجله، فمن حسن الإدراك أن يلجأ إلى الذى يتوقف على إرادته ومشيئته النجاح أو الفشل، وهو الله سبحانه وتعالى.

هذا الكلام ليس لونا من ألوان الدروشة التى يقوم بها بعض الصوفية، وإنما هو كلام علمى مائة فى المائة. ولدينا حادث الطائرة المصرية التى سقطت بركابها فى مياه الولايات المتحدة. فقد اجتهد كل من ركابها ولم يترك واحد منهم فرصة لخطأ حتى وصل إلى مقعده فى الطائرة، واطمأن إلى أن المحطة التالية سوف تكون القاهرة، ولكنها لم تكن القاهرة، بل كانت قاع المحيط!

وما وقع من الركاب وقع من كل من أسهم فى إعداد الطائرة لرحلتها من إداريين وفنيين وطيارين وغيرهم، فقد اعتقد كل منهم أنه لم يترك فرصة واحدة لخطأ. ولكن إرادة الله سبقتهم، وكان ما أراد الله! وحتى اليوم لا يوجد لدينا سبب أكيد لسقوط الطائرة، ولكن مهما كان هذا السبب فإنه لم يكن مقصودا لذاته، وإنما دبره القدر بدهاء، إذ لم يدخل فى علم الله أن تصل هذه الطائرة إلى القاهرة، ويصل كل ركابها إلى مقصدهم!

وليقرأ القارئ معنا هذه القصة المذهلة عن.. (كيف دبر القدر بدهاء شديد إسقاط طائرة الكونكورد فوق باريس، ومصرع ١١٣ من ركابها، وتحميل شركة ايرفرانس مئات الملايين من الدولارات تعويضا

لأسر الضحايا، وليتعجب كما لم يتعجب من قبل! وقد أورد القصة الأستاذ محسن محمد فى عموده بالمساء للتدليل على هزل التحقيق فى سبب سقوط الطائرة المصرية الذى أسنده إلى قول مساعد الطيار: توكلت على الله!

تقول لجنة التحقيق فى حادث طائرة الكونكورد إن السبب يرجع إلى سقوط قطعة من المعدن من طائرة أخرى فى مطار باريس، وذلك قبل خمس دقائق من إقلاع الطائرة الكونكورد! وأن هذه القطعة من المعدن قد أدت إلى إنفجار عجلة الكونكورد مما أدى ألى انفجار الطائرة ومصرع ركابها.

ولكن كيف نشأت هذه القطعة من المعدن؟ تقول لجنة التحقيق إنها نشأت عن خطأ فى عملية إصلاح طائرة تابعة لشركة أخرى، هى شركة «كونتينتال»، كانت فى مطار هيوستون قبل ١٦ يوما! - وهو ما يعنى أن هذه الطائرة الأخرى قد سافرت إلى باريس خصيصا لكى تسقط هذه القطعة من المعدن قبل خمس دقائق من إقلاع الطائرة الكونكورد، لكى تنفجر عجلة هذه العجلة وتنفجر الطائرة!

فهل هذا معقول؟ ألا يرى القارئ هذا الإعجاز فى التخطيط، الذى اتخذ الخطوات الآتية: خطأ فى إصلاح طائرة شركة كونتينتال - غير مقصود طبعا - يترتب عليه قطعة معدن طولها ١٦ بوصة، ثم تنتظر قطعة المعدن هذه ١٦ يوما كاملة حتى تحملها طائرة الكونتينتال إلى باريس، فتصل قبل خمس دقائق من إقلاع الطائرة الكونكورد، لتفجر عجلتها!

ولكن القدر لا يكتفى بذلك، فقد تنفجر العجلة ولا يحدث شىء خطير، وهو ما يحدث لطائرات كثيرة، ولكن انفجار العجلة يقدر له أن يصيب مستودع البنزين فى الطائرة الكونكورد، فيطلق موجات أدت إلى تصدع مستودع الوقود من الداخل، فيتسرب إلى المحرك، وتندلع فيه الطائرة، وتنفجر الطائرة!

فأين مشيئة الإنسان فى هذه القصة؟، وأين مشيئة الله؟!

(٤٢)

قصة «تاريخ المصريين»*

بحصول سلسلة «تاريخ المصريين» على جائزة أفضل عمل ثقافى لعام ٢٠٠٠ فى المسابقة السنوية التى يجريها معرض القاهرة الدولى للكتاب هذا العام، تكون هذه السلسلة من الكتب قد أتمت مائتى عدد كاملة فى تاريخ الشعب المصرى المجيد. وبالتالى فهى قصة تستحق أن تروى.

عندما عرض على الدكتور سمير سرحان، رئيس هيئة الكتاب، فى فبراير ١٩٨٦، إصدار سلسلة من الكتب عن تاريخ المصريين، تعمق الوجدان الوطنى لدى الشعب المصرى، ولدى الشباب خاصة، بأسلوب علمى سلس، وبسعر للكتاب يكون فى متناول الجميع، رحبت بالفكرة على الفور. وعندما اقترح أن تكون هذه السلسلة شهرية، شعرت بالجزع، إذ كيف يتأتى الحصول على دراسات تاريخية علمية وجادة تصدر شهريا، عن تاريخ بلد واحد، هو مصر؟

---

* الخميس ٢٠٠١/١/٢٥

على أن ثقتى فى عظمة مصر، وعظمة علمائها، ووفرة عدد المؤرخين المصريين الذين خرجتهم الجامعات المصرية، جعلتنى أقبل المهمة. ولكنى رأيت أن مثل هذه السلسلة الشهرية يجب ألاَّ تقتصر على تاريخ مصر الحديث، الذى هو تخصصى الدقيق، وإنما تمتد لتشمل تاريخ مصر عبر العصور! أى تشمل التاريخ الفرعونى، واليونانى الرومانى، والإسلامى - بكل فروعه الممتدة على ساحة الإمبراطورية الإسلامية التى غطت أفريقيا وآسيا وأوروبا - والتاريخ الحديث الذى يبدأ تاريخيا عند المؤرخين من الفتح العثمانى لمصر فى أوائل القرن السادس عشر، حتى التاريخ المعاصر الذى نعيش فيه!

وقد كانت الإشكالية هى أن تاريخ مصر لا ينتمى لأرض مصر وحدها بمفهومها الحديث، والذى تحدده الخرائط الحديثة، وإنما تاريخ مصر يمتد عبر التاريخ الإسلامى العريض. فما ينتمى للتاريخ الإسلامى ينتمى بالضرورة لمصر، وما ينتمى لمصر ينتمى بالضرورة للعالم الإسلامى.

ذلك أن فكرة القومية المصرية بالمعنى الذى يعرفه المصريون حاليا، وهى فكرة قوم من المصريين يحكمهم حاكم مصرى من جنسهم، لم تكن معروفة طوال التاريخ الإسلامى لمصر، ولم يعرفها المصريون بشكل واضح إلا فى ثورة ١٩١٩، التى اتحد فيها الهلال مع الصليب، وتحددت حدود مصر دوليا بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، بما يعنى عدم خضوع الدولة فى إدارة علاقاتها الدولية لأية سلطة عليا خارجية.

فلم تكن للمصريين سيادة مستقلة، وإنما كانت هذه السيادة في يد خليفة المسلمين، الذى يبسط سلطته على كافة أرجاء الإمبراطورية الإسلامية، بأقطارها العديدة، وشعوبها المختلفة جنسا ولغة وحضارة، والتى تمتد على مساحة الكرة الأرضية.

ومن هنا تشابك تاريخ مصر مع تاريخ أقطار العالم الإسلامى في ذلك العصر الفسيح، الممتد عبر التاريخ وعبر الكرة الأرضية، وفيه قد تكون مصر ولاية من ولايات الخلافة الإسلامية، كما كان الحال في عصر الدولة الأموية، وعصر الدولة العباسية، وعصر الدولة العثمانية. وقد تكون هى مركز الامبراطورية الإسلامية، كما كان الحال فى عصر الدولة الفاطمية، عندما كانت مصر تحكم كل أقطار شمال أفريقيا، وصقلية، وسوريا، أو فى عصر سلاطين المماليك الذى حققت فيه مصر أكبر الانتصارات فى تاريخ الإسلام.

وللحديث بقية.

(٤٣)

كانت القومية المصرية مجهولة من المصريين*

تاريخ مصر تاريخ فريد، فهو لا ينتمى لأرض مصر وحدها بمفهومها الحديث، وإنما يمتد - زمنيا - عبر التاريخ الإسلامى العريض، - ومكانيا - عبر الامبراطوريات الإسلامية فى أفريقيا وآسيا وأوروبا . وبالتالى فما ينتمى للتاريخ الإسلامى، ينتمى بالضرورة لمصر، وما ينتمى لمصر ينتمى بالضرورة للعالم الإسلامى وللعالم العربى بالتبعية .

ذلك أن فكرة القومية المصرية لم تكن قد عرفت بعد، ولم تكن السيادة المصرية على أرض مصر قد عرفت بعد، وإنما كانت مصر تنتمى للجامعة الإسلامية - أو لقومية الإسلام إذا صح التعبير - ولم تعرف مصر السيادة المصرية، وإنما عرفت السيادة الإسلامية، وقد تكون هذه السيادة مقرها مصر، وفى هذه الحالة تتبعها ولايات، أو يكون مقرها المدينة أو دمشق أو بغداد أو استانبول، وفى هذه الحالة تكون مصر ولاية إسلامية.

---

* الجمعة ٢٠٠١/١/٢٦

ومن هنا فتاريخ مصر لا يقتصر على رقعة الوطن المصرى الحالية، وإنما هو تاريخ ممتد على مساحة الإمبراطورية الإسلامية. وحكام مصر هم حكام مسلمون بالدرجة الأولى، وليسوا مصريين بالمعنى الحديث. فلم يكن مؤسس الدولة الفاطمية فى مصر مصريا، ولكنه هو الذى أسس مدينة القاهرة، وكانت مصر فى عهد هذه الدولة تحكم جميع أقطار شمال أفريقيا، وصقلية، وسوريا.

ولم يكن صلاح الدين الأيوبى مصريا، ولكنه كان كرديا، وقد أسس فى مصر إمبراطورية شملت برقة، وطرابلس، وأجزاء من تونس، والنوبة، والحجاز، واليمن، وأجزاء من الشام حتى أعالى الفرات.

ولم يكن المماليك مصريين، ولكنهم أسسوا فى مصر إمبراطورية استطاعت أن تحقق انتصار عين جالوت، الذى غير وجه التاريخ، على المغول، وضمت الشام وبعض بلاد فارس وبين النهرين، ودانت لمصر النوبة وأجزاء من أرمينيا، وبلاد الحجاز.

والأمر كذلك بالنسبة لمحمد على، الذى كان ألبانيا، ومع ذلك كان المصريون هم الذين ولوه واليا عليهم! فلم يكن مفهوم القومية المصرية قد عرف بعد، وإنما كان السائد هو مفهوم القومية الإسلامية أو الجامعة الإسلامية، وهو مفهوم يزيل الفروق بين أجناس الدولة الإسلامية.

وعندما قال مصطفى كامل قولته الشهيرة: «لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا»، لم يكن يقصد بذلك أن تكون مصر دولة

مستقلة بالمعنى الحالى الذى يعرفه كل مصرى، وإنما كان مفهومه للمصرية وقتذاك أن تكون مصر تحت السيادة العثمانية!

من هنا كان على سلسلة «تاريخ المصريين» ألا تقتصر على تاريخ مصر بحدودها الحالية، وإنما تمتد لتشمل علاقاتها بالعالم الإسلامى كله، أو بالمحيط الإسلامى العريض الذى كانت تسبح فيه، فما ينتمى للعالم الإسلامى ينتمى بالضرورة لمصر كما قلت.

ومع ذلك كان أقصى ما كنت أطمح إليه أن تتمكن هذه السلسلة من نشر خمسين كتابا فى تاريخ مصر، لأن مثل هذا العمل يعد انجازا كبيرا بكل المعايير. وقد بدأت هذه السلسلة بكتاب من تأليفى هو «مصطفى كامل فى محكمة التاريخ»، الذى يقدم رؤية للبطولة فى جوهرها البشرى والإنسانى، ولا يقدمها فى جوهر الهى يصور الزعيم فى شكل خارق منعزل عن ظروفه الاجتماعية والسياسية، إذ كل فرد يستطيع أن يصبح بطلا.

(٤٤)

بعث الرسائل العلمية من مدافن الجامعات المصرية*

كانت أسعار الكتب فى مصر قد اشتعلت اشتعالا كبيرا قبل صدور سلسلة «تاريخ المصريين» من هيئة الكتاب، حيث بلغ سعر بعضها عند بعض الناشرين ٣٦ جنيها، مثل كتاب : «فتح العرب لمصر لألفريد بتلر». وقد حطمت سلسلة تاريخ المصريين هذا السعر بدرجة لا مثيل لها، فعندما أصدرت السلسلة هذا الكتاب حددت له سعرًا يبلغ السدس، وهو ستة جنيهات !

مع ذلك كانت الفكرة الأولى فى السلسلة ألا يتجاوز سعر الكتاب خمسين قرشا أو جنيها على الأكثر !

على أنى اكتشفت أن هذا السعر لن يقدم للسلسلة إلا أبحاثا صغيرة لا تتجاوز صفحاتها مائة صفحة، وسوف يحرمها من نشر الدراسات العلمية التاريخية الثقيلة التى تخدم تاريخ مصر. ومن هنا فيجب أن تتحرر السلسلة من السعر، على أن يظل منخفضًا فى إطار الدعم المفروض من هيئة نشر لاتبحث عن الربح مثل هيئة الكتاب.

---

* السبت ٢٠٠١/١/٢٧

وكان ذلك بداية انطلاقة جديدة للسلسلة ، إذ خرجت من إطار نشر البحث الصغير إلى إطار الدراسات الموسعة الجادة . وهو ما تطلب مشروعًا كبيرًا تحشد فيه كل الإمكانات العلمية ، ويتجاوز الأعمال العلمية الجديدة إلى إحياء الدراسات العلمية المهمة التى نفدت طبعاتها، وإعادة طبعها بسعر زهيد لوضعها فى خدمة القراء من المثقفين والباحثين.

وهو ما تم ، إذ أعيد طبع بعض أعمال كبار المؤرخين مثل محمد شفيق غربال، والدكتورة سيدة كاشف، والدكتور محمد أنيس، والدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، والدكتورة زبيدة عطا، والدكتور عبد المنعم ماجد، والدكتور توفيق الطويل.

وفى الوقت نفسه أعادت السلسلة طبع مذكرات السياسيين التى نفدت طبعاتها من السوق، وأصبح العثور على جزء منها يكلف مئات الجنيهات. فكان أن أعيد طبع مذكرات أحمد شفيق باشا، المعروفة باسم : «مذكراتى فى نصف قرن» بكامل أجزائها ! وقدمت بذلك خدمة جليلة للباحثين والمثقفين.

كما أعيد طبع الكتب القديمة التى نفدت طبعاتها، التى هى فى مقام وثائق نادرة ، وكان على رأسها كتاب : مصر للمصريين» لسليم خليل نقاش ، الذى صدر فى تسعة أجزاء، وقد صور من نسخة نادرة فى دار الكتب المصرية.

ومضت السلسلة خطوة مهمة جدًا أخرى، هى نشر أعمال المؤتمرات والندوات التى عقدتها الجمعية التاريخية المصرية ولجنة

التاريخ والآثار التى أتشرف برياستها، وهى أعمال كان يتعذر على الباحثين العثور عليها.

وكان من أهم الأعمال التى نشرتها السلسلة الكتاب المهم الذى قام بترجمته شيخ المؤرخين الأستاذ الدكتور حسن حبشى، والذى يعد مصدرًا من أكبر مصادر الحروب الصليبية، وهو كتاب وليم الصورى: «الحروب الصليبية» ، الذى نشرته السلسلة فى أربعة أجزاء.

فى ذلك الحين تراءى لى أن سلسلة تاريخ المصريين لن تستكمل رسالتها إلا إذا هى أخرجت من «مدافن» الجامعات المصرية، رسائل الماجستير والدكتوراه، التى نوقشت فى أقسام التاريخ.

فعلى الرغم من أن هذه الرسائل العلمية قد بذل فى تأليفها جهد هائل امتد على عدد كبير من السنين، ونوقشت مناقشة علمية على يد عدد مهم من كبار المؤرخين، وكان من واجب هذه الجامعات طبعها وإصدارها باعتبارها من أكبر أنشطة هذه الجامعات العلمية ـ فإن الجامعات المصرية درجت على دفن هذه الرسائل فور مناقشتها فى مخازنها ، لتختفى إلى الأبد !

لذلك رأيت أن أكبر خدمة أخدم بها التاريخ ، وأخدم بها الباحثين الذين أفنوا زهرة عمرهم فى تأليف هذه الأعمال، أن أطبعها وأصدرها فى سلسلة تاريخ المصريين. وهو ماتم ، فقد نشر فى هذه السلسلة عدد هائل من رسائل الماجستير والدكتوراه ، وأعدنا الثقة فى نفوس من أعدوها من الشباب المؤرخين، ووضعنا السلسلة فى خدمة الشباب الذى كانت تحفى قدماه قبل أن يرى أعماله العلمية منشورة.

وتلك هى الخدمة التى قدمتها سلسلة تاريخ المصريين لمصر، والتى استحقت عليه جائزة أفضل عمل ثقافى لعام ٢٠٠٠ فى المسابقة السنوية التى أجراها معرض القاهرة الدولى للكتاب هذا العام.

(٤٥)

هذا خطأ تاريخى فادح !*

من أكبر الأخطاء التى يقع فيها الكثيرون من المثقفين، عزل الظاهرة التاريخية عن زمنها وظروف وقوعها، والحكم عليها فى إطار زمن متغير وظروف مختلفة ! وعلى سبيل المثال فإن الحكم على مقابلة وزير مصرى لوزير إسرائيلى اليوم فى ضوء زمن عبد الناصر وظروف العلاقات المصرية الإسرائيلية فى عهده، هو حكم خاطئ لأنه يغفل التطور الذى طرأ على هذه العلاقات، وأسفر عن عقد معاهدة، وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

فهذه المقابلة اليوم تعد عملا دبلوماسيا، ولكنها فى عهد عبدالناصر تعد عملا خيانيا.

ومن هنا فإن المقال الذى نشرته جريدة « القاهرة» يوم ١٦ يناير ٢٠٠١ ، تحت عنوان : «بعيدا عن هالات التقديس ودراويش التاريخ : هل ساعد الوطنيون المصريون على قيام دولة إسرائيل ؟ يكون قد افتقد المعيار السليم للحكم على الوطنيين الذين أوردهم فى المقال.

---

* السبت ٢٠٠١/١/٢٨

ففى الزمن الذى عاش فيه سعد زغلول وطه حسين وأحمد لطفى السيد ومحمد محمود باشا، لم تكن هناك فى الوجود دولة تسمى إسرائيل، ولم تكن إسرائيل قد شنت حرب العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦، ولم تكن قد قامت حرب ١٩٦٧ التى احتلت فيها إسرائيل أراضى ثلاث بلاد عربية منها مصر، ولم تكن قد قامت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبالتالى فإن العلاقات التى كانت بين الوطنيين واليهود فى مصر فى ذلك الزمن، كانت علاقات مختلفة كل الاختلاف، لقد كانت علاقات سلام، ولم تكن علاقات حرب، وكانت علاقات تعاون، ولم تكن علاقات نزاع.

بل الأكثر من ذلك أن اليهود كانوا جزءا من الشعب المصرى لا يتجزأ، بل كان منهم النواب والوزراء، فقد كان يوسف قطاوى باشا وزيرًا للمالية فى حكومة أحمد زيور باشا التى تألفت فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤.

وبحكم كونهم مصريين فقد لعبوا دورًا مهما فى الحياة الاقتصادية المصرية. فقد كان يوسف أصلان قطاوى عضوا فى لجنة التجارة والصناعة التى تألفت عام ١٩١٦ ، وهى التى وضعت تقريرًا ظل يعتبر لأمد طويل، دستورًا للرأسمالية الوطنية الصناعية والتجارية فى مصر، وكان على رأس هذه اللجنة إسماعيل صدقى وطلعت حرب وأمين يحيى وغيرهم من أساطين الصناعة المصرية.

وبطبيعة الحال فإن القول بأن هؤلاء الوطنيين ساعدوا على قيام دولة إسرائيل، يعد من السذاجة بمكان، فقد كانوا يعملون لحساب

مصر، وليس لحساب إسرائيل التى كانت ماتزال فى علم الغيب، وكانوا جزءا من الحركة الوطنية المصرية.

وعندما استعان سعد زغلول «بليون كاسترو» لم يستعن به ليعمل لحساب إسرائيل، التى لم تكن قد قامت بعد، وإنما استعان به لحساب الحركة الوطنية المصرية، فكان تأسيسه لجريدة «الليبرتيه» بالفرنسية للدفاع عن استقلال مصر.

وعندما رأس يهودى، هو هنرى نوس بك اتحاد الصناعات المصرى، وكان سكرتير الاتحاد فى الوقت نفسه دكتور ج . ليفى، لم يكن يعمل لحساب الصناعة الإسرائيلية التى لم يكن لها وجود، وإنما لحساب الصناعة المصرية، التى كانت تقوم على أكتاف عناصر الشعب المصرى الثلاثة: المسلمين والأقباط واليهود.

كان اليهود عنصرًا فاعلا فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين، وعنصرًا نشطًا من عناصر الرأسمالية المصرية التى أسهمت فى معظم الأنشطة الاقتصادية، ولم تكن فكرة قيام دولة إسرائيل على حدود مصر، تضم اليهود وتشكل خطرًا على مصر، مطروحة، لأن الفكرة الصهيونية، التى هى أساس قيام دولة إسرائيل لم تكن تشغل بال معظم الرأسماليين اليهود فى مصر الذين كانوا بالفعل يسيطرون على الاقتصاد المصرى، وكانوا يعيشون ملوكا فى وطن هو بكل المعايير أفضل من الوطن اليهودى الحالى ! بالإضافة إلى أن العناصر العمالية والمثقفة اليهودية كانت تتجه إلى الشيوعية التى تدين الفكرة الصهيونية.

وعلى كل حال لقد كانت محاولة المقال الذى نشر فى جريدة القاهرة ربط الوطنيين المصريين الذين قادوا الحركة الوطنية المصرية بقيام دولة إسرائيل ، خطأ فادحًا، فقد كان مصطفى النحاس هو الذى قال للسفير البريطانى فى عام ١٩٣٦ إنه لا يستطيع أن ينام وعلى حدود مصر دولة صهيونية !

ومن هنا فعلى الذين يبحثون عن عوامل قيام دولة إسرائيل أن يبحثوا عنها فى جهة أخرى بعيدًا عن الوطنيين المصريين، حتى لا يضحك عليهم التاريخ !

(٤٦)

مداخلات الجهلاء فى القنوات الفضائية!*

من أكبر المضايقات التى تعوق متابعة حوارات القنوات الفضائية، تلك الموضة الجديدة - التى لا أعرف من اخترعها - وهى مداخلات بعض المشاهدين الذين يجدون فى هذه الحوارات فرصة سانحة لفرض آرائهم على الحوار دون دعوة، واغتصاب مساحة كبيرة من وقت البرنامج، مستغلين امتلاكهم القدرة على دفع ثمن مكالمة دولية قد تبلغ بضع مئات من الجنيهات، لاستعراض معلوماتهم الهزيلة التى قد تشوه الحقائق التاريخية.

فالمفروض فى مثل هذه الحوارات أن تكون مقصورة على من يفيدون المشاهدين من قادة الفكر السياسى والاقتصادى والتاريخى وغيرهم، ولا تضيع وقت المشاهدين فى أمثال هذه المداخلات تحت اسم المشاركة الجماهيرية! - وهو ما يحرص عليه المحاور الكبير محمد بركات على سبيل المثال - فليس كل واحد من الذين يتدخلون فى هذه الحوارات ممن يعبرون عن رأى الجماهير، وإنما هو يعبر عن رأيه فقط، وهو رأى لا يهم المشاهد فى قليل أو كثير!

---

* الاثنين ٢٠٠١/١/٢٩

فى يوم الأربعاء الماضى سمعت، فى إحدى القنوات العربية، فلسطينيا يعيش فى السويد، يشعره مساندة الشعب المصرى للشعب الفلسطينى، فماذا قال هذا المتدخل؟ لقد قال إن الشعب الفلسطينى سوف لا ينسى للشعب المصرى وقوفه إلى جانب القضية الفلسطينية وتضحياته، فهو لن ينسى وقوف عبدالناصر وسليمان خاطر ومحمود نور الدين؟

فهل هذا الهراء مما يضيع المشاهد وقته فى سماعه، كما لو كان من حقائق التاريخ؟ وإذا كان الشعب المصرى نفسه لا يعرف الأسماء التى أرفقها المتدخل باسم عبدالناصر، وإذا كان هذا المتدخل فلسطينيا قحا، أفليس ذلك دليلا على مدى اعتراف الشعب الفلسطينى بجميل الشعب المصرى، الذى يعبر عنه على الدوام برفع صورة صدام حسين فى كل المناسبات كما لو كان فى أغسطس سنة ١٩٩٠ قد أغار على إسرائيل - بدلاً من الكويت - واحتل أرضها، وحرر الشعب الفلسطينى من الحكم الإسرائيلى الاستيطانى الغاصب.

ذلك أن سليمان خاطر هذا - الذى ذكر المتدخل أن الشعب الفلسطينى لا ينسى جميله! - هو مجرد مجند مصرى تعس أصابته لوثة دعته إلى فتح النار على إثنى عشر من المستحمين الأجانب على الحدود المصرية الإسرائيلية، تصادف أن كانوا إسرائيليين، ثم أدين وانتحر فى السجن، وتسلمته أيدى دعاة الإسلام السياسى فى مصر لتجعل منه بطلا - بطلا رغم أنفه!

أما محمود نور الدين هذا فهو ارهابى ليس له أى رصيد نضالى فى فلسطين، وإنما قتل ثلاث دبلوماسيين إسرائيليين ودبلوماسى أمريكى فى القاهرة، وقد حوكم فى مصر، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وتسلمته أيدى الناصريين لتجعل منه بطلا! وقد ضحك الشعب المصرى من هذه المحاولة، ولكن الفلسطينيين صدقوا الكذبة! وها هو ذا أحدهم يتحدث عن كفاحه ووقوفه إلى جانب القضية الفلسطينية، مثل زميله المجند سليمان خاطر، ويضعهما على مستوى جمال عبدالناصر!

ألا يحق لنا أن نقول إنه عالم عربى مجنون مجنون!

وهل لنا أن نرجو القنوات الفضائية العربية أن تعفينا من سماع مداخلات أمثال هؤلاء المجانين؟

(٤٧)

الإصرار على حفر الشوارع!*

أتحدى أن يوجد فى طول جمهورية مصر العربية وعرضها شارع يخلو من النقر والحفر! بل الغريب أنه حتى فى الشوارع التى ترصف حديثا، لا يكاد ينتهى رصف الشارع، حتى تبدأ عملية النقر والحفر تظهر فى الشارع بقدرة قادر، حتى لقد استقر فى يقينى أنه كما أن لدينا متخصصين فى الرصف، فإن لدينا أيضا متخصصين فى النقر والحفر، وأن الفريقين يكمل بعضهما البعض.

ولمن لا يصدق ذلك أن يزور شارع المنيل على النيل من أول كوبرى عباس إلى كوبرى الجلاء. هذا الشارع مر بأطوار كثيرة بدأت بجرد الغطاء الأسمنتى، تمهيدا لرصفه، وعندما انتهى الجرد، نسى المسئولون عملية الرصف كلية! حتى كتبنا عن ذلك، فجرى رصفه.

ولم نكد نحمد الله على الرصف، وعلى انتهاء محنة السير فوق الأرض المجردة من الغطاء الأسفلتى، والمليئة بالحفر والنقر، حتى فوجئنا بأن المسئولين أخذوا فى إعادة عملية الحفر والنقر السابقة

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/١/٣٠

إلى الوجود مرة أخرى، بحجة أنها أصبحت تخفى البلاعات تحتها، ولابد من ظهور البلاعات!

وهى حجة وجيهة بالفعل، ولكن المسئولين نسوا أن البلاعات موجودة فى كل شارع فى العالم المتقدم، ولكن الحكومات هناك لا تترك السيارات تهبط فيها وتعلو، وإنما تغطيها بشبكة حديدية يمكن رفعها عند اللزوم للوصول إلى البلاعات، وبالتالى يخلو الشارع من المطبات والحفر والنقر والأخاديد.

فهل اختراع الشبكات الحديدية التى تغطى البلاعات فى الشوارع، اختراع حديث لم تصل أنباؤه إلى المسئولين فى مصر؟ وما فائدة رصف الشوارع إذا كان مكان البلاعات يظل قائما تهبط عليه السيارات المارة وتقفز وتهدد أجزاءها بالكسر؟

بصراحة تامة أننى لم أشعر إطلاقا، وأنا أستخدم شارع النيل فى الوصول إلى كوبرى الجلاء من الجيزة، أن هذا الشارع قد رصف حديثا بعد عناء شديد! فمادام أن عملية الحفر والنقر قد أعيدت إلى الوجود بعد رصف الشارع، فلماذا رصف الشارع أصلا؟

هذه الظاهرة العجيبة لا تحدث إلا فى مصر، وهى مظهر من مظاهر تخلف جهات رصف الشوارع من الناحية الحضارية، وبأنهم مازالوا يعيشون فى العصر العثمانى. أو أنهم مرضى نفسيون لا يهنأ لهم بال إلا إذا رأوا السيارات تهبط وتعلو فوق البلاعات، حتى ولو كان الشارع قد رصف حديثا!

والأغلب أن هذه الجهات المسئولة عن رصف الطرق لم تعرف أبواب كليات الهندسة! أو هى تهوى تعذيب المواطنين!

فمنذ شهرين أو أكثر، يصادف قادة السيارات المتجهون فى طريقهم من كورنيش النيل إلى القلعة، عبر منطقة الفسطاط، شارعا عريضا مغطى بالحجارة الصغيرة، تمهيدا لدكها ورصف الشارع، وقد نسيتها جهات الرصف كلية!، ونسيت أن مرور السيارات على هذه الحجارة من الخطورة بمكان، لأنها يمكن أن تقفز إلى السيارات المجاورة فتكسر زجاجها الأمامى أو الخلفى!

فهل يحدث ذلك فى بلد متمدن؟ هل يحدث أن يرصف طريق على دفعات قد تصل إلى ثلاثة أشهر أو أكثر؟ وهل يحدث أن يفرش طريق بالحجارة الصغيرة لشهور، والمسئولون نائمون غافلون عن تنفيذ المرحلة التالية فى الرصف؟!

وكل ذلك دون رقابة أو محاسبة من الكبار، بل ربما دون إدراك بما يحدث، كأن الشارع فى محافظة أخرى؟

بالله يا سادة.. اتقوا الله فى عملكم، واتقوا الله فى هذا الشعب!

(٤٨)

علامات استفهام حول الفنان محمد صبحى !*

الفنان محمد صبحى فنان قدير أكن له عظيم الاحترام، وما قدمه لفن الكوميديا يحسب له بكل المعايير، ولكن إذا صح ما نسب إليه من أقوال فى العراق، فإن المسألة تستحق إعادة نظر . نعم ، إذا صح أنه قال إنه يتمنى لو كان لدى المصريين زعيم مثل صدام حسين، فإنه يستحق - عندئذ - إخضاعه لجهاز يكشف ما إذا كان قد قال هذا القول طواعية أن أم قاله تحت تهديد الإذابة فى الحامض مثل آخرين من المعارضين ؟

لقد ذهب محمد صبحى إلى العراق للترويح عن الشعب العراقى بمسرحيته «ماما أمريكا»، وليجمع التبرعات لأطفال العراق الذين يتضورون جوعا، والذين يموتون بالألوف، وتخرج جنازاتهم بالجملة وليس بالقطاعى. وهو شعور كريم من عربى أصيل .

ولكن كنا نأمل أن يتمكن وهو فى العراق من سبر غور الشعب العراقى، ودراسة أحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدلا من

---

* الأربعاء ٢٠٠١/١/٣١

أن يعيش فى برج عاجى أى من الفندق إلى المسرح، ومن المسرح إلى الفندق ، ثم يخرج علينا بتصريحه المثير السابق !

وعلى سبيل المثال كان فى وسع الأستاذ محمد صبحى أن يبدى تمنياته بأن يهجر مصر ويعيش فى ظل النظام العراقى، ليتمتع بما يتمتع به الشعب العراقى تحت حكم صدام حسين من رخاء وحرية وسعادة، أما أن يبدى تمنياته بأن يكون لمصر زعيم مثل صدام حسين، فإن هذا يعد من قبيل الجحود ونكران الجميل لهذا الشعب المصرى الذى أولاه حبه وتقديره وشجعه على الوصول إلى العرش الذى يعيش فوقه!

ولعله لو قرأ قبل سفره قرار النظام العراقى التبرع بمائة مليون يورو إلى الأمريكيين الفقراء (أى ٣٧٠ مليون جنيه) لغير مسار فرقته المسرحية، وسافر إلى أمريكا لجمع التبرعات للفقراء الأمريكيين لأنهم - باعتراف النظام العراقى نفسه - أولى بالتبرع من أطفال العراق وفقراء العراق.

بل إنه لو كان قد قرأ عن هذا التبرع السخى من جانب النظام العراقى للأمريكيين المساكين الفقراء، لربما غير رأيه أصلا فى الذهاب بفرقته إلى العراق أو أمريكا ، وكتب مسرحية ساخرة تضحك من بعض المثقفين المصريين المهووسين بالنظام العراقى ، والذى لا يكفون من حين لآخر عن دعوة الفقراء المصريين للتبرع لأطفال العراق الذين يموتون جوعًا، والذين ينظمون رحلات مشبوهة بالطائرات إلى بغداد لإعلان تعاطفهم مع أطفال العراق، وليسكبوا الدمع الغزير على

قبور الموتى، وليقدموا للسلطة العراقية ما جمعوه من تبرعات تعد زهيدة بالمقارنة مع تبرع النظام العراقى للمساكين والفقراء الأمريكيين!

ومع ذلك ، وفى كل الأحوال، فإن القضية ليست قضية أن يتبرع النظام العراقى للفقراء الأمريكيين بمبلغ ٣٧٠ مليون جنيه، تاركًا الأطفال العراقيين يموتون جوعًا ـ كما يروج لذلك ! وإنما القضية أن السيد محمد صبحى يتمنى للمصريين ما لا يتمناه عدو مبين ، وهو أن يكون لمصر زعيم مثل صدام حسين !!

يارجل ! حرام عليك !! أما كفاك أن كان لمصر عبدالناصر ، مع كل ما افتتحه من معسكرات تعذيب واعتقال لكافة القوى الوطنية فى مصر، انتشرت فى جميع أرجاء مصر، من «أبو زعبل» إلى السجن الحربى، إلى المحاريق، إلى الواحات ، إلى إلى إلى ! حتى تتمنى لشعب مصر الطيب زعيمًا مثل صدام حسين، يعد عبدالناصر ـ بالنسبة له ـ من الأطهار الصالحين المبشرين بالجنة ؟

أين إدراكك السياسى الرفيع الذى عهدناه فيك ؟ وأين قراءتك للتاريخ ؟

هل تريد أن يكون لدينا فى مصر صدام آخر ، لتقصف الطائرات الأمريكية أرضها، وتمرمغ كرامة شعبها كما تمرمغ كرامة شعب العراق؟ وتحتل فرق التفتيش الدولى مواقعها لتهين السيادة المصرية والكرامة المصرية، كما أهانت السيادة العراقية والكرامة العراقية؟

بالله عليك ، إننا قانعون بقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، ومقتنعون بزعامته ،، ولتهنأ أنت بقيادة صدام ، وزعامة صدام !

(٤٩)

عن الفنان محمد صبحى!*

عندمـا كـتـبت مـقـالى يوم الأربعـاء ٢٠٠١/١/٣١ تحت عنوان «علامات استفهام حول الفنان محمد صبحى» كان من باب الحرص على سمعة هذا الفنان الكبير، بعدما أثير حول زيارته وفرقته للعراق من أقوال تسيء لتاريخه الوطنى. لذلك كنت سعيداً عندما وصلنى من الفنان الكبير خطاب طويل يروى فيه حقيقة ما حدث فى العراق، وفيه يقول:

« أزعجنى بشدة ما تضمنه هذا المقال، وما ألصق بى من تهم عارية تمامًا من الصحة، سوى أنها مجرد أقاويل سمعها د. عبدالعظيم رمضان، الذى نحترم رأيه وقلمه وكتاباته..

«أما اللقاء الذى تم بينى وبين الرئيس العراقى صدام حسين، وكان معى فرقتى المسرحية بالكامل، وشاهد اللقاء أيضًا سفير مصر فى العراق، الرجل الوطنى الشريف الأستاذ محمود ريحان. فقد تم هذا اللقاء فى السياق التالى: «قدمت فرقتنا إحدى عشرة ليلة عرض

* الأحد ٢٠٠١/٢/٤

ناجحة. وفى نهايتها، فوجئنا جميعًا بأن المراسم الرئاسية بالعراق توجه لنا دعوة لمقابلة الرئيس صدام حسين، لإبداء الشكر والتحية والتقدير لما قدمته الفرقة.

«لم يكن هذا اللقاء ضمن برنامجنا، ولا فى حسباننا. وعلى الفور جرت اتصالات من جانبى بسفيرنا فى العراق، وأخبرناه بموعد اللقاء. وقد نشرت الصحفية ميرفت أبو المجد فى مجلة روز اليوسف، تفاصيل هذا اللقاء، وما دار فيه، بعد عودتها من العراق، وقد كانت معنا فى العراق..

« وما دار فى اللقاء بين فرقتنا والرئيس صدام ليس سرًا، فقد نقله التليفزيون العراقى عبر محطته الفضائية العربية، على الهواء مباشرة، وعنها نقلته المحطات الفضائية الأخرى.

وأتحدى، ومازال نص «شريط الفيديو كاملاً»، أن يستخرج لى أى مدع كلمة واحدة تفوهت بها ضد مصر، أو ضد قيادتها السياسية، ممثلةً فى الرئيس حسنى مبارك الذى نُكِنُّ له كل الاحترام والتقدير.. فنحن نفخر بمصريتنا وبكل رؤسائنا الوطنيين. منذ «نارمر مينا» حتى الرئيس مبارك.

ومن المعروف أننى أعلنت، حتى وأنا فى العراق، أننى ضد غزو العراق للكويت، بل وضد غزو أية قوة لأى دولة مهما كانت.

«هل يصدق أى عاقل أن فنانًا مثلى، بتاريخه الفنى الذى يتضح من

خلال توجهاته الوطنية، يمكن أن يقول هذا الكلام، الذى أعتبره - من وجهة نظرى - خيانة عظمى..

فكيف بالله عليك تصدق هؤلاء الخبثاء المغرضين، الذين يروجون عنى تلك الشائعات الوضيعة؟

التوقيع

محمد صبحى

هذه الرسالة التى وصلتنى من الفنان محمد صبحى. وقد عرضت منها ما يتصل بمقالى حوله. ومما لا شك فيه أنه يسعدنى إنكاره للأقاويل التى ترددت حول زيارته. فمحمد صبحى فنان أصيل تعتز به مصر، ويعتز به الشعب المصرى، وحرام أن نصدم فى فنان بهذا الحجم.

ومن هنا كان حرصى على أن تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه، لكى يسترد مكانته فى قلوبنا.

فقد قاست مصر كثيرًا تحت حكم دكتاتور مثل عبدالناصر، إذ احتل الصهاينة سيناء الغالية مرتين، ودخل مفكروها وكتابها وعلماؤها معتقلات لا تفترق كثيرًا عن المعتقلات النازية فى «داخاو»، و«أوشفتز» و«تريبلينكا» حيث قضوا فيها سنوات طويلة يعانون من التعذيب اليومى على أجسادهم وأرواحهم. وحرام أن يتمنى فنان لمصر حاكمًا تتضاءل إلى جانبه سمعة عبدالناصر!.

(٥٠)

رسالة مفتوحة لوزير الإعلام*

لا يستطيع إلا جاحد أن ينكر على وزير الاعلام السيد صفوت الشريف ، ما أحدثه من تطور خطير فى التليفزيون المصرى واكب العصر ، وأكسب التليفزيون المصرى الاحترام من العالم .

ومما لا شك فيه أن المفكرين والعلماء والمثقفين المصريين يلعبون دورًا أساسيًا فى بناء سمعة التليفزيون المصرى، فهم لايترددون فى الاستجابة لكل دعوة إلى لقاء أو حوار أو ندوة ويعقدها، تطوعًا واختيارًا، لأنهم يعرفون أنهم يؤدون خدمة وطنية هى بالنسبة لهم أعظم من أى أجر.

على أنه فى الوقت نفسه فإنه فى مناسبات كثيرة لايبدى المسئولون عن البرامج فى التليفزيون المصرى التقدير الكافى لضيوفهم فى البرنامج فهم يستهينون بوقتهم، ولا يحترمون المواعيد التى يحددونها للبرامج، وفى معظم الأحوال يكونون غير جاهزين من الناحية الفنية والهندسية للتصوير، الأمر الذى يضيع كثيرا من الوقت فى الضبط والاستبدال والإصلاح.

---

* الخميس ٢٠٠١/٢/١

وكل ذلك كوم . وما حدث يوم الاثنين ٢٩ يناير ٢٠٠١ كوم آخر . وكنت شاهدا على ذلك. فقد دعيت للاشتراك فى برنامج على الهواء يعده حسام عبد الهادى، عن تلوث البيئة وعواقب هذا التلوث، وهو تحت عنوان : أخذنا إجازة ، أدارته المذيعة المعروفة منى عبد الوهاب، وهانى توفيق وقد حرصت على الاستجابة لهذه الدعوة، بسبب أهمية الموضوع.

وقد استجاب أيضا لهذه الدعوة عدد من العلماء والمثقفين، والمتخصصين فى شئون البيئة، فكان هناك الدكتور محمود عمرو أستاذ الأمراض المهنية ورئيس المؤتمر الدولى للرعاية الصحية والبيئة، والدكتور عماد الدين عدلى رئيس المكتب العربى لشئون الشباب والبيئة، والدكتور يحيى المحرجى المستشار الدولى للتلوث الصناعى، والناشرة داليا محمد إبراهيم.

كان الميعاد لإذاعة البرنامج على الهواء مباشرة ، هو الساعة الثانية عشرة والنصف، وكان جميع ضيوف البرنامج حاضرين من قبل الميعاد بنصف ساعة، أى من الساعة الثانية عشرة. ولكننا فوجئنا بأن ميعاد الثانية عشرة والنصف هو كذبة بيضاء. وقد تقبلناها كما نتقبل كل الأكاذيب البيضاء للتليفزيون المصرى. ثم عرفنا ميعاد إذاعة البرنامج سوف يكون فى الساعة الواحدة وعشرين دقيقة. أى بعد ساعة تقريبا من الميعاد الأول . وقد أمضينا الوقت فى عمليات ضبط الإضاءة والأصوات، وطلب من كل ضيف أن يجرى اختبارا لصوته عن طريق العد - كما يحدث فى ميكروفونات الأفراح والمآتم . وهو ما تم، ثم طلب

إلينا إجراء اختبار ثان، وثالث، ورابع إلى آخره، وكنت حريصًا على إجراء العد على المستوى الفردى والزوجى على طريقة المنوعات الفنائية ، لكى أنجح فى الاختبار، وقد اجتزته والحمد لله. وكذلك فعل السادة الضيوف دون تلعثم من أحد، وتقبلنا الأمر على سبيل الكفاهة والمداعبة ، وقتل الوقت.

مع ذلك أخذ الوقت يمر بطيئا ونحن فى انتظار الساعة الواحدة وعشرين دقيقة التى فهمنا أنها الميعاد المحدد لاذاعة البرنامج على الهواء. على أن صدمتنا كانت شديدة، وغضبنا أشد ، عندما فوجئنا بأن القناة تذيع برنامجا آخر فى نفس الميعاد المحدد دون أن يكون لهذا البرنامج أهمية تبرر قطع البرنامج على الهواء لإذاعته ، إذ كان يمكن إذاعته فى أى وقت آخر !

ولم يكد ينتهى هذا البرنامج الدخيل حتى فوجئنا بأن القناة تذيع برنامجًا آخر ! وهنا كان الصبر قد نفد تماما، وأدركنا جميعا أن المسئولين يتصورون أننا مجموعة من العواطلية الذين لاعمل لهم ولا شأن ، وإنهم سوف يركنوننا كمجموعة من الكراسى حتى يفيقوا إلى الجريمة التى يرتكبونها فى حقنا وفى حق التليفزيون المصرى. ولم يبدأ البرنامج إلا بعد أن هددنا بالانصراف ، وكانت الساعة قد قاربت على الثالثة !

فهل هذا معقول ياسيادة الوزير ؟ لقد أضعت من وقتى الثمين نحو خمس ساعات فى الذهاب والإياب والانتظار والإذاعة، وكذلك فعل

الضيوف، وكلهم مسئولون مهمون. فهل هناك مؤامرة لمحاربة التليفزيون المصرى، أو أن نظام العمل نفسه هو أعدى أعداء التليفزيون المصرى ؟

(٥١)

المتاجرون بالقضية الفلسطينية!*

لم يحدث فى تاريخ حركات التحرر الوطنى، أن جرت التجارة بقضية كما جرى بالنسبة للقضية الفلسطينية! حتى لقد أصبحت هى البوابة الأولى لأى إنسان فى العالم العربى للدخول إلى عالم الشهرة، وإلى عالم الأضواء! فلا يكاد يقف أى نصاب على الهواء أو فى أى اجتماع، مزايدا على موقف مصر، أو على موقف القيادة الفلسطينية، حتى يتحول من نصاب إلى مناضل كبير، وينظر إليه باحترام كبير!

ولا يكاد زعيم عربى يزايد على الموقف المصرى أو على الموقف الفلسطينى، بعبارات طنانة صاخبة، حتى تتعامل معه الجماهير العربية فى مصر وفى الخارج، كما لو كان قد حارب إسرائيل وانتصر عليها، وحرر فلسطين من العصابات الصهيونية!

فالجماهير العربية الساذجة تتعامل مع النضال بالكلمات كما لو كان نضالا بالصواريخ! وصوت الخطباء النصابين على المنابر أقوى فى أذنها من صوت المدافع! فهى تصفق للخطيب النصاب بأقوى مما

---

* الجمعة ٢٠٠١/٢/٢

تصفق للمناضل الحقيقى الذى يخدم القضية الفلسطينية بالعمل الجاد!

ومن هنا فنصيحتى لكل إنسان يتمتع بقدر ولو بسيط من القدرة على النصب والخداع، أن ينتهز أقرب فرصة، ليقف مدافعا عن القضية الفلسطينية، وليشتم باراك وشارون بأقذع الشتائم، وليتمتع بعد ذلك بتصفيق الجماهير وحماسهم كما لو كان قد حرر فلسطين وحرر شعبها! وكفاه هذه الشتائم نضالا، وسيدخل التاريخ من باب المتشددين!

وكثيرا ما أشاهد فى برامج التليفزيون مذيعين يتقنون هذه اللعبة - أو هذه التجارة - فيكفى أن يحشو برنامجه بنصيب ولو ضئيل من السخط على إسرائيل وعلى ممارساتها الدامية ضد الفلسطينيين، حتى ينظر إليه باحترام وتوقير باعتباره مناضلا! حتى ولو كان هذا القدر من السخط على إسرائيل هو كل ما قدمه فى حياته للقضية الفلسطينية.

بل يكفى كل حاكم عربى يذيق شعبه العذاب والنكال، أن يرفع شعار فلسطين وتحرير فلسطين ويبالغ فى رفض أى تسوية إسرائيلية فلسطينية، دون أن يقدم للقضية الفلسطينية غير هذا الهراء، حتى ينسى العرب ما يذيقه لشعبه من قهر واستبداد، ويتحول إلى بطل عربى مغوار، من غير أن يطلق طلقة واحدة ضد إسرائيل!

وقد رأينا بعد زيارة القدس التى قام بها الرئيس السادات، تكوين جبهة عربية عرفت باسم «جبهة الرفض»، لم تفعل شيئا على الإطلاق

للقضية الفلسطينية غير مهاجمة مصر، واتهام السادات بالخيانة، وضحكت على ذقن ياسر عرفات، وجرته إلى هذا النضال الكلامى البليغ، فاكتسبت من الاحترام فى عين الشعوب العربية، وعلى رأسها الشعب الفلسطينى، ما لم تكتسبه مصر التى هيأت للفلسطينيين مقعدا فى ميناهاوس منذ ربع قرن، أضاعوه باستخفاف وبدون تفكير، حتى إذا بحثوا عنه بعد ربع قرن، كان الزمن قد جرف الفرصة! وها هو ذا الشعب الفلسطينى الباسل يدفع الثمن غاليا من حياته واقتصاده فى انتفاضتين غاليتين كلفتا المناضلين الفلسطينيين ألوف الأرواح، فى الوقت الذى كانت تتعقد القضية الفلسطينية بشكل خطير، مع زيادة المستعمرات الإسرائيلية وانتشارها.

والغريب أنه على الرغم من أن دول الرفض لم تقدم للقضية الفلسطينية سوى الكلام الصاخب، فإنها هى الأكثر قبولا من الشعب الفلسطينى، ومازالت ترفع أعلام وصور صدام حسين فى الشارع الفلسطينى فى كل مناسبة كأنه محرر!

وفى مصر مازال التضليل على أشده، ومازالت التجارة بالقضية الفلسطينية هى الباب الرئيسى لكسب التصفيق من الجمهور المضلل! إنه النضال السهل الذى لا يكلف صاحبه شيئا، ويكسبه كل شىء!

فبالله عليكم أيها القراء الأعزاء، أشيحوا بوجوهكم عن هؤلاء التجار النصابين فى كل مكان!

(٥٢)

ليس دفاعا عن الدكتور عاطف عبيد!*

ربما كانت وزارة الدكتور عاطف عبيد خير دليل على أن الوزارات حظوظ! فقد يرأس الوزارة رئيس أتى بعد عهد أو عهود من الاستقرار والازدهار، فينسب إليه كل هذا الاستقرار والازدهار! وقد يأتى فى نهاية عهد من الأخطاء، فيتحمل تبعتها كما لو كان هو الذى ارتكبها!

وهو ما يتضح بصورة جلية عند افتتاح أى وزير مشروعا من المشروعات، فقد يكون هذا المشروع ثمرة جهود متواصلة من وزير سابق أو وزيرين أو ثلاثة، ولكن الفضل ينسب عادة إلى الوزير الذى افتتحه، ولا يذكر أحد ممن له أو لهم الفضل الحقيقى فى هذا المشروع!

ولأن الفشل يتبرأ منه الجميع، والنجاح له أب وأم وأسرة كاملة! فقد تحمل الدكتور عاطف عبيد المسئولية عن كل الأخطاء التى ارتكبها سالفوه، وبدا فى عين الشعب كما لو أن الاقتصاد المصرى كان يسير فى طريقه المرسوم نحو تحقيق غاياته، فجاء الدكتور عاطف عبيد ليعرقل هذه المسيرة، ويدير عجلة الاقتصاد المصرى إلى الوراء!

---

* السبت ٢٠٠١/٢/٣

وعندما أخذ الدكتور عاطف عبيد يبث الأمل فى النفوس، ويبشر - وفقا للحديث النبوى الشريف: بشر ولا تنفر - ويتحدث عن مشروعات حكومته، لم يدر أنه يضيف وقودا إلى نار الهجوم ضده. فقد تصور الكثيرون أن المشروعات التى تحدث عنها سوف تتحقق فى اليوم التالى، أو فى الأسبوع التالى على الأكثر، وعندما لم يتحقق شىء من هذه المشروعات على الفور، ازداد الهجوم!

لقد نسى الكثيرون أن أى إصلاح اقتصادى فى العالم يتطلب وقتا، وأن الركود الاقتصادى له توابع حتى تستقر الأحوال!

لقد كان الرئيس مبارك منصفا عندما تحدث عن الأزمة الاقتصادية فى افتتاح معرض الكتاب، فقد نسبها إلى أسبابها الحقيقية، حين ذكر أن الاقتصاد المصرى يواجه بعض التحديات والمشكلات التى تسعى الحكومة إلى مواجهتها بسياسات وأساليب تواجه التغيرات التى طرأت على طبيعة الاقتصاد المصرى، وذلك بعد النجاح الذى تحقق على مدار السنوات السابقة فى عملية الإصلاح الاقتصادى.

وفى حديث آخر قال الرئيس «إن الأزمة الاقتصادية - بكل صدق - هى محصلة تراكمات وأخطاء بدأت عام ١٩٩٦ واستمرت حتى عام ١٩٩٩، وهذه الأخطاء والتراكمات قامت أساسا على بيانات غير دقيقة، أدت إلى مجموعة من المشكلات، وتحتاج اليوم إلى إصلاح وعلاج، وهو ما بدأناه بالفعل. ولكن هذه المشكلات والأزمات والتراكمات تحتاج فى علاجها إلى فترة طويلة».

على هذا النحو فإن الدكتور عاطف عبيد لم يكن هو سبب الأزمة الاقتصادية، وإنما هو أحد ضحاياها! ولم يكن هو الذى أنشأها، وإنما هو الذى يسعى اليوم لإصلاحها بكل ما يملك من طاقة وجهد.

ولكن الخطأ الذى وقع فيه الدكتور عاطف عبيد هو أنه لا يدافع عن نفسه، ولا ينسب الأخطاء لأصحابها، ولا يدين أحدا، ولا يقول إنه ورث تركة مثقلة بالأخطاء. فهو يعلم أنه لا يرأس وزارة حزبية تولت الحكم على أنقاض وزارة حزبية معارضة، وإنما هو يرأس وزارة الحزب الوطنى التى أتت على أنقاض وزارة الحزب الوطنى أيضا! ومن هنا كان امتناعه عن الإدانة. ولكن إذا كان من حقه إدانة الحكومة السابقة، فمن حقه أيضا إدانة الذين ارتكبوا الأخطاء وتسببوا فى الأزمة الاقتصادية، حتى لا يتحمل هو نفسه مسئولية هذه الأخطاء كما يحدث حاليا بالفعل!

إنه لمن سوء حظ الدكتور عاطف عبيد أنه رجل كريم النفس يتحمل عن الآخرين أخطاءهم، وبالتالى فعليه أن يتحمل كل تبعة لسياسته! ولكن من واجب الجماهير المصرية أن تعرف الحقيقة، وتعرف أنه ليس هو سبب الأزمة الاقتصادية، وإنما هو جاء ليصلح الأوضاع الاقتصادية. وألا تحاسبه على أخطاء غيره، وإنما تحاسبه عن الأخطاء التى يرتكبها ويرتكبها وزراؤه! وأن تسانده فى كل خطوة إيجابية، وتنتقده فى كل خطوة خاطئة، فهذا ما تفعله الشعوب الديموقراطية فى العالم الحر.

(٥٣)

عن المرأة والخروج من عصر الحريم!*

من أهم المعارك الفكرية التى دارت فى ندوات معرض القاهرة العالمى للكتاب هذا العام، ما دار حول كتاب «معركة المرأة المصرية للخروج من عصر الحريم»، للكاتبة الصحفية أميرة خواسك. والتى دارت فى قاعة المقهى الثقافى.

كان المناقشون باقة من كبار رجال وسيدات العلم والفكر، وهم الأستاذ محمد عبدالقدوس، والأستاذ عبده مباشر، والدكتورة سامية الساعاتى، والصحفية نفيسة عابد.

كانت القاعة مزدحمة، فالحوار يدور حول المرأة، وكل حوار حول المرأة يجتذب خصومها ومؤيديها، وإذا كان هذا الحوار يدور حول تحرير المرأة وخروجها من عصر الحريم، فإنه يجتذب جمهورًا أكبر ممن يصرون على أن مكان المرأة الطبيعى هو البيت، وأن خروجها من البيت إلى العمل هو سبب الكوارث التى أصابت المجتمع المصرى!

---

* الاثنين ٢٠٠١/٢/٥

ولكن إلى جانب هؤلاء، آخرون، يمثلهم الأستاذ الكبير محمد عبدالقدوس، ينظرون إلى قضية تحرير المرأة نظرة خاصة. فهم يرون أن تحرر المرأة الحقيقى على يد الإسلام، ويسوقون الأدلة من القرآن والسُنة والتاريخ الإسلامى على أن المرأة قبل الإسلام كانت تعيش فى عصر من العبودية حتى جاء الإسلام وحررها.

وبالتالى فهم لا يقبلون المقولات التى تتحدث عن قاسم أمين بأنه محرر المرأة، أو التى تتحدث عن أحمد لطفى السيد بأنه نصير المرأة، أو عن غيرهما من مفكرى العصر الحديث الذين دعوا إلى تعليم المرأة وحقها فى العمل والتمتع بالحقوق السياسية والتعليم. ويرون أن هؤلاء جميعًا لم يأتوا بجديد، لأن الإسلام قد كفل للمرأة هذه الحقوق من قبل.

ومن هنا كان الخلاف بين هؤلاء الإسلاميين والكاتبة، فعندما عالجت الكاتبة موضوعها لم يكن أمامها صورة المرأة فى صدر الإسلام، وإنما كان أمامها صورة المرأة التى تعيش فى عصر الحريم فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أى عندما كانت محرومة من التعليم والعمل وكافة الحقوق!

ومن هنا لم يكن مجديًا الكلام عن المرأة فى عصر مضى لم يعد له وجود فعلى! عصر تراجع فيه التعامل مع الواقع، أى التكلم عما صار إليه وضع المرأة، فى نهاية القرن التاسع عشر، ومحاولات

المفكرين والأحرار، والسيدات اللائى تعلمن العلوم الحديثة وتثقفن، لرفع أستار الجهل والظلام التى أحاطت بالمرأة. وهو ما فعلته الكاتبة.

فقد لاحظت الكاتبة أن النضال من أجل خروج المرأة من عصر الحريم لم يكن مقصورًا على المرأة بل شاركها فيه الرجل جنبًا إلى جنب، لقد كان نضال مجتمع بأسره يعيش كله فى عصر الحريم، للخروج من ظلام العصر العثمانى إلى نور العصر الحديث.

كانت القاعة واقعة تحت تأثير الأستاذ محمد عبد القدوس، الذى صور الأمر على النحو السالف الذكر، وهو أن الفضل للإسلام فى تحرير المرأة وليس للمجدد فى العصر الحديث.

وهو قول صحيح، لولا أنه يلجأ إلى ما يلجأ إليه - عادة - دعاة الإسلام السياسى، الذين يصورون الأمر فى صورة معركة بين مبادئ الدين الإسلامى السامية ومظاهر العصر الحديث! وهو ما استفزنى للرد بأنه لا ينكر أحد أن الإسلام هو المحرر الأول للمرأة، ولكن المقارنة مع مبادئ الإسلام مقارنة مضللة! فمبادئ الإسلام فى الحقيقة قد تعرضت من جانب المجتمعات الإسلامية للتجاهل والتجاوز والتشويه على مدى القرون الأربعة عشر السالفة. فما نحن فيه اليوم ليس هو المجتمع الإسلامى الذى كان موجودًا فى أيام الرسول أو الخلفاء الراشدين، وإنما هو مجتمع ترك أهم مبادئ الإسلام، حتى أصبح القول أنه مجتمع مسلم فيه تجاوز كبير!

وفى الوقت نفسه فإنه من التضليل القول بأنه يمكن العودة إلى المجتمع الإسلامى وتقاليده الصافية، فى عصر الذرة ومركبات الفضاء والتليفزيون والانترنت، وما طرأ على المرأة فى العالم كله من تطور خطير جعلها عمودًا أساسيًا فى المجتمع الغربى يقوم بمعظم ما يقوم به الرجل، سواء فى المحلات التجارية أو المعامل العلمية فى الجامعات وعلوم الفضاء!.

(٥٤)

حوار مع محمد عبدالقدوس! *

قلنا إن خطأ دعاة الإسلام السياسى الأكبر، هو تصور أن مبادئ الإسلام السامية ظلت تطبق على مدى أربعة عشر عامًا، وأن المجددين فى العصر الحديث يريدون أن يستبدلوا بهذه المبادئ العظيمة مبادئ الغرب المعاصرة!

وهذا محور النقاش الذى فجره الأستاذ محمد عبدالقدوس فى مناقشته لكتاب «معركة المرأة للخروج من عصر الحريم»، للكاتبة الصحفية أميرة خواسك، والذى نشرته هيئة الكتاب فى سلسلة مكتبة الأسرة هذا العام.

وقد نسى الأستاذ محمد عبد القدوس، ونسى دعاة الإسلام السياسى، أن مبادئ الإسلام التى وردت فى الدعوة الإسلامية، لم تكن هى المبادئ التى وصلت إلى المجددين المصريين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وإنما كان المجتمع الإسلامى مجتمعًا مختلفًا كل الاختلاف عما كان عليه فى عصر الرسول وخلفائه الراشدين!

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/٢/٦

وربما كان الشيخ محمد عبده هو خير من عبر عن هذا المعنى عند عودته من زيارة إلى أوروبا. فعندما سُئل عن ملاحظاته على المجتمع الأوروبى قال: وجدت هناك إسلامًا بلا مسلمين، وهنا مسلمين بلا إسلام»!.

وقد كان الشيخ محمد عبده شاهدًا على عصره! ذلك أن ثلاثة قرون من الحكم العثمانى فى مصر كانت قد انتهت بالحياة العقلية والاجتماعية إلى درجة من التخلف أبعدتها عن النهضة الأوروبية التى كانت تتقدم حثيثًا فى نفس الفترة الزمنية، حتى إذا ما وصلنا إلى نهاية القرن التاسع عشر كان المجتمع المصرى قد ابتعد كل الابتعاد عن مبادئ الإسلام الحقيقية التى سببت نهضته وانتشاره فى أنحاء المعمورة وقيام أعظم حضارة عرفها العصر وهى الحضارة الإسلامية، كما ابتعد عن حضارة الغرب التى سببت تفوقه واستعماره للعالم الإسلامى.

وربما عبرت عن ذلك حالة الأزهر الذى عاش فيه الشيخ محمد عبده! فقد أصبح عند نهاية القرن التاسع عشر عبارة عن بركة راكدة، وآوى إلى حالة من التخلف المادى والعقلى فصلته عن الحياة المعاصرة، حتى أصبح علماؤه والمتخرجون منه غرباء عن الناس كأنهم من أهل الكهف!

وقد وصف الشيخ رشيد رضا، تلميذ الشيخ محمد عبده، وهو من المجددين الإسلاميين، الجامع الأزهر فى هذا العصر بأنه «من صحنه

إلى مقاصره، إلى أروقته إلى مغاطسه وميضاته، أصبحت ـ على حد قوله ـ «مجمعات أوساخ، ومهب روائح عفنة، وبؤرة أمراض معدية»!

كما تحدث عما لحق بأهله من الفساد الخلقى والمخازى، كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى، والمحاباة فى امتحان شهادة العالمية، والذلة والمهانة أمام كبراء رجال الدنيا! وشر من ذلك تمكن الخرافات والأوهام من أكثر القوم، «حتى أن الشيخ حسونة ـ الذى كان الشيخ محمد عبده يعده أمثلهم ـ كان يقبل يد أحد أدعياء الولاية من الدجالين»!

ويقول: إن مستوى الطلبة الأزهريين كان قد وصل إلى درجة من الانحطاط حتى كان الفرد منهم يعجز عن كتابة خطاب إلى والده يستمنحه إرسال الزاد والنفقة، بلغة عربية صحيحة!

ثم يقول الشيخ رضا «إن «هذه الحالة كادت تكون عمومية بين الطلبة والعلماء، حتى إن أحد العلماء كتب إلى الشيخ الانبابى خطابًا من أربعة أسطر يعتذر فيها عن عدم الإفطار فى رمضان، فكان فى الأربعة سطور «أكثر من عشر لحنات نحوية لا يمكن تطبيقها على قواعد العربية»!

هذا ما صار إليه حال الأزهر عند أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بعد أن كان منارة علمية إسلامية على مدى قرون!

ومن هنا فإن التذرع بمبادئ الإسلام السامية فى محاجة رواد التنوير فى العصر الحديث، يعتبر مغالطة حقيقية! فقد كان فى مصر مسلمون بلا إسلام - كما قال الشيخ محمد عبده! وكان ذلك ما دعا إلى ظهور حركات التجديد الإسلامى والعلمانى على السواء.

(٥٥)

المــرأة المصريــة*
من صدر الإسلام إلى عصر الحريم

كان الشيخ محمد عبده خير من عبر عن عصره بعد عودته من أوروبا عندما لخص الفرق بين المجتمع الأوروبى والمجتمع الإسلامى فى أوائل القرن العشرين بقوله «رأيت هناك إسلامًا بلا مسلمين، وفى مصر مسلمين بلا إسلام». ثم أخذ تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا يصف ما آل إليه جامع الأزهر الشريف فى ذلك العصر من تخلف وفساد وأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى، وتمكن الخرافات والأوهام من العلماء حتى أن الشيخ حسونةكان يقبل يد أحد الدجالين!.. إلى آخره.

ومن هنا فإن تذرع دعاة الإسلام السياسى بمبادئ الإسلام السامية عن تحرر المرأة المصرية ـ كما فعل الأستاذ محمد عبدالقدوس فى مناقشة لكتاب «معركة المرأة للخروج من عصر الحريم» للكاتبة الصحفية أميرة خواسك ـ فى مهاجمة رواد التنوير من أمثال قاسم

---

* الأبعاء ٢٠٠١/٢/٧

أمين وأحمد لطفى السيد وغيرهما - يعد من قبيل المغالطة الصريحة، لأن المقارنة تكون مع ما صار إليه المجتمع الإسلامى الذى ابتعد عن مبادئ الإسلام الحقة، هو الذى أفرز حركات التجديد الإسلامى والعلمانى على السواء.

وفيما يتصل بالتجديد الإسلامى، فقد قاد تياره الشيخ عبده وتلامذته، من أمثال محمد رشيد رضا وسعد زغلول، وكان على أساس إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين، ومحاربة التقليد الأعمى، فقد ذهب الشيخ محمد عبده فى ذلك إلى القول بأن التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين، مستدلاً بالآية الكريمة، «ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء، صم بكم عمى فهم لا يعقلون»، بل ذهب إلى أنه «لا يصح أن يؤخذ الإيمان بالله من كلام الرسل ولا من الكتب المنزلة، وإنما لابد من أن يعمل الإنسان إلى معرفة الله أولاً بعقله، ثم يصل إلى الإيمان بالرسل! وعلى حد قوله: «لا يجوز أن تؤمن بكتاب أنزله الله، إلا إذا صدقت قبل ذلك بوجود الله، وبأنه يجوز أن ينزل كتابًا أو يرسل رسولاً».

ومن هذا المنطلق العقلى، أخذ الشيخ محمد عبده يشن الهجمات على الطرق الصوفية، وعلى أساليب مشايخ الطرق فى الموالد. وحمل حملة صادقة على ما يصحب الأذكار من ضرب الطبول وهياج الذاكرين، والذين يأتون أعمالاً هى أخل فى الشعوذة منها فى الدين، مثل أكل النار والزجاج وغيره!

وقد أطلقت هذه الشعلة التى أشعلها الشيخ محمد عبده طاقة التجديد والإصلاح فى تلاميذه، فأخذ عبدالله النديم يهاجم الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس إلى الزهد فى الدنيا! وقال: إنهم «أماتوا الهمم وصرفوا النفوس عن التعلق بحوافظ الدين والملك معًا»! وذكر أنه لو تصدت أوروبا لإماتة همم المسلمين، وقطعت دهورًا فى اختراع طريق تصل به إلى هذه الغاية، ما اهتدت إلى فعله كما فعله هؤلاء الخطباء، ونحن نستفتى هؤلاء المثبطين: «إذا كانت الدنيا يحذر منها، فلمن خلقت؟».

وقد أجاز الشيخ عبدالقادر المغربى سفور المرأة، مستدلاً بأن الرسول شهد وليمة عرس كانت العروس تخدم المدعوين فيها! وأن عمر بن الخطاب كان إذا رأى امرأة مرخية قناعًا على وجهها، كشف القناع ونظر إليها، فإن وجدها جميلة، أقرها. وإلا ألزمها بالسفور وترك القناع. وأن سكينة بنت الحسين كانت تجالس الجلة من قريش، ويجتمع إليها الشعراء! وأن عائشة بنت طلحة كانت - مع جمالها - لا تستر وجهها عن الرجال، لعظم قدرها، وكبر نفسها! وقال إن الإسلام لم ينه إلا عن التبرج، وعن الخلوة بالأجنبى؛

(٥٦)

مقال فكرى أباظة
عن خروج المرأة من عصر الحريم!*

عندنهاية القرن التاسع عشر كان المجتمع المصرى قد تغير عما كان عليه فى صدر الإسلام، ففى صدر الإسلام كان المجتمع المصرى يطبق مبادئ الإسلام، ولكن فى نهاية القرن التاسع عشر كان قد أصبح الإسلام مجتمعًا إسلاميًا بلا إسلام! ـ وفقًا لوصف الشيخ محمد عبده! ذلك أن ثلاثة قرون من الحكم العثمانى كانت قد أطفأت مصابيح المعرفة فى هذا المجتمع، فى الوقت الذى كانت هذه المصابيح تضاء وتتوهج فى أوروبا، وفى الوقت الذى كانت أوروبا تتقدم، كان المجتمع المصرى ـ والعربى عامة ـ يتخلف ويزداد تخلفًا ـ على نحو ما رأينا مظاهره فى المقالات السابقة.

وقد كان أحد مظاهر التخلف هو المتعلق بوضع المرأة المصرية، التى حرمت من التعليم والعمل وعاشت فى عصر الحريم.

ومن هنا ظهرت حركات التنوير الإسلامى والعلمانى، وأحد مظاهرها حركة المرأة المصرية للخروج من عصر الحريم، واللحاق بالعصر الجديد.

---

* الخميس ٢٠٠١/٢/٩

وكانت ثورة ١٩١٩ فرصة هيأتها الأقدار للمرأة المصرية للخروج من عصر الحريم، وقد انتهزتها بسرعة خارقة! فبعد عامين فقط ـ أى فى ٢٥ ابريل ١٩٢١ ـ كتب فكرى أباظة مقالاً طريفًا فى الأهرام يصور هذا الخروج فى صورة طريفة، ولكنها تعبر عن الواقع الفعلى الذى تطور إليه المجتمع المصرى الذى أنضجته ثورة مارس ١٩١٩! ونظرًا لطرافة المقال، ورشاقة العبارة التى كان يكتب بها فكرى أباظة، فإننا ننشر معظم المقال كوثيقة تاريخية مهمة.

يقول الأستاذ فكرى أباظة" «مصر.. مصر الشرقية فى أخلاقها، فى عوائدها، فى تقاليدها، تجتاز الآن دورًا عكسيًا ستهدم فيه كل قديم، وتبنى على أطلال الماضى «مملكة عصرية،" رشيقة، ظريفة، قوامها السيدات، وعمادها الآنسات! والويل يومئذ للمحافظين المتأخرين!

«طالما استبد أجدادنا السابقون بالمرأة، فسلطوا عليها أنواع العذاب. وقد حل اليوم دور الانتقام! وإنى لأتخيل الساعة «حكومة نسائية» قوية الشوكة، مهيبة الجانب، تقوم على بقايا وأنقاض «حكومة الرجال»! وويل لهؤلاء من حساب النساء!

«لست بالمغالى المغرق فى الوصف، السابح فى جو الخيال!

«لقد برزت المرأة المصرية فى الميدان، فاشتركت فى التضحيات العمومية، واشتركت فى المظاهرات العمومية، وخطبت فى المجتمعات العمومية، وكتبت فى الجرائد العمومية، وأبدت رأيها فى السياسة

العمومية، ونالت من عطف «الرئيس الجليل» (يقصد سعد زغلول) وتشجيعه ما قوّى عزيمتها، ورسخ قدمها، وثبت دعائم اعتدادها بنفسها. فلها الآن «شخصية» بارزة مستقلة، وإرادة حرة قوية، ورأى سياسى ناضج. فما على الرجال إلا أن ينتظروا «المعركة» المقبلة، ويعدوا لها العدة، إن جاز لهم مقاومة «الجنس اللطيف»!

ويمضى فكرى أباظة فى مقاله الطريف، فيندب حظه وحظ الشبان أمثاله، قائلاً: «لم يسعدنا الحظ بالزواج أيام الرخاء، أيام السكون، والويل لنا إن أقدمنا الآن! ويتصور أنه إذا تقدم للزواج «ستستفسر الخطيبة عن شكلى أولاً»، ومبلغ رقيى العصرى ثانيًا، ونزعتى الحزبية ثالثًا، ورأيى الاجتماعى رابعًا! فإن تم الزواج، وعرضت مسألة سياسية اختلفنا فيها، فستنادى بسقوطى وسأنادى بسقوطها، وسيكون لها من أولادى حزبًا يقاوم الحزب الذى أكونه منهم! وهكذا سينقلب المنزل الوديع إلى قاعة محاضرات ومناورات ومناوشات، يتبارى فيها الحزبان: حزب ترأسه الزوجة، وحزب يرأسه الزوج. والويل كل الويل حينما يتغلب الحزب الأول»!

انتهى مقال الأستاذ فكرى أباظة، وقد تحقق كثير مما تنبأ به، ولكن أهميته تتمثل فيما صوره من تغيير اجتماعى أحدثته ثورة ١٩١٩ فى وضع المرأة!.

(٥٧)

ومذابح العباسيين ضد الأمويين! *

لم تكن حركة التنوير التى نشأت فى مصر منذ أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، ردًا على مبادئ الإسلام السامية، وإنما كانت ردًا على المجتمع المصرى الذى ترك مبادئ الإسلام، وأصبح - كما وصفه الشيخ محمد عبده - مسلمًا بلا إسلام!

فقد تجاهل حقوق المرأة التى كفلها لها الإسلام، وحرمها من التعليم، ومن العمل، ووضعها وراء أسوار الحريم، وفرض عليها النقاب. فى الوقت الذى كان المجتمع كله يعيش فى حالة تخلف فكرى شديد، وأهمل استخدام عقله، وترك نفسه للشعوذة والخرافات وتثبيط الهمم.

ومن هنا حين خرج دعاة التنوير والإصلاح من أمثال قاسم أمين وغيره، لم يخرجوا ضد مبادئ الإسلام الحقيقية، التى كانت غائبة فى المجتمع، وإنما خرجوا لإصلاح مجتمع نسى مبادئ الإسلام، ونسى حقوق المرأة!

---

* الجمعة ٩/٢/٢٠٠١

وقد دار حوار طويل حول هذه القضية فى الندوة التى عقدت فى معرض القاهرة للكتاب حول كتاب «معركة المرأة للخروج من عصر الحريم» للكاتبة الصحفية أميرة خواسك، عندما أخذ الأستاذ محمد عبدالقدوس يقلل من شأن دعاة التنوير وعلى رأسهم قاسم أمين، على أساس أن الإسلام سبق وأعطى المرأة حقوقها.

فقد نبهت إلى أنه إذا كان الإسلام قد أعطى للمرأة حقوقها بالفعل، فإن المجتمع المصرى سلب من المرأة هذه الحقوق! فالمواجهة كانت بين أفكار التنوير والمجتمع المتخلف، وليست بين أفكار التنوير ومبادئ الإسلام!

وقد كان مما قلته إن المجتمع الإسلامى كان قد بدأ يتحلل من مبادئ الإسلام منذ وقت مبكر. فلم يكن من مبادئ الإسلام قتل عثمان ابن عفان، وترك جثته ثلاثة أيام بدون دفن! ولم يكن من مبادئ الإسلام مذابح العباسيين ضد الأمويين، والتى ذهبت إلى حد ضرب رفات الخلفاء الأمويين، الذين حولواالبحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إسلامية، بالسياط!

وفى الوقت نفسه، فإن الحكم الإسلامى كان قد تحول إلى حكم علمانى منذ وقت مبكر جدًا! فلم يكن الخلفاء المسلمون خلفاء يطبقون المبادئ الإسلامية، وإنما كانوا خلفاء علمانيين؛ بدليل أن التاريخ الإسلامى لم يصف سوى خمسة من هؤلاء الخلفاء بأنهم راشدون! ولو وجد سادسًا لأضافه إليهم! ولو طبق الحكم الإسلامى مبادئ الإسلام

لما تدهور حال المسلمين. وقد أثار هذا الكلام بعض الإسلاميين فى القاعة، فوقف بعضهم يصف ما عليه المجتمع الغربى من فساد، ويتحدث عن أحياء الدعارة فى العواصم الأوروبية، بوصفها عنوانًا على هذا المجتمع!

وقد رددت على هذا القول بأن الحكم الإسلامى نفسه كان قد تدهور إلى هذا الدرك! وضربت المثل بالدولة العثمانية، وعلى رأسها خليفة عثمانى يدين له المسلمون فى جميع أنحاء العالم بالولاء، فقدشهدت المدن الإسلامية التى تخضع للسيادة العثمانية أحياء دعارة، والأنكى من ذلك أن الدولة العثمانية كانت تتقاضى ضرائب على هذه الأحياء، تمامًا كما يحدث فى فرنسا!

وقلت إننى فوجئت، عندما كنت أناقش رسالة فى العاصمة الجزائرية عن النظام المالى فى الإيالة الجزائرية» فى الفترة التى سبقت الغزو الفرنسى بأن أحد مصادر دخل الولاية الإسلامية كان من الدعارة!

هذه الحقائق التاريخية لا تدين مبادئ الإسلام السامية، وإنما تدين المسلمين الذين تركوا مبادئ الإسلام، فكان مصيرهم الهزائم على يد الاستعمار الأوروبى، فوقعت الجزائر تحت حكم الفرنسيين، وكذلك تونس، التى يوجد بها إلى اليوم حى دعارة، ومصر، وبقية أنحاء العالم الإسلامى!

ومن هنا فمبادئ الإسلام بريئة من الأوضاع التى صار إليها حال المجتمعات الإسلامية، وبريئة مما صار إليه حال المجتمع المصرى وحال المرأة المصرية عند نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين!

(٥٨)

عقوبة تحقيق مذكرات سعد زغلول *

علمتنى الحياة ألا أتبرم بما يصيبنى من ضر. فأنا مقتنع تمامًا بما ورد فى الآية الكريمة" «وبشر الصابرين، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنالله وإنا إليه راجعون». وقد ضرب الله مثلاً بهذه المصائب التى تصيب الإنسان، وهى: الخوف، والجوع، ونقص من الأموال، والأنفس، والثمرات.

فهذه الآية الكريمة لا يمكن فهمها إلا فى ضوء الآية الكريمة الأخرى، وهى: «وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم، والله يعلم وأنت لا تعلمون».

كذلك الدعاء الذى كان يدعو به الرسول الكريم: «اللهم اجعل الحياة زيادة لنا فى كل خير، واجعل الموت راحة لنا من كل شر».

هذه المنظومة الثلاثية تمثل «روشتة» إلهية أمر بها رب العالمين، يعجز عنها كبار علماء النفس، من أمثال الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة والأستاذ الدكتور عادل صادق!

---

* السبت ٢٠٠١/٢/١٠

وإلا فالبديل هو الخروج من تحت سماء العقل! - أى الجنون!. وهو ما ورد فى الحديث القدسى «من لم يرض بقضائى فليخرج من تحت سمائى» - فالخروج من تحت السماء هنا، معناه الخروج من تحت سماء العقل، لاستحالة الخروج الفعلى من تحت السماء أحياء أو أمواتًا.

ومن هنا فأنا أطلق على مرتادى عيادات أطباء النفس اسم «الخارجون من تحت السماء»!

فلو أنهم اتبعوا الروشتة الإلهية الثلاثية السالفة الذكر، لما احتاجوا إلى زيارة الدكتور عادل صادق أو الدكتور أحمد عكاشة أو غيرهما، ولما التاثت عقولهم والتوت ألبابهم، واختلطت أمورهم وأحوالهم: ولوفروا على أنفسهم القلق والحزن والحسرة على ما ضاع، واستخدموا عقولهم فيما يفيد من أمور الحياة!

ولقد ثبتت لى تلك المقولة المأثورة: الحذر لا يمنع القدر! وهو أمر طبيعى، فإرادة الله سوف تنفذ شئنا أم أبينا، ولكن ليس معنى هذا هو الاندفاع دون حذر، لأن العاقبة عندئذ ستكون من صنعنا، وسنجنى عواقبها. ولكن المعنى هو أن ما قدر سيكون، وفى هذه الحالة قد يكون ذلك فى صالحنا، وقد لا يكون وفى الحالة الأخيرة لا مفر من الصبر واتباع الروشتة الإلهية سالفة الذكر!

ولكن فى كثير من الأحيان يصعب الوصول إلى السبب حتى يبطل العجب! ومن هذه الحالات ما أصيبت به عينى اليمنى من تجمع دموى

على المقلة أثر على الرؤية. ولم يكن يهمنى كثيرًا هذا التأثير، لولا أنه أثر على تحقيقى لمذكرات سعد زغلول!

فلقد استهلك تحقيقى هذه المذكرات - المكتوبة بخط لا يقرأ - الكثير من بصرى، وكان من فضل الله وجود أطباء عيون عظام فى مصر، مثل الأستاذ الدكتور حسين شاكر، عاشق الشبكية! الذى أوقف النزيف وعمل على انقشاعه وامتصاص الأوعية الدموية الصغيرة له تدريجيًا. وبدأت الأمور تتحسن ولكن بالبطء الطبيعى فى مثل هذه الأحوال.

ولكن فى خلال فترة العلاج، وأثناء التوقف عن تحقيق هذه المذكرات المهمة، كان السؤال يتردد على ذهنى أحيانًا عن الحكمة فى تعطيل هذه المذكرات! وكان شيطانى يجيب علىّ كثيرًا بأن هذه المذكرات، التى صدر منها حتى اليوم عشرة أجزاء، لم تلق من الدوائر العلمية والحزبية والسياسية ما تستحق من اهتمام وعناية، على الرغم من أنها - على وجه التحقيق - أهم مذكرات سياسية مصرية صدرت فى القرن العشرين، وعلى الرغم مما بذلت فى تحقيق إياها من جهد قاتل على مدى خمسة عشر عامًا، مكن الأمة المصرية - والعربية جمعاء - من قراءة مخطوط نادر فى صعوبة خطه وطمس عباراته، وهو ما كان مستحيلاً تحقيقه لولا التفانى والإخلاص فى هذا العمل العلمى الكبير.

وعلى العكس من ذلك، فقد قوبل هذا العمل العلمى بجحود من جانب بعض الأدعياء الذين هاجموه، دون أن يستطيع واحد منهم قراءة

سطر واحد من مذكرات سعد زغلول! ودون أن يملك أدوات البحث العلمى التى تمكنه من فهم ما يقرأ!

ومع ذلك فأملى فى الله كبير أن أتمكن - قبل أن ألقى ربى - من أداء هذه الرسالة التى أسندها إلىّ المولى. والله غالب على أمره!.

(٥٩)

لا ضمان اليوم لسلام بين مصر وإسرائيل ! *

لابد أن نعترف بأن نجاح السفاح شارون فى الانتخابات الإسرائيلية، يمثل ردة فى الشعور القومى الإسرائيلى تجاه قضية السلام. وهو ما لاحظناه عند بداية الأزمة بزيارة شارون للمسجد الأقصى تحت حماية عسكر باراك، وعروض بارك التحالف بين حزب العمل وحزب الليكود، ثم مقاومة باراك الانتفاضة الفلسطينية، التى تستخدم سلاحًا رمزيًا هو الحجارة، بكل ما تملكه إسرائيل من معدات القتل والتدمير!

لقد قلنا فى ذلك الحين إن على الذين كانوا يعلقون الأمل على وجود قوى سلام فى إسرائيل ترجح كفة السلام، أن يودعوا آمالهم، فقد تحالف كل من الليكود والعمل على إجهاض كل فرصة لسلام عادل مع الفلسطينيين، ولم يعد مفهومهم للدولة الفلسطينية يتجاوز حدود دولة تابعة تعيش فى الفلك الإسرائيلى كما تعيش أية مستعمرة.

---

* الأحد ٢٠٠١/٢/١١

وهذه كارثة فى حد ذاتها! فقد كان الأمل فى تحقيق سلام شامل وعادل يقوم على الشعب الإسرائيلى نفسه، وليس على الولايات المتحدة الأمريكية كما يتصور البعض! ففى وسع الشعب الإسرائيلى أن يأتى بحكومة سلام، وفى وسعه أن يأتى بحكومة حرب. وهو ما فعل عندما خذل نيتانياهو فى الانتخابات السابقة وأتى بحكومة العمل وعلى رأسها باراك. وبذلك أصبحت الفرصة سانحة لتأسيس سلام عادل مع الشعب الفلسطينى.

على أن باراك أفلت هذه الفرصة التاريخية، وتلك مسئوليته التى سوف يحاسبه عليها التاريخ! ذلك أن الانتفاضة الفلسطينية عندما قامت لم تقم من أجل رمى إسرائيل فى البحر، ولم تنكر على الشعب الإسرائيلى حقه فى الوجود على أرض فلسطين، ولكن الانتفاضة كانت تسعى لإيجاد موضع قدم إلى جانب القدم الإسرائيلى! وهو حق الشعب الفلسطنى المشروع الذى أكدته المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ولكن باراك عامل الانتفاضة كأنها حرب ضد الوجود الإسرائيلى! واعتبر النضال الوطنى الفلسطينى المشروع «عنفًا»! وأخذ يقود حملة عالمية ضد الفلسطينيين تحت هذا الاسم المضلل وهو «العنف»! ونسى أن التاريخ لم يصف أبدًا حركة تحرر وطنى بأنها عنف!

وبذلك فقد باراك فرصته التاريخية لعقد سلام مع الفلسطينيين، وفقد الفلسطينيون أنفسهم فرصة وجود حزب يعترف بحقهم فى

الحيـاة، بعد أن تخلـى هذا الحزب عن مـبادئه، واقتـرب بصـورة ثابتة وأكيدة من اليمين المتطرف.

وقد كان ذلك ما أفقد حزب العمل مبرر وجوده فى السلطة. فقد أتى به الشعب الإسرائيلى ليعقد سلامًا مع الفلسطينيين، ولكن رئيسه باراك خـان ثقـة الشـعب الإسـرائيلى، وتحـول إلـى ليكود آخـر! ومن هنا كان نجاح شارون عليه فى الانتخابات.

والمهم الآن هو أن وجـود داعـيـة حـرب مـثل شـارون علـى رأس الحكومـة الإسـرائيليـة، قـد أصـبح يحـتم علـى العـرب التـأهب لأسوأ الاحـتمـالات، وإعادة حـسـاباتهم. وعلى مـصـر أن تتحـسس المعـاهدة المصرية الإسرائيلية!

فالسفاح الإسرائيلى - باعتراف الإسرائيليين - رجل أرعن، لا يقيم حـسـابا لشـىء فـى المسـتـقبل، وإنما يحـسـبـه وفـقًا لموازين القـوى بين إسرائيل والعرب، وهى - من سوء الحظ - لصالح إسرائيل. ومن هنا فلا ضمان اليوم لسلام بين مصر وإسرائيل! وعلى دعاة الحرب فى مصر أن يهنئوا!

(٦٠)

مبروك للأنتربول المصرى! *

حفلت صحفنا فى الأيام الماضية بأنباء عودة الصيدلانية الهاربة، داليا مجدى فانوس، المتهمة بقتل الأطفال عن طريق الخطأ فى حادث سيارة، من الكويت، يرافقها ضباط الأنتربول المصرى. وقد أشادت الصحف بمهارة الأنتربول المصرى الذى تتبع الصيدلانية من الأردن إلى الإمارات إلى الكويت، حيث تمت مخاطبة الأنتربول الكويتى، وتم القبض عليها.

ولا شك أن هذا يحمد للانتربول المصرى وكفاءته، خصوصًا بعد أن نسى الناس أمره تمامًا، ولم يعد أحد يذكر أن هناك فى مصر ما يسمى بالأنتربول المصرى!

فكما يعرف أبناء شعبنا فإن الصيدلانية المتهمة بجنحة قتل خطأ، لم تكن المتهمة الوحيدة التى هربت من مصر، فهناك مئات من الهاربين من مصر إلى الخارج ممن ارتكبوا أشنع الجرائم عمدًا ـ وليس خطأ ـ ثم اقتفت آثارهم بعد أن هربوا من مصر، ولم يعد يذكرهم أحد ـ لا البوليس المحلى ولا البوليس الدولى!

---

* الاثنين ٢٠٠١/٢/١٢

ويحضرنى فى هذا الصدد الهاربون من رجال الأعمال المزعومين، اقترضوا من بنوكنا الوطنية مئات الملايين من الجنيهات، وهربوا إلى الخارج! فلم نسمع أبدًا عن نشاط للانتربول المصرى فى مطاردة هؤلاء اللصوص، ولم نسمع أنه تمكن من القبض على أحد منهم فى البلد الذى يعيش فيها ويتمتع بأموال الشعب المصرى، ويأتى به إلى مصر على متن طائرة مصرية، بنفس الضجة الإعلامية التى صاحبت القبض على الصيدلانية، ليقدم للمحاكمة، وينال ما يستحق من عقوبة!

لذلك، ومنذ بضعة أشهر، وبسبب ما تفاجئنا به الصحف المصرية كل بضعة أيام عن هرب رجل أعمال إلى الخارج، وقد حمل معه بضع مئات من الملايين، اقترحت فى مجلس الشورى - أثناء نظر الميزانية - إضافة بند إلى بندى الواردات والمصروفات، عنوانه: «بند ما يتوقع سرقته من المال العام فى العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١»! - وقد ضحك الأعضاء، ولكن الاقتراح كان له ما يبرره.

إذ يتساءل الكثيرون من أبناء شعبنا: لماذا يفلت هؤلاء اللصوص الكبار بجلدهم، ويتمتعون بأموال الشعب التى سرقوها فى الخارج، ولا نسمع أبدًا عن العثور عليهم بواسطة الأنتربول المصرى أو الدولى، وإحضارهم إلى مصر ليلقوا العقوبة اللازمة؟

وقد أجاب الكثيرون بأن سبب عدم اهتمام الأنتربول المصرى أو الدولى بأمر هؤلاء، هو أنهم لصوص كبار! فاللص الكبير هو فى حماية ما يسرقه من مال، وهو فى مأمن من العقاب كلما ارتفع رقم ما سرقه من مال!

وقد عرف شعبنا هذه الحقيقة من زمن طويل. فالمثل الشعبى يقول: إن سرقت اسرق جمل!. فسارق الجمل هو أعلى منالاً من سارق الحمار، والجمل أسرع من الحمار فى الهرب!

وهذا هو ما أصبح يعتنقه بعض رجال الأعمال المزعومين، فلم يعد فى تقاليدهم اليوم سرقة بضع ملايين، وإنما أصبحت السرقات تزيد عادة على مائة مليون! وهناك من الفاسدين من مديرى البنوك من يسهلون لهم الحصول على هذه المبالغ، لأن عمولتهم تزيد بطبيعة الحال كلما ارتفع مبلغ القرض!

على كل حال فإن بروز اسم «الأنتربول المصرى» اليوم مع إعادة الصيدلانية من الكويت إلى مصر لمحاكمتها يبعث فى نفسنا الأمل فى اهتمام هذا الأنتربول بإعادة رجال الأعمال الذين نهبوا أموال مصر إلى القاهرة، فجريمة هؤلاء - بكل المعايير - أكبر من جريمة القتل الخطأ.

وفى الوقت نفسه فإننا ندعو الأسر المصرية إلى الاهتمام بتعليم أطفالنا عبور الطرق، حتى لا يتعرضوا للدهس تحت عجلات السيارات، وحتى لا يندفعوا - كالعادة - إلى الطريق بدون حذر أو مراقبة الطريق!.

(٦١)

خواطر حول ورثة ضحايا طائرة لوكيربى *

يثاب المرء رغم أنفه! هذا المثل المأثور ينطبق أكثر ما ينطبق اليوم على أقارب ضحايا الطائرات! وقد تذكرته اليوم بمناسبة الحكم الذى أصدرته المحكمة الاسكتلدنية بإدانة أحد المتهمين فى حادث تفجير الطائرة الأمريكية التابعة لشركة «بانام» فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨، وهو الليبى عبدالسلام المقراحى.

المقراحى هو ضحية لون من الألوان التى كان يتسم بها النضال العربى فى هذا الحين، وهو خطف الطائرات، واغتيال خصوم النظام السياسى القائم، أو من يشك فى تعاونهم مع العدو! (على سبيل المثال قتلت الجبهة الشعبية الفلسطينية من الفلسطينيين أكثر مما قتلت من الإسرائيليين!) وتفجير الطائرات وفقًا لنظرية توسيع جبهة القتال ضد الإمبريالية.. إلى آخره.

وما يهمنا فى هذا المقال هو الدور الذى تلعبه عادة أسر وعائلات ضحايا الطائرات فى إثبات الإدانة على هذا أو ذاك، وما تنفقه من أموال فى هذا السبيل.

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/٢/١٣

فقد أتت الأخبار بأن «جيم كريندلر»، الذى يقود لجنة من المحامين الممثلين لأسر الضحايا، قد أعلن أن أسر الضحايا سوف يبدأون إجراءات قضائية، للحصول على تعويضات من الحكومة الليبية، تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار.

وهذا ما أشرت إليه فى بداية هذا المقال بالقول المأثور: «يثاب المرء رغم أنفه». فمن المحقق أن الغالبية العظمى من أسر هؤلاء للضحايا، لم تدخل فى خضم هذه القضايا حزنًا على المرحوم، أو رغبة فى الثأر له، وإنما للاستفادة من موته!

فلا يستطيع أحد أن يزعم أن علاقات كل فرد بأفراد عائلته على درجة من الحميمية تجعله يتأثر بالدرجة التى تدعوه إلى الثأر له من أجل الثأر! فما نشاهده - حتى فى مجتمعنا المصرى المترابط - من الخلافات والنزاعات بين الأخ وأخيه، والزوج والزوجة، والعم وأبناء أخيه، وغير ذلك، من أسباب - يخالف ما هو منطبع فى الأذهان عن الترابط الأسرى! فكثيرون يتمنون الموت لقريبهم، وبعضهم يقتله بالفعل! بل إننا نقرأ يوميًا فى الصحف نماذج من هذه الجرائم التى يقتل فيها الابن أباه، أو أمه أو أخاه.

ومثل هؤلاء يكون سقوط الطائرة بأقاربهم بمثابة نعمة لا نقمة! وقد يكون إسعافًا لهم من أزمات اقتصادية يعانون منها!

وفضلا عن ذلك فلا يعتقد أحد أن أسر ضحايا الطائرة الأمريكية فوق لوكيربى مايزالون يرتدون ثياب الحزن على فقيدهم منذ عام

١٩٨٨! فقد عادوا إلى حياتهم الطبيعية بعد وقت وجيز من فقد قريبهم ـ كما يحدث فى الحياة العادية! وكثيرات من الزوجات اللائى فقدن أزواجهن فى حادث هذه الطائرة قد تزوجن من جديد! وأنجبن، ولم يعد الفقيد يمثل بالنسبة لهم إلا مصدرًا لثروة متوقعة، قدرتها مصادرهم بنحو ١٠ مليارات دولار!

فى تصـــورى الشخصى أنه لا يحزن حزنًا حقيقيًا على الفقيد إلا أسرته الصغيرة المكونة من الزوجة والأبناء الذين فقدوا عائلهم، وإلا الأب والأم! ولكن فى حالة عدم وجود أبناء، يدخل مستفيدون من الوفاة لم يكونوا فى حسبان أحد! وقد يكون الفقيد آخر من يتمنى أن يرثه أحد منهم، أو ينال شيئًا من التعويض المستحق له!

وهؤلاء يثابون رغم أنف الفقيد، ورغم أنفسهم! لسبب بسيط هو أن المُلك لله وحده! وهو الذى يوزعه على عباده وفقًا لحكمته العالية ! ووفقًا لما كتبه فى لوحه المحفوظ، فهو الذى قسم الأرزاق، وهو الذى سبب الأسباب، وهو بكل شىء عليم!

(٦٢)

الشيخ على عبد الرازق يهدم صرح الخلافة!*

ربما كانت نقطة الضعف الأساسية فى هجوم دعاة الإسلام السياسى على دعاة التنوير فى مصر، هى أنهم يحاجونهم بمبادئ الإسلام التحريرية، وينسون أن المجتمع الإسلامى كان قد أخذ يتسرب إليه الضعف والانحلال على مدى قرون، بعد أن ترك المسلمون مبادئ الإسلام، وتغلبت عليهم مبادئ ليس لها بالإسلام صلة، حتى إذا وصلنا إلى القرن التاسع عشر، كان المجتمع الإسلامى قد أصبح مسلمًا بلا إسلام! ـ على نحو ما وصفه الشيخ محمد عبده!

وهو ما استفز علماء الإسلام المستنيرين إلى محاولاتهم الإصلاحية على المستوى الدينى والعقلى. ومحاولة سد الفجوة بين المجتمع الإسلامى القديم والمجتمع الحديث الذى كان يتطور مع تطور أوروبا منذ بداية العصور الحديثة، خصوصًا بعد إغلاق باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجرى، مما اضطر المجتمعات الإسلامية إلى الاستعانة بقوانين الغرب لمواكبة التطور، وهو ما حدث فى مصر عندما استعانت بقوانين نابليون.

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٢/١٤

فلما انفتحت مصر على الفكر الغربى مع حركات البعثات والترجمة فى عصر محمد على وخلفائه، وتحول التعليم من نظام الكتاتيب والمساجد إلى نظام المدارس الحديثة، كان من الطبيعى أن ينعكس هذا التطور على المجتمع المصرى، فنشأت طبقة مثقفة جديدة متأثرة بالأفكار الأوروبية، وفى الوقت نفسه نشأت طبقة جديدة من مشايخ الأزهر المستنيرين، الذين عمدوا إلى التوفيق بين الإسلام وحاجات العصر والمدنية، وإطلاق سلطان العقل فى فهم الدين، وكان رأس هؤلاء هو الشيخ محمد عبده.

وفى الوقت نفسه خضع التاريخ الإسلامى لفحص جديد، فى محاولة لفهم أسباب انحلال المجتمعات الإسلامية وتخلفها! ولم تتردد هذه الدراسات فى التوغل فى أصول الحكم الإسلامى، والتعرض للأسس التى تقوم عليها الخلافة الإسلامية، وما إذا كان الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى، أو أنه يستمد هذا السلطان من سلطان الأمة؟

وتلك هى المحاولة التى بذلها الشيخ على عبدالرازق فى كتبه: «الإسلام وأصول الحكم»، الذى أراد به أن يضرب معقل الاستبداد الذى كان السبب فى تخلف المجتمعات الإسلامية، وهو المتمثل فى الخلافة.

وقد بدأ بهدم الأساس النظرى الذى قامت عليه فكرة الخلافة. فذكر أنه لا يوجد سند واحد للقول بأن الخلافة عقيدة شرعية أو

حكم من أحكام الدين! وعلى حد قوله: «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس، فترى منه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الدين (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) ثم لا تجد فيه ذكرًا لتلك الأمانة العامة أو الخلافة!».

ويمضى الشيخ على عبد الرازق فيقول: «وليس القرآن وحده الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها، بل السُّنة كالقرآن - أيضًا، قد تركتها ولم تتعرض لها»!

وبعد أن فرغ الشيخ على الرازق من هدم الأساس النظرى لفكرة الخلافة، انتقل إلى هدم الأساس التاريخى لهذه الخلافة.

فلاحظ أن «مقام الخلافة الإسلامية كان منذ الخليفة الأول أبى بكر الصديق، إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له! ولا يكاد التاريخ الإسلامى يعرف خليفة إلا عليه خارج! ولا جيلا من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعًا من مصارع الخلفاء»!

(٦٣)

معركة الشيخ على عبد الرازق مع الخلافة!*

ربما كان أخطر عمل تجديدى إسلامى فى القرن العشرين كله، هو الذى صدر من قلب جامعة الأزهر، وكتبه الشيخ على عبد الرازق، وهو الإسلام وأصول الحكم»!

ولا تتمثل أهمية هذا الكتاب فيما أثاره من ضجة ومعارك وصراعات فكرية وسياسية لم يسبق للحكم لها مثيل من قبل، وإنما تتمثل هذه الأهمية فى هدمه فكرة الخلافة الإسلامية كنظام إسلامى للحكم، وأكثر من ذلك خدمة للأسس التى بنيت عليها الخلافة، والتى تتصل بجوهر العقيدة الإسلامية والرسالة المحمدية ذاتها، كما استقرت فى الأذهان حتى ذلك الحين، الأمر الذى تطلب تحررًا فكريًا غير مسبوق وخارقًا للعادة - ليس فقط بمعيار الزمن الذى صدر فيه الكتاب، وإنما بمعيار كل العصور!

فالخلافة فى ذهن المسلمين حتى ذلك الحين، كانت هى «رمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، كما أنها شعيرة

---

* الخميس ٢٠٠١/٢/١٥

إسلامية. ومن هنا فإن أى ضرب فى صرح الخلافة كان يعد فى ذلك الحين ضربًا فى نظام الحكم الإسلامى.

على أن الشيخ على عبد الرازق لم ير فى الخلافة الإسلامية فى ذلك الوقت إلا أنها رمز للاستبداد، وسبب تأخر المسلمين. وقد بدأ باستقراء كتابات علماء المسلمين فى الخلافة، فتوصل إلى أن لهم مذهبين: المذهب الأول، ويقوم على أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى، وقوته من قوته. وهذا المذهب تجد روحه سارية بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضًا. والمذهب الثانى، ويقوم على أن الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأمة، فهى مصدر قوته، وهى التى تختاره لهذا المقام.

ومن هنا بدأ بهدم الأساس النظرى الذى تقوم عليه الخلافة، والذى يقول إن الخلافة عقيدة شرعية أو حكم من أحكام الدين، فنقض هذا الأساس بقوله إنه لا يوجد فى القرآن الكريم أو السنة أى ذكر لهذه الخلافة، وهما أهم مصدرين للعقيدة الإسلامية.

ثم أخذ فى هدم الأساس التاريخى، فأوضح أن مقام الخلافة عبر التاريخ كان على الدوام عرضة للخارجين عليه والمنكرين له! وأن التاريخ الإسلامى لا يكاد يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلاً دون أن يشهد مصرعًا من مصارع الخلفاء!.

كما لاحظ أنه وإن كانت الخلافة تقوم عند المسلمين على أساس البيعة الاختيارية، وترتكزعلى رغبة أهل العقد والحل من المسلمين

ورضاهم، إلا أنها - من ناحية الواقع - «لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة»! وانه لا يذكر التاريخ لناخليفة إلا اقترن فى أذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التى تحوطه، والقوة القاهرة التى تظله، والسيوف المصلتة التى تذود عنه!

وتناول الحجة التى يستند إليها البعض فى وجوب الخلافة، وهى أنها تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية - فقال «إن شعائر الله تعالى، ومظاهر دينه الكريم، لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذى يسميه الفقهاء «خلافة»، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء! والواقع أن صلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شىء من ذلك، فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا، ولا لأمور دنيانا - ولو شئنا لقلناأكثر من ذلك، «فإنما كانت الخلافة - ولم تزل - نكبة على الإسلام، وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد»!

ثم تتبع انهيار الخلافة عبر التاريخ وتقلص ظلها حتى مقتل الخليفة العباسى المعتصم بالله فى منتصف القرن السابع الهجرى على يد التتر، وانتقالها إلى القاهرة على يد «الظاهر بيبرس»، الذى أعثره الحظ برجل زعموا أنه من فلول الخلافة العباسية، فأنشأ منه بيتًا للخلافة فى مصر»! وتساءل فى سخرية:

«هل كان فى شىء من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم، تلك التماثيل الشلاء التى كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء؟ بل تلك الأصنام يحركونها، والحيوانات يسخرونها؟ ثم ما بال تلك البلاد

الإسلامية الواسعة غير مصر، التى نزعت عنها ربقة الخلافة؟ أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت، وشئون الرعية عطلت؟ أم أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة؟

(٦٤)

الإسلام: دين أم دولة؟ *

لم يسبق فى طول التاريخ الإسلامى وعرضه أن هاجم مفكر إسلامى فكرة الخلافة الإسلامية كما هاجمها الشيخ على عبدالرازق، أو وصفها بمثل ما وصفها بأنها كانت «نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد»!

ولو أن الشيخ على عبد الرازق اكتفى بهذا القدر فى تقويض صرح الخلافة لهان الأمر، ولما أثار غير الملك فؤاد - الذى كان يطمع فى نقل الخلافة من البوسفور إلى النيل، وفريق رجال الدين - ولكنه ذهب بعيدًا فى هدم صرح الخلافة. فقد تعرض لها من ركن خطير يتصل بالإسلام نفسه، وهل هو دين أو دولة؟ رسالة أو حكم؟ - الأمر الذى أحدث صدمة لدى كثير من العلمانيين أنفسهم!

فقد تساءل الشيخ على عبد الرازق عما إذا كان محمد عليه الصلاة والسلام، رسولا فقط أم كان رسولاً ملكًا؟

---

* الجمعة ٢٠٠١/٢/١٦

وأجاب على ذلك بأن ذكر أن جمهور العلماء المسلمين يميلون إلى اعتبار الإسلام وحدة سياسية، ودولة أسسها النبى صلى الله عليه وسلم. ولكن الحقيقة - كما تبينت له - أن «محمدًا صلى الله عليه وسلم، ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة. وأنه صلى الله عليه وسلم لم يقم بتأسيس مملكة - بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها. ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكًا مؤسس دولة ولا داعيًا إلى ملك».

ثم قال إن «ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى صلى الله عليه وسلم، لم يكن له شأن فى الملك السياسى. وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان. والقرآن صريح فى أن محمدًا صلى الله عليه وسلم، لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة»، وإنه «لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله الرسل».

ثم انتقل الشيخ على عبدالرازق من الاستدلال بالقرآن إلى الاستدال بالسنة فقال: «وإذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى إلى سنة النبى صلى الله عليه وسلم: «إننى لست بملك ولا جبار، وإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد»! وكذلك ما ورد فى الحديث من أن الرسول حين خير على لسان إسرائيل بين أن يكون نبيًا ملكًا أو نبيًا عبدًا، نظر إلى جبريل مستشيرًا، فأشار إليه: أن تواضع! فقال: نبيًا عبدًا»!

وقد بنى الشيخ على عبد الرازق على هذه الأسانيد من القرآن والسُنة، أن «الإسلام دعوة دينية»، و«مذهب لإصلاح لهذا النوع البشرى»، وأنه لم يكن ثمة حكومة، ولا شىء من النزعات السياسية، ولا أغراض الملوك والأمراء».

واستطرد يقول: «وهذا الكلام أقرب إلى العقل من الرأى بأن الإسلام دين ودولة». أو على حد قوله: معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد، وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية، أما أخذ العالم كله بحكومة واحدة، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة، فذلك مما يوشك أن يكون خارجًا عن الطبيعة البشرية، ولا تتعلق به إرادة الله».

(٦٥)

ولا توجد بعد النبى زعامة دينية! *

انتهى الشيخ على عبدالرازق فى ملحمته العلمية «الإسلام وأصول الحكم» إلى نهاية خطيرة، صدمت أذهان جيله من علماء الأزهر، بل ومن العلمانيين أيضًا! وهى أن الخلافة ـ التى كان هناك إجماع من المسلمين فى أنحاء العالم ـ على أنها شعيرة إسلامية، ورمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام ـ هذه الخلافة لا يوجد أساس لها من القرآن والسُّنة! أو على حد قوله: «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر بين فاتحته وسورة الناس، فترى منه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الدين، ثم لا تجد فيه ذكرًا لتلك الخلافة! وليس القرآن وحده الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها، بل السُّنة كالقرآن أيضًا قد تركتها ولم تتعرض لها»!

وبعد أن هدم فكرة الخلافة، استدار إلى فكرة الإسلام دين ودولة، فأخذ يعمل معوله فيها، فقد تساءل أولاً عما إذا كان محمد عليه

---

* السبت ٢٠٠١/٢/١٧

السلام رسولاً فقط أم رسولاً ملكًا، وأوضح أن الحقيقة ـ كما اتضحت له ـ هى أن محمدًا صلى الله عليه وسلم، لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة، ومرادفاتها، وإنما كان رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وأنه ما كان ملكًا ومؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك! واستدل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنى لست بملك ولا جبار، وإنما ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد»!

بعد ذلك انتقل الشيخ على الرازق إلى الوحدة العربية التى وجدت زمن النبى عليه السلام، فأكد أن هذه الوحدة لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه، ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة.

واستدل الشيخ على عبدالرازق بسيرة النبى عليه السلام قائلاً: «ما عرفنا أنه تعرض لشىء من سياسة تلك الأمم الشتيتة، ولا غيّر شيئًا من أساليب الحكم عندهم، ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام إدارى أو قضائى. ولا سمعنا أنه عزل واليًا، ولا عيّن قاضيًا، ولا نظم فيها عسسا (شرطة)، ولا وضع قواعد لتجارتهم ولا لزراعتهم ولا لصناعاتهم ـ بل ترك لهم عليه السلام كل الشئون، وقال لهم: أنتم أعلم بها.

«فكانت كل أمة وما لها من وحدة دينية وسياسية، وما فيها من فوضى أو نظام، لا يربطهم إلا ما قلناه من وحدة الإسلام وقواعده وآدابه.

«وأنت إذا تأملت، وجدت أن كل ما شرعه الإسلام، وأخذ به النبى المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب، لم يكن فى شىء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى، ولا من أنظمة الدولة المدنية. وهو بعد - إذا جمعته - لم يبلغ أن يكون جزءًا يسيرًا مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين».

«ولقد لحق صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى، من غير أن يسمى أحدًا يخلفه من بعده، ولا أن يشير إلى من يقوم فى أمته مقامه، بل لم يشر عليه السلام طول حياته إلى شىء يسمى دولة إسلامية، أو دولة عربية..

«ومنذ مات عليه الصلاة والسلام» - كما قال الشيخ على عبدالرازق - «انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والأرض فى شخصه الكريم عليه السلام. وطبيعى، ومعقول إلى درجة البداهة، ألا توجد بعد النبى زعامة دينية، وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك، فإنما هو نوع من الزعامة جديد، ليس متصلاً بالرسالة، ولا قائمًا على الدين.. هو إذن نوع لا دينى.

«وإذا كانت الزعامة لا دينية، فهى ليست شيئًا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية.. زعامة الحكومة والسلطات، لا زعامة الدين. وهذا الذى قد كان».

(٦٦)

حروب الردة: دينية أم سياسية؟*

لا يملك المؤرخ إلا أن يعجب لتلك الصحوة التنويرية الهائلة التى شهدتها مصر فى الثلث الأول من القرن العشرين، والتى نفضت عن أذهان الناس غبار قرون من التخلف عاش فيها المجتمع المصرى، وانتهت إلى ما وصفه الشيخ محمد عبده بحق من أنه كان مجتمعا إسلاميا بلا اسلام!

كان أحد هؤلاء التنويريين العظام الشيخ على عبد الرازق، الذى فاجأ المجتمع المصرى الاسلامى بكتاب كان له وقع الزلزال الذى هز قوائم هذا المجتمع، وأيقظ الاذهان على حقائق دينية كانت مختبئة تحت ركام التخلف الفكرى الذى مهد الطريق للاستعمار الأوروبى لغزو الأرض العربية من الخليج إلى المحيط.

ففى كتابه «الاسلام وأصول الحكم» هدم أكبر أسس الطغيان والاستبداد فى المجتمعات الاسلامية، وهى الخلافة، التى كانت تعتبر حتى ذلك الحين «شعيرة إسلامية» ورمزا للوحدة الإسلامية، عندما

---

* الثلاثاء ٢٠/٢/٢٠٠١

أثبت أنها ليس لها أى سند فى كتاب الله أو فى سنة رسوله، ولم يكتف بذلك، بل تعرض لقضية مازالت إلى اليوم تقسم العالم الإسلامى، وهى: هل الاسلام دين أو دولة، رسالة أو حكم. وهو ما قاده إلى مناقشة ما اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا فقط أو أنه كان رسولا ملكا. وقد انتهى إلى أن الرسول ﷺ «ما كان إلا رسولا كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكا ومؤسس دولة، ولا داعيا إلى حكم»! وكان مما استدل به قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم «إننى لست بملك ولا جبار، وإنما ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد».

وبعد أن انتهى الشيخ على عبد الرازق من هذه القضية، قرر أن الوحدة التى وجدت فى زمن النبى عليه السلام، لم تكن وحدة سياسية ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة، ولكن ترك الرسول عليه السلام للناس كل الشئون، وقال لهم: أنتم أعلم بشئون دنياكم، «فكانت كل أمة ومالها من وحدة دينية وسياسية، ومافيها من فوضى أو نظام، لا يربطهم الا ماقلنا من وحدة الإسلام وقواعده وآدابه».

وكان لابد أن تقود هذه النتائج الخطيرة الشيخ على عبد الرازق إلى مناقشة حرب الردة التى خاضها أبو بكر الصديق!

لقد قدم لذلك بأن لاحظ أن النبى عليه الصلاة والسلام، لحق بالرفيق الأعلى من غير أن يسمى أحدا يخلفه، بل لم يشر عليه السلام طول حياته إلى شىء يسمى دولة إسلامية أو دولة عربية.

ومنذ مات عليه السلام. وطبيعى أنه من ثم، ألا توجد بعد النبى زعامة دينية! وإذا كانت الزعامة لا دينية، فهى ليست شيئا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان، لازعامة الدين!

واذا كانت زعامة أبى بكر زعامة سياسية لا دينية، واذا كانت بيعته بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة، فهل تكون حرب الردة إلا حربا سياسية لا دينية؟

«وهل كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله؟ بل كان فيهم ـ كما يقول ـ من بقى على إسلامه، ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبى بكر لسبب ما، من غير أن يرى فى ذلك حرجا عليه ولاغضاضة فى دينه. ما كان هؤلاء من غير شك مرتدين، ولكنهم ـ لا غير ـ رفضوا الإذعان لحكومة أبى بكر، كما رفض غيرهم من جلة المسلمين»!

(٦٧)

معركة رواد التنوير الفكرى!*

اذا جاز للمؤرخ أن يحدد مراحل القرن العشرين من الناحية الفكرية، فيمكنه أن يطلق على الثلث الأول منه اسم عصر الحرية الفكرية المطلقة، ويطلق على الثلث الأخير عصر الردة الفكرية!

فقد شهد الثلث الأول من القرن العشرين فى مصر، رواد الفكر التنويرى فى مصر، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده، وقاسم أمين، واحمد لطفى السيد، وطه حسن، والشيخ على عبدالرازق والشيخ طنطاوى جوهرى، والشيخ عبد القادر المغربى، وآخرون.

وشهد الثلث الأخير جماعات التفكير فى مصر، وهم أسوأ من انتسبوا إلى الاسلام عبر التاريخ الاسلامى كله! فهم الذين أباحوا ماحرمه الرسول الكريم فى خطبة الوداع بقوله صلى الله عليه وسلم: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا. فلا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم أعناق بعض». ولكنهم ضربوا الأعناق!

---

* الأربعاء ٢١ / ٢/ ٢٠٠١.

وبالنسبة للثلث الأول من القرن العشرين، فقد رأينا فيما سبق كيف تحول المجتمع المصرى المسلم فى فجر الإسلام إلى مجتمع مسلم بلا إسلام عند نهاية القرن التاسع عشر، وكيف تحول الأزهر، الذى كان مركزا للازدهار الفكرى الاسلامى، إلى بركة راكدة عند نهاية القرن التاسع عشر، وآوى إلى حال من الفساد المادى والعقلى فصلته عن الحياة المعاصرة، حتى أصبح علماؤه والمخرجون منه غرباء عن الناس كأنهم أهل الكهف.

كانت معركة رواد التنوير الفكرى فى ذلك الحين تتمثل فى ميدان الملاءمة والتوفيق بين الإسلام وحاجات العصر من جهة، والدعوة إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم أمور الدين من ناحية أخرى، حتى تلحق مصر بالأمم المتقدمة التى سبقتها بضعة قرون.

وقد كان دور الشيخ على عبد الرازق، هو القضاء على ركن الاستبداد فى العالم الإسلامى، وهو المتمثل فى الخلافة الإسلامية، وكانت طريقته الفريدة هى الرجوع بالدين إلى أصوله الأولى، وتتبع ماطرأ عليه عبر التاريخ، حيث اكتشف أنه لا يوجد أى أثر فى القرآن الكريم أو السنة لهذه الخلافة، ولا يوجد بالتالى ما يلزم المسلمين بالأخذ بها كنظام للحكم، كما اكتشف أن الوحدة التى وجدت أيام الرسول لم تكن وحدة سياسية ولم يكن فيها معنى من معانى الدولة والحكومة، ولم يكن فى كل ما شرعه الإسلام وأخذ به النبى المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب - شىء كثيرا وقليل من أساليب الحكم

السياسى. ولا من أنظمة الدولة المدنية! وأنه منذ مات الرسول بالكريم انتهت رسالته، وانقطعت الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والأرض فى شخصه الكريم عليه السلام! وطبيعى إلى درجة البداهية ألا توجد بعد النبى زعامة دينية، وأنها ليست شيئا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أوالسياسية ـ زعامة الحكومة!

وإذا كان الأمر كذلك فكيف نحكم على الذين حاربهم الخليفة أبو بكر بوصفهم مرتدين؟ هل كانوا مرتدين عن الاسلام، أو كانوا خارجين عن حكم أبى بكر؟

يقول الشيخ على عبد الرازق: «بل كان فيهم من بقى على إسلامه، ولكنهم رفضوا الإذعان لحكومة أبى بكر» ويثير بذلك قضية خطيرة!

(٦٨)

انقلاب عصر التنوير على يد جماعات التكفير!*

عندما تصدى الشيخ على عبد الرازق لحرب الردة، لم يكن يتصدى لها من الناحية السياسية وانما كان يتصدى لها من الناحية الدينية، فقد كان السؤال الذى طرحه: هل كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله؟». وقد أجاب على ذلك بقوله «بل كان فيهم من بقى على إسلامه، ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبى بكر، كما رفض غيرهم من جلة المسلمين».

ولذلك يقول «كم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه، كلما حاولنا أن نبحث جيدا فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر فلقبوا بالمرتدين، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة. ولكن قبسا من نور الحقيقة لا يزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ، وسيتجه العلماء يوما نحو ذلك القبس، وعسى أن يجدوا على تلك النار هدى»!

وقد كان الشيخ على عبد الرازق فى ذلك متسقا مع النتيجة التى انتهت اليها من بحثه قضية الخلافة، وهى إنكاره فكرة الخلافة من

---

* الجمعة ٢٠٠١/٢/٢٣

أساسها. فقد انقطعت بموت الرسول صلى الله عليه وسلم الصلة التى كانت بين السماء والأرض فى شخص الرسول الكريم، كما أن الرسول عليه السلام مات ولم يسم أحدا يخلفه من بعده، ومن ثم فمن الطبيعى إلى درجة البداهة ألا توجد بعد النبى زعامة دينية، وأما الذى يمكن تصوره هو زعامة الحكومة والسلطان، لا زعامة الدين.

واذا كان الأمر كذلك فإن الخارج على هذه الزعامة يكون خارجا على زعامة سياسية، ولا يكون مرتدا على الدين.

ومن هنا خلص الشيخ على عبدالرازق إلى الآتى: «لا شىء فى الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا إليه، وأن يبنوا ملكهم، ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن مادلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم».

إلى هذا الحد من حرية الرأى تمتعت مصر، وتمتع علماؤها ومفكروها. وليس معنى ذلك أنهم لم يدفعوا الثمن غاليا، ولكن معناه أنهم امتلكوا الشجاعة الفائقة التى جعلتهم يعبرون عن رأيهم، مهما كان الثمن.

ومعناه أيضا أنه لم تكن فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين قوى سياسية (الإسلام السياسى) التى رزئت بها مصر فى الثلث الأخير من القرن العشرين، والتى افترضت فى المجتمع المصرى أنه مجتمع كافر، تحت ذريعة أنه يحكم بمبدأ الأمة مصدر السلطات، ولا يحكم بما أنزل الله.

وظهرت جماعات مريضة عقليا ترفع شعار الإسلام تحت أسماء التكفير والهجرة، والجهاد الإسلامى، والناجون من النار، وغيرها، فرضت مفاهيمها المريضة على المجتمع المصرى، كما فرضت مناخ الإرهاب، وأباحت ما حرم الله من مال المسلمين وأرواحهم، وفجروا الفتن الطائفية بين المسلمين والأقباط.

وصوروا مصر فى عين العالم فى صورة الإخلال بالأمن والإرهاب، وأخذوا يحطمون تدريجيا فى البناء التنويرى الذى أسسه رواد التنوير فى بداية القرن، حتى اذا ما وصلنا إلى نهاية القرن العشرين كان المجتمع المصرى قد انقلب على كل ماتأسس فى نصف القرن الأول، وعادت المرأة المصرية إلى لبس الحجاب، كشكل وليس كجوهر، تماما كما أن المجتمع المصرى أصبح مسلما بلا إسلام ـ كما وصفه الشيخ محمد عبده!

(٦٩)

جبهة الرفض المصرية!*

يعتقد بعض حسنى النية من أبناء شعبنا أن ما عرفت باسم «جبهة الرفض» لمحاربة الرئيس الراحل محمد أنور السادات، قد انتهت ولفظت أنفاسها مع نجاح مبادرة السلام فى تحرير كل أرض سيناء، وفشل جبهة الرفض فى تحرير أى شبر من الأرض المحتلة، ومع ماتكشف بعد ذلك من أن«الرفض» الذى أعلنته الجبهة كان «رفضا كلاميًا» لم يتجاوز الكلام إلى العمل، وأنه لم يفلح فى شىء إلا فى انقسام الأمة العربية وانفضاضها من حول مصر مؤقتا، لتعود بعد ذلك تائبة! .. إلى آخره!!

وقد نسى حسنو النية هؤلاء أن الجبهة وإن انفضت على مستوى الدول، فانها لم تنفض على مستوى الأفراد! وأن الجبهة استطاعت أثناء وجودهاتأسيس «طابور خامس» فى مصر يتلقى التمويل منها بسخاء، ويؤسس جرائد ومجلات وأقلاما، بل وقنوات إذاعية، لا عمل لها إلا الدعوة لزعماء جبهة الرفض، والتحدث عن بطولاتهم

---

* الأحد ٢٠٠١/٢/١٨

الكلامية!... وصمودهم فى وجه إسرائيل والامبريالية - حتى ولو كان هذا الصمود مجرد كلام فى كلام! وجعجعة بلا طحن!

وهم يعتمدون على أن شعوبنا العربية تحب الكلام والخطب الحماسية وتميل إلى الاستماع إلى خطب أصحاب الجعجعة الذين يحركون العواطف والمشاعر والحماسة الوطنية - حتى ولو لم يترتب على ذلك أى نتيجة، بل حتى ولو ترتبت على ذلك أسوأ النتائج!

وهؤلاء يسميهم عمنا محمود السعدنى «الحنجوريين» ! ويسميهم آخرون: «أصحاب الخطب العنترية»! نسبة إلى عنتر بن شداد! وان كان الاسم الأول أدق، لأن عنتر بن شداد، وان كان شاعرًا وخطيبًا مصقعا، فانه كان أيضا مقاتلا من الطراز الأول، وهؤلاء لا هم مقاتلون من الطراز الأول، ولا الثانى، ولا العاشر! إنهم كلاميون فقط!

منذ أسبوعين أو أكثر استضافتنى الإذاعية الكبيرة نجوى إبراهيم فى حلقة تليفزيونية، عن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، وأوردت قرية مصرية على الساحل الشمالى شهدت بهجرة أبنائها إلى إسرائيل!

وقد سألتنى الرأى؟ فأجبت بأن المعاهدة المصرية الإسرائيلية تبيح لهم ذلك، إذ بها مادة تنص على التطبيع، وهى معاهدة ملزمة ! وقلت إنه لذلك فإن أية قرارات تصدرها الجامعة العربية تمنع التطبيع لا تتطبق على مصر. وهو ما صرح به بالفعل الدكتور عصمت عبد

المجيد، بحسب قرار أصدرته الجامعة العربية من هذا النوع. كما أنه أيضا لا ينطبق على الأردن، التى تربطها بإسرائيل معاهدة دولية!

ومن هنا فإن سفر أى مواطن مصرى إلى اسرائيل ، للعمل أو لغيره، لا يفترق عن سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو انجلترا أو فرنسا أو أى بلد أوروبى، إذ لا يوجد ما يمنعه ، أو يحرمه، أو يجرمه! ولكن بالنسبة لإسرائيل بالذات، فإن الذوق العام، والتعاطف مع الشعب الفلسطينى، يضعه فى دائرة «المكروه»!

(٧٠)

لا تشكيك فى وطنية الذين حاربوا!*

تعجب كثيرون من الذين يضللهم إعلام الرفض المهيمن على حياتنا السياسية، عندما قلت فى حديثى مع الإذاعية الكبيرة نجوى ابراهيم إن المعاهدة المصرية الاسرائيلية تنص على التطبيع مع إسرائيل، وإن أية قرارات تصدرها جامعة الدول العربية بمنع التطبيع لا تنطبق على مصر، كما أنها لا تنطبق على الأردن، التى تربطها بإسرائيل معاهدة دولية مثيلة. وهذا ما صرح به الدكتور عصمت عبد المجيد مرارا،

ولأن النص هو سيد الإدلة ، فإننا ننقل هنا نص الفقرة ٣ من المادة الثالثة من معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل، وتمضى على النحو الآتى:

«يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى تقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.. إلى آخره».

---

* الاثنين ١٩/٢/٢٠٠١

عندما قلت هذا الكلام، وقلت إن سفر أى مواطن مصرى إلى إسرائيل، للعمل أو لغيره؛ لا يفترق فى قليل أو كثير عن سفره إلى الولايات المتحدة أو انجلترا أو غيرهما، وان كان الذوق العام والتعاطف مع الشعب الفلسطينى يجعله «مكروها» ـ غضب كثيرون من الحنجوريين فى جبهة الرفض المصرية، وتوهموا أننى أدعو إلى التطبيع، وهو أمر يبعث على السخرية! لأن التطبيع أمر مقرر بالفعل، وليس فى حاجة إلى دعوة!

والمهم هو أنه من حق الحنجوريين من جبهة الرفض المصرية أن يتجاهلوا الحقائق.. وأن يهاجموا المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ولكن ليس من حقهم أن يشككوا فى وطنية الحكومة المصرية التى أبرمت المعاهدة، انسياقا وراء مزاعم دول جبهة الرفض التى خونت السادات بطل حرب أكتوبر!

فالحكومة التى حاربت فى أكتوبر، وحققت أول انتصار عربى على اسرائيل، والتى أبرمت معاهدة السلام، هى حكومة وطنية من الطراز الأول، وهدفها مصلحة مصر وشعب مصر. وهو ماتحقق بالفعل!

فإذا كانت هناك مشروعات تنمية تنتشر على مساحة أرض مصر، واذا كانت سيناء قد تحولت اليوم من صحراء إلي أرض مزروعة، ومن أرض مهجورة إلى أرض مأهولة بالسكان، وإذا كان مجتمعها يتحول من مجتمع بدوى إلى مجتمع حضرى، واذا كانت تتحول من منفى للمغضوب عليهم إلى جزء مهم من أرض مصر يتهافت على العمل فيها

المصـريون ـ فـإن الفـضل فـى ذلك للحكومـة التى حـاربت فـى أكـتـوبر ، والتى أبرمت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية!

وعلى الحنجـوريين الذين يتـجـاهـلون حـقـائق المعـاهـدة الدوليـة ويندّدون بالمطبعين، أن يتذكروا أن الفلسطينيين فى الأرض المحتلة هم أكبر المطبعين مع إسرائيل فهم يمدونها بالأيدى العاملة الرخيصة، التى توفر أيدى أبنائها لحمل السلاح ضد الفلسطينيين وضد العرب! ولكن العقلاء الواقعيين يلتمسون العذر لهم!

من هنا فقد غضبت كثيرا، أثناء زيارة ميدانية لمجلس الشورى فى أسـوان فى الأيام الماضيـة، عندمـا شكك البـعض من الحنجوريين فى وطنية الحكومة التى أبرمت معاهدة السـلام المصرية الإسرائيليـة! فإذا جـاز لعراقى ـ على سـبيل المثـال ـ أن يشكك فى وطنيـة هذه الحكومـة، فـإنـه لا يجـوز لمصـرى! وإذا جـاز لأى فـرد ينتـمى إلى دول الرفض أن يشكك فى أن إبرام مـعـاهـدة السـلام مع إسـرائيل كان عـمـلا وطنيا من الدرجة الأولى، فلا يجوز أن يشكك فيه فرد ينتمى إلى مصر!

(٧١)

مراقبة حبيب العادلى فى الميزان*

عندما تحدثت فى مجلس الشورى عن أهمية دور الدين فى محاربة الفساد، اعتقد الكثيرون أننى أقصد بذلك الدين الذى يدرس فى المدارس! ولم يكن ذلك قصدى تماما. وانما كنت أقصد الدين الذى يدرس فى البيت!

فقد تعلم جيلى كله الدين فى البيت، قبل ان تخطو قدماه إلى المدرسة، الذى كان هو الكتاب فى الريف المصرى!

لم تكن أمى، وأمهات الكثيرين من جيلى، تعرف القراءة والكتابة، ولكنها كانت تعرف جيدا ما هو الحلال وماهو الحرام؟ وهذا ما لقنته لنا بدون أى تهاون! وكانت تعرف أن هناك فى الكون إلها يدير شئونه، وهو أقرب للإنسان من حبل الوريد، وأن عينه لا تغفل ولاتعفو وهو محيط بكل شىء.

وقد علمتنا ذلك! فنشأنا والله فى ضميرنا وفى رأسنا وفى قلبنا، وأنه لا تخفى عنه خافية، وأنه يراقبنا ونحن نراقبه. وكانت هذه

---

* الخميس ٢٠٠١/٢/٢٢

المراقبة كافية للحيلولة بيننا والمال الحرام، والتصرف الحرام، وكل شىء يغضب الله!

نعم كان جيلى حريصا جدا على ألا يغضب الله! فقد كنا نخاف من بطشه، ونعرف الآية الكريمة: «إن بطش ربك لشديد».

وعندما كبرت عرفت أن مراقبة الله تعالى التى علمتنى اياها أم لا تعرف القراءة والكتابة، كانت هى نفسها التى تعلمها الشيخ محمد عبده من أمه!

ففى صراعه مع الخديو عباس حلمى الذى كان يريد أن ينهب مال الأوقاف، كان الشيخ محمد عبده يخاطب الخديو قائلا: إذن مراقبتى لله تعالى تمنعنى من كذا أو كذا!

هذه المراقبة الداخلية هى ماعنيته بالعناية بتعليم الدين، وأقصد بالدين هنا زرع الأسرة مراقبة الله تعالى فى ضمير وليدها وفى عقله وفى قلبه، فيشب وتشب معه هذه المراقبة الداخلية، فيتقى الله فى عمله وعلمه، وفى ماله ومال غيره، ويصحب معه الله تعالى فى كل خطوة يخطوها، فلا تتجه إلى الخطأ!

ولو تلقى كل فرد فى المجتمع هذه المراقبة الداخلية من أمه وأسرته لاستراح حبيب العادلى، واستراحت وزارة الداخلية، واستراح الدكتور عاطف عبيد، واستراح الرئيس محمد حسنى مبارك!

بل استراح شعبنا الذى تزعجه كل يوم أخبار مئات الملايين من الجنيهات التى يهرب بها نصابون لم يتعلموا مراقبة الله فى صغرهم،

وغفلت عنهم مراقبة وزارة الداخلية فى كبرهم! ولما سمح مديرو البنوك للنصابين، الذين يدعون أنهم رجال أعمال، بنهب أموال الشعب، وتسريبها إلى الخارج للاستمتاع بها.

كذلك لو عرف كل مسئول فى بلدنا أنه موضع مراقبة من الله تعالى لا تغفل ولاتنام، لما تجبر وافترى، ولخاف بطش المولى فى وقت يطمئن فيه إلى أن ظلمه للناس ولنفسه قد مر بسلام! فلا سلام إلا لمن يتقى الله ويعرف أنه يراقبه، وأنه أقرب اليه من حبل الوريد!

ومن سوء حظ الكثيرين أن دور الأسرة فى تعميق الوعى الدينى قد غاب فى أيامنا هذه، لأسباب كثيرة، أهمها انشغال الأم بعملها، وعجز الكثيرات عن الجمع بين العمل والدين، مع أنهما متلازمان بالضرورة! فالمرء يعبد الله فى عمله أكثر مما يعبده على سجادة الصلاة. وإذا هو لم يعبد الله فى عمله، فصلاته فوق سجادة الصلاة، لا تخرج عن كونها مجرد قيام وقعود! وهو اليوم حال الكثيرين!

(٧٢)

خطاب مفتوح لوزير الداخلية!*

لايستطيع أحد أن ينكر دور رجال المرور فى خدمة المجتمع المصرى وفى تنظيم المرور، كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن عملهم أكثر الأعمال مشقة، بسبب وجودهم الدائم فى العراء متعرضين لتقلبات الطقس ما بين حر وبرد ومطر وغير ذلك!

ولكن احتكاكهم الدائم بالجمهور المصرى يعرضهم لكثير من السخط، خصوصا فى بلد تعود سكانه على الفوضى فى حياتهم الخاصة والعامة، ويزداد الأمر عندما يظهر من رجال المرور من يتجاوز الحدود أو يغالى فى تصرفاته، فيكون تصرفه بمثابة عود الثقاب الذى يشعل غضب الجماهير.

ومن هنا فقد طالبت مرارا بتخصيص دورات تدريبية لرجال المرور تؤهلهم للتعامل الصحيح مع الجماهير، ويكسبون به احترام مواطنيهم.

والقصة التالية حكتها لى سيدة من رجال المجتمع، طلبت رأيى فيها.

---

* السبت ٢٠٠١/٢/٢٤

تقول السيدة: إنها وضعت سيارتها، بالقرب من إحدى النواصى فى شارع باب اللوق، لشراء دواء من إحدى الصيدليات، وغابت عشر دقائق بالتمام والكمال. وفوجئت عند عودتها ببطاقة غرامة على نافذة السيارة، والأكثر من ذلك أنها فوجئت بأنها لا تستطيع أن تقود السيارة لأن عجلاتها مقيدة بالكلبشات الحديد!

ورأت على بعد بضعة أمتار سيارة الونش، وبها أمين شرطة. فتوجهت إليه وسألته عن سبب توقيع غرامة على السيارة، ولا يوجد فى المنطقة كلها علامة مرور إرشادية تفيد بمنع الوقوف فى هذا المكان. فأجابها بأن الأمر لا يحتاج إلى علامات إرشادية لأنه ـ كما قال ـ من المعروف أنه ممنوع الوقوف لمسافة خمسة أمتار من ناصية الشارع؟

فسألته ومن أين له أن يقول هذا الكلام، وهى نفسها لاتعرف شيئا عن هذا المنع على الرغم من أنها صحفية. وانما الذى تعرفه أن بلاد العالم أجمع تضع علامات إرشادية تتضمن تعليمات المرور ليلتزم بها الجمهور، ولا تترك الأمور سبهللا فى الشوارع بدون أية إرشادات، ثم تعاقب الجمهور لأنه لم يلتزم بتعليمات مجهولة.

ثم أشارت إلى الموضع الذى ركنت فيه سيارتها، وقالت له إن جهات المرور فى العالم عندما تريد أن تمنع صاحب سيارة من ركن سيارته فى هذا المكان، فإنها تضع خطوطا مائلة تفيد منع الوقوف، أو تضع

لافتة تفيد بمنع الانتظار فى هذا المكان. أما والمكان الذى ركنت فيه سيارتها لا توجد به أية علامات ترشدها إلى منع الانتظار فيه، فان هذا يعنى الترخيص لها بالانتظار.

ثم انتقلت السيدة إلى القضية الأخرى وهى تقييد سيارتها بالكلابشات وسألته كيف يعاقبها مرتين: مرة بالغرامة، ومرة بتقييد سيارتها؟ أما كان يكفى توقيع الغرامة، ويترك لها الفرصة لتقود سيارتها إلى بيتها، أم أن المقصود هو العقاب والانتقام معا!

وتقول السيدة إنها انتقلت إلى قضية ثالثة، فقد خاطبت رجل المرور قائلة: ثم إن الساعة هى الحادية عشرة مساء، والشوارع خالية، وسيارتها لا تسد الطريق ولا تعرقله حتى تستفزه إلى توقيع غرامة عليها وتقييد عجلات سيارتها بالكلابشات. فلماذا لا يدخل فى اعتباره كل هذه الاعتبارات؟

وتقول السيدة إن رجل المرور رد عليها بأنه «عبد مأمور» وأنه إذا مر رئيسه ووجد مثل سيارتها بدون غرامة، فإنه يعاقبه هو! وفى النهاية استجاب رجل المرور وفك أغلال السيارة.

والسؤال الذى أوجهه للسيد اللواء حبيب العادلى: أليس من الواجب، قبل أن تعاقب الوزارة الجمهور على هذا النحو، وقبل أن تتعسف معه على هذا النحو، أن تخطط شوارع القاهرة كما تخططها الدول المتقدمة، فلا تترك ركنا فيها دون علامات ارشاد؟ وإذا كانت

هذه الواقعة وقعت مع سيدة متعلمة وصحفية، فكيف يكون الحال مع من لا يقرءون ولا يكتبون؟

رفقا يا معالى الوزير، فجمهورنا الكريم معبأ بالفعل، ولا يحتاج إلى مزيد من الاستفزاز!

(٧٣)

مهزلة مكاتب صرف المعاشات!*

«أكتب إليك ياسيدى، وكلى أسى لما يحدث للمواطنين فى بلدنا بعد وفاة عائليهم! والسبب هو ما رأيته بنفسى من معاناة الجمهور فى صرف معاشهم، وتعرضهم للإذلال والمهانة على أيدى موظفى المعاشات.

«ففى عمارة برج الثغر بمنطقة غرب الاسكندرية ـ مكتب اللبان، رأيت فى قسم التعويضات والمعاشات ما يقشعر له البدن ويثير الحنق، على أيدى الموظفين المسئولين عن تسهيل إجراءات صرف المعاش! وقد وصل الأمر إلى قيام الموظفين بتهديد أصحاب المعاشات بعدم إتمام العمل! هذا فضلا عن سوء المعاملة!

«أما عن نظافة المكان، والرائحة السيئة المنبعثة منه، وضيق الطرقات، فذلك لا يمكن تصديقه إلا إذا شاهدته بنفسك.

«بالله ياسيدى، كيف لاتكون هناك رقابة على تصرف هؤلاء

---

* الأحد ٢٠٠١/٢/٢٥

الموظفين، وكيف يترك لهم الأمر للتنكيل بأصحاب المعاشات المساكين؟ أين الأخلاق، وأين الدين؟

انتهت رسالة السيدة ليلى محمد ملوك، من سيدات المجتمع فى الاسكندرية، وردى عليها هو أنه ليس لها أن تعجب، فما رأته انما هو تقليد من تقليد مكاتب صرف المعاشات، لا تستطيع ان تحيد عنه حتى لا ترتفع سمعتها بين مكاتب المعاشات فى دول العالم!

فموظفو هذه المكاتب مختارون بعناية فائقة، لتأديب الأرامل والمواطنين الذين فقدوا عائلهم! وقد تعرضوا لاختبارات عديدة للتأكد من انعدام الرحمة من قلوبهم، وبأنهم يتلذذون بتعذيب الأرامل ويتشفون فيهم لفقدهم عائلهم!

وقد سبق لى أن تناولت هذا الموضوع فى مجلة «أكتوبر» فى سلسلة مقالات تحت عنوان: «موهبة تعذيب المواطنين»، وقد ضربت أمثلة ونماذج من واقع حياتنا الإدارية العفنة، وكلها تشير إلى أن هذه المكاتب هى من أفسد المكاتب، على الرغم من منطق الأمور الذى يشير إلى أن هذه المكاتب يجب أن تكون أكثرها رحمة وعطفا على المنكوبين، فهى تضيف إلى نكبتهم بدلا من أن تخففها!

وسوف يرى القارئ معظم الموظفات فى هذه المكاتب، وهن محجبات، وسيرى الموظفين فيها يهرعون إلى أداء صلاة الظهر جماعة عند كل أذان! فالدين عند هؤلاء القوم مجرد شعار! وقيام وقعود بدون صلاة حقيقية! إنهم مسلمون بلا إسلام، ومؤمنون بلا إيمان!

هذا هو السبب فى كثرة ما يصلنى من خطابات المواطنين الذين يشكون من تعذيبهم فى الجهاز الحكومى، حتى إن هذه الخطابات تحتل المقام الأول فى هذه الخطابات! كما أنه السبب فيما يثار من وقت لآخر فى نصف القرن الأخير من دعوات ملحة لإبراء جهازها الإدارى من أمراضه اتخذت لها عناوين رنانة من قبيل«هز الجهاز الادارى»، و «الثورة الإدارية» ، و«القضاء على البيروقراطية والروتين» إلى آخره، ثم لا تلبث أن تخبو وتنطفئ!

والأمر بالنسبة للمنكوبين فى مكاتب صرف المعاشات هو أبسط بكثير لمن يريد الإصلاح من المسئولين! فهو لايعدو زيادة القوى العاملة فى هذه المكاتب، وتوسيعها. ولايزعم أحد منهم تعذر الحل الأول، فلدينا بطالة ثقيلة من أصحاب المؤهلات العالية يجب تخفيفها! ولدينا شقق خالية تربو على عدة ملايين!

وعلى كل موظف بعد ذلك أن يتقى الله فى مواطنيه، وفى الأرامل، وعليه أن يعرف أن الدور سوف يأتى على أرملته حتما، والمثل المعروف يقول: «داين تدان»!

(٧٤)

عادل صادق وطب الدماغ!*

كلمة «مجنون» اختفت من حياتنا الطبية، ومن حياتنا الاجتماعية أيضا!! وكانت هذه الكلمة هى التعبير الوحيد عن كل مريض مصاب فى دماغه باضطراب. وحلت محلها كلمة «مريض نفسى»!

وهو تعبير غير سليم! إذ ما هى النفس؟ وأين يوجد مكانها فى جسد الانسان؟! هل رأى أحد من الأطباء «نفس» مريض؟ أوكشف عليها، وسطر لها العلاج، كما يفعل طبيب البطن، الذى يطلق عليه اسم طبيب الأمراض «الباطنية»! ـ وهو تعبير خطأ أيضا متخصص فى الامراض التى تصيب «البطن» وليس «الباطن»!

وهذا ما يحدث مع الطبيب المتخصص فى أمراض الصدر، فهو طبيب الأمراض الصدرية، وذلك الطبيب المتخصص فى التناسليات، فهو طبيب الأمراض التناسلية! إلى آخره..

هذا كان محور حديث شائق بينى وبين الاستاذ الدكتور عادل صادق، أستاذ الطب النفسى الشهير فى القطار السريع ونحن فى طريقنا إلى الإسكندرية.

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/٢/٢٧

لقد لاحظت أن مجتمعنا المصرى قد شهد انقلابا خطيرا لم يلحظه أحد. اذا اختفت منه كلمة «مجنون» وحلت محلها كلمة «مريض نفسى» أو «مريض عقلى»! لقد اعترف المجتمع المصرى بأن هناك طبا جديدًا ظهر فى حياته لم يكن موجودا من قبل، وهو الطب النفسى الذى يختص بأمراض الدماغ، كما أن هناك طبا يختص بأمراض البطن وغيرها من أعضاء الجسم، ويمكن علاجه عن طريق اللجوء إلى الأطباء المختصين!

ولا يستطيع أحد تقدير الاثر الاجتماعى لهذا الاكتشاف؟ إذ يرجع إليه الفضل فى اختفاء الشعوذة، واختفاء السحر الذى كان مختصا بعلاج أمراض الدماغ!

لقد كان أهل المريض المصاب بمرض فى دماغه، يذهبون به فى الماضى إلى النصابين من أهل السحر والشعوذة، حيث يعالجونه بالبخور والتعاويذ والرقى والأحجبة! ويظل كذلك حتى يموت!!

ولكن مع اعتراف مجتمعنا المصرى بطب الدماغ، ومع اعترافه بوجود أطباء مختصين بأمراض هذا الجزء الخطير من أجزاء الجسم، تحول اتجاه المجتمع من المشعوذين والسحرة إلى العلم والعلماء - أى إلى الدماغ، والذين يطلق عليهم خطأ اسم أطباء الطب النفسى!

ومعنى ذلك بالنسبة لمجتمعنا هو التحضر والتمدن واللحاق بركب العصر والتخلى عن معتقدات العصور الوسطى! فالطب النفسى - أو طب الدماغ فى الحقيقة - نقلة هائلة بمجتمعنا إلى القرن الواحد والعشرين.

(٧٥)

مطرب القاع!*

أسمعنى أستاذ النفس الشهير الدكتور عادل صادق منذ أيام شريطا لمطرب جديد يدعى شعبان عبد الرحيم، ليأخذ رأيى! وقد ذكرنى هذا على الفور بمحمد عبد الوهاب! لقد كان يطلق على عبد الوهاب لقب «مطرب الملوك والأمراء» وها أنا أستمع إلى النقيضين وهو «مطرب القاع»! أى قاع المجتمع المصرى!!

ولا يمكن وصفه بغير هذا اللقب! فقد استمعت إلى أغنية كانت كل كلماتها مجرد أسماء أهل الحارة من السيدات! لقد كانت على هذا النحو: أم علية، أم سعدية، أم اعتماد، أم سعيد، أم سحلول، أم نجاة. أم...، أم...، أم...، إلى آخر أسماء الأمهات!

نعم لم تقل كلمات الأغنية غير هذه الأسماء، على نحو ما يفعل مطربو الأفراح فى الحوارى أثناء أخذ النقطة، مكافأة لمن يدفعونها بذكر أسمائهم، فيما عدا أنه ممنوع ذكر أسماء السيدات، وإنما أسماء الذكور فقط!

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٢/٢٨

فهل هذا معقول؟ إن الأغنية فى البداية كلمات ومعان، وتلحين، وغناء. ولكنك فى هذه الأغنية لا تجد كلمات ولا معانى، وإنما مجرد حروف!

لست فى هذا الكلام أهاجم المطرب شعبان عبد الرحيم، أو أنقص من قدره، وإنما أضعه فى إطاره الزمنى، وإطاره الاجتماعى!

فالفن انعكاس أمين لحال المجتمع لا أكثر من ذلك ولا أقل! لقد أفرز القرن الثامن عشر هايدن وهاندل، وأفرز القرن التاسع عشر بيتهوفن، وتشايكوفسكى، وڤاجنر، وسان صانص، كما أفرز ڤيردى ، ودونيزتى، وبوتشينى.

وأفرز القرن العشرين لنا عبدالوهاب، وأم كلثوم، وعبد الحليم حافظ، وليلى مراد، ونجاة الكبيرة، والصغيرة! وأسمهان، وفريد الأطرش... إلى آخره.

ثم أخذ المجتمع المصرى يتدهور حاله فكريا فى ظروف معينة، فأنشأ لنا فى الحرب العالمية الثانية شكوكو! ومع التدهور ظهر فنانون يعبرون عن حال المجتمع تعبيرا صادقا وأمينا. فقد ظهر عدوية، وظهر حكيم، وظهر مغنى أغنية «لولاكى» وقد نسيت اسمه! وظهرت أغانى الفيديو كليب التى وصفها عبد الوهاب رحمه الله بأنها ذات نغمة وحيدة.

وهكذا اختفت الأغنية الحقيقية التى كانت همزة وصل بين الفن الأوروبى الراقى، والفن المصرى الأصيل، ولم تعد هناك سوى الأغنية

التى تخدم سمع جماهير غوغائية مغيبة الوعى، فقدت إيمانها بالكلمة،! وتلك هى التى يلبى حاجتها الفنان شعبان عبد الرحيم، فهو إفراز مجتمع لا أكثر ولا أقل - مجتمع القاع! أو قاع المجتمع!

(٧٦)

خيال المآتة العراقى يكسب!*

فى آخر نشرة إخبارية محطات فى محطات الفضاء العربية رأيت الجماهير الفلسطينية ترفع صور صدام حسين، وهى تهتف بصوت هادر: ياعراق بنحييك!

كان هذا فى النشرة الصباحية، لذلك توهمت أن العراق قام فى الليلة السابقة بشن هجوم على إسرائيل حرر به فلسطين. وقد دهشت إذ لم أجد واقعة واحدة ـ واحدة فقط ـ يستحق عليها هذا النظام تحية الانتفاضة الفلسطينية الباسلة.

فعلى الرغم مما تبين ـ أن النظام العراقى كان يقوم بتخزين أسلحة الدمار الشامل التى لم يسبق أن ملكها نظام عربى من قبل، فإنه بخل بها على إسرائيل، وتكرم بها على البلد العربى المسلم المجاور الذى كان يتحمس له كما لم يتحمس بلد عربى آخر، ويساعده فى حربه ضد إيران كما لم يساعده بلد عربى آخر، وهو الكويت! فإذا به فى ليلة سوداء يباغته باجتياح عسكرى غاشم، ليس فقط لتغيير نظام حكمه، وإنما لضمه إلى العراق!

---

* الخميس أول مارس ٢٠٠١

نعم! كان غزوا للضم وليس لتغيير النظام! وهو أمر لم يعرفه تاريخ العالم إلا فى القرن التاسع عشر.

واذا بإسرائيل تمتلكها فرحة غامرة! فها هو السلاح العربى، الذى كانت تتصور أنه سوف يوجه اليها، يوجه إلى شعب عربى آخر! وهو مايعنى ابتعاد الخطر عن أرض اسرائيل، واقترابه من العرب!

وبالفعل، فقد هبت مصر بمسئوليتها التاريخية وشرف نضالها العربى، تواجه الاجتياح العراقى الغاشم، وتذود عن استقلال الكويت المعترف به فى المواثيق الدولية والقانون الدولى.

ولكن التمويل العراقى السخى كان واقفا لمصر بالمرصاد، وكان الاعلام العراقى الذكى الذى تموله ثروة الشعب العراقى البترولية مستعدا لخوض المعركة، واذا بالنظام السياسى المصرى الشريف يتعرض لهجوم شرس من الداخل، وصل إلى حد لم يسبق له مثيل - لافى مصر ولافى غيرها من بلاد العالم - وهو اتهام رئيس الدولة بالعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية!

واذا بالمظاهرات تنطلق فى قلب القاهرة، وفى جامعاتها، تهتف باسم صدام حسين! وإذا بجريدة معارضة معروفة، تنصب صدام حسين أميرا للمؤمنين مكافأة له، وتدعو النظام السياسى المصرى إلى كف يده عن هذا النظام الغازى الذى لم يرع حرمة العروبة والإسلام.

فوجئ العالم بالفلسطينيين فى الكويت، الذين يصل عددهم إلى نحو نصف مليون نسمة، يقفون إلى جانب النظام الغازى، بدلا من أن

يقفوا إلى جانب الشعب الذى استضافهم ووفر لهم العمل والأمن والمأوى. وكان ذلك لغزا لم يستطع أحد أن يفسره إلى اليوم!

وهنا نحن نفاجأ بلغز مثيل فى الانتفاضة الفلسطينية التى ترفع صور صدام، وتحيى العراق! وهو نجاح خارق للإعلام العراقى!

لقد استطاع هذا الإعلام أن ينسى الشعب الفلسطينى أن العراق خرج من ميزان القوى العسكرى العربى، وأنه أصبح دولة مهيضة الجناح، يقف نظامها السياسى عاجزا عن حماية شعبه من القصف الأمريكى والبريطانى المعادى المتكرر! وأنه يقف من هذا القصف كما يقف «خيال المآته» الشهير، مع الاعتذار لخيال المآته! فخيال المآته فى الحقول نجح حتى اليوم فى تطفيش الطيور، ولكن خيال المآته فى العراق لم يفلح إلى اليوم فى تطفيش الأعداء!

(٧٧)
محلات الدجاج الأمريكية الشهيرة*

عندما كنت أعيش فى لندن، كنت كثيرًا ما أتناول وجبات طعامى فى محلات الدجاج الأمريكية، التى اشتهرت بطعم خاص لخلطتها التى جلبت إليها الزبائن من جميع الأماكن، كما اشتهرت بتقاليد خاصة فى هذه الوجبات التى تتكون من عدة عناصر. وعندما عدت إلى مصر تابعت التردد على هذه المحلات بسبب السرعة والطعم! وقد اعتادت هذه المحلات زيادة سعر وجباتها كل عام بنسبة ١٠٪ فارتفعت تدريجيا حتى وصلت إلى أربعة أضعاف وأكثر! وكان الزبائن يقبلون هذه الزيادة صاغرين!

وقد كان من المتوقع أن تتحسن الخدمة بنسبة الزيادة فى السعر ولكن الذى حدث هو العكس، فقد كانت هذه المحلات مزودة بثلاجة مياه، فأخذت هذه الثلاجات تغطى تدريجيا، حتى اختفت تماما، وعلى الزبون أن يشترى مياها معدنية إذا أراد أن يروى عطشه!!

---

* الجمعة ٢ مارس ٢٠٠١

كذلك كان من تقاليد أجزاء هذه الوجبة توفير صلصة «الكتشاب» وهى صلصلة الطماطم ذات الطعم الخاص. فأخذت زجاجات «الكتشاب» تختفى تدريجيا، حتى اختفت تماما من بعض المحلات!

ثم كانت المعاملات فى هذه المحلات تستجيب لرغبات الزبائن بخصوص قطع الدجاج المختارة، فأخذت هذه المعاملة تتغير تدريجيا، ويفرض على الزبون الأجزاء التى تختارها العاملة! وهكذا إلى آخره.

والغريب حقا أنه فى تلك الأثناء كانت هذه المحلات تواظب - باخلاص وتفان غريب!.. على زيادة سعر الوجبات سنويا، حتى بدا أن هناك علاقة ربط بين زيادة السعر ونقص الخدمة!!

وبطبيعة الحال فإن هذا لا يحدث إلا فى مصر! ففى الخارج يرافق زيادة السعر حسن الخدمة وتجويدها وزيادة الامتيازات، والافقيم - إذن كانت زيادة السعر؟ ثم إن المجتمع الغربى يعرف جيدا أن نقص الخدمة مع زيادة السعر يساوى تماما السرقة! بل إن نقص الخدمة حتى بدون زيادة السعر يعد سرقة أيضا!

ولكن فى مصر يستطيع أى فرد أن يزيد سعر الخدمة التى يقدمها، دون رقيب أو حساب! كما يستطيع أن ينقص من الخدمة كما يشاء، دون حساب! فجمهورنا اشتهر باسم «الجمهور الكريم»! وقد اكتسب هذا الوصف لأنه جمهور لا يحاسب ولا يعاقب!

(٧٨)

أزمة التاريخ الوطنى! *

كلمتى التى أدليت بها فى مجلس الشورى منذ أيام تعليقًا على تقرير لجنة الثقافة والإعلام والتى حظيت بتأييد كامل من ممثل الحكومة الوزير النشط كمال الشاذلى، تحتاج إلى توضيح!

لقد تحدثت عن ثلاث نقاط على جانب كبير من الأهمية، أولاهما الاهتمام بالتاريخ الوطنى، والثانية الاهتمام باللغة العربية، والثالثة الاهتمام بالدين.

وبالنسبة للتاريخ الوطنى أود أن أضيف أن هناك بالفعل اهتماما بالتاريخ الوطنى من جانب وزير التعليم الحالى الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين، وكان أداته المنفذة شخصى الضعيف كرئيس للجنة شكلها الدكتور الوزير من كبار أساتذة التاريخ فى مصر فى التخصصات المختلفة، وهم الأساتذة الدكاترة: يونان لبيب، ورءوف عباس، مع صاحب القلم واللواء جمال حماد فى التاريخ الحديث،

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/٣/٦

واسحق عبيد، وحسنين ربيع، وزبيدة عطا، فى التاريخ الإسلامى والوسيط، وعلى رضوان فى التاريخ القديم.

وقد عملت هذه اللجنة بنشاط فى مراجعة مناهج التاريخ فى السنوات الدراسية المختلفة، واكتشفت أخطاء جسيمة قمت بتصحيحها على مدى سنتين، وطبعت الوزارة ملاحق للكتب القائمة وزعت على الموجهين، فى المناطق التعليمية، فى خطوة ضرورية قبل إعادة طبع الكتب فى السنة القادمة.

وأعتقد أن تلامذة مصر سوف يدرسون - لأول مرة - تاريخا موضوعيا، لا تزيفه أية اتجاهات سياسية أو أيديولوجية، وسوف يعرفون تاريخ مصر بعيدا عن التشويش والتلفيق! بسبب بسيط، هو أنه لم تكن تحرك اللجنة التى قامت بالمراجعة، أية ضغوط أو اتجاهات سياسية أو أيديوچية من أى نوع - اللهم إلا الموضوعية، والمصلحة الوطنية العليا، والثقة فى أن معرفة المواطن المصرى تاريخ بلده دون تزييف أو تحريف هو وحده الذى يبنى الوطنية المصرية البناء الصحيح.

كذلك الادراك بما أحدثته مناهج فى مرحلة سياسية سابقة من تخريب فى الوطنية المصرية تحت تأثيرات سياسية اعتبرت الإيمان بالوطنية المصرية خيانة عظمى أو أن على المواطن المصرى أن يؤمن أولا بعروبته ثم بمصريته!! فترتب على ذلك ظهور جيل مشوه اعتبر تحرير سيناء أولا خيانة! وأنه كان على مصر أن تحرر أولا الأراضى

العربية المحتلة، ثم تحرر سيناء! وهؤلاء المشوهون هم الذين يصدقوا أن السادات خائن، لأنه حرر سيناء فقط! وبعض المعتوهين وصفه مؤخرا بأنه «خائن أعظم»!!

تعليم التاريخ الصحيح هو أهم خطوة فى بناء الشخصية الوطنية المخلصة للوطن. لذلك فى الولايات المتحدة يدرسون تاريخهم فى كتاب يحمل عنوان : «تاريخ أمة حرة»! لتعميق الانتماء. ولكن البعض فى مصر يدرسون تاريخ مصر تحت عنوان سرى هو «تاريخ أمة خانت عروبتها»! وبعضهم يدرسه تحت عنوان «تاريخ أمة خانت إسلامها»!

وهذا هو سر ضياع «الانتماء الوطنى» عند كثيرين، والأمر الذى يفسر معظم السلبيات التى يعانى منها مجتمعنا المصرى!

(٧٩)

جمعية الإسعاف وفروة الخروف!*

«ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط»! كان هذا هو شعار جمعية الإسعاف فى أثناء طفولتى، ولم أكن أفهم معناه، وعندما سألت والدى أجابنى بأن أقرأ الشعار بالعكس: أى «من عاش لنفسه فقط، استحق أن يولد»!

تذكرت هذا الشعار وأنا أقرأ تصريح الأستاذ الدكتور اسماعيل سلام، وزير الصحة، بأن الإسعاف يخسر ٣٦,٣ مليون سنوياً !

وقد دهشت فخدمة الاسعاف فى أيامنا هذه غير خدمة الاسعاف فى أيامى! كانت سرعة خدمة الإسعاف فى أيامى أشبه بسرعة البرق! فقد كان معروفا أن المواطن لايكاد يطلب الإسعاف حتى تكون عنده فى دقائق معدودة.

فقد كان العمل تطوعيا، وكان الحماس شديدا، وكان الخير مايزال يعمر القلوب! كانت القومية المصرية التى فجرتها ثورة ١٩١٩ تحرك الجميع، وكان شعار مصر فوق الجميع يعلو فوق كل الشعارات.

---

* الأحد ٢٠٠١/٣/٤

كانت جمعية الإسعاف تمول نفسها وقتذاك بفروة الخروف! ففى عيد الأضحى كان معروفا، ومقبولا من الشعب بترحاب شديد، التبرع بفروة خروف الضحية فى العيد الكبير لجمعية الإسعاف. وكان رجال جمعية الإسعاف يمرون فى يوم العيد لجمع فراء الخراف التى تبرع بها المواطنون.

وكان خروف العيد فى ذلك الوقت لايتجاوز ثمنه جنيها مصريا واحدا، وقد ينقص قليلا ليصبح خمسة وتسعين قرشا أو أقل!

ومن فراء خراف الضحية كانت جمعية الإسعاف تمول مشروعاتها الإنسانية حتى تكفلت الدولة بالعلاج الطبى!

ولكن منذ ذلك الحين تدهورت خدمة الإسعاف، حتى أصبح معروفا أن المصاب فى الحوادث يظل مطروحا فوق الرصيف بضع ساعات قبل أن تصل إليه سيارة الإسعاف، لتنقله إلى المستشفى وأصبحت الشكوى عامة من خدمة الإسعاف!

فأذكر أننى عندما أصبت بنوبة انخفاض السكر التى كادت تقضى على مخى، أن اعتذرت مستشفى الهرم بعدم وجود سيارة إسعاف تنقلنى إلى مستشفى عين شمس التخصصى. ولولا أن تدخل الأستاذ الدكتور ماهر مهران، وزير الصحة وقتذاك، وأمر طبيب المستشفى بالبحث الفورى عن سيارة إسعاف، لما وصلت هذه السيارة.

ومع ذلك، فمن الطريف أنها كانت سيارة غريبة لا تشبه سيارات الإسعاف فى البلاد المتقدمة فى قليل أو كثير! فلم يكن بها أية وسيلة

من وسائل الإسعاف! وانما كانت مجرد سرير عليه نقالة متحركة لا تربطها بالسرير أية رابطة! وكان باب السيارة الخلفى مفتوحا يسمح بانزلاق النقالة إلى الشارع عند أية فرملة فجائية! ولو لا أن حرمى كانت تقبض بيد من حديد على النقالة، لانزلقت إلى الخارج، وأصبحت فى الشارع بين العربات!

لست أعتقد أن مثل هذا النوع من خدمة الإسعاف يخسر سنويا ٣٦ مليون جنيه، اللهم إلا إذا أصبح مصدر نهب للعاملين فيه، بعد أن كانوا فيما مضى يتبرعون بالخدمة لوجه الله الكريم!

ومن هنا فلعلى مع تبرع المواطنين للإسعاف، بشرط أن يذهب التبرع إلى الإسعاف ولا يذهب إلى الجيوب! وفى الوقت نفسه ففى اعتقادى أن الدولة مادامت تكفلت بخدمة الإسعاف، فإنها تستطيع أن توفر الميزانية اللازمة لهذه الخدمة. ويمكنها - على سبيل المثال - التوفير من ميزانية الأرصفة الوسطى التى أصبحت الشغل الشاغل للدولة لدرجة أنها أصبحت تصم أذنيها عن سماع أى نقد من الجمهور والصحف والبرلمان فى هذا الصدد!

أما مسألة نقل المصابين بالأجر، حتى ولو كان رمزيا، فلست أدرى كيف يمكن تحقيق ذلك مع مصاب فقير؟ أو مصاب فقد الوعى؟ أو مصاب إصابته خطيرة قد تؤدى به إلى الهلاك؟ وفى هذه الحالة هل سيكون الدفع مقدما، أو سيكون بعد الإفاقة من الغيبوبة، أو سيكون فى الدار الآخرة؟

(٨٠)

قواتنا المسلحة ومعاركها السلمية! *

كنت أول من اكتشف الصرح الطبى العظيم الذى افتتحه الرئيس محمد حسنى مبارك يوم ٢٨ فبراير من هذا العام عندما أصبت فى عمودى الفقرى باقتراب إحدى الفقرتين القطنيتين من الأخرى على نحو أفقدنى نعمة المشى بدون ألم، وعندما احترت فى العلاج، أشار على صديقى الدكتور محمد عبدالمنعم شعيب، أستاذ الأمراض التناسلية المعروف، بمركز العلاج الطبيعى والتأهيلى للقوات المسلحة، الذى يديره أحد ألمع أطباء العلاج الطبيعى فى مصر وهو اللواء طبيب محمد رضا عوض.

فى هذا المركز اكتشفت أن معظم كتابنا وسياسيينا مصابون فى عمودهم الفقرى بسبب جلوسهم الطويل على مكاتبهم، وأنهم يعالجون فى هذا المركز الطبى الذى لا يعرفه أحد من المواطنين غير رجال القوات المسلحة. وعرفت أن كثيرين من أبناء الوطن العربى يعرفونه ويزورونه وكان أهم ما شد انتباهى فى هذا المركز، هو الإدارة المتميزة

---

* الاثنين ٥ /٣/ ٢٠٠١

التى تفتقر اليها كثير من مستشفياتنا المدنية، والنظام والكفاءة والإخلاص فى العمل من جانب الجميع تحت قيادة مايسترو العلاج الطبيعى وهو اللواء طبيب محمد رضا عوض.

على أنى شعرت بفخر شديد أن يكون بالقاهرة مركز علاجى مهم على هذا النحو يفد إليه كثيرون من شخصيات العالم العربى طلبا للشفاء، وكان الفخر أكبر أن تكون القوات المسلحة المصرية هى التى قامت بإنشائه بأحدث أجهزة العلاج الطبيعى، خدمة لقوات مصر الباسلة ولأبناء مصر والبلاد العربية.

على أنى كنت أعرف أن أحد اهتمامات المشير محمد حسين طنطاوى، وزير الدفاع والإنتاج الحربى، هو وضع القوات المسلحة فى وقت السلم فى خدمة الأغراض السلمية، وأنه يقوم بتنفيذ مشروعات هائلة، ويؤسس مراكز حضارية فى كل منطقة من المناطق العسكرية، باستخدام الإمكانات الجبارة للقوات المسلحة. ويستعين فى ذلك بمجموعة من أكبر الخبرات فى القوات المسلحة. وكان اللواء طبيب محمد رضا عوض أحد هذه الكفاءات.

وعندما قارب عمودى الفقرى على الشفاء، لاحظت أن هناك حركة عمرانية نشطة تحدث فى الأرض المحيطة بالمركز، وعندما سألت اللواء رضا عوض عنها، ابتسم وقال لى: إنك لن تعرف هذا المركز بعد التجديدات والإضافات التى نجريها، إننا بسبيل تنفيذ مشروع ضخم، والفضل فى ذلك لتوجيهات معالى وزير الدفاع المشير

محمد حسين طنطاوى، الذى يلح فى تطوير هذا المركز الطبى ليصبح أحدث مركز طبى فى الشرق الأوسط.

وقد انقطعت عن زيارة المركز الطبى منذ أن تماثل عمودى الفقرى للشفاء، حتى شاهدت على شاشات التلفزيون المصرى افتتاح الرئيس محمد حسنى مبارك للمركز فى وضعه الجديد بعد التطوير الهائل الذى لحقه، فأدركت أن القوات المسلحة المصرية تنجز ما تعد!

(٨١)

لغز عدم تنفيذ الأحكام القضائية!*

ما هى قيمة الأحكام القضائية بدون تنفيذ؟ هذه الظاهرة تحدث فقط فى بلادنا، لأسباب خفية لا يعلمها إلا الله وحده! ولقد كتبت كثيرا فى هذه الظاهرة حتى أنها لم تعد تدهشنى، ولكن استمرارها أصبح يهدد العدالة فى مصر، وهو أمر خطير، لأن العدل هو أساس الملك.

كم كان بودى أن يتناول أسامة أنور عكاشة، أو محمد جلال عبدالقوى. هذه القصة الفريدة، قصة زوج شاب يداعب زوجته بمسدس محشو، ويصوب بدقة على رأسها، ويطلق النار ، فتخترق الرصاصة رأسها، وترديها قتيلة، ويعتذر بأن القتل كان خطأ،. وأنه لم يكن يقصد قتلها. ويكون القاتل حسن الحظ لدرجة أن المحكمة تصدقه، فتحكم عليه بالحبس سنة عن تهمة القتل الخطأ، وسنة عن احراز سلاح، وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات، كما لو كان قتل قطة ضالة!

ثم يصادف حسن الحظ المتهم القاتل، فعندما تعاد محاكمته فى العام الماضى يصدر الحكم غيابيا سنة واحدة مع الشغل ومصادرة

---

* الأربعاء ٧ / مارس/ ٢٠٠١

السلاح! ويحالفه حسن الحظ مرة أخرى فيحكم عليه بستة أشهر مع الشغل والنفاذ لجريمة القتل الخطأ ومصادرة السلاح والذخيرة. وتؤول القضية في النهاية للمستشار حسن صالح، بعد أن تم فصل القضية إلى قضيتين: قضية القتل الخطأ، وقضية إحراز السلاح والذخيرة، ويحكم على القاتل بالحبس ٣ سنوات مع الشغل، ودفع كفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ بشكل مؤقت.

مع ذلك فلا يعتقد القارئ أن القصة انتهت بهذا الحكم! فالغريب أن المتهم مازال مطلق السراح، يمارس حياته الطبيعية كأنه لم يقتل، ولم يصدر عليه حكم بالحبس ٣ سنوات مع الشغل! والأغرب من ذلك أن الحكم مازال سارى المفعول إلى اليوم منذ أن صدر فى ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٠٠!.

فهل هى كرامات خاصة لهذا المتهم القاتل؟ وأن هذه هى طبيعة الأحكام القضائية في مصر، فهى تصدر اسميا. وتتوقف فعليا؟ أو أن هناك آلية لتنفيذ الأحكام القضائية فى مصر لا يعلم بها جمهورنا الكريم، ويتطلب العدل إحاطته بها علميا حتى تتحقق الآية الكريمة: «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب».

أليست هذه القصة مما تستحق أن يتناولها روائى قدير ليصوغ منها فيلما أو مسلسلا يشد المشاهدين؟

إننا لا نشكك فى عدالة الأحكام التى صدرت، فلم ندخل فى ضمير القاتل وهو يردى زوجته نورهان قتيلة بطريق الهزار! وإنما نحن فقط نسأل: هل الأحكام القضائية فى مصر للتنفيذ أو أنها للزينة؟

(٨٢)

الوجه الآخر لترعة المنصورية!*

محافظ الجيزة الحالى المستشار محمود أبو الليل، يعد من أنشط المحافظين الذين شهدتهم هذه المحافظة، وآماله كبيرة فى النهوض بهذه المحافظة ذات الشهرة العالمية، كما أن عنايته بالمنطقة المجاورة لأهرام الجيزة وأبو الهول، تعبر عن إحساسه بالمسئولية السياحية لهذه المنطقة. وربما كان مشروعه الحضارى الكبير بردم مصرف اللبينى المطل على الأهرامات، والذى كان مبعث استغراب وسخرية السياح، لما ينبعث منه من روائح كريهة، وأسراب هائلة من الناموس والبعوض وغيرها بما يتناقض مع البيئة! فقد قام الرجل عقب توليه منصبه بردمه، وتحويل المنطقة التى كان يخترقها إلى حديقة، وهو ما يجرى فيه العمل حاليا.

على أن هناك منطقة أخرى تحتاج إلى عنايته، وهى المتصلة بترعة المنصورية، وقد كتب لى عنها الدكتور طارق البدرى بالمركز القومى للبحوث، ورفق بخطابه صورا توضيحية.

---

* الجمعة ٩ / مارس ٢٠٠١

لقد كتب يقول: إنه أتيح له السير فوق كوبرى المنيب، الذى مكنه من الوصول إلى نهاية شارع الهرم فى نحو عشر دقائق، مما يعد ـ بحق ـ انجازا ضخما يحسب لمنفذيه.

ولكنه عندما وصل إلى طريق المنصورية، إذا به يشم رائحة عفنة عطنة! فنحن الآن فى موسم السدة الشتوية، حيث تجف ترعة المنصورية، ويظهر قاعها مملوءا بالقمامة، فتبدو الترعة وكأنها صندوق قمامة عملاقا بطول الترعة حتى كوبرى أبو الهول، حيث تبدأ من هناك تغطية الترعة وزراعة مكانها بالخضرة حتى شارع الهرم!

ومن ذلك يظهر أن الدولة كست الجزء الذى يراه السائحون، والذى يبدأ من شارع الهرم حتى منزل الهرم والصوت والضوء، وتركت الباقى كصندوق قمامة للمواطنين المصريين الذى يقطنون فى هذه المنطقة، ليزكم أنوفهم، ويشيع الأوبئة فى هذه المنطقة!

ثم يقول صاحب الرسالة: إننى لا أعفى سكان المنطقة من مسئولية إلقاء القمامة فى الترعة ولكن هل وجدوا البديل؟ إنه بدون بديل يصبح إلقاء القمامة فى الترعة هو البديل الأوحد!»

وهذا حقيقى! وهو السبب فى قذارة القاهرة الكبرى! فنظافة أية مدينة هى مسئولية مشتركة بين الدولة والمواطنين، فالمدينة التى تعنى الحكومة بنظافتها أولا بأول يخجل المواطنون من توسيخها، والمدينة التى تجهز الحكومة كل شارع فيها بسلال القمامة يخجل المواطن من إلقائها على الأرض!

أذكـر أننى فى إحـدى رحـلاتى إلى مـدن فـرنسـا أن تناولت سندويتشـات فى إحدى حدائق مـدينة «أنجـوليم» وعندمـا فـرغت من طعامى توهمت أن الحديقة ليست مجهزة بسلال المهملات وأن على أن أبحث عن سلة مـهـملات خـارجهـا! ولكنى فوجئت بأننى أجلس بين سلتـين تحـاصـرانى ولا تدع لى مجـالا للتفكير: إحداهمـا عن يمـينى والأخـرى عن يسارى، وكل منهما على بعد مترين أو ثلاث من مقعدى، فلم أملك إلا أن ألقى باللفافة فى واحدة منهما! وكان شعورى أن إدارة المدينة فى هذه البلدة لا تدع للفرد أية فرصة لتوسيخها، فهى تحاصره بسلال المهملات أينما ولى وجهه!

ومن هنا، إذا كان الجزء الجاف من ترعة المنصورية قد تحول إلى صندوق قـمـامـة، فـإن المسـئوليـة تقع على الذين لم يعـدوا البـديل للمواطنين لكى يحافظوا على نظافة المنطقة!

ومن هنا فـأملى أن تشمل رعاية السيد المستشار محافظ الجيزة هذه المنطقة.. فالتركة التى ورثها تركة ثقيلة!

(٨٣)

معركة الدكتور حسين كامل بهاء الدين!

الخصومة بين وزير التربية والتعليم الحالى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وبين جماعات الإسلام السياسى خصومة متجددة ولا ينتظر انتهاؤها. فلا تنسى جماعات الإسلام السياسى أبدا أن هذا الوزير بالذات هو السبب الرئيسى فى إحباط مخططها فى السيطرة على العقل المصرى الناشئ، وتنشئة جيل يحمل رسالة الإسلام السياسى ويبشر بها بين جماهير الشعب المصرى، وتحويل مصر فى النهاية إلى دولة خمينية.

لقد كان مخطط جماعات الإسلام السياسى هو تحويل مدرسى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية إلى دعاة لفكرهم، وتحويل مؤسسة التعليم من مؤسسة لإلحاق مصر بالقرن الواحد والعشرين إلى مؤسسة للرجوع بمصر إلى العصر الوسيط، والخضوع لمنطق دعاة التكفير.

ولكن كان من سوء حظ هذه الجماعات وجود وزير مستتير على رأس مؤسسة التعليم، هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين، تحمل

◆ الخميس ٨ مارس/ ٢٠٠١

المسئولية التاريخية عن إنقاذ مصر من هذا المصير، عن طريق إقصاء دعاة الإسلام السياسى عن مهمة التدريس، والإصرار على أنه مهمة المعلم الأساسية هى مهمة تربوية تعليمية، وليست مهمة سياسية!

ومنذ ذلك الحين أصبح وزير التعليم هدفا للهجوم، وشماعة تعلق عليها مشاكل العملية التعليمية، التى ازدادت وتزداد تفاقما لأسباب تتعلق بإيقاع العصر، وإمكانات الدولة أكثر مما تتعلق بعمل الوزير.

وهذا يتطلب منا إلقاء نظرة تاريخية على مشكلة التعليم فى مصر!

لقد بدأت مشكلة التعليم فى مصر مع عصر محمد على الكبير، وكانت مرتبطة بتحديث مصر. بمعنى أنه لم تكن هناك قبل عصر محمد على مشكلة تسمى مشكلة التعليم! فقد كان التعليم دينيا، ويتولاه الأزهر بطريقته التقليدية التى سار عليها منذ نشأته، ولم يكن له صلة بالدولة المصرية من قريب أو من بعيد، وإنما كان مرتبطا بالمجتمع المصرى ومؤسساته الدينية والتعليمية.

وعندما أراد محمد على تحديث مصر، ونقلها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، رأى أنه لا يمكنه الاعتماد على مؤسسة الأزهر، التى كان التعليم فيها منفصلا عن العصر الحديث، وإنما كان عليه الاعتماد على العلوم الحديثة التى عرفها الغرب.

من هنا ظهرت مشكلة التعليم الذى كان أداة محمد على الرئيسية لتحديث مصر، وقد تغلب عليها محمد على عن طريق تكوين كوادر من

الشبان المصريين يتم تعليمهم فى أوروبا وفقا للنظم الغربية، فأوفد منذ عام ١٨٢٦ أول بعثة إلى باريس. وكانت تتكون من أربعين شابا مصريا ، وتلت هذه البعثة الأولى، بعثات أخرى، الأمر الذى ترتب عليه ظهور كوادر فنية وإدارية تلقت تعليما غربيا، نقلت مصر من العصر العثمانى إلى العصر الحديث.

وقد سار إسماعيل على هدى محمد على فى استخدام التعليم كوسيلة أولى ورئيسية لتحديث مصر، فأعاد عهد البعثات التى ازدان بها عصر محمد على، وأخذ يوفد الطلبة الى أوروبا منذ سنة ١٨٦٢.

(٨٤)

رجاء النقاش بين النقد الأدبى والتهيج الدينى!*

النقد الأدبى علم وفن وأدب. ومن سوء حظ بلدنا أن كل من يستطيع أن يمسك قلما توهم أنه أصبح ناقدا أدبيا، بل إن كثيرين ممن يفكون الخط توهموا أنفسهم مؤرخين يفتون فى قضايا التاريخ العويصة التى تحير المؤرخين! وهذه الفوضى هى على كل حال - نتيجة لحالة التسيب التى اجتاحت مجتمعنا بعد أن أطلق سراحه فى عصر الانفتاح، فتصور كثيرون أن الانفتاح الاقتصادى، بما يؤدى إليه بالضرورة من انفتاح فكرى، يعنى الفتوى فى أى مجال وفى أى اتجاه بدون قيود!

ولأن دعاة الإسلام السياسى يعتبرون أنفسهم مسئولين عن عقل مصر، فإن كل ما يفرزه العقل المصرى من إنتاج أدبى أو علمى أو دينى يصبح من اختصاصهم! وكل ما ينشر فى مصر يصبح خاضعا لرقابتهم، فإذا كان تفسيرهم له مخالفا لتفسير من قاموا بنشره، أقاموا الدنيا وأقعدوها مستخدمين أقوى وأمضى سلاح، وهو الدين!

---

* السبت ١٠ مارس/ ٢٠٠١

فليس أسهل عندهم من اتهام مخالفيهم بالمروق من الدين، وليس أقرب اليهم من تعبئة الجماهير المتدينة دفاعا عن الدين!

وهو ما حدث فى أزمة رواية «وليمة لأعشاب البحر» وأدى إلى فتنة حقيقية ومظاهرات عارمة فى جامعة الأزهر غضبا للدين الذى امتهن فى نظر المهيجين.

فلم نقرأ لأحد منهم نقدا أدبيا للرواية يضع الأمور فى نصابها، ويعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله، بل رأينا الإدانة البالغة والتهم الشنيعة بالمروق من الدين ومن الأخلاق، والخروج على آداب المجتمع وتقاليده، وقرأنا استصراخا من أحد الكتاب المصريين للخروج إلى الجهاد دفاعا عن دين الله.

ولكنا لم نقرأ نقدا أدبيا للرواية يصدر من عالم متخصص فى نقد الأدب، وإنما كان انفجارا وتبادل اتهامات! ولعلى اشتركت فى محاولة بعض الجادين وقتذاك فى تفسير وقائع الرواية، ولكن المشاركة لم ترق إلى مستوى النقد الأدبى كما قرأته فى الكتاب الذى ألفه الناقد الأدبى المبدع الأستاذ رجاء النقاش، والذى صدر تحت عنوان: «قصة روايتين، دراسة نقدية وفكرية لرواية ذاكرة الجسد، ورواية وليمة لأعشاب البحر».

وربما كان الأنموذج الذى أقدمه فى هذا المقال للنقد الذى وجهه الأستاذ رجاء النقاش لرواية وليمة لأعشاب البحر» يبين الفرق بين النقد الذى يوجهه عالم فى النقد الأدبى، ومهيج من مهيجى الإسلام السياسى!

يقول الأستاذ رجاء النقاش:

«إن الفكرة الخادعة التى تقول : إن الفن هو الحياة، هى فكرة خاطئة وخطيرة،، لأن من يستسلم لها استسلاما آليا، سوف يقع فى أخطاء فادحة. ففى الحياة الواقعية المباشرة يمارس الإنسان عادات يومية، لا يجدى تسجيلها فى الفن شيئا، بل لا شك أن هذا التسجيل يسىء إلى أى عمل فنى حقيقى، فالإنسان يدخل «الحمام» فهل يأتى رسام ليصور لنا هذه الصورة بحجة أنها واقعية؟ ليست هذه واقعية ولكنها سخافة وقلة ذوق.

«فالفن ليس هو الحياة بكل تفاصيلها المجدية وغير المجدية. إن الفن فى حقيقته هو «تعبير عن الحياة» وليس تصويرا فوتوغرافيا «آليا» لها.

وهذا هو الخطأ الذى وقع فيه مؤلف الرواية حيدر حيدر! فقد قام بتصوير إحدى شخصيات الرواية، وهو المسمى «مهيار» بالتحديد، تصويرا خاليا من الحكمة الفنية. فما هى الحكمة فى تقديم «مهيار» - وهو مثقف ثورى محبط، على أنه سافل ومنحط ولا يراعى مشاعر إحدى فى تعبيره عن أى شىء، حتى عن الدين! ليكن بالبذاءة والاستهتار كما حدث مع شخصية مهيار.. إن الذين قرءوا الرواية قراءة خاطئة قد ألصقوا كل ما قاله أو فعله مهيار بالمؤلف حيدر حيدر! وهذا خطأ لا شك فيه، ولكن الخطأ الأكبر هو الذى وقع فيه حيدر نفسه، بأن ترك لهذه الشخصية أن تعكر مياه روايته بالسفاهة

والبذاءة وقلة الذوق والعدوان على مشاعر الناس! وهذا خطأ فى الفن دفع حيدر له ثمنا غاليا، لأنه لم يترك مسافة واعية بينه وبين شخصية مهيار فأعطى الفرصة للبعض للتوحيد بين مهيار وحيدر!

هذا النقد الأدبى الذى كتبه الأستاذ رجاء النقاش لرواية وليمة لأعشاب البحر أشد فاعلية فى تجريح الرواية من التهييج الدينى الأهوج الذى جرى. فياليت الخبز يعطى لخبازيه؟

(٨٥)

مشكلة التعليم والحركة الوطنية! *

مشكلة التعليم فى مصر ارتبطت بتحديث مصر فى عصر محمد على، ولم يكن لها وجود فى العصر العثمانى ، ومنذ ذلك الحين اعتبر المصريون قضية التعليم محور حياتهم، ووسيلتهم الكبرى للحاق بركب العصر. لذلك لم يكن غريبا أن يعبر الرئيس مبارك عن ذلك بقوله: «التعليم، والارتقاء به، هو طريقنا ومدخلنا لخريطة العالم الجديدة.. التعليم هو المحور والأساس لأمننا القومى بمعناه الشامل»... إلى آخره.

وقد رأينا كيف كانت الدولة فى عهد محمد على هى التى اكتشفت هذا الاكتشاف، وتعهدته. وقد بدأ الأمر بمحمد على، وتلاه إسماعيل، وكان مقدرا لمصر أن تكون اليوم فى مقدمة دول العالم المتقدم لو لم تتنبه أوروبا لهذه المنافسة، فكان الاحتلال البريطانى لمصر الذى عطل تقدم مصر سبعين عاما، وأحدث نكسة كبيرة فى التعليم، بأن حصره فى تخريج موظفين، بدلا من أن يكون وسيلة للحاق بالعصر!

---

* الأحد ١١ مارس/٢٠٠١

ومنذ ذلك الحين انتقل الاهتمام بالتعليم من الدولة إلى الشعب، وأصبح جزءا من الحركة الوطنية التى كانت تخوضها القوى الوطنية ضد الاحتلال البريطانى، لتحرير وسائل الإنتاج أولا من قبضة الاحتلال، وللنهوض بمصر لتلحق بالأمم المتقدمة.

وهذا يفسر أن نشرة الجامعة المصرية ارتبطت بأكبر زعيمين وطنيين قامت على اكتافهما الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال البريطانى، وهما مصطفى كامل وسعد زغلول . وقد قامت على التبرع! ولما لم يكف التبرع لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوربا، تدخلت الدولة، فدفعت الدولة فى عهد سعد زغلول للجامعة «خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر مرة واحدة - حسب تعبير سعد زغلول.

ولما بدأت الجامعة تتعثر ماليا، بسبب ما كانت تدفعه ايجارا لمقرها فى دار جناكليس، الذى هو مكان الجامعة الأمريكية الحالية، وكان يبلغ ٤٠٠ جنيه فى السنة، تقدمت الأميرة فاطمة الزهراء ابنة الخديو إسماعيل ربيبة المجد وربة الكرم، الدرة العصماء، صاحبة الأيادى البيضاء» - كما وصفتها الوثيقة التاريخية التى وضعت بالحجر الأساسى لبناء الجامعة الأولى ببولاق الدكرور (مقر وزارة الزراعة الحالى) سنة ١٩١٤ - لتكمل الصرح الذى بنته القوى الوطنية المصرية وعلى رأسها سعد زغلول، فوهبت للجامعة قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور، خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة، ووقفت عليها ٦٦١ فدانا من أجود الأراضى فى الدقهلية،

وتبرعت بجواهر وحلى لتباع وينفق من ثمنها فى البناء، وقيمتها ١٨ ألف جنيه بعملة تلك الأيام، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه ـ أى ١٠ ملايين جنيه بعملة هذه الأيام، واحتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤.

ومن هنا يتضح أن قضية التعليم تحولت من قضية تتولاها الدولة فى عصر محمد على وإسماعيل، إلى قضية وطنية من الدرجة الأولى فى عهد الاحتلال البريطانى، تتكاتف فيها جهود الشعب والدولة على السواء!

(٨٦)

قضية التعليم بين الاحتلال البريطانى والحكم الوطنى!*

قلنا فى مقالنا الماضى إن مصر كان مقدرا لها أن تصبح بعد عصرى محمد على واسماعيل - فى مقدمة دول العالم المتقدم، لو لم تتنبه أوروبا للخطر، فكان الاحتلال البريطانى، الذى عطل التعليم فى مصر لمدة سبعين عاما.

لقد كان مفهوم الاحتلال البريطانى للتعليم غير مفهوم محمد على وإسماعيل، ففى حين كان التعليم فى عهد العاهلين الكبيرين وسيلة لنقل مصر إلى العالم الحديث المتقدم، كان مفهوم الاحتلال للتعليم أن يكون أداة لتخريج موظفين من الدرجة الثانية يتولون الوظائف، واضعا فى اعتباره أن تكون الوظائف العليا فى يد الانجليز والأجانب.

وفى البداية تصور الاحتلال أنه يمكنه الاستعانة بالأقباط فى تنفيذ سياسته فى تجميد التقدم فى مصر، ولكن تجربته معهم أثبتت له أنه لا يوجد فرق بين المسلم والقبطى. لقد اكتشف كرومر أن الفرق

---

* الاثنين ١٢ مارس ٢٠٠١

الوحيد بين المسلم والقبطى هو أن الأول مصرى يتعبد فى مسجد، والثانى مصرى يتعبد فى كنيسة، ولذلك انصرف عن الاثنين وأخذ يستعين باللبنانيين والشوام.

على هذا النحو انتقل التعليم من يد الدولة إلى يد الشعب، فأصبح جزءا لا يتجزء من الحركة الوطنية، فنشأت الجامعة المصرية بجهود وطنية بحتة وبتبرعات الوطنيين، وعندما قصرت هذه الأموال تولى سعد زغلول العناية بالجامعة، فدفعت الدولة فى عهده للجامعة خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون، وتقدمت الأميرة فاطمة الزهراء، ابنة الخديو إسماعيل بهديتها العظيمة التاريخية التى أعطت للجامعة المصرية مقرها العظيم الحالى فى الجيزة.

وهنا أجد على أن أقطع هذا السياق لإبداء ملاحظة طريفة كانت كثيرا ما تخطر ببالى أثناء مشاهدة مسلسل محفوظ عبدالرحمن «بوابة الحلوانى». فقد شاء جهل المخرج بتاريخ الأميرة فاطمة الزهراء، إلا أن يظهرها فى صورة فتاة باهتة تطارد عزت العلايلى، دون أن يدرك أفضالها العظيمة على الجامعة والعلم!

عل كل حال فمنذ أن تحولت قضية التعليم إلى قضية وطنية، أخذت تتحسن الأمور تدريجيا رغم إرادة الاحتلال. ففى الفترة من قيام الحكم النيابى فى عام ١٩٢٤ إلى صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠، تقررت مجانية التعليم على ثلاث خطوات: الخطوة الأولى بالنسبة للتعليم الأولى. فقد نص دستور ١٩٢٣ فى المادة ١٩ منه على

أن التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات، وهو مجانى فى المكاتب العامة.

أما الخطوة الثانية فكانت بالنسبة للتعليم الابتدائى، وقد تقرر فى عام ١٩٤٤ وكانت الخطوة الثالثة فى عام ١٩٥٠ بالقانون رقم ١٤٢ الذى قرر مجانية التعليم الثانوى.

ويلاحظ أن هذه الخطوات تمت على أيدى حكومات وفدية تعبر عن مجموع الشعب. وقد كان فى عهد حكومة الوفد الأخيرة أن ارتفع لأول مرة شعار: التعليم كالماء والهواء - أى لاغنى عنه لحياة الأمة.

ومع مجىء ثورة يوليو شغلت البلاد بقضية الصراع العربى الإسرائيلى على المستوى الخارجى، وبأزمة الديموقراطية على المستوى الداخلى، ثم قضايا الوحدة العربية، ولكن مع تأميم وسائل الإنتاج، وتولى الدولة مسئولية التنمية على كافة المستويات، كان لابد أن ينال التعليم حظه من عناية الدولة رغم كل الصعوبات السياسية الداخلية التى انتهت باغتيال رئيس الدولة محمد أنور السادات.

ومع تولى الرئيس مبارك مسئولية البلد، انتقل الاهتمام بالتعليم الى مستوى جديد.

(٨٧)

نـداء للدكتـور نجيب الهلالى!*

الخطاب المؤثر الذى أنشـره فى هذا المقال، يستحق اهتمام العالم الكبير السيد الأستاذ الدكتور نجيب الهلالى، رئيس جامعة القاهرة.

تقـول الرسـالة: «انا مـوظفـة بجـامـعـة القـاهرة من عـام ١٩٧٢ (بالدرجة الأولى) حكم على قضاء الله وقدره أن أصاب بمرض سرطان الثـدى. وقـد تم بالفـعل اجـراء جـراحـة لـى بالمسـتـشـفى الفـرنسـاوى لاستئصال الورم، ومعه الغدد.

«بعد اجراء الجـراحة لـى تقرر لى العـلاج الكيماوى، على أن تؤخذ الجـرعة كل ٢١ يومـيا، وبمقـتـضـاه أدخل المسـتشفى لأخذ الجـرعـة، واخرج فى اليوم الثانى، مع التوصية بصرف علاج.

على أنه لما كان العلاج غالى الثمن، فإنه لا يتم صـرفه فورا، وإنما لابد من عرضه على لجنة طبية، طبقا للائحة الجامعة التى تنص على أن أى دواء يزيد ثمنه على مائة جنيه، يلزم عرضه على لجنة طبية.

---

* الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠٠١

وهذا إجراء سليم لولا أن هذه اللجنة طبقا للائحة تنعقد بصفة دورية مرتين فى الشهر: المرة الأولى يوم الثلاثاء الأول من الشهر، والمرة الثانية يوم الثلاثاء الأخير من الشهر.

ويترتب على ذلك ان الدواء الدى يلزم تعاطيه بعد الجرعة الكيماوية للتخفيف من أعراضها، عليه أن ينتظر نصف شهر على الأقل حتى تجتمع اللجنة الطبية وتصدق على صرف الدواء! وما أدراك ماهو العناء الذى يصيبنى بعد أخذ الجرعة الكيماوية، أو الألم الذى لا يخفف منه إلا تعاطى الدواء!

لقد فكرت كثيرا فى شراء الدواء على نفقتى الخاصة على أن أسترد الثمن بعد موافقة اللجنة الطبية، ولكن اللائحة لا تبيح صرف ثمن الدواء، وإنما تبيح صرف الدواء! أى أنه علىَّ أن أصرف الدواء مرتين: مرة على نفقتى الخاصة، ومرة على نفقة الجامعة!

ولكن الدواء الذى أصرفه على نفقة الجامعة لا أستطيع التصرف فيه لعدم حاجتى إليه، فماذا أفعل به؟ هل أبيعه لأية صيدلية؟ وأين هى الصيدلية التى تشتريه منى وهو دواء غالى الثمن؟

فإذا انتظرت حتى تجتمع اللجنة الطبية للتصديق على صرف الدواء، فإن هذا الانتظار يكون على حساب شفائى من المرض اللعين، اذ قد أنتظر أربعة عشر يوما كاملة!

إننى أعلم أن رئيس الجامعة الدكتور نجيب الهلالى ذو قلب كبير، فهل تعرض عليه الأمر ليتغلب على هذه العقبة اللائحية، ويسمح

للمـريض الذى يثبت شراءه للدواء والذى يحوز على فاتورة بثمنه، أن يسترد قيمة ما دفع؟

أو تخصص صيدلية معينة يتم صرف الدواء منها، وتتولى الجامعة الدفع بعد موافقة اللجنة الطبية.

أو تفوض اللجنة الطبية المسئولة عن الشئون العلاجية بالمستشفى فى اعتماد صرف الدواء من نفس صيدلية المستشفى فى الحالات الخطيرة التى تتصل بالمرض اللعين. هذا علما بأن هذه المشكلة يعانى منها الجميع، أى يعانى منها الموظفون وأساتذة الجامعة أنفسهم.

بالله ياسيدى أرجو توصيل هذه الشكوى للأستاذ الدكتور نجيب الهلالى ليزيل هذه العقبة الروتينية البحتة، فما دام الدواء يصرف فى كل الأحوال.. فلماذا لا يصرف عند الاحتياج اليه؟

انتهى خطاب السيدة المذكورة، والأمر مفوض للأستاذ الدكتور نجيب الهلالى رئيس جامعة القاهرة، الذى أثق فى استجابته لهذا المنطق العلاجى. وكفاه الله شر المرض.

(٨٨)

محمد عبدالوهاب وأنا!!*

من الأمور القليلة التى ندمت عليها فى حياتى، أننى لم أتبادل الأحاديث مع الموسيقار العظيم محمد عبد الوهاب، على الرغم من أننا كنا أقرب ما نكون، وكنا فى مكان واحد، وفى غرفة واحدة!

فقد كان الفنان العظيم عضوا فى مجلس الشورى، وكان يجمعنا جلسات واحدة أحيانا، ولقاءات أخرى فى لجان المجلس العديدة أحيانا أخرى، ومع ذلك لم أفكر فى أن أقترب منه، وأتبادل معه الأحاديث!

وكان السبب أننى كنت أعتقد أن الفنان الكبير يريد أن يعيش مع أفكاره، ولا يريد أن يزعجه أحد، فكنت أتركه يجلس وحيدا، وأنا أكثر الناس شوقا إلى الكلام معه أو على الرغم من أنه أعرب لى فى مناسبات عديدة عن ود يكنه لى وتقدير. ولكن احترامى لصحته منعنى من انتهاك قدسية هذا الصمت!

ثم عرفت - بعد فوات الأوان - أن الفنان الكبير لم يكن يرى أبعد من أنفه، وأن وحدته لم تكن اختيارا، وانما كانت اجبارا! فلم يكن يرى

---

* الخميس ١٥ مارس ٢٠٠١

من بالغرفة حتى يحييهم ويحيوه، أو يشجعهم على الكلام معه فيتشجعوا! ومن هنا كان يجلس وحيدا، لا يتكلم مع أحد، ولا أحد يكلمه!

وقد تذكرت ذلك مؤخرا عندما وجدت نفسى فى الموقف نفسه تقريبا! فبسبب جلطة أصابت أحد شرايين عينى اليسرى، وهى العين السليمة، انخفضت قوة الابصار إلى حد كبير، وخبا الضوء، وزاد الاعتام، وصرت أرى الوجوه دائما فى العتمة على نحو لا يمكننى من تمييزها لأول وهلة حتى تقترب منى.

وبذلك صرت أرى وجوه أصدقاء أعرفها، فلا أميزها حتى يمر أصحابها، الأمر الذى خشيت أن يتبادر إلى ذهن أصحابها أننى أتجاهلهم، فيسبق سوء الظن حسن الظن بلا ذنب أتيته! ومن هنا رأيت المبادرة بالتوضيح، وفى ذهنى الفنان الكبير محمد عبد الوهاب! فلا يظلمنى أحد كما ظلمته، ولا يسئ الظن فىّ أحد كما أسأت الظن به!

والمهم أن هذه الإصابة فى عينى كانت فرصة نادرة لأكتشف دقة صنع الخالق وإعجازه! فهذه العين، التى هى أصغر عضو فى جسم الإنسان، عبارة عن جهاز اتصالات بالغ التعقيد، لكل شريان فيه وظيفة محددة تتصل بالشبكية، فتنير الرؤية للإنسان على خير ما يرام.

وكل إنسان فى الكون - غنيا كان أو فقيرا - يملك هذا الجهاز الذى لا يقدر بثمن! ولكن دون أن يشعر بقيمته! فقد يسخط لأهون الأشياء، والبعض يكفر بنعمة الله لأسباب فى غاية التفاهة! ولا أحد فى الكون

يشعر بأنه كنز متحرك! وأن كل جهاز فيه، من قمة رأسه الى أخمص قدميه، لو أصابه العطب، لما أغناه عنه مال قارون!

ولكن أكثر الناس لا يعلمون!

(٨٩)

تجارة السلاح تكسب!*

عندما زرت روسيا فى الصيف الماضى فى رحلة سياحية لموسكو ولييننجراد (بترسبورج حاليا) فوجئت أنا وزوجتى باختفاء الصناعة الروسية! بمعنى اختفاء السلع الروسية الصنع، والتى كانت تتميز بالمتانة ورخص الثمن! فقد كانت كل السلع المعروضة فى المحلات أجنبية الصنع (انجليزية وامريكية وفرنسية) وكلها غالية الثمن. وقد أغضب هذا الحال زوجتى حتى أنها كانت تسخر من أصحاب المحلات وتخاطبهم فى حدة: أين ضاعت صناعتكم؟ هل ضاعت مع هيبة الاتحاد السوفيتى؟

كانت البضائع الروسية الصنع متينة بالفعل! صحيح أنها كانت تفتقد إلى بعض الجمال، وتتميز بالخشونة، ولكنها كانت تعيش أطول من غيرها من الصناعات المثيلة. لقد كان فى ذهن زوجتى بعض السلع التى اشترتها أيام الاتحاد السوفيتى، ولم يعد لها وجود فى عهد روسيا

---

* الجمعة ١٦/٣/٢٠٠١

الحالية، فقد انقرضت كما انقرضت بعض الحيوانات البائدة! وحلت محلها السلع الأمريكية وغيرها!

واليوم قرأت فى الصحف ما طمأن بالى إلى أن روسيا بخير! لقد قرأت أن التقارير العسكرية كشفت أنه خلال عام ٢٠٠٠ وصلت مبيعات الأسلحة الروسية الى أربعة مليارات دولار، وأنها ارتفعت بنسبة ٢٠ فى المائة مسجلة أعلى معدل لها منذ انهيار الاتحاد السوفيتى! وأن الصين والهند تحملان رأس قائمة الدول المستوردة للأسلحة الروسية، بنسبة إجمالية تصل إلى ٩٠٪ من حجم صادرات روسيا، وأن الدولتين قد تعاقدتا بالفعل على شراء أسلحة روسية بقيمة ١٣,٦ مليار دولار خلال السنوات القادمة!

هنا أدركت لماذا اختفت السلع الروسية المفيدة!! بمعنى أنها اختارت أن تنتج أكثر السلع ربحا فى العالم، وهى سلع الدمار!!

فمن المعلوم أن المرء يشترى ثلاجة بألف جنيه، فتعيش فى بيته أكثر من عشرة أعوام، ولكن الدولة تشترى طائرة حربية بخمسين مليونا أو أكثر، فتسقط بصاروخ فى دقيقة واحدة وتضطر إلي شراء طائرة أخري بعد أيام! وفي الوقت نفسه فإن الصاروخ من طراز باتريوت يطلق مرة واحدة وإلى الأبد، ويضيع معه ثمنه الذى يبلغ مليونا أو أكثر أو أقل، ولكنه فى كل الأحوال مال مهدر!

إذا كان الأمر كذلك فلماذا تهدر روسيا طاقتها فى صنع ثلاجة بألف جنيه، ولا تصنع صاروخا بمليون؟ هذه هى القضية!

ومن هنا نفهم لماذا لا يسود السلام الشرق الأوسط؟ ولماذا لا تحل قضية الصراع العربى الاسرائيلى؟ ولماذا يحتل العراق الكويت، فتتحد ٣٣ دولة عالمية لتحرير الكويت؟ ولماذا لايكف النظام العراقى عن تهديد الكويت وإعلان أنها جزء من الخريطة العراقية، حتى تظل الطائرات الحربية الأمريكية فى الكويت لحمايتها من الخطر العراقى (الذى يصنعه النظام العراقى؟). ولماذا تثور الفتن والحروب والصراعات الحربية فى كل بقعة من بقاع العالم؟

وحتى نفهم القضية بشكل أفضل، لنتصور أن السلام عم العالم، وتصالحت كل الأمم والشعوب، واختفى شبح الحروب، وساد الوئام، هل تبقى مصانع السلاح؟ وهل تزدهر؟ أو أنها تفلس ولا يبقى لها أثر؟

هذا يفسر ما نقوله دائما من أن صناع السلاح هم الذين يحكمون العالم، وهم الذين يحركون النزاعات، ويؤججون الخلافات، ويشعلون الحروب الصغيرة والكبيرة، ويملكون الثروات الهائلة لرشوة حكام العالم حتى تبقى نيران الأحقاد والفتن والحروب متقدة على الدوام!!

(٩٠)

طالبان وأعداء الحضارة!*

منذ نشأة الأديان على وجه الأرض، لم يحدث أبدا أن تناقض الدين مع الحضارة! وعلى العكس من ذلك تماما فإن الشعوب البدائية عندما كانت تشعر بحاجتها الى الدخول فى سلك الشعوب المتحضرة، كانت تبحث عن دين تعتنقه، فتصبح بذلك من الشعوب المتحضرة!

ويروى فى ذلك قصة طريفة، عندما أرادت الشعوب الوثنية التى كانت تقطن روسيا الحالية، أن تدخل فى سلك الشعوب المتحضرة، فأرسلت وفداً مهمته البحث عن دين يناسبها. وقد زار هذاالوفد مصر، كما زار بيزنطة، وزار روما، وعدة بلاد أخرى. وعند عودته قدم تقريرا بنتائج زيارته، انتهى فيه الى التوصية باعتناق الدين المسيحى، المذهب الأرثوذكسى، الذى كانت تعتنقه الامبراطورية البيزنطية.

وقد برر عدم توصيته باعتناق الإسلام، بأنه عند زيارته مصر لم يشد أنظاره الطريقة التى يؤدى بها المصريون صلاتهم؛ والتى تتسم بالبساطة الشديدة، فهم يصلون على أية بقعة من الارض، فيقومون،

---

* السبت ١٧ /٢٠٠١/٣

ويقعدون، ثم يقومون ويقعدون، وهكذا، وفى النهاية يتلفتون حولهم يمينا ويسارا، وتنتهى بذلك مراسم صلاتهم!

ولأنهم فى الأساس قبائل بدائية بسيطة، فلم تشدهم هذه البساطة، وإنما شدتهم الطريقة التى يؤدى بها المسيحيون الارثوذكس صلاتهم فى كنيسة أيا صوفيا، حيث موسيقى الارغن، والطقوس الكهنوتية الوقورة، والملابس الموشاه بالقصب التى كان يرتديها الكهنة، الى غير ذلك. ومن ثم فقد شعروا بأن هذا الدين هو الذى يستطيع أن يجذب مواطنيهم لاعتناقه، فأوصوا بذلك!

والمهم فى هذه القصة أن الدين كان دائما أبدا مرادفا للحضارة، ولم يكن أبدا نقيضا للحضارة إلا فى هذا العصر. فقد خرج دعاة التكفير من الجماعات الإسلامية يندرون بكل مظهر من مظاهر الحضارة المصرية، ويتحدثون عن التماثيل التى تركتها الحضارة المصرية القديمة بوصفها أصناما!! على الرغم من أنهم لم يروا أحدا يركع أمامها!

بل ـ رأينا خمسة كلاب معقورة ينتهكون معبد الدير البحرى فى الأقصر، ويبقرون فيه بطون السائحات، ويقتلون النساء والأطفال والرجال. وهم فى نشوة دينية كاذبة، ثم يقتلون زميلهم الذى أصيب، ويقتلون أنفسهم فى النهاية ويذهبون إلى جهنم!

واليوم تثير حركة طالبان أزمة ثقافية دولية، عندما أخذت فى أفغانستان تشن حملة لتدمير التماثيل البوذية، بوصفها أصناما!!

وقامت بالفعل بتحطيم تمثالين عملاقين لبوذا منحوتين فى الجبل. وحطمت ربع التماثيل البوذية الموجودة فى أفغانستان!

لقد شعر العالم المتحضر بالفزع لهذه الجريمة، وأرسلت الأمم المتحدة مبعوثا خاصا إلى كابول لإقناع طالبان بالتراجع عن موقفها. كما لجأت إلى الرئيس مبارك للتدخل بعلاقته الحسنة، لإقناع حركة طالبان بالعدول عن هذه البربرية. فلم تمنع هذه التماثيل الشعب الأفغانستانى من الدخول فى الاسلام، على مدى القرون السابقة، ولم يجد جديد يدعو الشعب الافغانى الى العدول عن الاسلام الى عبادة بوذا!!!

وهكذا، وعلى يد هذه الحركات التى تزعم الإسلام، يظهر لأول مرة كأنه هناك تناقض بين الدين والحضارة، مع أن الدين هو الحضارة!!

(٩١)

حـول حـوارات أحمـد منصـور مع السيدة جيهان السادات!*

تعتبـر أحـدث هجمـة شـرسـة على رئيس مصـر الراحل محمد أنور السـادات، هى التى شنهـا مـذيع فى قناة الجـزيرة بقطر، يدعى أحـمد منصور! ماذا فعل أحمد منصور؟

لقـد انتقى من صـفـائح زبالة خـصـوم السـادات فى مصـر وفى دول الرفض، أقذر ما استوعبته هذه الصفائح المخزية من اتهامات للسادات وهجوم عليه، وأشد مـاسمحت به سخائم هؤلاء الخصوم من افتراءات على الرئيس المصرى الراحل، ثم دعـا السيدة جيهان السادات لسلسلة من اللقاءات، تحت دعوى الدفاع عن الرئيس.

وبكل حسن نية قبلت السيدة جيهان السادات التحدى، دفاعا عن الرجل الذى شهد فى حياته من الهجوم مـا لم يشهده رئيس لمصـر من قـبل، ولقـى بعـد مماته من قلة أدب الخصـوم وسفـالاتهم مـا لم يلقـه رئيس لمصر من قبل!

---

* الأحد ٢٠٠١/٣/١٨

لم يأت المذيع أحمد منصور فى لقاءاته مع السيدة جيهان السادات بجديد، فكلنا قرأنا فى صحف ما عرفت باسم دول الرفض هذه الوساخات، وكلنا قرأنا فى صحف الناصريين أوسخ من ذلك بكثير، وكان آخرها، وأوسخها أيضا وصف السادات بالخائن الأعظم!

وصحف الرفض - لمن لا يعرف من شباب مصر الجديد - هى الدول العربية التى أطلقت على نفسها اسما ضخما فخما، هو «جبهة الصمود والتصدى» ! وقد فهم الناس وقتها أن هذا الصمود والتصدى المقصود به اسرائيل، ولكن مضى منذ ذلك الحين إلى اليوم نحو ربع قرن، دون أن يفرق أحد - أن دولة واحدة من هذه الدول تصدت لاسرائيل بطلقة رصاص واحدة، أوصمدت أمامها بغير الكلام والخطب.! وفهم الناس هنا فى مصر أن التصدى إنما كان لمصر وحدها، ولمنعها من تحرير سيناء، وإبقاء هذه الأرض المصرية رهينة تحت يد إسرائيل حتى تتفق الدول العربية على شن حرب قومية موحدة ضد إسرائيل!! فلم تتحمل دولة واحدة من هذه الدول أن تكون مصر هى الدولة العربية الوحيدة من دول المواجهة التى لا يجثم على أرضها جندى إسرائيلى واحد!

منذ ذلك الحين، وحتى اليوم، كان هم تلك الدول الأول هو تسويد صفحة السادات بأوسخ التهم! وكان هم الأقلام المصرية التى استأجرتها هذه الدول فى مصر هو تنفيذ هذه السياسة!

وقد اعتقد كثيرون أن خصومة أولئك القوم كانت مع السادات نفسه، ولم يعلموا أن الخصومة الحقيقية كانت مع نصر اكتوبر الذى تحقق فى عصر السادات، وأن الهدف الأساسى كان هو تلويث نصر أكتوبر، تحت الزعم بأن الذى حققه خائن!

وقد سخر المصريون فى مصر - أقصد الوطنيين المصريين وليس العملاء! - من هذه الافتراءات، وداسوها بأقدامهم، ومضت عجلة التاريخ فى مصر تحت قيادة الرئيس مبارك، إلى هدفها الذى تحقق بالفعل، وهو أن مصر اليوم أصبحت تحتل مركزا مرموقا فى خريطة العالم لم يكن ليتحقق لها لو كانت سيناء ما زالت تحت الاحتلال الاسرائيلى، وأنها أصبحت بفضل تحرر يدها من أى ضغط إسرائيلى يفرضه عادة الاحتلال الأجنبى لأى بلد من البلاد، هى دولة الصمود والتصدى الحقيقية لإسرائيل ولغير إسرائيل فى هذه المنطقة العربية، وهى التى تحمى الشرعية الدولية، وتحمى الحدود الدولية للدول العربية من أى اعتداء، سواء كان هذا الاعتداء عربيا كما حدث مع الكويت - أو خارجيا.

(٩٢)

حـول حـوارات أحمـد منصـور مع السيدة جيهان السادات(٢)*

قلنا فى مقالنا السابق إن مذيعا مصريا فى قناة الجزيرة يدعى أحمد منصور، انتقى من صفائح زبالة خصوم السادات، فى مصر وفى دول الرفض، أقذر ما استوعبته هذه الصفائح من اتهامات للرئيس الراحل السادات، ودعا السيدة جيهان السادات للرد على هذه الاتهامات فى سلسلة من اللقاءات.

وقلنا إن هدف خصوم السادات فى مصر وفى الدول العربية الأخرى ليس شخص السادات نفسه، وإنما هدفهم هو نصر أكتوبر! وليس هدفهم تلويث السادات وإنما تلويث نصر أكتوبر بالزعم بأن الذى قاده خائن - أو «خائن أعظم» كما وصفته صحيفة مصرية للأسف الشديد.

وقلنا إن أكبر رد على تلك النفايات البشرية والسياسية هو الوضع الحالى الذى تحقق لمصر على يد الرئيس مبارك، والذى تخلصت فيه

---

* الاثنين ١٩/٣/ ٢٠٠١

مصر من الاحتلال الإسرائيلى بسيناء، وأصبحت تحتل مركزا مرموقا فى مقدمة دول العالم! ولم يكن ليتحقق ذلك لو كانت سيناء مازالت رهينة فى يد إسرائيل!

اعتقد السيد أحمد منصور أن التاريخ يحفظ فى سجلاته للزعماء السياسيين تلك القذارات، والافتراءات، والاتهامات، وأنه يذكر محمد أنور السادات بهذه النفايات، ونسى أن التاريخ لا يذكر فى صحائفه غير جلائل الأعمال!

فقد حفلت حياة نابليون وبسمارك وتشرشل ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وغيرهم بكثير من النقائص الصغيرة من تلك التى يهتم بها السيد أحمد منصور، ولكنه لا يقف طويلا أمام هذه النقائص، وإنما هو يذكر الأعمال الخالدة التى أثرت فى مجرى التاريخ، والتى حولت مساره إلى مسار آخر.

وعلى سبيل المثال، فلا يذكر التاريخ فى صحائفه أن سعد زغلول كان يلعب القمار، وإنما يذكر له أنه بطل ثورة ١٩١٩، وأنه هو الذى أيقظ القومية المصرية وبعثها من رحم فكرة الجامعة الإسلامية. كذلك لا يذكر التاريخ لمحمد فريد قصته مع السيدة دى روشبرون، وإنما يذكر له تضحياته فى سبيل مصر ونفيه وجهاده فى الخارج من أجل مصر.. وهكذا.

ولكن مذيع فتاة الجزيرة المسمى أحمد منصور، لا تقع عيناه على هذه الأعمال الكبيرة، فهو يبحث بين الشقوق والكهوف وبين الحشرات

الصغيرة عن صيد يصيد به السيدة جيهان السادات، ويحاول به أن يلوث الرئيس الراحل محمد أنور السادات!

وهو فى الوقت نفسه ينسى أنه يخاطب سيدة كانت حرم رئيس جمهورية مصر السابق،، فهو يخاطبها باستهانة واستفزاز، ويحاكمها، ويستغل الدماثة المصرية ورباطة الجأش، ليفرض أسئلة لا يمكن وصفها إلا بالوقاحة والجهل بالتاريخ! وينسى ما يجب لمصر من احترام وتقدير مشاعر.

مع أن هذا المذيع بالذات حين يخاطب أى ضيف عربى من دول الثراء النفطى، يحرص دائما على تقديم ما يستحق من عبارات التوقير والاحترام! ولكن انتهازيته بالنسبة للسيدة جيهان السادات تقوده إلى مخاطبتها كما لو كانت هذه السيدة التى تنتسب إلى تاريخ مصر، وكانت حرم رئيس مصر السابق، سيدة مجهولة! مع ما درجت عليه عادة المذيعين والمذيعات فى إذاعتنا المصرية من توقير الضيف الذى يجرى معه الحوار ومخاطبته بلقب السيد أو السيدة، لأن هذه هى آداب الحوار مع الضيف، يحرص عليها كل مذيع فى مصر أو فى الخارج، ولكن السيد المذكور ينسى آداب المخاطبة!

على الرغم من أن السيدة الجليلة التى أجرى معها الحوار لم تنس أبدا آداب المخاطبة فى حوارها معه! فهى تخاطبه بلفظ «حضرتك»، وهو يخاطبها بلفظ «أنت» فلا يسىء إليها وإنما يسيء إلى نفسه! ولست أدرى إلى اليوم لماذا لم تتبهه رئاسة القناة الفضائية، وقد عرف مذيعوها بالأدب وحسن الحوار، إلى هذه السقطة؟

(٩٣)

حـول حـوارات أحـمـد منصـور مع السيدة جيهان السادات (٣)*

قلنا إن السيد أحمد منصور لم يدر مع السيدة جيهان السادات حوارا عاديا مما تزدحم به قنوات الفضاء الخارجية والداخلية، وإنما هو عقد لها محاكمة من نوع جديد! لقد تصور أن التاريخ سوف يحكم على السادات فى ضوء القاذورات التى استخرجها من صفائح زبالة دول الرفض والناصريين!

ولم يتصور أن التاريخ له معايير أخرى تتعلق بقدرة الزعيم على قطع سلسلة الأحداث الجارية فى عصره، وتحويل مساره إلى مسارات أخرى فى خدمة أمته وخدمة البشرية.

ففى ضوء حقد أحمد منصور الظاهر على الزعيم الراحل السادات، نسى تماما وضع العالم العربى قبل مجىء السادات، وكيف كان خاضعا لأوضاع الهزيمة الكاسحة التى منيت بها الأمة العربية فى حرب يونية ١٩٦٧، فاقد الثقة فى نفسه بعد أن استطاع جيش دويلة صغيرة أن يكتسح جيوش ثلاث دول عربية فى ستة أيام فقط، وكيف

---

* الثلاثاء ٢٠/٣/٢٠٠١

أصبح جيش إسرائيل فى عين العرب والعالم هو جيش إسرائيل الذى لا يقهر، وأصبح سلاح الطيران الإسرائيلى يطلق عليه اسم «ذراع إسرائيل الطويلة»! فهو يستطيع أن يطير فى سماء مصر حتى يصل إلى الصعيد وإلى أبعد جهات البحر الأحمر!

كما نسى كيف اتفقت الدولتان العظميان على تكريس وضع اللا سلم واللا حرب فى منطقة الشرق الأوسط، حتى لا تقود أى حرب بين الدولتين إلى مواجهة ذرية.

كما نسى كيف أن وضع القوات المصرية قبل مجىء السادات لم يكن يؤهلها لخوض حرب ضد إسرائيل لتحرير سيناء، حتى أصبح الأمل فى خوض مصر حرب تحرير أشبه بالجرى وراء سراب! بل نسى كيف أن سلاح البترول قبل مجىء السادات إلى الحكم كان مجرد شعار ودعوة تطلقها بعض الأقلام المتفائلة، دون أن تكون هناك أية إمكانية لوضع هذا السلاح موضع التنفيذ.

وبدلا من أن يسأل أحمد منصور السيدة جيهان السادات كيف استطاع السادات أن يغير هذا الوضع الذى استمر منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣؟ وكيف نقل العالم العربى كله إلى عالم جديد لم يكن يخطر ببال أشد المتفائلين - إذا به يشغل وقت مشاهديه باستجوابها عما عثر عليه فى صفائح زبالة الناصريين ودول الرفض، ويزحم وقت برنامجه بإثارة تلك المفتريات والأكاذيب التى داسها التاريخ بقدمه!

لم يتطرق عقل السيد أحمد منصور أبدا إلى النقلة الهائلة التى نقل السادات إليها مصر والعالم العربى فى عصره، وكيف غير باقتدار أحوال العالم العربى التى كانت سائدة قبل مجيئه؟

فقد قضى السادات على حالة اللا حرب واللا سلم التى أصرت عليها الدولتان العظميان، وفرض حالة الحرب. وقد قضى السادات على أسطورة إسرائيل التى لا تقهر قبل حرب أكتوبر، وكاد يلقى بها إلى البحر لولا أن تقدمت الولايات المتحدة لإنقاذها.

وقد استطاع السادات أن يحطم الدعاية التى حاكتها اسرائيل حول خط بارليف، والتى وضعت فى عقل العرب إنه لو اجتمعت كل من أمريكا وروسيا على تحطيم هذا الخط، ما تمكنت من ذلك! . لقد حطم السادات هذا الخط فى نحو ست ساعات فقط!

وأما سلاح البترول الذى كان مجرد شعار غير قابل للتطبيق، فإن نصر أكتوبر أتاح للبلاد العربية استخدام هذا السلاح، على النحو الذى قفز بدخول هذه الدول إلى عالم فلكى! وغيّر مصائر هذه البلاد ومصائر شعوبها!

(٩٤)

حول حوارات أحمد منصور مع السيدة جيهان السادات (٤)*

نسى السيد أحمد منصور نفسه، وبالغ فى تضخيم ذاته، وأطلق لنفسه العنان فى التطاول على صاحب قرار حرب أكتوبر الشجاع الذى لم يكن ليجرؤ على اتخاذه رئيس أية دولة عربية احتلت اسرائيل أرضها، واستفرد بحرم رئيس مصر السابق، ولم يرع بروتوكولا أو أصولا أو آدابا للتعامل مع ضيفة برنامجه، حتى لم يعد أحد من مشاهديه يفرق كثيرا بين برنامج تعرضه قناة الجزيرة الشهيرة التى ازدحمت بالمذيعين الأكفاء، الذين قد يختلف المشاهد معهم.. ولكنه لا يملك إلا أن يحترمهم، وبين قناة صفراء من تلك القنوات التى تذيعها بعض دول شرق أوروبا فيظهر جهلا مخجلا بتقاليد الغرب فى الترحيب بالضيوف، ويقف طويلا أمام قبلة الرئيس كارتر لحرم رئيس الجمهورية، السابق. فخياله المريض لا يملك تفسيرا لذلك إلا تفسير الطبقات الدنيا التى لم تعرف تقاليد الغرب، ويثير من ذلك قضية حقيرة لإحراج السيدة حرم رئيس الجمهورية السابق.

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٣/٢١

لقد كان على السيد أحمد منصور الذى نعرف أنه ينتمى للتيار الإسلامى الذى قتل السادات أن يظهر دليلا على أن هذا القتل قد شفى غليله وأبرأه من سقم الحقد ومرض الكراهية، ولكنه أظهر العكس من ذلك، فهو يملك حقد العباسيين الذين أخرجوا رفات الخلفاء الأمويين وضربوها بالسياط. لقد نسى السيد أحمد منصور، وهو يبحث فى صندوق زبالة خصوم السادات عن مضاغن جديدة ضد السادات، إن السادات هو صاحب أكبر فضل على مصر والعرب، فلولا شجاعته فى إصدار قرار حرب أكتوبر، ولولا التجهيز للحرب الذى أصبح يدرس فى أكبر الأكاديميات العسكرية فى الغرب، ولولا عمله الإعجازى فى تحطيم خط بارليف فى ست ساعات، وتحقيق أول نصر عسكرى مصرى على إسرائيل، لكان العرب اليوم فى نفس الموقع الذى تركهم فيه عبد الناصر فى يونية ١٩٦٧ ولما استطاعوا أن يتخلصوا منه أبدا، لسبب بسيط هو أن التخلص من وضع الهزيمة يتطلب قرارا شجاعا بالحرب، ولم يشهد تاريخ العرب الحديث زعيما سياسيا امتلك القدرة على اتخاذ مثل هذا القرار غير السادات.

أما فضل السادات الثانى على مصر والعرب، فهو اختياره للرئيس محمد حسنى مبارك ليكون نائبا له، فأظهر بذلك قدرة فذة على اختيار الرجال، فعلى المستوى المصرى قاد الرئيس مبارك سفينة مصر وسط أنواء وعواصف السياسة العربية والعالمية، على نحو لم يكن متاحا لغيره ممن لم يملكوا حكمته وبعد نظره وديموقراطيته وإصراره على تحقيق المصالحة الوطنية، وتمسكه بالتزامات مصر الدولية،

وقدرته على الجمع بين التمسك بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية، والتمسك بالدفاع عن كل قضية عربية واعتبارها قضية مصرية، فإليه يرجع الفضل فى أن المصريين يعيشون فى حالة سلم دائم منذ توليه منصبه إلى اليوم.

أما على المستوى العربى، فإلى الرئيس مبارك يرجع الفضل فى وقوفه مع الشرعية العربية والدولية وصلابته فى الدفاع عن استقلال الكويت وجلاء قوات الغزو العراقية عنه، والذهاب فى ذلك إلى أقصى مدى وإلى حد إشراك القوات المسلحة المصرية فى حرب تحرير الكويت.

ولو كان السادات اختار نائبا آخر ممن رأيناهم يهاجمون السادات ويتهمونه بإفشاء أسرار حرب أكتوبر، ظلما وافتراء لانحاز إلى قوى العدوان على الكويت، ولتغيرت خريطة هذه المنطقة العربية، ولكن السيد أحمد منصور لايهمه من تاريخ السادات غير افتراءات الخصوم ويتصور أن التاريخ يكتب من صفائح زبالة الأعداء!

(٩٥)

التاريخ لا يكتب من صفائح القمامة!*

كانت حوارات أحمد منصور مع السيدة جيهان السادات عبارة عن تصفية حسابات مع عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، ظهر فيها حقد المذيع على السادات، ومحاولته المستميتة لإدانة عهده، وتشويه صورته.

فقد تعجب كثيرون كيف لم يسأل هذا المذيع نفسه، وهو يردد حجج دول الرفض واتهامات الناصريين ـ هل كان وضع مصر قبل السادات، وجيش الاحتلال الإسرائيلى يحتل سيناء أفضل، أو أن وضعها بعد تحرير سيناء أفضل؟

وهل وضع مصر الذى نقلها إليه السادات بمبادرة القدس أفضل، أو أن وضع دول الرفض التى هاجمت السادات ـ وما زالت تهاجمه إلى اليوم ـ أفضل؟

لو سأل المذيع أحمد منصور نفسه هذا السؤال لعرف أن جيوش الاحتلال الإسرائيلى ما تزال إلى اليوم تحتل الاراضى التى احتلتها

---

* الخميس ٢٠٠١/٣/٢٢

فى هذه الدول عام ١٩٦٧ وأما الدول التى لم يقع عليها احتلال إسرائيلى فإنها خاضعة للطيران الأمريكى يغير عليها فى أى وقت يشاء، ومازالت تحت السيطرة الأمريكية تفرض عليها العقوبات الصارمة لهذا السبب أو ذاك، وهى فى كل الأحوال فى وضع سيىء ومتدهور عما كانت عليه قبل أن تعلن رفضها وحربها على السادات.

أما مصر، فقد زالت وصمة الاحتلال الاسرائيلى عن أرضها، وهى اليوم أقوى مما كانت عندما كانت سيناء محتلة، ومركزها الدولى فى السماء، وقدرتها على خدمة أمتها العربية أكثر وأكثر.

فهل هذا هو السبب فى هذه المؤامرة التى حاكها المذيع أحمد منصور لتشويه صورة السادات؟ ومن يدفع الثمن؟

كنا نفهم هجمة أحمد منصور على السادات وعهده لو أنه قام بمحاكمة نظام حافظ الأسد فى سوريا الذى ترك القوات الاسرائيلية تحتل الجولان إلى اليوم دون أن يواجهها بغير الرفض الكلامى! أو أنه قام بمحاكمة نظام صدام حسين فى العراق، الذى تسلم العراق دولة قوية اقتصاديا مهابة عسكريا، فحولها إلى دولة تغير عليها الطائرات الامريكية لتأديبها فى أى وقت تشاء.

أو أنه حاكم المظاهرات التى تنطق فى فلسطين تحمل صور صدام حسين فى كل مناسبة، كما لو كان قد حرر فلسطين، أو وفر طلقة واحدة من الطلقات التى أطلقها على إيران والكويت وأطلقها على اسرائيل؟

إن كل الذين حاربوا السادات دفعوا الثمن غاليا، ودفعت شعوبهم الثمن، ومن هنا الثأر البايت الذى يطل برأسه من حين لآخر فنرى الأقلام التى ارتزقت من جبهة الرفض، ونشاهد القوى السياسية التى جندتها أنظمة الرفض، لاتفتأ من حين لآخر تتطاول على السادات، وتحاول تشويه عصره وصورته.

ولكن نسيت هذه القوى أن فضل السادات على مصر والعرب هو فضل لايمحى، فقد نقل الأمة العربية من الوضع الذى تركها فيه الرئيس الراحل عبد الناصر بهزيمة يونية ١٩٦٧، وقد اختار بذكاء رئيسا حكيما وشجاعا لمصر حمل رسالة السلام والأمن والعدالة، فأصبحت الأمة العربية فى عهده فى حماية من تهور المتهورين وتطرف المتطرفين، وعادت مصر الشقيقة الكبرى تؤدى رسالتها فى خدمة أمتها العربية بحكمة واتزان بعيدا عن خطب المنابر التى عاشت فى ظلها زمنا طويلا!

وعلى السيد أحمد منصور أن يكف عن التنقيب فى صفائح الزبالة، فالتاريخ لايكتب من صفائح الزبالة!

(٩٦)

مفتريات أحمد منصور حول سيناء!*

ربما كان أسخف وأحقر المفتريات التى ساقها المذيع أحمد منصور، فى حواره البذىء مع السيدة جيهان السادات ما ذكره عن سيناء! فلست أدرى هل هو الجهل أو الاستعباط هو الذى ساق المذيع إياه إلى القول بأن سيناء منقوصة السيادة!

لقد اعتمد السيد المذكور حتما على صفائح زبالة دول الرفض وأكاذيب الناصريين، وهى التى يفضل أن يستخرج منها معلوماته ولو أنه اعتمد على دراسة تاريخية محترمة تعتمد على الوثائق الرسمية والحقائق، لما وقع فى هذه السقطة المخجلة!

ومن هنا فلا أجد بدا من أن ألقنه هذا الدرس عن سيناء، عله ينقله بدوره إلى أمثاله من الحاقدين على مصر، والمفترين على الرئيس السابق السادات!

فلو أنه درس بإمعان نصوص المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وكان ملما بعض الإلمام بتاريخ مصر وسيناء لأدرك على الفور أن القوات

---

* السبت ٢٠٠١/٣/٢٤

المصرية التى تقرر بقاؤها فى سيناء وفقا للمعاهدة، هى أكبر بكثير من القوات التى كانت مصر تضعها فيها بصفة دائمة فى عهد عبد الناصر قبل حرب يونية ١٩٦٧!!

لقد كانت مهمة الدفاع عن سيناء كلها، فى ظل السلام قبل الحرب العربية الاسرائيلية الأولى فى عام ١٩٤٨، مسندة لقوات الحدود!! ولم يكن عدد هذه القوات يتجاوز عدد القوات الموجودة فى المنطقة الوسطى فقط!

ومن المعروف أن خط الدفاع الرئيسى الوحيد فى سيناء هو المضايق، على بعد حوالى ٦٠ كيلو مترا من قناة السويس، وهذه المنطقة - بهذا العمق - يوجد فيها - بنص المعاهدة - ٢٢ ألف جندى، ضمن فرقة مشاة ميكانيكية تتكون من ٤ لواءات، و٣ لواءات مشاة ميكانيكى، ولواء مدرع، وسبع كتائب مدفعية ميدان، وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات.

هذا علاوة على قوات الحدود والشرطة.

وفى الوقت نفسه انسحبت القوات الاسرائيلية من سيناء بعد احتلال دام ١٢ عاما وعندما أرادت إسرائيل استبقاء احتلالها لطابا، ومساحتها كيلو متر واحد مربع، أصر الرئيس مبارك على انسحابها، ودخل فى معركة قضائية انتهت بإتمام انسحاب اسرائيل من كامل سيناء.

فأى نقصان للسيادة فى سيناء تصوره المذيع أحمدمنصور؟ لو كان المذيع المذكور حسن النية حقا، لعقد مقارنة بين سيناء والجولان ليخرج بأكذوبته عن نقص سيادة سيناء وليبلغنا أيها كاملة السيادة وأيها ناقصة السيادة.

ولكن السيد أحمد منصور ـ كما قلت ـ يستقى معلوماته من صفائح زيالة دول الرفض ولذلك تعمى عيناه طواعية عما هو خارج حدود مصر، وتتفتح وهو يفترى على السادات ويفترى على مصر! فسيناء فى رأيه ناقصة السيادة، وبقية الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ كاملة السيادة! ومن هنا غيرته ـ بوصفه مصرى ـ على سيناء، ولكنه فاقد الغيرة بالنسبة للأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى يونية عام ١٩٦٧ ومازالت محتلة إلى اليوم!

ومن هنا كنت أود لو طلب المذيع أحمد منصور من القناة التى يعمل لحسابها، وهى قناة ثرية وبالغة الثراء، أن تتيح له القيام برحلة فى سيناء يقطعها من جنوبها إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها، ليرى بنفسه كيف تكون الأراضى ناقصة السيادة وليشاهد ما تنعم به سيناء من عمران ويرى أعمدة الكهرباء تتغلغل فى كل بقعة من أرضها لتضىء كل بقعة منها، ويرى المدارس تمتلئ بأبناء مصر، ويشاهد أشجار الفاكهة وثمار الخوخ تمتد على مدى البصر إلى الحدود المصرية الفلسطينية!

ولكن السيد احمد منصور فيما يبدو - يكره رؤية مظاهر العمران! فهو يفضل لو كانت سيناء إلى اليوم صحراء قاحلة، تحتلها القوات الإسرائيلية من أقصاها إلى أقصاها كما كانت قبل أن يقوم الرئيس الراحل السادات بمبادرة السلام، فهذا هو الوضع الذى ترضاه ما عرفت باسم دول الرفض، وهو ما يرضى الناصريين إلى اليوم، وهو ما جعلهم يطلقون على السادات الخائن الأعظم لأنه حقق نصر أكتوبر الذى حرر كل شبر من سيناء!

(٩٧)

أسامة عباس.. والقتل الرحيم!*

قصة الممرضة عايدة التقطها كاتب غير مشهور، ولكنه موهوب، وحاك منها مسلسل مهما فى حياتنا الفنية، وهو أوبرا عايدة، أخرجه أحمد صقر، واختار له باقة من الفنانين الموهوبين على رأسهم يحيى الفخرانى ومثلث دور عايدة حنان ترك، ومثل دور المريض الذى حقنته عايدة حقنة الفلاكسديل أسامة عباس، الفنان المثقف الذى يملك مكتبة ضخمة تاريخية قد لا يملكها أستاذ جامعى!

استطاع أسامة عباس، بفضل اقتناعه بالدور، وبفضل امتلاكه موهبة فنان عظيم، أن يبرئ عايدة من تهمة القتل العمد، واستطاع أيضا وهو الأخطر - أن يشد الجماهير لتأييد قضية خطيرة، هى قضية القتل الرحيم!! فلم يملك كل من شاهد أسامة عباس يؤدى هذا الدور إلا أن يؤيد قضية القتل الرحيم.

ولكن قضية القتل الرحيم ليست بمثل هذه السهولة فمع تأييدنا الكامل لها، إلا أن وضع قرار القتل الرحيم فى يد طبيبة أو ممرضة

---

* الجمعة ٢٣/ ٣/ ٢٠٠١

هو أمر خطير! والسماح به يؤدى إلى فوضى رهيبة، وإلى تسيب كبير، وإلى وضع قرار الحياة والموت فى يد أية طبيبة أو ممرضة تتأثر بحالة المريض ورغبته فى إنهاء أمله عن طريق إنهاء حياته فتستجيب لرغبته وتنهى حياته بالفعل، وقد تكون فرصته فى استمرار الحياة مازالت باقية!

قرار الموت الرحيم - إذن - يجب ألا يوضع فى يد عايدة أو خديجة أو زليخة، وإنما يجب أن يوضع فى يد كومسيون طبى - أى لجنة طبية من كبار الأطباء تزن فائدة الحياة أو الموت للمريض ، وترجح الموت أو الحياة!

وعلينا أن نذكر - وأن نردد أيضا هذا الدعاء: اللهم اجعل الحياة زيادة لنا في كل خير، واجعل الموت راحة لنا من كل شر! فالموت ليس شرا كما يتوهم البعض فقد يكون هو الخير كل الخير ولكن أكثر الناس لا يعلمون!

لم أهتم بالمسلسل فى بادىء الأمر، فقد غاظنى العنوان! وأنا من عشاق الأوبرا، وتصورته نوعا من التحايل على الناس لمشاهدة المسلسل! ولكن بعد ذلك أيقنت أن المسلسل لم يكن فى حاجة للتحايل، فهو مسلسل ممتاز يمثل بصمة فى تاريخ حياتنا النفسية، وشخصياته مرسومة بعناية فائقة تقفز بمؤلف المسلسل إلى القمة، وتهيئ له مركزا مرموقا إلى جانب كبار المؤلفين!

إنه من الظلم للفنانين الذين قاموا بتمثيل هذا المسلسل العظيم التحدث عن فنان دون آخر! ولكنى هنا أتحدث عن اكتشافات جديدة

منها الفنان محمد يوسف الذى قام بدور يحتاج وحده إلى مسلسل آخر يتناول حياة الأجانب الذين استوطنوا مصر وتحولوا إلى مصريين يعتزون بمصريتهم أكثر مما يعتز كثيرون اليوم من المصريين بمصريتهم، فتراهم يلهثون وراء الجنسيات الأخرى، ولايستريحون إلا بعد أن يصبحوا مزدوجى الجنسية!!!

(٩٨)

قضية الحجاب: هل هو على الرأس أو على العقل؟*

يبدو أنه علىّ أن أوضح موقفى من الحجاب فقد قابلتنى سيدة أحترمها كثيرا منذ بضعة أيام، وهى على كفاءة عالية فى عملها، ولكنها محجبة وفى أثناء الحديث قالت لى باسمة إننى كنت سببا فى حرمانها من وظيفة كانت تتوق إليها فى وزارة الخارجية!

ودهشت!! وسألت: كيف؟

قالت إنها كانت متقدمة لامتحان مهم أعلنت عنه الخارجية منذ سنوات وفى يوم الامتحان، تصادف أن كتبت مقالا فى مجلة أكتوبر أهاجم فيه الحجاب، وفى أثناء لقائها بلجنة الممتحنين سألوها: هل قرأت مقال الدكتور عبد العظيم رمضان؟ فأجابت بالإيجاب، ناقشوها فى الحجج التى تذرعت بها فى مهاجمة الحجاب، وعلى الرغم من توفيقها فى إجاباتها، فإنهم استبعدوا تعيينها!

قلت لها: لقد ظلموك يا سيدتى، لأن موقفى من الحجاب معروف، فأنا أفرق بين الحجاب الذى هو على الرأس والحجاب الذى هو على

---

* الأحد ٢٥/ ٣/ ٢٠٠١

المخ، فالحجاب الذى هو على الرأس فقط ولا ينفذ إلى المخ، هو شأن خاص للمرأة ليس لأحد التدخل فيه، لأنه لا يؤذى أحدا ولا يسئ إلى أحد، أما الحجاب الذى يتغلغل إلى المخ فهذا هو الذى أهاجمه بالتحديد، لأنه يؤذى صاحبته ويؤذى المجتمع.

الحجاب الذى هو على المخ يعنى الانغلاق الفكرى، والتعصب والجهل، وهو النفاق، وهو محاولة خديعة المجتمع بالتظاهر بالتمسك بظاهر الدين، مع أن ظاهر الدين يتطلب بالضرورة الالتزام بجوهر الدين.

إننى أدخل إلى مكاتب الخدمات العامة، مثل البريد والمصالح الحكومية، وغيرها، وأرى معظم السيدات العاملات محجبات، ولكنى أستطيع التمييز بين المحجبة المنافقة الجاهلة، والمحجبة المسلمة المخلصة لدينها، عن طريق المعاملة!

فأنا أفترض فيمن ترتدى الحجاب من الموظفات أنها تكون على درجة عالية من الخلق الكريم، وأنها تقبل على عملها بقصد التعبد فى العمل واكتساب الثواب والمثوبة فإذا فوجئت بالعكس تماما، أدركت أنها سيدة منافقة جاهلة تتصور أن الدين هو عبارة عن رداء طويل وغطاء يغطى شعرها، وكفى الله المؤمنين القتال.

وقد حضرت مرة بطريق الصدفة خناقة بين موظفتين محجبتين فى إحدى المكاتب الحكومية، وأعجبت بقدرة واحدة منهن على الردح فقد كانت شرشوحة حقيقية وفكرت فى أن أطلب منها خلع الحجاب،

فخفت من أن أقع تحت طائلة لسانها، فاكتفيت بأن احتقرتها، وتركت لله تعالى محاسبتها على هذا النفاق!

ثم إنى أرى الفتاة أو السيدة فى أوروبا ترتدى المينى جيب والميكروجيب، ولكنها تؤدى عملها على الوجه الأكمل، وهى تقبل على خدمة الغير بنفس الغيرة التى تخدم بها نفسها، وهى لا تتباطأ ولا تتلكأ ولا تثير العقبات الإدارية بل تفك عقدة الاجراءات الإدارية فأعجب للمفارقة!

هناك - إذن - فارق جوهرى بين الحجاب الذى هو على الرأس، وذاك الحجاب الذى هو على المخ، وبالنسبة لى لم أفكر فى مهاجمة الحجاب الأول، لأنه حق المرأة فى أن ترتدى ما تشاء مادام أن الحجاب لا يؤثر على مخها!

(٩٩)

الحجاب وفلسفة الملابس!*

قلت فى مقالى السابق إنه من حق المرأة المصرية أن ترتدى الحجاب، مادام أنه لا يتغلغل إلى مخها، ويؤثر على عقلها، فتتخلف عن العصر بدلا من أن تتقدم.

وبقى أن أقول إن الملابس - بوجه عام - هى تلبية لحاجة اقتصادية واجتماعية واعتبارات أخرى وليست مظهرا لجوهر، فقد تكون بعيدة كل البعد عن الجوهر، ولكن الحال يقتضيها.

فقد ولد الإنسان عاريا، ثم أخذ يرتدى الملابس حسب حالة الجو التى ولد فيها، فالذى ولد فى بلد قارس البرودة يرتدى ما يقيه من هذه البرودة، والذى يولد فى بلد شديد الحرارة، قد لا يجد حاجة أصلا لارتداء الملابس وهذا الذى حدث فى البلاد الشديدة الحرارة فى افريقيا، فقد عاش الناس قرونا وهم عراة، دون أن يكون لهذا الزى صلة بما يسمى بـ «البورنو فى الغرب» - أى الإباحية، فلم تقصد المرأة الافريقية العارية فى أفريقيا أبدا الإثاره الجنسية، ولم يكن يخطر

* الاثنين ٢٦/ ٣/ ٢٠٠١

بيالها، وإنما كان السبب الوحيد هو أنها لا تجد بها حاجة لارتداء الملابس فى جو قائظ شديد الحرارة.

والحال كذلك فى مستعمرات العراة فى الغرب فلا توجد واحدة من العاريات فى هذه المستعمرات تقودها إلى العرى الاثارة الجنسية، وإنما الفكرة الوحيدة التى تسيطر على عقلها هى الحرية وحقها فى أن تستمتع بأشعة الشمس وإعطاء جسمها اللون الذى تريد، ولم نسمع عن حالة اغتصاب واحدة فى هذه المستعمرات، فى حين نسمع عن حالات اغتصاب فى أرقى المدن حضارة لمن ترتدين كامل ملابسهن.

والمهم هو أن المجتمع الزراعى كان من الضرورى أن يفرض شروط الملابس التى ترتديها نساؤه، ففى هذا المجتمع - وكما نرى فى الأفلام التاريخية - فإن المرأة ترتدى الملابس الطويلة المكرنشة التى تعطى أجزاء من جسمها ضخامة، وتعطى أجزاء أخرى نحافة.

ولكن هذه الملابس نراها اختفت تدريجيا مع التطور الاقتصادى الذى حدث فى المجتمع، ففى المجتمع الصناعى، الذى تعمل فيه المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، أصبحت الملابس الطويلة المكرنشة عائقا فى وسائل المواصلات المزدوجة الحالية، فلا تستطيع سيدة ترتدى هذه الملابس أن تجرى لتلحق سيارة أوتوبيس، وإذا لحقتها فإن ملابسها المكرنشة سوف تعوقها عن الصعود إلى السيارة، وشق طريقها فى وسط الزحام من الركاب.

ومن هنا فإن المرأة فى الغرب حلت مشكلتها عن طريق لبس البنطلون الجينز الأزرق، الذى رأت أنه يساعدها على الجرى وعلى صعود وسائل المواصلات المزدحمة، وإذا تعبت فإنها تستطيع أن تجلس على الأرض بدون حرج.

بل إنها عندما عرفت أن لون البنطلون الجينز الأزرق يتأثر ويكلح ويبهت، خرجت البنطلونات الجديدة كالحة اللون باهتة.

وعندما رأت أن طول استعمال هذا البنطلون يعرضه للتمزق أحيانا، فتضطر إلى ترقيعه بقطعة قماش خرجت بعض البنطلونات الجديدة مرقعة برقع كبيرة.

وعندما رأت أن ديل البنطلون يدوب أحيانا، خرجت البنطلونات الجديدة مشرشرة الرّجل، كما لو كانت قد استعملت سنوات طويلة.

ولم يعد هناك من يخجل أو يحرج لأن البنطلون الذى يرتديه قد تعرض لسبب أو لآخر، فقد رأيت فى العيادة الطبية الخاصة بجامعة لندن زبونا يجلس وبنطلونه ممزق ضبة ومفتاح وهو يضع رجلا على رجل، وثابت كالصخرة.

المجتمع هو الذى يفرض الملابس التى تلائم تطوره، ولا تعوق تقدمه.

(١٠٠)

التفسير الاقتصادى للحجاب!*

لعلنا قد أوضحنا جيدا فى قضية الحجاب كيف أن المجتمعات البشرية هى التى تحدد الملابس التى تلائمها، وفقا لظروفها المناخية والاقتصادية وهى تغير ملابسها وفقا لكل عصر حسب متغيراته ، فما يناسب المجتمع البدائى لا يناسب المجتمع الزراعى، وما يناسب المجتمع الزراعى لا يناسب المجتمع الصناعى. وقد ذكرنا كيف طورت المرأة الغربية ملابسها لتلائم العصر الصناعى وركوب المواصلات المزدحمة، ووجدت فى البنطلون الجينز ما يناسب سهولة تحركها.

وفى كل ذلك لا صلة للدين بالملابس فصلة الدين الحقيقة هى بالأخلاق والسلوك! فلم تكن المرأة الافريقية البدائية داعرة وهى تمشى عارية، وإنما كان المجتمع هو الذى فرض عليها هذه الملابس. إذا كانت تلك تسمى ملابس!

وبالنسبة للمجتمع الإسلامى فى مصر، فإن الملابس تطورت مع تطور حالته الاقتصادية من الحالة الزراعية إلى الحالة الصناعية،

---

* الثلاثاء ٢٧/ ٣/ ٢٠٠١

ففى الحالة الأولى كانت ملابس المرأة المصرية هى التى تتناسب مع حالة ذلك المجتمع الزراعية، ومع تغير حالة المجتمع إلى الحالة الصناعية بعد ثورة ١٩١٩ وإنشاء بنك مصر، أخذت ملابس المرأة تتغير تدريجيا، وقد تهيأت لذلك بأن خلعت عن وجهها النقاب الإسلامى، ومع دخول المرأة حقل العمل، أخذت تتخلى عن الملابس الإسلامية الطويلة، وتقبل على الملابس الغربية المتمثلة فى الفساتين القصيرة! وبعد ذلك انتقلت إلى البنطلونات، فالبنطلونات الجينز.

ومع هزيمة يونيو ١٩٦٧ انقسم المجتمع فى تفسير هذه الهزيمة إلى قسمين: قسم يرى أن السبب الأساسى هو البعد عن الدين، وقسم يرى أن السبب هو البعد عن العلم.

وقد اعتقد القسم الأول أن الرجوع إلى الدين يعنى لبس المرأة الحجاب، فانتشر الحجاب فى ذلك الحين، ولكن النظام الناصرى لم يكن فى ذلك الحين يسمح بعمل الجماعات الاسلامية.

فلما مات عبد الناصر وخلفه السادات، ووقع الصدام بينه وبين اليسار والناصريين، أفرج عن الإخوان المسلمين، فلما وقعت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، واتهمت جهات الأمن الشيوعيين، راهن السادات على اليمين الإسلامى، فانطلق الإسلام السياسى من قمقمه، وأخذ يستخدم العنف فى الجامعات والشوارع والمدن الإقليمية لفرض الحجاب!

وقد استجابت المرأة المصرية للحجاب فى البداية قهرا ثم ما لبثت أن تبينت مزاياه، لقد وجدت فيه ما وجدت المرأة الغربية فى البنطلون

الجينز، فهو لباس اقتصادى غير مكلف، تستطيع المرأة المصرية أن ترتديه طول الشهر دون تغيير، ودون أن تضطر إلى زيارة الكوافير المكلّف. أسبوعيا. كما اكتشفت له مزايا اجتماعية أخرى، فهو أقصر طريق إلى الزواج، ثم إنه يكسب المرأة الاحترام دون أن تتكلف شيئا، وتلقائيا دون جهد.

(١٠١)

الحجاب بين الانغلاق والانفتاح!*

قلنا إن الحجاب أخذ يظهر فى المجتمع المصرى بعد هزيمة يونية ١٩٦٧، عندما فسر البعض الهزيمة على أنها ترجع إلى البعد عن الدين، ونسى هؤلاء أن هذا التفسير نفسه ينسب النصر الذى حققته إسرائيل فى حرب يونيه ١٩٦٧ إلى تمسكها بالدين وهو أمر غير معقول!

ومنذ أن أخذ السادات يراهن على الاخوان المسلمين بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، ويفتح باب القمقم لمارد الاسلام السياسى، أخذت جماعات الإسلام السياسى تفرض الحجاب على المرأة المصرية وباستخدام وسائل العنف، وتحاول الفصل بين مجتمع الرجال ومجتمع الإناث، وأخذت تغير شكل الجامعة المصرية التى كانت معقل التنوير والحرية الشخصى ومعرضا للملابس الحديثة، والمودات الغربية، فتحولت من جامعة سافرة إلى جامعة محجبة ترتدى معظم طالباتها الحجاب.

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٣/٢٨.

وشيئا فشيئا أخذت الفتاة المصرية تكتشف مزايا الحجاب، وتجد فيه ما وجدت الفتاة الغربية فى البنطلون الجينز، من ناحية انه لباس اقتصادى غير مكلف، كما إنه أقصر طريق إلى الزواج، ويكسب الفتاة الاحترام دون جهد.

ومع التجربة تبنت كثير من الفتيات أن الحجاب يكسبها جمالا أكثر مما تكسبها الملابس السافرة، وفى ا لوقت نفسه لا يخفى من مفاتن جسدها، فهو ليس مثل ملابس الراهبات التى تتكون من عدة أدراج (أى طبقات)، وإنما هو مجرد لباس طويل، يسمح بالملابس ذات الألوان الجميلة الزاهية، كما أنه لا يخفى الأناقة إذا كانت إمكانات الفتاة الاقتصادية توفر لها هذه الإمكانات، وقد يخفى بعض نواحى القبح، مثل الشعر الأكرت.

وأما الفتيات القبيحات فقد وجدن فى النقاب الحل الذى جادت به الأقدار، فهو يعطى ولا يأخذ ، ويخفى ما يجب أخفاؤه، وقد كان الخليفة عمر بن الخطاب حين يرى سيدة منقبة ينزع عن وجهها الحجاب، فإذا وجدها حسناء ألقى النقاب، وإذا وجدها قبيحة نزع الحجاب، وألقاه.

وفى كل هذه المراحل من ارتداء الحجاب، لم يكن الباعث هو الدين أو التدين، وإنما الباعث هو ظروف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فلم نر أى انعكاس للدين على سلوك الفتاة المحجبة، وفى الوقت نفسه لم نر أى تأثير إيجابى لسلوك الرجل تجاه السيدة المحجبة، فلم يمنع الحجاب الشباب من معاكسة البنات المحجبات، بل لم يمنعهم من الاعتداء عليهن.

فقد كانت فتاة العتبة محجبة، ولم يردع هذا الحجاب من اعتدوا عليها وسط الزحام، ولم تكن معيدة الجامعة التى اختطفها سائق ميكروباس وأصدقاؤه ترتدى ملابس خليعة تغرى الوحوش على الاعتداء عليها، وإنما كانت محجبة، ولكنهم اقتادوها وسط المزارع واعتدوا عليها!

وفى كل الأحوال فإن الحجاب لم يجعل من المرأة المصرية راهبة مقيدة بسلوك دينى معين، فهى تتصرف فى حياتها الشخصية والعلمية دون أن يكون للحجاب أى تأثير عليها، فلم نر محجبة تتصرف تصرفا إسلاميا يناسب الملابس التى ترتديها، وإنما هى تتصرف وفقا لتأثير تربيتها الأسرية عليها، فذات الطباع الشرسة تتصرف تصرفا شرسا، وذات الطباع الوديعة تتصرف تصرفا لينا، ويكفى أن نلقى نظرة على كورنيش النيل ساعة العصرية أو فى المساء، لنشاهد العشاق، ونعرف أن الحجاب المصرى بالنسبة للمرأة المصرية، يساوى تماما البنطلون الجينز بالنسبة للمرأة الأوروبية.

ولكن من حقنا أن نطالب المرأة المحجبة بألا تترك الحجاب ينفذ إلى مخها، وألا يحرمها من الثقافة الرفيعة، والمشاركة الايجابية فى

المجتمع المتحضر. فمن حق المرأة المصرية أن ترتدى من الملابس ما تشاء، ولكن ليس من حقها أن تحرم المجتمع المصرى من مشاركتها الإيجابية المتفتحة.

(١٠٢)

حول أزمة مارس ١٩٥٤!*

لعلى كنت أول من نحت عبارة: أزمة مارس ١٩٥٤، كعنوان لكتاب صدر لى فى عام ١٩٧٦ - أى منذ ربع قرن تحت عنوان: عبد الناصر وأزمة مارس، قبل هذا الكتاب كانت جهود المؤرخين المصريين تقف عندقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، طبقا لنظرية سائدة فى ذلك الحين تقول بضرورة مرور فترة زمنية مدتها خمسون عاما على مرور الحدث التاريخى حتى تتوافر الوثائق الأساسية التى تتيح للمؤرخ كتابته!

وقد كان رأيى أن المدة ليست هى الأساس فى كتابة تاريخ الأحداث التاريخية، فهناك أحداث مرت عليها قرون ويتعذر كتابة تاريخها، لضياع وثائقها،وهناك أحداث يمكن كتابتها بعد و قت وجيز من وقوعها إذا توافرت وثائقها.

كان تاريخ ثورة يوليو فى ذلك الحين تاريخا مجهولا تقريبا، لا يعرف المصريون منه إلا ما سمحت به وسائل الإعلام المصرية التى تعمل لحساب عبد الناصر من معلومات وما طمسته من معلومات!

---

* الخميس ٢٩/ ٣/ ٢٠٠١

ولكن الشرخ الذى أحدثته هزيمة يونيو ١٩٦٧ أتاح للمصريين معرفة أشياء كانت مجهولة عنهم! وجاءت وفاة عبد الناصر وجاء السادات، ليتيح قدار كبيرا من الحرية فى معرفة الاحداث السابقة التى كانت تسيطر عليها وسائل الاعلام الناصرية وتحكمها الرقابة الناصرية.

كان على رأس جهاز الرقابة فى ذلك الحين السيد طلعت خالد رحمه الله، وكان مكتبه فى مبنى التليفزيون وكان من معتقداته أن ما لم يشاهده بعينيه من أحداث يجب عدم كتابته، لسبب بسيط هو أنه لم يحدث!

كنت قبل ذلك أكتب دراسة تنشرها مجلة الكاتب المصرى التى كان يرأسها الصحفى الكبير أحمد عباس صالح، وقد تضمنت بعض حلقات هذه الدراسة، وكانت بعنوان: الوفد بين اليمين واليسار، بعض الوقائع التى حدثت أثناء ثورة ١٩١٩، وهى مستقاة من صحف ذلك العصر، وكانت تتحدث عن دعاية الأجانب المتمصرين، الذين كانوا يستوطنون مصر وقتذاك، للشيوعية، وكيف أن بعضهم كان يروج لها فى ميدان العتبة الخضراء باللغة العربية التى كانوا يتحدثون بها بطلاقة.

وفوجئت به يمنع صدور المقال فتوجهت إليه فى مبنى الإذاعة والتليفزيون، لأناقشه فى أسباب المنع، فقال لى ساخطا إن سبب هذا المنع - بكل بساطة - هو أنه كان يعيش أيام ثورة ١٩١٩ صغيرا و لم يشهد أحدا يروج للشيوعية فى ميدان العتبة الخضراء.

وتعجبت وقلت له إن فى اللحظة التى يكلمنى فيها تجرى أحداث لا يراها ولا أراها أنا، فهل معنى ذلك أنها لم تقع وأمضيت وقتا طويلا فى إقناعة وكان مما قلته له: دعونا يا سيدى نكتب تاريخ بلدنا فنحن إلى اليوم نعيش على ما يكتبه الأجانب من تاريخ لبلدنا، فنعتبره مراجع مهمة مع أن تجربتى أثبتت أنه لا يكتب تاريخ أى بلد إلا أبناؤه، لأن التاريخ ليس مسألة رياضة، وإنما هو معايشة للأحداث، وفهم دقيق لطبائع الشعوب والزعماء.

والمهم - بالنسبة لأزمة مارس - أنها لقيت اهتماما كبيرا من الرأى العام، لسبب بسيط هو أنها كانت تنشر فى مجلة مقروءة هى مجلة روز اليوسف، ومن المعروف أن توزيع مجلة هو أوسع بكثير من توزيع كتاب، وبالتالى فقراء المجلة أكثر بكثير من قراء الكتاب.

وهذه الحقيقة حددت لى خطا فى حياتى العلمية فقد قررت منذ ذلك أن تنشر دراساتى التاريخية أولا فى شكل مقالات يقرؤها أوسع جمهور من القراء، ثم أجمعها بعد ذلك لتنشر فى كتاب وقد أثار هذا الاتجاه نقدا من بعض أساتذة التاريخ الكبار الذين لاموا على أنى أنزل بالتاريخ إلى الصحف السيارة، وكنت أرد بأنى أكتب تاريخ مصر، ومن حق الشعب المصرى أن يعرف تاريخه، ولا يقتصر هذا الحق على من يملكون ثمن الكتاب!

(١٠٣)

الفنانة رانيا وثمن الشهرة!*

إذا ارتكب أى فرد جريمة، فإنه يتحمل وحده وزرها ولا يتحمل وزرها غيره هذا ما تقول به الشرائع السماوية والشرائع الدنيوية.

ولكن هناك استثناء واحدا، هو أن يكون هذا الفرد، شقيق أو قريب شخصية مشهورة: سياسية أو فنية أو أدبية فعندئذ يتحمل المسئولية كاملة هذا الشقيق أو القريب المشهور.

وأقصد بالمسئولية الأدبية، إذ يتصدر اسم القريب المشهور مانشتات الصحف، ويتراجع اسم مرتكب الجريمة الأصلى إلى الظلام، فلا يذكره أحد!

وعلى سبيل المثال فإنى أتحدى أن يعرف أحد من القراء اسم شخص حازم أحمد على سلامة، أو يعرف أصله أو فصله، أو يعرف أنه قام بتحويل شقة أسرته بشارع جسر السويس إلى وكر لتجارة المخدرات والأسلحة الآلية.

---

* الجمعة ٣٠/ ٣/ ٢٠٠١

ولكن تصادف أن هذا الشخص هو شقيق رانيا فريد شوقى، فتحول من شخص مجهول إلى شخص معلوم، وانتقلت الفضيحة إلى اسم شقيقته، ونسى الناس اسمه ولم يعد أحد يذكر غير اسم رانيا فريد شوقى، كأنها هى التى ارتكبت العمل الإجرامى الذى قام به!

فهل هذا معقول؟ ماذنب أى شخص مشهور فى بلدنا إذا ارتكب أحد أفراد أسرته خطأ أو جريمة أو انحراف عن جادة الطريق؟

أى جريمة يرتكبها أى فرد ممن خدموا المجتمع بعلمه أو بأدبه أوبفنه أو ببطولته، إذا رزئ بشقيق منحرف ضبط فى قضية من قضايا الانحراف؟

هل يفترض المجتمع مسئولية جماعية تشمل الأسرة جمعاء، فإذا ارتكب فرد فيها أى خطأ تحملت جميعها المسئولية؟

ما فائدة أن تصدر الصحف المصرية اسم الفنان أو الأديب أو السياسى فى أى جريمة يرتكبها أحد أفراد أسرته، بدلا من أن تكتفى بذكر وحده لكى يحمله المجتمع وزر الجريمة وحده؟

هل يعتقد المجتمع حقا أن الفنان أو الأديب أو السياسى مسئول عما يرتكبه كل فرد فى أسرته؟ فهو يريد معاقبته عن كل جريرة ارتكبها من يمت له بصلة القرابة؟

وإذا فعل المجتمع ذلك أفلا يكون قد خالف الشرائع السماوية والأرضية التى تجعل كل إنسان مسئولا عن عمله وماارتكبت يداه؟

ألا يعتبر تعريف المجرم باسم قريبه المشهور تشهيرا لامبرر له بهذا الشخص المشهور بدون جريرة ارتكبها، ولجريمة لم يكن في وسعه منعها، بل لم يكن له يد فيها.

ليتصور كل قارئ نفسه وهو يتناول صحف الصباح فيقرأ اسمه مقترنا بجريمة لايد له فيها! وكل مسئوليته عنها أنه شقيق وقريب المجرم الذى ارتكبها؟ فكيف يكون شعوره؟

وماذنبه وهو يرى المجتمع الذى كان يحترمه وينظر إليه بإعجاب، يتغير موقفه منه، فيحل الاحتقار محل الاحترام، ويحل السخط محل الإعجاب، دون أن يكون قد أساء إلى هذا المجتمع بأى شكل من الأشكال؟

إن الشهرة لا تأتى للناس اعتباطا أو بطريق الصدفة، وإنما تأتى إليهم عبر جهود خلاقة جبارة مستمرة وأعمال بناءة وتضحيات، فهل من العدل أن يطيح بهذه الشهرة قريب منحرف لأى سبب من الأسباب؟

وهل فى وسع أى عائل أن يتحكم فى تربية أولاده ويضمن أن يكونوا جميعا صالحين، إن نشأة الفرد تتحكم فيها عوامل كثيرة لاسيطرة للعائل عليها، فعلى الرغم من أن الأخوين يشبان فى بيت واحد، فإن الموقف يختلف عندما يخرجان من البيت إلى المجتمع، فقد يكون من حسن حظ أحدهما أن يختلط بجماعة صالحة، ويكون من

سوء حظ الآخر أن يختلط بجماعة شريرة، بعيدا عن سيطرة الوالدين!

ويلاحظ أن الخلاف داخل علماء النفس والاجتماع حول تأثير الوراثة والبيئة فى تكوين الفرد خلاف لم يحسم بعد، فليس من حق أحد أن يحمل شخصية مشهورة مسئولة عن أخطاء لم يرتكبها هو بنفسه، وإنما ارتكبها أحد أفراد أسرته! فهذا ظلم تنهى عنه الشرائع السماوية والأرضية!

(١٠٤)

تاريخ الغرب الأسود وحقوق الإنسان!*

على الرغم من أن الغرب بالذات هو الذى بنى مجده عل انتهاك حقوق الانسان، فإنه لم يكد يحقق أهدافه كاملة، حتى استدار إلى ضحاياه فى العالم الثالث يتهمهم بانتهاك حقوق الإنسان، ويتظاهر بالنبل الأخلاقى، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وهناك مرحلتان فى هذه التراجيديا. المرحلة الأولى وقد بدأت باستعباد أفريقيا عندما أخذ الغرب فى نهب واستنزاف شعوب أفريقيا لحساب الأمريكتين. ولم يقتصر هذا النهب والاستنزاف على الثروات الطبيعية، بل تعداه إلى الثروة البشرية، حيث تحولت أفريقيا إلى مزرعة لاصطياد السود وبيعهم فى الأمريكتين.

فقد تميزت المرحلة الاستعمارية الأولى فى العصر الحديث، بعد الكشوف الجغرافية، بأنها عصر النخاسة على نحو لم يسبق له مثيل من قبل ولا من بعد. فقد كان الرقيق أغلى سلعة فى التجارة الأوروبية، وعليه بنت القوى البحرية اقتصادها ورخاءها!

---

* السبت ٣١/ ٣/ ٢٠٠١

وكان للبرتغاليين أولا، ثم الإنجليز بعدهم، الدور الأكبر فى هذه التجارة الاجرامية. كما شارك فيها الهولنديون والفرنسيون بقدر، ويقال إن لشبونة وليفربول قد بنيتا على عظام الرقيق وقد شهد المحيط الأطلنطى ما عرف باسم، المثلث الدموى، أو التجارة المثلثة وتبدأ فيه السفن بنقل شحنات بضائع ومصنوعات بريطانيا إلى غرب أفريقيا، حيث تستبدل بها شحنات آدمية، وتذهب بها عبر المحيط لتفريغها فى أمريكا الشمالية، والوسطى، والجنوبية، ومنها تعود محملة بمحاصيل المداريات من سكر وقطن وتبغ.. إلى آخره.

وقد قدر عدد الرقيق المستنزف من أفريقيا بحوالى مائة مليون، ولكن من المحقق من مات فى أثناء عمليتى الصيد والرحلة يبلغ ثلاثة أرباع من وصل بالفعل إلى العالم الجديد، وإذا صح هذا الرقم فلا شك فى أن هذه أعظم موجة من موجات حركات السكان فى التاريخ البشرى كله.

وقد كان يسير جنبا إلى جنب مع عصر النخاسة والعبيد، شق آخر يتصل بحقوق الإنسان، وهو إبادة الهنود الحمر فى العالم الجديد، وقد اخترع الغرب لذلك شعارا أمريكيا يقول: «الهندى الطيب هو فقط الهندى الميت» حتى انقرض الهندى الأحمر وتحول إلى شبح وأسطورة، وعينات متحفية لأجناس بائدة!

وفى استراليا ـ على سبيل المثال ـ وصلت عملية إبادة الجنس إلى حد صيد الرءوس بشكل علنى ومنظم ـ أحيانا كنوع من الرياضة!

وقد كانت إبادة الهنود الحمر فى العالم الجديد، هى السبب فى استنزاف أفريقيا فبسبب إبادة الهنود الحمر بالجملة، افتقر الاستعمار إلى الأيدى العاملة، وعندئذ لجأ إلى نقل زنوج أفريقيا بالجملة. وبذلك يكون الغرب قد قام بعملية نزح وتفريغ كاملة: نزح من العالم القديم، وتفريغ فى العالم الجديد.

والطريف أن عملية النزح من أفريقيا على مدى عشرات السنين، قد أحدثت فى بعض أجزائها تفريغا، وعندئذ عمد الغرب إلى تجهيز الهنود والآسيويين إلى أفريقيا لملء الفجوة الفارغة ولكن على طول المرحلة الاستعمارية الأولى كانت الهجرة البيضاء باستمرار فى أنحاء العالم الثالث، بفضل استعباد البشر وانتهاك حقوق الانسان!

(١٠٥)

تاريخ الغرب الأسود وحقوق الإنسان (٢)*

تجارة الغرب فى هذه الأيام بحقوق الإنسان فى العالم النامى تجارة مربحة، وهى تظهر إنسانية للغرب لم يتمتع بها طوال حياته! وهو ما أظهرناه فى مقالنا السابق الذى دللنا فيه على أن الغرب بنى مجده على انتهاك حقوق الانسان!

فقد كان على يد الغرب أن بدأ عصر النخاسة فى أوائل العصر الحديث، متى أصبح الرقيق هو أغلى سلعة فى التجارة الأوربية!وكان للبرتغاليين ثم الانجليز، وتلاهم الهولنديون والفرنسيون، الدور الأكبر فى هذه التجارة وشهد المحيط الأطلنطى ما عرف باسم «المثلث الدموى»، أو «التجارة المثلثة». وصاحب ذلك فى العالم الجديد إبادة الهنود الحمر تحت شعار «الهندى الطيب هو فقط الهندى الميت » وفى الوقت نفسه كانت الهجرة البيضاء تضخ باستمرار فى أنحاء العالم الثالث، تستعبد البشر وتنتهك حقوق الانسان!

---

* الأحد ١/ ٤/ ٢٠٠١

ومع خضوع العالم الثالث للغرب، أخذ يطور فى أساليب سيطرته، وكان من المذهل أن اختار حجة تحرير الرقيق للتدخل فى الشئون الداخلية للدول، فبعد أن كانت انجلترا على رأس الدول الاستعمارية التى بنت مجدها على تجارة الرقيق، ولم تكن جادة، وإنما اتخذت من محاربة تجارة الرقيق حجة للتدخل فى شئون دول العالم الثالث!

وعلى سبيل المثال فقد أبرمت مع مصر فى أغسطس ١٨٧٧ اتفاقية عرفت باسم اتفاقية مكافحة تجارة الرقيق، وكانت هذة الاتفاقية تخول للأسطول البريطانى حق تفتيش السفن والاعتقال فى البحر الاحمر، وتلزم مصر باتخاذ جميع ما يمكن من الخطوات لمكافحة تجارة الرقيق فى جميع أنحاء الممتلكات المصرية فى السودان.

وقد أسندت للجنرال غوردن مهمة القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرما. وبالفعل تركز نشاط غوردن على مكافحة تجارة الرقيق فى دارفور وبحر الغزال؛ حتى إنه أهمل واجبه الأساسى فى بناء إدارة فعالة قادرة ودائمة، كما أهمل الشئون المالية والاقتصادية إهمالا كليا تقريبا، الأمر الذى أدى الى تقويض مركز مصر فى السودان، بعد أن فقدت عطف جميع الأهالى المسلمين تقريبا، الأمر الذى مهد لقيام الثورة المهدية التى اقتلعت مصر من السودان! لقد نسى الجنرال غوردن ان الرق فى الإسلام لم تكن فيه تلك الفجوة الكبيرة التى تفصل بين العبد والحر - كما هو الحال فى الغرب والعالم الجديد. فقد كان

العبد فى الإسلام أقرب إلى أن يكون خادما أجيرا منه إلى ذلك النمط الذى عرفه عد ـر النخاسة فى عصر الرأسمالية، ولم يكن أحد من تجار الرقيق، أو ممن يقتنون الرقيق، يدرك السبب فيما كان يمارسة غوردن من قمع يتسم بالعنف! فلم يكن امتلاك الرقيق يمثل مخالفة للدين، وكان الجميع يعرفون أنه بدون الرقيق لايستطيعون انجاز أعمالهم. لقد كان الرقيق هو الصورة الاسلامية لقوة العمل التى عرفها المجتمع الرأسمالى والتى أخضعها لنوع شرس من الاستغلال والقسوة والبعد عن الرحمة.

والمهم أن مكافحة الرقيق ظلت هى الحجة الرئيسية التى اتخذتها بريطانيا للتدخل فى شئون دول العالم الثالث، وتخويل إسطولها حق البحث والاعتقال فى البحر الأحمر، دون تمييز بين النظام الاجتماعى الذى أفرز الرق فى العالم الغربى ـ كما رأيناه فى التجارة المثلثة الدموية ـ وبين النظام الإسلامى للرق، الذى كان يحيطه بسياج أخلاقى ودينى يبعده عن الاستغلال.

وعلى كل حال، فلم تكن تنتهى ذريعة الغرب فى التدخل فى شئون دول العلم الثالث بحجة مكافحة تجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر، حتى أخذ فى اختراع وسيلة أخرى للتدخل، وهى ماعرفت باسم الدفاع عن حقوق الانسان.

(١٠٦)

الحقيقة حول جماعات حقوق الإنسان!*

رأينا كيف انتقل الغرب من انتهاك حقوق الانسان فى أوئل العصور الحديثة، وافتتاح عصر النخاسة، واستعباد شعوب أفريقيا وآسيا والأمر يكتين، الى مكافحة النخاسة، واتخاذ محاربة تجارة الرقيق وسيلة للتدخل فى شئون دول العالم الثالث. ولم يلبث أن وجد ذريعة أخرى للتدخل تحت اسم الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد تلت هذه المرحلة مرحلة مكافحة الشيوعية. فلم تكد تسقط الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى حتى اخترعت الولايات المتحدة حجة الدفاع عن حقوق الإنسان للتدخل فى الشئون الداخلية للدول التى تريد السيطرة عليها. وفى الوقت نفسه أخذت تزرع فى بعض هذه البلاد ماعرف باسم جماعات حقوق الإنسان من جماعات لم يكن لها أى رصيد تاريخى فى الدفاع عن حقوق الإنسان، بل بعضها كانت هى نفسها التى انتهكت حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية العسكرية الاستبدادية. وبذلك تحولت قضية حقوق الإنسان من قضية تدافع عن

---

* الأثنين ٢/ ٤/ ٢٠٠١

الحق والعدل، الى قضية سياسية للتربح والتدخل فى الصراعات السياسية الداخلية!

وفى الولايات المتحدة الامريكية أوعزت المنظمات الصهيونية إلى بعض الجماعات بالتظاهر بالدفاع عن الحقوق السياسية والحريات الدينية فى البلاد العربية، لتشويه صورتها امام المجتمع الأمريكى.

ومن الجماعات تلك التى زارت مصر هذه الأيام(أواخر مارس ٢٠٠١) تحت اسم «وفد لجنة الحريات الدينية الأمريكية » بحجة مناقشة الأوضاع الدينية فى مصر!

فيلاحظ فى لجنة الحريات الدينية الأمريكية هذه أنها تطوعت بإنشاء نفسها ولم تنشأ بمقتضى قرار دولى أو ثنائى، كما أنها تفتقر الى مرجعية تبرر دورها فى تقصى الحقائق.

أى إنها تشتغل شغل بلطجة دولية. فهى تستغل هذا الإسم الضخم الفخم فى التدخل فى الشئون الداخلية المصرية. وتنسى هذه اللجنة المزيفة انتهاك اسرائيل حقوق الانسان الفلسطينى فهى لا تفكر فى إجراء تحقيق فى هذا الشأن على الرغم من امتلاء شاشات التلفيزيون فى العالم يوميا بأنباء هذه الانتهاكات !

لذلك كان الرئيس مبارك حريصا على التاكيد على أن هذه اللجنة هى مجرد لجنة أهلية لم يشكلها الكونجرس لقطع الطريق عليها ورفض التعامل معها.

والمهم أن مصر تعانى منذ زمن طويل من افتراءات ما عرفت باسم «منظمة العفو الدولية» التى تخضع فى كثير من تقاريرها للنفوذ الأمريكى والصهيونى، وهو ماظهر من تقريرها الذى نشرتة فى أكتوبر ١٩٩١، وتحدثت فيه عما أسمته بالتعذيب فى مصر.

فقد أثبتت فى هذا التقرير عجزها عن فهم الواقع المصرى عندما تحدثت عن جماعات الإرهاب فى مصر تحت عناوين مضللة، مثل «جماعات معارضة مسلحة» أو «جماعات إسلامية متطرفة» فلم تكن هذه الجماعات تمثل معارضة سياسية. فالمعارضة السياسية لا تمارس بالسلاح والعنف ضد الأهالى، كما أن التطرف فى الفكر لا يستتبع بالضرورة استخدام القوة.

وفى الوقت نفسه استخدمت المنظمة فى وصف هذه الجماعات الارهابية وصف «المقاتلين» للإيهام بأنه نزاع مسلح تشكل تلك الجماعات طرفا فيه!

وهذا التقرير كان أنموذجا للإيحاءات الخبيثة التى تبثها الدعايات الصهيونية لتشويه مقاومة النظام السياسى المصرى للإرهاب.

وعندما تعرضت المنظمة لقانون الطوارئ فى مصر، تجاهلت الحقائق المحيطة بهذا القانون، وهى أن أحكامه لم تتضمن النص على تعطيل أحكام الدستور أو القانون أو الحياة النيابية، بل أوجبت عرض القرار الصادر بإعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب، ويتعين موافقته عليها وعلى تمديدها، وأن قانون الطوارئ لم يخل بالشروط

الواردة بالمادة الرابعة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والتى يتعين عدم مخالفتها حتى فى ظل إعلان حالة الطوارئ.. إلى آخره، والمهم هو ما يلاحظة الجميع من تجاهل جماعات حقوق الإنسان الدولية ما يجرى داخل إسرائيل وما تمارسه ضد العرب. مما يجعل التحيز صفة أساسية فيها.

(١٠٧)
أدويـة خطـرة!*

أريد أن أعـرض على القـراء بصفـة عـامـة، وعلى الأطبـاء بصـفـة خـاصـة هذه القضـيـة الدوائيـة. لقـد تعـودت قـبل أن أتناول أى دواء، أن أقـرأ نشـرته المرافـقـة له، وأعـرف خـصـائصـة، ومكوناته، ونـواهـى استخدامه، ودواعى استخدامه، إلى آخره.

ويرجـع ذلك إلى يقـينـى أن الأطبـاء قـد لا يتـوافـر لديهم الوقت لقـراءة كل نشـرة، للإحـاطة بتـأثيرات الدواء وفـاعليـاته والاحتيـاطيات الواجب اتخاذها قـبل تعاطيه ، والآثار الجانبية التى يحتمل حدوثها عند تناوله.

ومن هنا، فإنى ـ بالنيابة عن الأطبـاء الأعـزاء ـ أقـرأ النشـرة جيدا لأكون على علم تام به. وهو ماجعل بعض الأطبـاء الأصـدقاء يعتبـرونى «ارذل » مريض بلامنازع، وأننى أتدخل فى شئونهم العلاجية.

على أن هـذه العـادة الشـخـصـيـة جعلتنى أكتـشف أشـيـاء قـد لا يستطيع المريض العادى اكتشافها .وأعرف أن كثيرا من الأدوية الحديثة

---

* الثلاثاء ٣/ ٤/ ٢٠٠١

تحتوى من المخاطر ما ينبغى على الأطباء تجنب التوصية بها للمريض، حتى لا يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

بل إن بعض الأدوية تحمل من مخاطر استعمالها ما كان ينبغى على جهات الدواء فى بلدنا منع دخوله أو انتاجه أصلا، حماية للمواطنين.

وعلى سبيل المثال فقد وقع فى يدى دواء لضغط الدم العالى، اسمه «مونوزايد» من إنتاج «سكويب» قرأت فيه من الآثار الجانبية الآتية ما هالنى: ألم صدرى ـ ضعف ـ حمى ـ حكة ـ طفح ـ تورم الوجه ـ خلل وظيفى جنسى ـ تغير فى الشهوة الجنسية ـ اكتئاب ـ احتقان الجيوب الأنفية ـ التهاب البلعوم – التهاب الأنف ـ عسر التبول ـ الى آخره!

صحيح أن نسبة حدوث هذه الأعراض نسبة ضئيلة، ولكنها على وجه التحقيق واردة!ومن هنا اقتضت أمانة شركة تصنيع الدواء ـ أو اقتضى واجبها ـ النص عليها فى نشرة الدواء ،ليكون كل فرد على بينة.

والسؤال الآن: إن شركات الدواء تصنع يوميا مئات الأصناف من أدوية ضغط الدم المرتفع، فلماذا تسمح شركات الدواء فى مصر بانتاج أدوية آثارها الجانبية بهذه الخطورة، وهناك أدوية أخرى أقل آثارًا جانبية؟

ولماذا تختار شركة دواء مصرية إنتاج دواء له هذه الآثار ـ من بينها تورم الوجه والتهاب البلعوم والحمى؟

ولماذا لا يقرأ أطباؤنا هذه النشرات لاختيار أقلهاآثارا جانبية لمرضاهم، خصوصا وشركات الدواء تبدأ بتوزيع عينات ونشرات كل دواء على الأطباء.

إن أحد مزايا شراء الدواء فى مصر هو أن المريض يستطيع أن يتعرف بنفسه على الآثار الجانبية للدواء، وهو مالا يمكن أن يعرفه إذا اشترى الدواء من لندن.

ولكن الأطباء فى لندن يقرءون كل النشرات، ويعرفون جميع الآثار الجانبية التى قد تحدث من تناول هذا الدواء أو ذاك!

فعندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن، وكانت أعالج فى العيادة الجامعية، أثرت هذا السؤال مع طبيبى المعالج، وإذا به يبرز لى كتابا من مكتبه، يحتوى على مواصفات كل دواء، وتحذيراته. فصحيح أن المريض غير متاح له قراءة نشرة الدواء، ولكن الطبيب قرأها على وجه التحقيق، حتى يكون على بينة من أية أعراض قد يتعرض لها المريض إذا تناول الدواء الذى وصفه.

وإنى لأناشد الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام، وأعرف أنه صاحب فلسفة ورؤية استراتيجية للعلاج، أن يعير هذه القضية اهتمامه ـ اذارأى أنها تستحق الاهتمام!

(١٠٨)

التاريخ بين الأكاديميين والهواة!*

قراءة التاريخ غير كتابته! فيستطيع القارئ أن يقرأ كتابًا فى التاريخ من ثمانمائة صفحة فى بضعة أيام، ولكن كتابة هذا الكتاب تستغرق نحو خمسة أعوام!

وكتابة التاريخ نوعان: نوع يكتبه المؤرخون الأكاديميون، ونوع يكتبه الهواة من عشاق التاريخ. وأقصد بالنوع الأول المؤرخين الذين تعلموا فى أقسام التاريخ بالجامعات المصرية، وحصلوا على درجات عليا مثل الماچستير والدكتوراه، أما النوع الثانى فهو الذى يملك ملكة البحث والتنقيب فى التاريخ، ويعنيه الوصول إلى الحقيقة.

وعندما يصل أحد هواة كتابة التاريخ إلى معرفة ما حدث بالفعل، فإنه يصبح مؤرخًا سواء حصل على درجة علمية أو لم يحصل. لأنه يكون بذلك قد حقق الهدف الذى يتغياه المؤرخ الحق، والذى حدده المؤرخ الألمانى الكبير «ليوبولد رانكه»، وهو: كيف حدث التاريخ بالفعل؟

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٤/٤.

وقد شهدت مصر هذين النوعين من المؤرخين، وكان من هواة كتابة التاريخ من أصبح أشهر من أى مؤرخ أكاديمى!

وعلى سبيل المثال، فقد كان المرحوم عبد الرحمن الرافعى محاميًا،ولكنه أصدر من كتب التاريخ أكثر مما أصدره بعض المؤرخين الأكاديميين! بل إن المؤرخين يرجعون إلى كتبه إلى اليوم!

وقدكتب الأستاذ محمد حسنين هيكل عددًا مهمًا من كتب التاريخ، اعتمد فيها على وثائق قد لايستطيع مؤرخ أكاديمى الحصول عليها!

وكذلك الأستاذ محسن محمد، الذى أصدر عددًا مهمًا من كتب التاريخ، حقق فيها وقائع مهمة، وتوصل فيها إلى ما حدث بالفعل، وبذلك أصبح مؤرخًا.

وكذلك الأستاذ جمال بدوى، فهو من عشاق التاريخ، ومن المهتمين بالوصول إلى الحقيقة، أو - بلغة المؤرخ ليوبولد رانكه - معرفة كيف حدث التاريخ بالفعل!

فقد صدر له كتاب مؤخرًا يعنوان «حدث فى مصر»، عن هيئة الكتاب، تعرض فيه لعدد مهم من الشخصيات والأحداث التى حدثت فى مصر، وقام بتحقيقها والتوصل إلى حقيقة ما حدث فيها، وأمضى فى ذلك وقتًا طويلاً وبذل جهدًا مضنيًا، ولكنه خرج لنا بدراسة مهمة لهذه الأحداث والشخصيات تستحق أن تقرأ.

فيمتاز الأستاذ جمال بدوى عن غيره من هواة كتابة التاريخ، بفضول

علمى كبير، وقلم رشيق، وأسلوب دقيق فى الكتابة التاريخية،وقدرة فائقة على الغوص فى أحداث التاريخ،واختيار ما غمض منها، فيتناوله بالفحص والتدقيق حتى يصل إلى أغواره.

ولقد تناول فى هذا الكتاب المهم تسع عشرة حادثة، استلفتت انتباهه وهو يقرأ تاريخ مصرالحديث. كما تعرض لعدد من الشخصيات المهمة التى كان لها تأثير اجتماعى أو سياسى فى تاريخ مصر.

فقد تناول قصة الأميرة نازلى فاضل فى فصل شيق بعنوان «الأميرة المتمردة!» كما حقق واقعة أوردها مصطفى أمين تقول إن الإنجليز عرضوا عرش مصر على سعد زغلول فرفض! كما تناول واقعة زيارة السلطان عبد العزيز العثمانى لمصر فى عام ١٨٦٣. وتعرض لقصة عيد الجهاد الوطنى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، الذى قابل فيه سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى باشا السير ريجنالد ونجت المندوب السامى فى مصر. وتعرض لحريق قصر المسافرخانة، كما تناول شخصية أغا خان، وتعرض لأشهر زواج عرفته مصر فى العصر الإسلامى، وهو زواج الأميرة قطرالندى ابنة أمير مصر خمارويه بن أحمد بن طولون. كما تناول قصة أتباع المفكر الفرنسى سان سيمون ومحمد على ومشروع شق قناة السويس! كما تناول قصة إنشاء جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليًا) وتناول الساعات الأخيرة للخديو إسماعيل،وتحدث عن ولادة الأحزاب والصحف المصرية. إلى غير ذلك من وقائع. والكتاب جدير بالقراءة.

(١٠٩)

لغز معامل التحليل!*

معامل التحليل فى مصر أصبحت لغزًا يتطلب مهارة الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام فى فك الرموز! إن النتائج الخاطئة التى تسفر عنها بعض هذه التحاليل لم تعد تكلف المال فقط، بل الحياة!

ذلك أن الطبيب المعالج عندما يطالب المريض بإجراء تحليل معملى، فإنه لا يفعل ذلك عبثًا، وإنما لكى يحدد بدقة إذا كان هناك داء أو لا؟ وفى حالة وجوده فما هو حجمه؟ وما هى الأدواء الأخرى فى جسد المريض مما لها صلة بالداء الأول؟ وكل ذلك يبنى تشخيصه على أساس سليم، وصف الدواء الذى يعالج المرض دون زيادة أو نقصان.

ويأخذ المريض هذا الطلب على محمل الجد، ويتوجه به إلى أقرب معمل تحاليل، ويدفع الثمن الباهظ الذى أصبحت تحدده هذه المعامل فى هذه الأيام فى عصر الانفتاح والسداح مداح! ويحمل تقرير المعمل إلى الطبيب، ويصف هذا الدواء الذى يناسب المرض، ثم يفاجأ المريض بكارثة! فبدلاً من أن يشفى الدواء المريض، فإنه يقضى عليه، أو يمر بجسده مرور الكرام فلا هو ينفع ولا هو يضر!

---

* الخميس ٢٠٠١/٤/٥.

هذه القضية فى حاجة ماسة بالفعل لعناية الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام. وقد سبق لى أن كتبت فيها، عندما فاجأنا أحد التحاليل الذى طلب منى الطبيب المعالج - وهو طبيب مشهور - إجراؤها لابنتى، بأنها مصابة بمرض السكر! وبناء على ذلك أخذ الطبيب يصف العلاج الذى يخفض السكر فى الدم. وبينما صحتها تتدهور رآها صديقى الدكتور مصطفى المنيلاوى، فأقسم برأس أجداده أنها لا يمكن أن تكون مصابة بالسكر، بسبب وزنها الصغير، وأشار علىّ بأحد المعامل الذى يثق بها، والذى قام بعمل التحليل مرتين للتأكد، فكانت النتيجة سلبية. وضرب الدكتور المنيلاوى كفًا بكف،، فلو انخفضت نسبة السكر فى دم ابنتى إلى ٣٦ فإنها تصاب فورًا بدمار شديد فى المخ لاتبرأ منه أبدًا!

كما ضربت المثل بنتيجة تحليل خاطئة كادت تؤدى إلى قتل المريضة ثأرًا للشرف! عندما شك زوج فى حمل زوجته وهو يعرف أنه لايمكن أن يكون مصدر هذا الحمل بسبب مرض يمنعه من الإنجاب. وإذا بنتيجة التحليل تأتى إيجابية، واهتز الزوج، واهتزت الأسرة من أكبرها إلى أصغرها، وأخذ كل فرد فيها «يسن سكينه»! تأهبًا لجريمة قتل يضيع فيها دم الزوجة بين القبائل وهنا نصح صديق للزوج بإجراء تحليل ثان فى معمل آخر. وكانت هذه النتيجة سلبية، فأنقذت حياة الزوجة!

قضية معامل التحاليل - إذن - هى قضية جد لا هزل، وهى قضية شفاء أومرض! ومن هنا فداحة الجريمة التى ترتكبها بعض المعامل الفاسدة التى تستخدم أجهزة قياس وتحليل «بايظة»!

بل هذا يفسر إصرار بعض الأطباء على ذهاب المريض إلى معمل تحليل بذاته، بل وإلى فنى معملى بذاته يثق فيه! حرصًا على حياة المريض وعلى سمعته!

إن هذه التوصية بالتوجه إلى معمل بذاته تحمل الإدانة للمعامل الأخرى! فأين المفر أمام المواطن المصرى العادى الذى يقتطع من قوته وقوت أولاده ليطمئن على صحته، فيقع فى يد معمل فاسد النتائج، فتضيع صحة المواطن وتضيع فلوسه!

والمحزن فى هذه القضية أن النتائج الخاطئة لا تقتصر على المعامل الصغرى، فقد تقع فيها بعض المعامل الكبرى. وعلى سبيل المثال فإن المعمل الذى أخطأ فى تحليل دم ابنتى وقرر أنها مريضة بمرض السكر لم يكن معملاً صغيرًا، ولم يكن تحت السلم! وإنما كان يشغل شقة محترمة فسيحة فى ميدان من أكبر ميادين القاهرة. وهو ميدان باب اللوق!

لذلك أضع هذه القضية تحت نظر الأستاذ الدكتور إسماعيل سلام، وأطالبه بعمل لجان تفتيش دورية من كبار الأطباء المختصين، لعمل «كبسات» على هذه المعامل للتحقق مما إذا كانت أجهزتها صالحة لإخراج نتائج صالحة، أو أنها أجهزة «مضروبة»! مهمتها تكوين ثروة لصاحب المعمل؟

(١١٠)

حديث مع الدكتور ممدوح جبر!*

إذا كانت الحكمة الشائعة تقول: الوقاية خير من العلاج»، فيمكن القول إن ظواهر الأحوال المعاصرة فى مصر تقول إنه لا توجد فيها وقاية، ولا يوجد علاج!

منذ شهر أو أكثر كنت أجلس إلى جوار الأستاذ الدكتور ممدوح جبر، طبيب الأطفال الشهير وجاءت سيرة السحابة السوداء الشهيرة. وسألته عما إذا كان من الصحيح أنها تصيب الأطفال بمرض الربو؟ ولم يتردد الرجل فى الإجابة بالإيجاب! ولكنه سألنى عن سبب هذا السؤال؟ فأجبته بأن هذا هو ما حدث لحفيدى، الذى يعيش مع والده فى مدينة نصر، حيث كثافة السحابة السوداء هناك أشد ما تكون. واضطر والده إلى الانتقال إلى بيت جدته فى مصر الجديدة. فقال لى إن ما فعله ابنى هو عين الصواب، لأن تأثير السحابة السوداء فى إصابة صدور الأطفال الصغار بمرض الربو تأثير كبير. والوقاية هنا ضرورية، حتى لا يتمكن المرض من صدر الطفل، بدون ذنب جناه!

---

* الجمعة ٢٠٠١/٤/٦.

وانتقل الحديث مع العالم الكبير إلى تلوث البيئة فى مصر، وتأثيره فى انتشار الأمراض! وأن هذا هو ما جعل الحاجة ماسة إلى إنشاء وزارة باسم وزارة شئون البيئة للوقوف فى وجه هذا الخطر الداهم،وإسناد هذه الوزارة إلى وزيرة عرفت بالكفاءة وهى الدكتورة نادية مكرم عبيد.

على أنه يبدو أن التسيب الحادث فى مصر بالنسبة لتلوث البيئة، يشبه القصة التى تتحدث عن السباك الذى اهتم بإصلاح صنبور المياه، فى حين أن ماسورة المياه الرئيسية خربة ومكسورة!

فماذا تفيد جهود الدكتورة نادية مكرم عبيد إذا كان الشعب نفسه، هوالذى يلوث البيئة عمدًا، ويتحدى فى ذلك جميع سلطات الدولة؟

وعلى سبيل المثال فإن العصابة التى تقوم بحرق القمامة، أوحرق القش، بجوار مساكن الأهالى، التى يسكن فيها النساء والأطفال والمرضى والأصحاء، يعرفون جيدًا أنهم يسببون ضررًا جسيمًا لصحة المواطنين،وأنهم يتحدون بذلك القوانين والأخلاق والآداب العامة والتكافل الاجتماعى. ولكنهم لا يأبهون! فما يهمهم هو تحقيق مصلحتهم على حساب صحة الملايين، فيصاب أطفال مصر بمرض الربو، وتتهدد حياتهم الأزمات الصدرية!

ومن سوء الحظ أن الدولة عندنا ليست بالحزم اللازم لقمع هذا الإجرام الصريح. فهى تترك المجرمين يجرمون كما يشاءون، ولا تنزل بهم العقاب اللازم!

وهذا هو الفرق بين السلطة المتهاونة فى مصر والسلطة الملتزمة فى أوروبا والغرب عامة. فلم يحدث لأحد ممن عاشوا أو زاروا فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا أو أى بلد أوروبى أن رأى سحابة سوداء كتلك التى تعودنا على رؤيتها فى مصر!

ولو حدث ذلك فإنها تكون كارثة، واستجوابات وتغيير قيادات!

كذلك لم يحدث فى باريس مثلاً أن فوجئ الأهالى برائحة عفنة تنبعث من مجزر آلى يحرق نفاياته كما حدث فى حى الهرم منذ بعض الوقت، وقد خضت فى ذلك معركة شرسة مع الفساد الذى كانت تحميه السلطة حتى تحقق الانتصار!

ولكنى فى خلال تلك المعركة كنت أتساءل عن حال الأهالى المغلوبين على أمرهم الذين لا يجدون بينهم من يهتم بأمرهم وأمر البيئة! وقد لعبت الدكتورة نادية مكرم عبيد دورًا مهمًا فى إغلاق ذلك المجزر الآلى.

ولكن هل انقطعت المجازر الآلية الأخرى التى تحرق نفاياتها فى أنحاء القاهرة الكبرى؟

إن كثيرًا من الشكاوى تصلنى من أهالى مصابين بهذا الوباء، ولا يجدون مغيثًا!

والأمر الذى أريد أن أوضحه فى هذا المقال أن الدولة تخسر كثيرًا إذا تركت الناس يلوثون البيئة دون عقاب، ودون قصاص! فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم: ﴿ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون﴾.

(١١١)

أين مذكرات وزرائنا وزعمائنا وسياسيينا؟*

فى نهاية العام الماضى أعلن فى نيويورك أن السيدة أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا السابقة سوف تصدر مذكراتها، وأن هناك اهتمامًا عالميًا بقراءة هذه المذكرات!

لم يكن قد مضى على مغادرة السيدة أولبرايت يوم واحد عند صدور هذا الخبر، ولكنها كانت حريصة على أن تعلن على العالم أجمع تجربتها فى الحكم، انطلاقًا من معرفتها بأن من حق العالم أن يعرف هذه التجربة، وما كان بها من صواب وخطأ.

وهذا ما نسميه نحن المؤرخين بالحاسة التاريخية واحترام التاريخ. والسؤال الآن كم من وزرائنا قد فكر فى تسجيل مذكراته وهو فى الحكم، لكى تنشر بعد خروجه من الحكم؟

إن الكثيرين من وزرائنا يتصورون أنهم يقومون بعمل سرى يجب ألاّ أن يعرفه الجمهور المصرى أو العالم الخارجى! وينسون أنهم يقومون بعمل عام سوف يحاسبهم عليه التاريخ!

---

* السبت ٢٠٠١/٤/٧.

بل ينسون أنهم يظلمون أنفسهم أمام التاريخ ظلمًا بينًا. فمن المحقق أنهم يخدمون مصر، ويعملون من أجل مصالح الوطن العليا، فإذا أغفلوا كتابة مذكراتهم فأنهم يطمسون بذلك صفحة سطروها بعرقهم وجهودهم، ويسمحون للتاريخ بأن ينساهم بمجرد مغادرتهم مناصبهم!

إن التاريخ لا يحفظ إلا أسماء من احترموا التاريخ واهتموا بتسجيل مذكراتهم ونشروها على الناس. أما الذين تجاهلوا التاريخ فإنه يتجاهلهم!

بل إن التاريخ قد يسىء إلى أعمالهم، عندما يتناولها خصم أو حاقد أو معارض فيحرف فيها ما يشاء!

ومن سوء حظ تاريخ مصر أن المسئولين الذين اهتموا بكتابة تاريخهم هم قلة. وعلى رأس هؤلاء الزعيم خالد الذكر سعد زغلول الذى كان يحرص يوميًا - نعم يوميًا! - على الجلوس إلى مكتبه وتناول الريشة والدواية والورق، ثم تسطير ما مر به فى يومه من أحداث.

بل كان سعد زغلول فى هذه المذكرات يدير حوارًا مع نفسه لا يلتزم فيه الحياد، فكثيرًا ما ظلم نفسه وأنبها تأنيبًا شديدًا لا يصدر إلا من عدو مبين! وشيئًا فشيئًا لم تعد مذكرات سعد زغلول مجرد تسجيل أحداث وأعمال، وإنما أصبحت مرآة لشخصه، ولعصره، ونظام الحكم فأصبحت ملحمة تاريخية كبيرة!

ولقد أمضيت نحو خمسة عشر عامًا أحقق مذكرات سعد زغلول، وأعانى الأمرين فى قراءة خطه الغريب الذى كان يعجز عن قراءته

الجـمـيع. وقـد تدربت على هذا الخط تدريجيًا، واسـتطعت أن أنقـذ للشعب المصرى عشرة أجزاء كان مستحيلاً تحقيقها أو قراءتها القراءة الصحيحة، ولم أدخر وقتًا أو جهدًا، فكان بعض الصفحات يستغرق قراءتها أكثر من اثنتى عشرة ساعة.

ومن سوء الحظ أن هذا الجهد كانت له آثار فادحة على عينى، التى تعرضت لانفجارات شرايينها وأوردتها البصرية فضاعت العين اليمنى! وأما اليسرى فتكاد تلحق بها، لولا أن سارع إلى إنقاذها الرئيس مبارك راعى العلم والثقافة، والدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء. فلعل الطب الحديث فى إنجلترا يتمكن من إنقاذ ما نتمكن به من خدمة العلم والفكر ومصلحة البلاد!

لم يكن سعد زغلول وحده هو الذى اهتم بكتابة مذكراته، بل اهتم محمد فريد أيضًا بذلك، كما اهتم الدكتور محمد حسين هيكل، واهتم أحمد شفيق باشا، وفى السنوات الأخيرة الدكتور بطرس بطرس غالى، والدكتور رفعت السعيد الذى صدرت مذكراته فى ثلاثة أجزاء. وكان من المذكرات المهمة التى أفادتنى فى كتابة التاريخ المعاصر تلك التى كتبها القادة العسكريون.

ومن هنا كم أتمنى أن يهتم وزراؤنا والمسئولون المصريون بكتابة مذكراتهم، وإن كنت أعرف شخصيًا أن الدكتور أسامة الباز مهتم بذلك اهتمامًا كبيرًا، ولعله يكون قد انتهى من كتابة مذكراته فى خدمة مصر.

(١١٢)
المجتمع بين التمدن والتحضر*

حركة المرور فى أى بلد فى العالم عنوان سلوك شعبه وتمدنه! والتمدن هنا ليس هو التحضر كما قد ينصرف فى ذهن القارئ وإنما يعنى التوافق مع حياة المدن! أما التحضر فيعنى مجموع الخبرات التى اكتسبها أى شعب طوال تاريخه.

وعلى ذلك فالشعب المصرى شعب متحضر بمفهوم كم الخبرات الطويلة المتراكمة عبر تاريخه الطويل منذ العصر الفرعونى إلى اليوم، ولكنه لم يألف إلى اليوم حياة المدن الحديثة!!

أقول: المدن الحديثة، لأنها شيء آخر غير المدن القديمة! فقد عرفت الشعوب فى تاريخها المدن، ولكن كمقرات للإدارة والحكم، ولكنها لم تعرف المدن الحديثة التى هى شئ آخر مختلف تمامًا، لأنها مقرات أنشطة اقتصادية مختلفة عن الأنشطة السابقة، تقوم بها مجتمعات مختلفة عن المجتمعات القديمة، ونقصد بها المجتمعات

---

* الأحد ٢٠٠١/٤/٨.

الرأسمالية التى يقوم نشاطها الاقتصادى على التجارة والصناعة وتوابعهما المترتبة عليهما من طرق وتقدم علمى.

وعلى سبيل المثال، فالتجارة تقتضى التبادل التجارى. والتبادل التجارى يتطلب الانتقال من مكان إلى مكان آخر. وهذا الانتقال من مكان إلى مكان آخر يتطلب وجود وسائل مواصلات! وهذه المواصلات تتطلب وجود طرق سهلة ميسرة!

وهذا يفسر التقدم العظيم الذى طرأ على وسائل المواصلات من جانب، وعلى الطرق من جانب آخر!

منذ تطورت وسائل المواصلات من العربة التى تجرها الخيول، إلى السيارة التى تعمل بالبنزين، إلى الطائرة والسفن البحرية الهائلة الحجم التى تنقل البضائع والناس.

وأما الطرق، منذ انتقلت من الطرق الممهدة إلى الطرق المسفلتة، إلى الطرق التى لا يعوقها عائق، فهى تخترق الجبال بأطوال تبلغ عشرات الكيلومترات - كما يحدث فى أوروبا - وهى تخترق البحار وتمتد أسفلها، كذلك الطريق البحرى الذى يمتد تحت المانش ويربط بين القارة الأوروبية وإنجلترا، إلى الكبارى الهائلة التى تمتد بين الجبال، أو تعلو الطرق المزدحمة بوسائل المواصلات وتختصر الطرق!

وما يهمنا هنا هو أن حياة المدن بالمعنى السالف الذكر، قد تطلبت قواعد ونظمًا نتفق معها، وتلزم الناس باتباعها، وهو ما يعرف بـ

«التمدن»! أى التوافق مع حياة المدن، فإذا توافقت الشعوب مع حياة المدن أطلق عليها وصف شعوب متمدنة! وإذا هى لم تتوافق، فإنها تكون شعوبًا غير متمدنة! وهى تعطل الحركة الاقتصادية فى المدن! وتعوق التقدم بالتالى!

(١١٣)

المرور فى لندن والإحساس بالغربة!*

فى مقالنا السابق أوضحنا الفرق بين «التمدن» و«التحضر». فالتمدن هو التوافق مع حياة المدن الحديثة، التى هى مدن تجارية وصناعية بالدرجة الأولى، و«التحضر» هو مجموع خبرات أى شعب عبر تاريخه.

وقلنا إن المدن الحديثة تطلبت تطور وسائل المواصلات من جهة، وتطور الطرق من جهة أخرى. كما تطلبت إنشاء وسن قواعد ونظم تتفق معها، وألزمت الناس باتباعها، فالشعوب التى تلتزم بها تسمى شعوبًا متمدنة، والشعوب التى لا تتفق معها شعوبًا غير متمدنة.

هذه الخواطر تواردت فى ذهنى وأنا أنتقل من مطار «هيثرو» فى لندن إلى قلب المدينة، فى رحلتى العلاجية.

فعلى طول الطريق الطويل كانت السيارات تسير فى نظام بديع، وكل منها يلتزم بالسير فى الحارة التى توافق سرعته كأنما هو مبرمج!

---

* الاثنين ٢٠٠١/٤/٩.

فلا قفز هنا أوهناك، ولا خروج مفاجئا من حارة إلى حارة أخرى، ولا انتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بدون سابق إنذار للدخول فى مسار آخر! ولا مسابقات بين عربيات شبان من أبناء الأثرياء الجدد تهدد حياة المواطنين! ولا يتحدى سائق سائقاً آخر دون ضغينة سابقة بينهما بل دون معرفة! ـ كما يحدث فى مصر!

بل الجميع ملتزمون بقواعد المرور، وآداب الطريق!

وهو ما أشعرنى بالغربة!

فقبل يوم واحد من مغادرتى القاهرة إلى لندن، وفى طريق صلاح سالم المزدحم بالسيارات. فوجئنا بسيارتين جديدتين إحداهما من طراز «أوبل» والثانية من طراز «ميتسوبيشى» تتسابقان، ربما لاكتشاف أيهما تستطيع أن تسبق الأخرى وسط زحام السيارات! وصدمت إحداهما السيارة التى تقلنى وزوجتى صدمة خفيفة، ولكنها أزعجتنا! واعتذر قائد السيارة بابتسامة والتلويح بأصابع يده على طريقة «لوريل وهاردى»! وكانت السيارة تقل بعض الشباب سعيد الحظ، وحمداً لله أننا لم نلق مصير صحفى الأهرام المعروف محمد همام!

من هنا شعرنا بالغربة والسيارة تسير من مطار «هيثرو» إلى قلب لندن، دون مفاجآت، ودون مسابقات! ودون خروج على آداب الطريق! وشعرنا أننا انتقلنا إلى كوكب آخر غير الكوكب الأرضى المملوء بالطغام!

ولكن هذه الغربة أشعرتنا بالفرق بين المجتمع المتمدن والمجتمع غير المتمدن! فلندن مدينة حديثة تجارية وصناعية، وأهلها يتصرفون حسب القواعد والنظم التى سنتها تلك المجتمعات لتيسير حياة أهلها، والتغلب على المصاعب التى تواجهها. ولكن القاهرة، ومعها المدن المصرية، تتجاهل هذه القواعد والنظم وتتحداها!

(١١٤)

لندن مدينة عربية!!*

يمكن القول إن فى حياة لندن مرحلتين: الأولى مرحلة ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، والثانية ما بعد الحرب. وفى المرحلة الأولى كانت لندن مدينة إنجليزية بحتة، تطبق تقاليد الحياة الإنجليزية. ولكن فى المرحلة الثانية، بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، الذى أتاح للعرب استخدام سلاح البترول، بما ترتب عليه من ارتفاع أسعار البترول، وارتفاع الثروات الخليجية إلى أرقام فلكية ـ أخذت لندن تتحول تدريجيًا إلى مدينة عربية!

فقد قفز الثراء المفاجئ بأبناء الخليج إلى العاصمة الإنجليزية، طلبًا للمتعة، وللتخلص من بعض الفائض من أموالهم، والاستمتاع بحياة الغرب الجميلة.

ولم يرفض الإنجليز هجرة الثراء إلى بلادهم، ففتحوا أذرعتهم للعرب الأثرياء، الذين أخذوا يتملكون المساكن بالأسعار المرتفعة، ويفتحون المتاجر التى تخدم الوافدين االأثرياء الجدد!

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/٤/١١.

وأخذت أنماط السلوك الإنجليزى المحافظ تتغير تدريجيًا، لتوافق أنماط السلوك العربى! فعندما كنت أستاذًا زائرًا فى جامعة لندن فى عام ١٩٨٠/ ١٩٨١، كانت المتاجر الإنجليزية تغلق أبوابها فى تمام الساعة السادسة مساء، وكانت المتاجر الهندية تنتهز الفرصة لتفتح إلى منتصف الليل، وتبيع بأسعار مرتفعة جدًا.

وفى الوقت نفسه، كانت لندن تغلق أبوابها يوم الأحد، مهما كانت الظروف ، فكان المرء يمشى فى شوارع خالية من المارة والحركة.

وقد تغير هذا بالتدريج على الطريقة العربية! فلم يعد الإنجليزى يهتم بغلق متجره فى تمام الساعة السادسة مساء! كما أنه لم يعد يهتم بغلقه يوم الأحد! فقد استمرت الحياة فى لندن على الطريقة العربية: أى سهر بالليل، وحركة تجارية فى الآحاد!

وفى الوقت نفسه فرضت اللغة العربية على شوارع لندن! فارتفعت اللافتات العربية إلى جانب اللافتات الإنجليزية فى محلات الملابس، وفى محلات البقالة! وخصصت محلات الكوافير أقسامًا خاصة للمحجبات.

وانتهز الباكستانيون المقيمون فى لندن الفرصة ليبيعوا ما أسموه بـ «اللحم الحلال»! أى اللحم الذى ذُكر اسم الله عليه قبل ذبحه. وهم يعلنون ذلك على واجهات محلاتهم باللغة العربية، جذبًا للعرب المسلمين.

ومن حسن حظهم أن المسلمين لا يذكرون فتوى الشيخ محمد عبده، التى يبيح فيها أكل اللحوم التى يذبحها النصارىّ بشرط تلاوة اسم الله

عليها قبل الأكل. وحجته أن الآية الكريمة التى تقول: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ لم تحدد أن يكون ذكر اسم الله قبل الذبح، أو قبل الأكل! والأغلب أن ينصرف الذهن إلى قبل الأكل، لأن المسلم لا يحضر عادة وقت الذبح حتى يعرف معرفة اليقين!

(١١٥)

العلمانية بين الحقيقة والتضليل!*

كثير من الناس يخلطون بين الحكم العلمانى والإلحاد أو الحكم اللادينى! وينسون أن الحكم فى أوروبا والولايات المتحدة يعد حكمًا علمانيًا، ولم يقل أحد إن الشعوب فى هذه الدول شعوب ملحدة لا تعترف بدين!

ولكن هذا هوالتضليل الذى تضلل به جماعات الإسلام السياسى! فهى تربط العلمانية بالإلحاد! مع أن العلمانية هى مرادف للحكم المدنى، أى الحكم الذى يستمد سلطته من إرادة الشعب! وفى القواميس أن العلمانية هى التى تختص بالشئون الدنيوية، وليست بشئون الآخرة، أى الحكم الذى يختص بتنظيم شئون الحياة الدنيا.

ولكن هذا الحكم اصطدم فى العصور الوسطى بالكنيسة الكاثوليكية، التى اعتقد البابا فيها أنه يستمد سلطته من الله، ومن حقه ـ بالتالى ـ أن يحكم البشر باسم الله! فانقسم الحكم بين الحكم

---

* الخميس ٢٠٠١/٤/١٣.

المدنى وحكم الكنيسة الذى هو حكم دينى. ودار الصراع بينهما على مدى العصور الوسطى.

ولكن فى الإسلام لم يزعم حاكم أنه يستمد سلطته من الله! وإنما حكم الحكام المسلمون باعتبارهم خلفاء رسول الله. ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعين أحدًا لخلافته، وإنما كان الخلفاء يتولون الحكم بناء على بيعة شعبية، أى انتخاب بالمعنى الحديث، فهم ـ بالتالى ـ حكام مدنيون يحكمون بإرادة الشعب.

ولا يقلل من هذه الحقيقة أن الخلفاء الذين جاءوا بعد الخلفاء الراشدين استبدوا بالحكم، واعتمدوا على السيف وعلى بيعة صورية مصطنعة،ولكن حتى بالنسبة للخلفاء الراشدين لم يزعم واحد منهم أنه خليفة الله، وإنما هو خليفة رسول الله. ولكن خليفة رسول الله لم يعينه رسول الله حتى يكتسب قدسية، وإنما تولى الحكم بمقتضى بيعة شعبية يستمد منها سلطته، ومن حق الذين بايعوه أن ينقلوا مبايعتهم إلى خليفة آخر، فيفقد على الفور الحق فى الحكم. وهو ما حدث فى حالات كثيرة بالفعل!

وقد وضع الخليفة الأول أبو بكر الصديق هذه القاعدة فى بداية حكمه. ففى خطبته بعد المبايعة قال ما معناه: إنى وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أخطأت فقومونى، وإن أحسنت فأعينونى.. إلى آخره!

فهذا حكم مدنى بكل المعايير، السلطة فيه فى يد الشعب، الذى يستطيع أن ينزعها أو يبقيها. فإذا استبد الخلفاء بعد ذلك بالحكم،

وصبغوه بصبغة دينية، فهذا شأنهم، وسوف يحاسبهم الله تعالى على ما فعلوا، ولكن ذلك لا يغير من صفة الحكم، فيجعله حكمًا دينيًا، بدلاً من أن يكون حكمًا مدنيًا!

ومن هنا فعلى دعاة الإسلام السياسى أن يخجلوا، ويحترموا عقول الناس إذا لم يحترموا عقولهم!

(١١٦)

الإنجليز وجنون البقر!*

عندما حضرت إلى لندن للعلاج كان فى ذهنى جنون البقر والحمى القلاعية!

وبالنسبة لجنون البقر فقد توهمت أن الإنجليز قد كفوا عن أكل لحوم البقر، وأن سعر اللحم فى لندن أصبح بسعر التراب! وأنه لا يجد من يأكله! وأن الكثيرين من الإنجليز قد أصيبوا بالجنون!

وفوجئت بأن لندن كما تركتها فى الصيف الماضى! فلم أر مجنونًا واحدًا! وأما اللحم فقد فوجئت بأنه يباع بسعر أغلى من سعر اللحوم البيضاء، وأن الإنجليز يقبلون عليه كما لو أنهم لم يسمعوا عن جنون البقر الذى تزدحم بأخباره صفحات الصحف المصرية.

وأما الحمى القلاعية فلم نسمع عن أحد من معارفى وأصدقائى فى لندن - وهم كثيرون - قد أصيب بالحمى القلاعية، ويعالج بالمستشفى!

وليس معنى ذلك أنه لا يوجد جنون بقر ولا توجد حمى قلاعية، ولكن معناه أن الدولة الحديثة قد أصبح لديها من الوسائل ومن

---

* الجمعة ١٤/٤/٢٠٠١.

الكفاءة ما تستطيع به حماية شعبها من أخطر الأمراض الطارئة والأوبئة، وأنها تستطيع أن توفر له السلامة.

لذلك لم يكن غريبًا أن يعتبر «تونى بلير» رئيس الحكومة البريطانية مقاومة الحمى القلاعية، حربًا مثل الحروب التى خاضتها بريطانيا فى الماضى ضد الأعداء، وأن يؤجل الانتخابات العامة ليتفرغ لمحاربة الحمى القلاعية! ولكنك فى لندن لا ترى أى مظهر من مظاهر هذه الحرب، فالحياة تسير فى مجراها الطبيعى!

وما يحدث فى إنجلترا يحدث فى مصر! فإن الإجراءات الوقائية التى اتخذها الدكتور إسماعيل سلام تواكب تمامًا الإجراءات الإنجليزية. وهذا يفسر أن «التسيب» المصرى المعهود لا يستطيع اختراق إجراءات الوقاية الصارمة التى تفرضها وزارة الصحة، وأن المصريين عند الخطر يستطيعون الإقلاع عن بعض عاداتهم الضارة.

ومن هنا فيجب على كل مواطن يعيش فى القرن الواحد والعشرين أن يحمد ربه على أنه يعيش فى هذا العصر.. عصر العلم!

قبل أكثر من نصف قرن وفدت على مصر حمى الملاريا، فحصدت الأرواح حتى لم يبق فى مصر شارع أو حارة بدون ضحية أو أكثر! وفى الريف المصرى خاصة كان نشاط ملاك الموت أكثر! أذكر أننى ذهبت وأناصغير إلى دقادوس لزيارة أقاربى فى ذلك الوقت. وقابلنى أحدهم وكان عملاقًا قوى البنية يفيض شبابًا وحيوية. وعندما سألت عنه بعد يومين قيل لى إنه مات! فقد أصيب بالحمى وقضت عليه فى يومين اثنين فقط!

وبفضل تقدم العلم، نسى المصريون الأوبئة التى تحصد الأنفس، ولم نسمع عن أوبئة فى أى مكان. لقد تكاتفت البشرية والعلم أمام الخطر وهذا هو السبب فى أن الإنجليز يأكلون لحم البقر دون أن يصابوا بالجنون!

(١١٧)

روايـات الجيب.. وجيلى!! *

شـاهدت فـى لندن فـيلم بوفـارى وتذكـرت أننى قـرأت قـصـة هذا الفيلم فى روايات الجيب وأنا صغيرا!

وأدركت فـضل روايات الجـيب على جيلى لقـد كـان المرحـوم عـمـر عبـد العـزيز أمـين هو صـاحـب هذه السلسلة من الروايات العالميـة فى الثلاثينيات من هذا القـرن وقـد استعان بمجمـوعـة رائعة من المثقـفين المصـريين ومنهم مـصطفى أمـين فى تعـريف الشـعب المصـرى بالأدب العالمى.

لم يكن اختراع التليفزيون قد ظهر بعد، ومن ثم كانت القـراءة هى الوسـيلة الوحـيـدة للمـعـرفـة أمـام جـيلى، ولم يكن أمـامنا من فـرصـة للاطلاع على الأدب العالمى سوى القراءة.

وكـان قـد سـبق ظهـور سلسلة روايات الجـيب سلسلة أخـرى هى مسامـرات الجيب وقد صـدر منها ثلاثمائة عدد تقـريبا، ولا أزعم أننى اطلعت عليها، فقد انتهى صدورها عندما وعيت على الدنيا.

---

* الأحد ١٦/ ٤/ ٢٠٠١

كانت روايات الجيب بغلاف مصور جميل، وكانت تباع بقرش صاغ فقط، وتصدر أسبوعيا ولم أكن أشتريها دائما كان والدى هو ا لذى يشتريها ومن هنا كنت أنتظر عودته من العمل يوم صدور العدد بصبر نافد، فإذا وصل إلى المنزل استقبلته ويدى ممدودة لتلقى الرواية.

عرفت ـ وعرف جيلى ـ من خلال روايات الجيب الروايات العالمية التى اختارها عمر عبد العزيز أمين ببراعة تامة، عرفنا فيكتور هجو، واسكندر دوماس، ورافييل ساباتينى ، وفيكى بلوم و موريس لبلان.

وقرأنا قصة مدينتين، وآلام فيرتر، و «غادة الكاميليا» و «سقوط الباستيل» و «ماجدولين» و «مدام بوفارى» و «البوهيمية» و «البؤساء». و«الفرسان الثلاثة» وغيرها من الأدب العالمى الذى فرض نفسه على شباب هذا الجيل فى أوروبا ومصر وغيرها والغريب أن ظهور هذه الروايات فى ذلك العصر كون فى مصر ما يمكن تسميته حلقات نقاشية تلقائية وعرف المثقفون بعضهم ببعض.

كان الشباب والرجال والشيوخ يتبادلون الروايات لقراءتها، ويتحاورون حولها، ويتجمعون حولها وأطلقت هذه الروايات خيال الجميع من عقاله لتصور الأحداث.

وكانت هذه الروايات مدرسة لتعلم اللغة العربية التى يجهلها الجيل فى مصر، فقد اكتشفت عندما كبرت أنها كانت مترجمة بلغة عربية راقية جدا، وأن ذلك الجيل من المترجمين المصريين كان جيلا عظيما

بكل المعايير، وأنه كان يملك زمام اللغتين العربية والأجنبية فلا ركاكة ولا تعثر فى اللغة.

وقد امتد اهتمام روايات الجيب ليشمل الروايات الإنسانية، والبوليسية، والتاريخية، وغيرها فكانت بمثابة دائرة معارف أدبية تربى عليها جيلى فلنترحم على عمر عبد العزيز أمين!

(١١٨)

الإفلاس والمجتمع الرأسمالى!*

لا شىء يحزننى قدر الهدم، ولا شىء يسعدنى قدر البناء.. ومن هنا فإنى أحزن كثيرا إذا أفلس أى مشروع، وأشعر أننى الذى أفلست! إن الإفلاس شىء فظيع ومعناه أن كل شىء قد ضاع، وكل جهد قد خاب وكل بناء قد تهدم!

وعندما أحضر إلى لندن أجد أن كثيرًا من المحلات التى شاهدتها فى زيارتى السابقة قد أفلست وأغلقت أبوابها. ومع أن هذه سمة رئيسية من سمات المجتمع الرأسمالى فإنى لا أملك إلا الحزن للخراب الذى حدث والبطالة التى تنتظر العاملين الذين فقدوا وظائفهم!

وعندما حضرت إلى لندن هذه الأيام للعلاج فوجئت بأن أحد أكبر محلات لندن الكبرى قد أفلس وصفى أعماله! وهو محل الـ سى أند أيه C & A ويملك فى شارع اكسفورد فقط ثلاث محلات كبرى.

---

* الأثنين ١٧ /٤/ ٢٠٠١

وسمعت الأساطير عن هذا الإفلاس! فقد سبق لى أن حضرت إفلاس محلات «بونز» فى شارع أكسفورد عندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن.

لقد كان أشبه بغرق سفينة ضخمة فى وسط المحيط وعرفت أن هناك ما يشبه تقاليد الغرق مثل هذه المحلات الكبرى فقد ارتدى العاملون فى المحلات أفخر ملابسهم، وارتدت الفتيات ملابس مثيرة، وبدا الأمر، لدهشتى الشديدة ـ كما لو أن المحل المفلس يحتفل بهذا الإفلاس!

فقد كانت الابتسمات تعلو وجوه العاملين كما لو كانوا فى حفل استقبال، وليس فى حفل افلاس وكان الترحيب بالعملاء على أشده كما لو كانوا فى حفل افتتاح.

كان المحل مزدحما بالعملاء الذين أقبلوا من كل فج وأعينهم على سلع بعينها يتوقعون شراءها بربع الثمن أو خمس الثمن! ويقى البعض إلى الساعة الأخيرة قبل الإغلاق، عندما تنهار الأسعار إلى درجة الصفر، وتباع السلع «بلاش» تقريبا.

وهنا اكتشف أن مظاهر التمدن والتحضر قد اختفت وظهر من تحتها ا لإنسان البدائى القديم وتخاطفت السلعة الواحدة أكثر من يد واحدة، تصر على الاحتفاظ بها، وكان المشهد فى عينى مثيرا للتأمل! ففى وسط الزحام ضاع الفرق بين الشعب المتمدن وشعوب العالم الثالث!

(١١٩)

محنة الطرق فى مصر!*

من المحقق أن مهندسى الطرق فى مصر مازالوا يعيشون بعقلية الريف والقرى، ولم يفرقوا بعد كيف تكون الطرق فى المدن! فمن يمشى فى طرق القاهرة لن يجد فرقا كبير بينها وبين الطرق فى أية قرية من قرى مصر!

هذا ما يكتشفه المرء بسهولة عندما يكون فى لندن أو فى أية عاصمة أو مدينة أوروبية!

فالذين صمموا الطرق فى المدينة الأوروبية يعرفون جيدا أن استخدام هذه الطرق سيكون مقصورا على السيارات والمارة، وليس على البقر والماشية!

ومن هنا فهم يصممون الطرق لأداء هذه الخدمة.

ومن هنا فلا توجد فى أية مدينة أوروبية الحفر والنقر والمطبات الطبيعية والصناعية التى تميز طريق القاهرة والمدن المصرية! وصيانة

---

* السبت ٢٢/ ٤/ ٢٠٠١

الطرق فى الغرب من الأساسات التى تهتم بها بلديات المدن اهتماما عظيما.

فإذا طرأ أى هبوط فى الطريق أوحفرة لأى سبب، جرت معالجة ذلك فى اليوم التالى مباشرة وفى وقت وجيز جدا! إذ تحاط المنطقة التى سيجرى إصلاحها بكردون خشب، وتوضع العلامات، على الطريق، ويجرى الإصلاح فى ساعات قليلة.

وإذا كان الطريق ضيقا، يجرى إعداد إشارة ضوئية خاصة لتنظيم المرور من الجانبين ثم ترفع بعد إصلاح الطريق!

وقد رأيت فى محطة قطارات «بادينجتون» لافتة أثارت سخريتى إذ اعتبرتها مبالغه وكانت اللافته تحذر المارة من أن الطريق غير مستو (Unearven) والسبب أن نصف الطريق مرصوف بالأسفلت والنصف الاخر مرصوف بالبلاط!

وعندما خاطبت صديقا فى ذلك، قال إن الحكومة البريطانية تخشى أن يتعثر أحد المارة وهو ينتقل من الجزء المسفلت إلى الجزء المبلط، فينال تعويضا محترما!

وفى أحد مفارق الطرق لفتت زوجتى نظرى إلى أحد المقعدين الذين يتحركون بعربة ذات عجلات فقد لاحظت أنه مرق بجوارنا كالبرق، وعبر الطريق إلى الرصيف المقابل، فصعد عليه من الجزء المخصص للمقعدين وانطلق فى طريقه لا يلوى على شىء!! وكان أسرع من الأصحاء الذين يسيرون على أقدامهم!

(١٢٠)

محنة الطرق فى مصر (٢)*

هندسة الطرق فى المدن علم جديد تطلبته المدنية الحديثة فى العصر الحديث، التى هى فى الأصل حضارة مدن تختلف عن حضارة العصور الوسطى التى هى حضارة ريفية زراعية.

هذه الهندسة التى تنظم الطرق فى العالم الحضرى، لم تعرفها بلادنا - أوهى تخلفت عنها - بسبب بسيط هو أن المدن فى العصر الحديث فى أوروبا نشأت بوصفها مدنًا أنشأتها طبقة اجتماعية جديدة هى الطبقة التجارية الصناعية، أما المدن فى بلدنا فقد نشأت كامتداد للمدن القديمة التى هى مقرات للادارة، وليست ككيان جديد أنشأته طبقة اجتماعية جديدة.

هذا هو السبب فى أن المدينة الأوروبية قد نشأت لتوائم احتياجات الطبقة الجديدة، أثناء تطورها من طبقة تجارية إلى طبقة صناعية، ولأن الطرق هى الوسيلة الوحيدة لانتقال التجارة التى تحملها وسائل النقل، فمن هنا كانت الطرق الاهتمام الأول للمجتمعات الغربية.

---

* الأحد ٢٣/ ٤/ ٢٠٠١

وهذا هو السبب فى أنه فى طول أوروبا وعرضها، وعلى مدى الطرق الهائلة التى تربط مدن أوروبا بعضها ببعض لا توجد حفرة واحدة! كما لا يوجد طريق غير مستو! لخطورة ذلك على الحياة وعلى الاقتصاد!

وفى الوقت نفسه لا يوجد طريق يخلو من علامات المرور التفصيلية التى تنظم مرور العربات فى كافة اتجاهاتها فيكفى أن يعرف الإنسان القراءة والكتابة، ليستطيع التحرك بسيارته فى كافة أنحاء أوروبا!

وبهذه المناسبة فقد أمضيت وقتا طويلا ومررت بتجارب فاشلة كثيرة، حتى عرفت الطريق الدائرى الجديد الممتد من الطريق الزراعى إلى المريوطية! لأن اللافتة الإرشادية فى بداية الطريق لا توجد أية أشارة إلى الطريق الدائرى! فهى تشيرا إلى القناطر الخيرية التى هى إحدى اتجاهات مدخل الطريق الجديد ومن ثم فقد تجاوزتها بسيارتى حتى اللافتة التالية الخاصة باتجاة مصر الجديدة!

والطريف أننى فى أحد مقالاتى وجهت النظر إلى هذه اللافتة المضللة فلم تحدث هذه الملاحظة أى تأثير وظلت اللافتة المضللة على حالها إلى اليوم! مثل هذه اللافتة يستحيل وجودها فى أوروبا، لأنها خارجة عن نطاق العقل!

(١٢١)

محنة الطرق فى مصر(٣)*

لايستطيع أن يعرف فوضى الطرق فى بلدنا إلامن سافر إلى الخارج وعاش فى مدينة غربية، وشاهد بعينه الطريق الغربى وحركة المرور فيه، فلا يكاد يوجد شبر فى الطريق دون توضيح نظام المرور فيه - سواء للمارة أو للمركبات - عن طريق الخطوط الملونة التى تحدد طريقة استخدام الطريق.

وهذه الخطوط الملونة ليست للزينة، وإنما للالتزام بها من الجميع بصورة صارمة تعرض من يخالفها للعقوبات.

وعلى سبيل المثال فإن شارع أكسفورد التجارى هو من أضيق الشوارع التجارية فى العالم، وقد لا يتعدى اتساعه اتساع شارع ٢٦ يوليو فى القاهر، ومع ذلك فإن التخطيط الانجليزى للشارع جعله يتحمل حركة مرور جبارة!

جعل التخطيط الانجليزى الأولوية للمرور فى هذا الشارع للمارة وليس للمركبات!!

---

* الاثنين ٢٤/٤/٢٠٠١.

ومن هنا قسم الشارع إلى ثلاثة أقسام، أعطى قسمين منها، وهما أكبرالأقسام للمارة، وخصص القسم الثالث، وهو الأضيق للمركبات.

وفى الوقت نفسه لم يطلق المرور فى هذا القسم لجميع المركبات، وإنما خصصه لمرور نوعين فقط من المركبات وهما: الأتوبيس، وسيارات التاكسى، ومنع جميع المركبات الأخرى من المرور فى الشارع!

ونظرا لأن القسم المخصص للأتوبيس وسيارات التاكسى هو القسم الأصغر، وهو القسم الذى يتوسط القسمين المخصصين للمارة فقد قام بتخطيطه تخطيطا دقيقا لضمان انسياب المرور بصورة طيبة طول اليوم دون أى عائق.

فالقسم الأوسط هو لمرور سيارات التاكسى، ومع ذلك فهناك على جانبى الطريق أقسام مخصصة لتوقف هذه السيارات فلا يعرقل وقوفها مرور الأوتوبيسات الضخمة ذات الدورين التى يدهش المرء لمرورها فى الاتجاهين الضيقين دون احتكاك أو تصادم، وتزول الدهشة عندما يلاحظ المرء التزام هذه السيارات الضخمة بالخطوط المخصصة لمرورها التزاما صارما دون أى تجاوز وفى الوقت نفسه التزام سيارات التاكسى التى تسير فى وسط الشارع بالخطوط المخصصة لسيرها دون انحراف إلى اليمين أو اليسار مما يظهر احتراما نادرا لعلامات المرور واشارات المرور أى على العكس تماما مما يحدث فى مصر!

(١٢٢)

غياب تخطيط الطرق وأزمة المرور!*

لعله اتضح مما ورد فى مقالاتنا السابقة عن الطرق فى المدينة الحديثة أن شوارع القاهرة والمدن المصرية لا ينطبق عليها حال وصف من تلك الأوصاف التى تتسم بها الشوارع فى تلك المدن المتقدمة، وأننا متخلفون فى هذا الصدد بما لا يقل عن قرن من الزمان!

وهذا يفسر أزمة المرور فى القاهرة على سبيل المثال! فالسيارات تسير فى شوارع لم تلمسها بعد يد المدينة الحديثة، ولم يلمسها التخطيط الذى تعرفه المدينة فى أوروبا والعالم الغربى، فهى مثال للفوضى التى تتميز بها القرى، والذين قاموا بتخطيطها مازالوا يعيشون فى دهاليز العقلية الزراعية التى لا تعرف الفرق بين شوارع القرى وشوارع المدينة الحديثة التى يصب فيها فى كل يوم عدد هائل من السيارات من مختلف الأنواع والأغراض ما بين أتوبيس ونقل وأجرة وملاكى وجرارات لتنقل الناس والبضائع إلى أماكن الأنشطة

---

* الأربعاء ٢٦/ ٤/ ٢٠٠١

الاقتصادية التى تتميز بها المدينة الحديثة، سواء كانت مصانع أو مدارس أو جامعات أو أماكن خدمات وبيوت ومساكن إلى آخره!

ويتضح إهمال هذه الشوارع والطرق فى مدننا عندما تفكر الإدارة فى إصلاح جانب من الطريق، أو إعادة رصفه فحينئذ تنسى الإدارة كلية أن هذا الطريق للاستخدام، وأن تعطيله يسبب تعطيلا للنشاط الاقتصادى للبلد، إذ يستغرق شهورا! نعم شهورا! تتذكره جهات الاصلاح يوما، وتنساه أياما، ويتردد عليه عمال الإصلاح وفقا لمزاجهم الخاص، أو لحساباتهم فى التعطيل أو الإسراع!

فى حين أن الحال فى المدينة الحديثة التى تعرفها أوروبا والغرب يتخذ صورة أخرى هى أقرب إلى إجراء عملية فتح بطن المريض فى عربة الإسعاف يجب أن تتم قبل وصول العربة إلى المستشفى حتى لا يموت المريض!

فالنظام السائد فى المدن الحديثة هى أن يتم كل شىء فى وقت واحد وبسرعة فائقة. فتكون عربة نقل الأتربة وتكسيرات الطريق فى المقدمة، ووراءها الحفار الذى يقوم بتكسير الجزء المراد إصلاحه لينقل إلى سيارة النقل، ووراء الحفار العربة التى تحمل الأسفلت لصبه فى المكان المتهدم، ووراءها المكدام، أى العربة التى تدك الأسفلت وتسويه بالأرض وتتم عملية الصيانة فى عدة ساعات أو أيام قليلة حسب مساحة الجزء المستصلح!

(١٢٣)
اذا أردنا قاهرة بلا مشاكل مرور!!*

لعل المقالات السابقة التى تناولنا فيها تخطيط المدينة الحديثة فى أوروبا خاصة والغرب عامة، أن تنبه السلطة فى مصر إلى أن حالة القاهرة والمدن المصرية هى حالة فوضى صارخة يغيب منها التخطيط غيابا تاما!

وأنه آن الأوان لأن تحيل حكومتنا المسئولين عن تخطيط القاهرة إلى الاستيداع، أو تبعث بهم تباعا إلى مدينة أوروبية مثل لندن ليشاهدوا بأنفسهم كيف أنه لا يوجد ركن فى هذه المدينة الضخمة دون أن يحدد على أرضه بالخطوط الملونة البيضاء والصفراء والحمراء وغيرها كيفية استخدامه من قبل المركبات والمارة، هذا بالإضافة إلى إشارات المرور الضوئية التى تحدد المنع والإباحة، وهى اشارات مرور ضوئية أوتوماتيكية أو يدوية يمكن أن يستخدمها المارة فى بعض الأماكن لفتح الإشارة الحمراء أمام المركبات حتى يتسنى لهم عبور الطريق!

---

* الجمعة ٢٨/ ٤/ ٢٠٠١

وقد اخترت لندن بالذات لأن فيها أضيق شوارع بحكم كونها مدينة قديمة لم يدخل عليها أى تعديل أو توسيع منذ مائة سنة على الأقل ولأن المبانى فى لندن لا تهدم ولا تزال من على وجه الأرض، وإنما ترمى الجدران الخارجية فى حالة القدم وتبنى داخلها مبان جديدة!! فشكل شوارع لندن منذ مائة سنة على الأقل لم يتغير!

أى على عكس القاهرة التى تهدم فيها المبانى لتبنى مكانها الأبراج السكنية كلما تغير المالك وجاء مالك جديد من جيل الانفتاح أو تهدم فيها الفيلات والقصور التاريخية لترتفع فوقها الأبراج! حتى تغيرت أحياء بكاملها وأصبحت غريبة عن أهلها!

فبفضل التخطيط المحكم لشوارع لندن، فإنك لا ترى أبدا شارعا من الشوارع التى تعج بالحركة وتمر فيه أتوبيسات لندن الحمراء ذات الدورين والتى تشبه الديناصورات وقد توقفت فيه الحركة وانقطع انسياب المركبات لسبب أو لآخر، كما يحدث فى القاهرة الكبرى وأصبح يشكل ظاهرة يومية!

بل لقد رأيت حادثا من الحوادث النادرة عندما مات سائق أتوبيس رحلات على عجلة القيادة، ودخل الأتوبيس فى أحد المحلات فما توقف الطريق بل جرى تحويل المرور فيه إلى شارع آخر بهدوء ومنع مرور المارة منه بكردون، ولم يشعر أحد بهذه الحادثة الخطيرة النادرة!!

(١٢٤)

أعلام الخونة*

لأول مـرة فى تاريخ حـركـات التـحـرر الوطنى يطلق على أعـمـال المقاومة الوطنية اسم «العنف»! و«الإرهاب»! ولكن هذا هو ما اتفق عليه رأى الحكومة الإسرائيلية والحكومة الأمريكية!

فمنذ أشهر قليلة خرجت مجلة «تايم» الأمريكية وعلى صدرها كلمة «العنف» Violonce ويقصد بها أعمال المقاومة الفلسطينية للتحرر من الاحتلال الإسرائيلى الاستيطانى!

وهى تسـوى بذلك بين العنف الإسـرائيلى الذى فـقـد كل سيطرة،والمقاومة الوطنية التى لا ذنب لها إلا أنها تريد أن تتحرر من العبودية الإسرائيلية. أو هى تسوى بين الجانى والضحية!

فهل فقدت إسرائيل والولايات المتحدة التمييز بين أعمال الدفاع عن النفس وأعمال العدوان؟

إنها لم تفقد التمييز وإنما هى تتعمد الخلط لتمييع القضية! فهى تطالب «ياسر عرفات» بنفس ما تطالب به الحكومة الإسرائيلية وهو

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٤/١٢.

وقف أعمال العنف. حتى ليبدو أن العنف متبادل بين دولتين قويتين متحاربتين، وليس بين شعب أعزل ضعيف تنزف دماؤه كل يوم، ودولة مغتصبة تملك كل وسائل القتل والدمار وتمارسها ضد الشعب الضعيف الأعزل.

ولكن هذا هو ما يوافق مصلحة الدولتين بانتهاز فرصة الضعف العربى العام، وهو الضعف الذى صنعته الخيانات والمؤامرات والصفقات أكثر مما صنعته قوة العدو.

وهذا هو السبب فى أن الجميع يرمون الكرة فى الملعب العربى، وهم يعلمون أن الملعب العربى يحارب بعضه بعضًا أكثر مما يحارب الصهيونية والاستعمار! فأى عار يعيش فيه العرب اليوم!

وها هو ذا الرئيس مبارك يقاتل فى الولايات المتحدة من أجل الشعب الفلسطينى. والشعب الفلسطينى نفسه يخضع لتضليل لم يسبق له مثيل، يصور له الأصدقاء أعداء، والأعداء أصدقاء، وهو يرفع أعلام الخونة أكثر مما يرفع أعلام الأبطال!

و﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

(١٢٥)

العلم الاسرائيلى لم يعد يجذب أحدا!*

ربما كانت أبرز ظاهرة استلفتت نظرى فى ركن الخطباء بحديقة «هايد بارك» بلندن هذا الشهر هى انصراف الجمهور بشتى أجناسه عن الخطباء الإسرائيليين، لقد شاهدت علمين لاسرائيل أمام خطيبين لايقف أمام أحدهما أى فرد من الزائرين وكان أكبر تجمعين حول خطيبين أحدهما يدعو إلى الالحاد وعدم الإيمان بالله، والآخر يدعو إلى الدين والإيمان بالله!

كان علم اسرائيل فى الماضى يجذب عددا كبيرا من الزائرين، عندما كانت دعاية إسرائيل تقدم على أنها دولة مستضعفة مهددة من العرب الذين يريدون إلقاءها فى البحر وكان خطباء العرب يلقون السخرية والهجوم!

ولكن انتفاضة الحجارة الفلسطينية قلبت المائدة على رأس اسرائيل، فقد أصبح العالم كله يشاهد الوحشية الإسرائيلية فى مواجهة أطفال الحجارة والتعنت الإسرائيلى فى المفاوضات

---

* الثلاثاء ٢٥/ ٤/ ٢٠٠١

الفلسطينية الإسرائيلية والتصريحات الاسرائيلية بقصف السد العالى والمروحيات العسكرية الإسرائيلية وهى تقصف المدن الفلسطينية وتهدم البيوت على رأس ساكنيها، والحصار الإسرائيلى للفلسطينيين فى كل جزء من أجزاء فلسطين!

ومن هنا تغيرت صورة إسرائيل المسالمة الوديعة التى تعيش فى جو من العداء العربى. إلى إسرائيل العدوانية التى تبطش بالفلسطينيين وتهدد جيرانها العرب.

ومن هنا أيضا لم يعد العلم الإسرائيلى الذى يرفع فى ركن الخطباء «بهايد بارك» يجذب أحدا، إذ لم يعد أحد مستعدا لسماع خطباء يعلم أنهم سوف يرددون أكاذيب تخالف الواقع الذى يشاهده كل يوم على شاشات التليفزيون، أى واقع البطش الاسرائيلى بالفلسطينيين بكامل قوتها العسكرية.

هذا يوضح الدور الذى تلعبه شاشات التليفزيون فى كشف الحقائق للعالم ودورها فى صياغة المواقف وفقا للواقع المشاهد بل دورها فى التأثير على عقل المشاهد سلبا أو إيجابا ومن هنا لم يجد الخطباء الاسرائيليون فى حديقة «هايد بارك» من يقف أمامهم ليسمع ترهاتهم وأباطيلهم!

(١٢٦)

يوسف فرنسيس.. وجيل الطبقة الوسطى!*

علمت بموت يوسف فرنسيس وأنا فى رحلة علاج فى لندن، وشعرت بحزن حقيقى. لم يكن حزنى من أجل يوسف فرنسيس فهذه نهاية مطاف متوقعة لكل فرد على ظهر الأرض، وإنما كان حزنى من أجل مصر!

فمنذ فترة وأنا أرقب هذا النزيف المستمر فى عقل مصر الفكر! طابور طويل من أبناء مصر العظام الذين حفروا بصمتهم الشريفة على وجه الحياة الفكرية والفنية والأدبية والسياسية، أخذوا يتسللون تباعا فى صمت للقاء الله، تاركين مقاعد شاغرة تنتظر - دون جدوى! - من يشغلها، ويطول الانتظار!

لم يصعد أحد من هذا الجيل الى القمة بطريق الصدفة، أو عن طريق واسطة من بعض أصحاب النفوذ، وإنما حفر كل واحد منهم طريقه بأظافره صعودًا ومشى كل واحد منهم على طريق من الشوك، حتى وصل إلى ما وصل إليه!

---

* الخميس ٢٧/ ٤/ ٢٠٠١

هذا هو جيل الطبقة الوسطى الصغيرة الذى لم يسبقه حسب، أو نسب ولا رتب ولا ألقاب، ولم يذيل اسمه بلقب «باشا» أو «بيك» وإنما بدأ باسم مجرد، وبلقب عائلة مجهولة، فيكون نفسه بنفسه، وصعد من فوق جبل من الأعمال التى صنعها بنفسه ولم يصنعها غيره، حتى وصل إلى القمة فى مجال تخصصه، وأصبح اسمه علما من الأعلام التى ترفرف فى سماء مصر، وتباهى بها الأمم.

ومن هنا حزنى كلما نكس علم من هذه الأعلام التى ترفرف فى حياة مصر الفكرية والفنية والعلمية والسياسية لأن كل علم من هذه الاعلام هى «نسيج وحده» لا يتكرر، ولا يعوض! فلم يصنعه أحد، وإنما صنع نفسه بنفسه!

وقد تكونت سمعة مصر الحضارية من هذه الأعلام، وهى تكسب كلما زادت الأعلام، وتخسر كلما فقدت الأعلام وقد يظن البعض أن قدرة مصر على التعويض تناقصت، أو تباطأت، والسبب أن فترة تكوين هذه الأسماء العظيمة هى فترة طويلة بالضرورة، وفرصة ظهورها أشق فى عصر تزاحمت فيه الأسماء الزائفة التى تصعد كالشهب، ثم تحترق سريعا!

وقد كان من سوء حظى أن علاقتى الشخصية بيوسف فرنسيس كانت علاقة قصيرة، على الرغم من طول علاقتنا الفكرية، فقد كان أول لقائنا فى باريس عندما حضر محاضرة، ألقيتها فى المركز الثقافى بباريس بدعوة من مستشارنا الثقافى الدكتور أحمد البرعى

وكان لقاء آخر منذ سنوات فى الاسماعيلية فى مهرجان الأفلام التسجيلية، وفيها عرفت موهبته الفريدة فى قراءة الخط! فمن خلال قراءة سطر واحد كان يستطيع تحليل شخصية كاتبه مما لو كان يقرأ حياته فى كتاب مفتوح لكن شخصيته الفريدة بهرتنى، واقتصرت علاقتنا على متابعة أعماله الفنية والفكرية، التى أعطته اسمه وشهرته والتى أتمنى أن يجمعها الأهرام فى كتاب تذكارى يخلد اسمه!

(١٢٧)

مفهوم الرجولة بين الماضى والحاضر!!*

مازال جزء كبير من مجتمعنا واقعا تحت تأثير أفكار القرن الماضى، ومازالت العلاقات الزوجية فى كثير من قطاعات المجتمع خاضعة لنمط المفاهيم التى سادت فى العصر الذى انقضى والذى عبر عنه أديبنا الكبير نجيب محفوظ فى ثلاثيته العظيمة، خصوصا فى «بين القصرين» والتى يمثل فيها الزوج الحاكم المستبد فى مملكة صغير من الرعايا (سى السيد) وتمثل الزوجة الشريك الخاضع المستكين لجبروت الزوج، لا تملك نقضا ولا إبراما!

كتبت لى زوجة تقول: إنها لمست تغيرا جوهريا فى سلوك زوجها من اللين إلى الشدة، ومن التسامح إلى الطغيان، عجزت عن تفسيره، ثم عثرت بطريق الصدفة على خطاب إلى زوجها من شقيقه الذى يعيش فى الريف، يقول له فيه: كن رجلا فى بيتك!

وقد نفذ زوجها نصيحة شقيقه، وطبق مفهومه للرجولة. فانتقل من اللين إلى الشدة ومن التفاهم إلى الاستبداد بالرأى، وانقلب

---

* السبت ٢٩/ ٤/ ٢٠٠١

حياتهما جحيما وأصبحت تتهدد بالانفصال وخراب البيت، وتشريد الأسرة!

وقد حزنت فقد أساء الزوج مفهوم الرجولة وتصورها فى مضمونها الرجعى الاقطاعى مفهوم السيد والقن، عندما كان السيد يملك الأرض ومن عليها، ويملك البيت ومن فيه من الزوجة والأولاد!

وقد تعرض شكسبير بالنقد الساخر لهذا المفهوم فى مسرحيته الشهيرة «ترويض النمرة» من قبل أن يتعرض له نجيب محفوظ ببضعة قرون ولم ينفع النقد، لأن علاقات الإنتاج فى ذلك العصر كانت تفرض النمط من العلاقات الزوجية فلم تكن الزوجة تمتلك حريتها الاقتصادية، التى هى الأساس فى علاقتها الاجتماعية ولكن منذ أن نزلت المرأة إلى حقل العمل أخذ هذا النمط يتغير تدريجيا.

وهو ما أثر بالضرورة - فى مصر على قوانين الأسرة وعلى مفهوم بيت الطاعة للزوجة على حقوقها تجاه الزوج وتربية الأولاد وفى شقة الزوجية وغيرها، وكلها تهدف إلى تحرير الزوجة من قيد العبودية للزوج وتحويل بيت الزوجية من سجن للزوجة لافكاك منه إلا بأمر الزوج إلى عش حقيقى للحياة الأسرية التى تقوم عل المودة والتفاهم.

ومن هنا تحول مفهوم الرجولة من مفهوم التسلط والتجبر والطغيان إلى مفهوم العطف والحنان والحب والتفاهم وهو المفهوم الوحيد فى عصرنا الحاضر الذى يربط الزوجة بالزواج ويحفظ من عهدها له ويديم حبها له وبدون ذلك الشقاق والنزاع والخراب!

(١٢٨)
عبدالبارى عطوان!!*

السيد عبدالبارى عطوان، صاحب جريدة تسمى جريدة القدس، ووجهه مألوف فى قناة الجزيرة القطرية، تستدعيه كلما احتاج المقام إلى الهجوم على مصر، أو على سوريا، فتراه منطلقا هادرا يطلق سهام النقد اللاذع! فإذا تطرق الحديث إلى السلطة الفلسطينية، اندفع كالسيل يكيل لها، الهجوم والتجريح! من أجل ذلك ظننت أنه عراقى المولد، وأن جريدته، وإن كانت تحمل اسم القدس فإنها جريدة عراقية، ثم اكتشفنا فى لندن أنه ليس عراقى الهوية، وإنما هو عراقى الهوى، وان جريدته ليست جريدة عراقية من ناحية المنشأ، وإنما ناحية التمويل!

لم أقرأ له حرفا واحدا ضد السلطة العراقية على صفحات جريدته، ولم أسمعه ينطق بأى نقد ضد السياسة العراقية، حتى ولو كان من نوع نقدا النسيم الذى لا يجرح الخد ولا يدمى اليد!

---

* الخميس ٤/٢٦

ومن حقه أن يفعل بجريدته كما يشاء، ولكنه حين يخصصها للتشكيك فى الوحدة الوطنية المصرية، وعرض الأفكار المريضة التى تجول فى رءوس بعض الأقباط المصريين الذين هجروا مصر، وتخففوا من الولاء لوطنهم، ونسوا الهموم الحقيقية لأبناء الوطن، وأخذوا يبشرون بولاء لوطن آخر ترسمه مخيلاتهم السقيمة ـ فمن حقنا أن ننصحه بالابتعاد بجريدته عن هذا المنزلق، لا لأنه يمثل أى تهديد للوحدة الوطنية المصرية، وإنما لأنه يحول جريدته إلى جريدة هزلية وعبثيه.

قرأت فى صحيفة القدس مقالا بقطر سما لمن يدعى د. سليم نجيب، عرفته الجريدة بأنه «رئيس الهيئة القبطية الكندية» يتهم الإعلام الحكومى المصرى بإنه اعلام «مضلل» لأنه يتصدى ، كلما اقتربت الزيارة الموسمية السنوية التى يقوم بها الرئيس مبارك لواشنطن. للحملات التى يدبرها عملاء، المهجر من الأقباط، بدعوى الدفاع عن حقوق المواطنه الكاملة المتساوية مع إخوتهم المسلمين»!

وهذا أول اعتراف من جانب عملاء المهجر بأنهم ينتهزون فرصة الزيارة السنوية للأقباط التى يقوم بها الرئيس مبارك لواشنطن لتدبير حملاتهم ضد وطنهم، ولكن الأمر الذى يثير الغرابة أن الكاتب يخصص الإعلام الحكومى بهذا التضليل، فهل قرأ للأقباط فى مصر أو فى صحف المعارضة المصرية شيئا مختلفا فى هذا الشأن عما يقوم به الإعلام الحكومى؟!!

(١٢٩)

عبدالبارى عطوان وعملاء المهجر!!(٢)*

كان الحديث عن السيد عبد البارى عطوان، صاحب جريدة القدس، الذى كنت أظنه عراقى الهوية فلسطينى الهوى، والذى يكرس صحيفته للأقباط الذين هاجروا من مصر لينتشروا فيها سمومهم. وقد تعرضت لمقال كتبه من وصفته الجريدة بأنه «رئيس الهيئة القبطية الكندية، ويدعى: د. سليم نجيب، يهاجم فيه ما يسميه «الإعلام الحكومى» لأنه يتصدى للحملات التى يدبرها عملاء المهجر ضد مصر فى كل زيارة يقوم بها الرئيس مبارك لواشنطن.

وقد تساءلت فى هذا المقال: لماذا يخصص هذا الكاتب الاعلام الحكومى فى مصر بهجومه وبتضليله؟ وهل قرأ شيئا مختلفاللأقباط فى مصر أو فى صحف المعارضة المصرية فى هذا الشأن؟

هذه هى القضية، ففى حدود علمى ككاتب سياسى متابع للأحداث فى مصر ومشارك فيها، أنه إذا كانت هناك قضية واحدة يتفق فيها

---

* الجمعة ٢٧/ ٤/ ٢٠٠١

الإعلام فى صحف المعارضة مع ما يسميه الكاتب بالإعلام الحكومى، فهى قضية الوحدة الوطنية المقدسة التى أرستها ثورة ١٩١٩!

وإذا كانت هناك قضية لا يمكن فيها تمييز المصرى المسلم من المصرى القبطى، فهى قضية الوحدة الوطنية! مهما اختلفت الآراء السياسية بين هذا وذاك!

وهذه الحقيقة اعترف بها زعيم الاحتلال البريطانى فى مصر، وهو اللورد كرومر، منذ أكثر من قرن من الزمان فى كتابه «مصر الحديثة» فمنذ قال: إن كل ما لاحظه من اختلاف بين المسلم والقبطى، هو أن المسلم مصرى يتعبد فى مسجد، والقبطى مصرى يتعبد فى كنيسة!

فإذا جاء زعيم العملاء فى كندا يقول بغير ذلك، فمن حقنا أن نسأله: هل هو رئيس منتخب من الأقباط فى كندا، أو رئيس منتخب من العملاء فقط؟

منذ عامين أو أكثر عقدت، بوصفى رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، مؤتمرًا علميا عن الدور الوطنى للكنيسة المصرية عبر العصور، وحضره عدد من الأقباط الذين يعيشون فى الخارج، وكان هدفى وهدف أعضاء اللجنة، وهم أكبر مؤرخى مصر، توصيل هذه الرساله، وهى أن الوطنية المصرية هى وطنية المسلمين والأقباط معا، وليست مقصورة على طرف دون آخر. ولكن هذه الرسالةلم تصل - كما هو واضح لعملاء المهجر!!

(١٣٠)

عبدالبارى عطوان وعملاء المهجر (٣)*

يتصور السيد عبد البارى عطوان أن العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها، تماثل العلاقة بين العراقيين والأكراد فى العراق، فيفتح صفحات جريدته «القدس» لعملاء المهجر عند كل زيارة لرئيس البلاد الى واشنطن، يضللون العباد وينفثون سمومهم ويدبرون المظاهرات، ويحرضون الرأى العام الخارجى ضد وطنهم مصر تحت دعوى التمييز بين المسلمين والأقباط، والدعوة إلى المساواة فى حقوق المواطنة!

وينسى أن الحكومة فى مصر لم يحدث على مدى التاريخ أن قادت عمليات اضطهاد ضد الأقباط، أو عمليات تصفية لهم كما حدث فى كثير من بلاد العالم على مر العصور، عندما يتغلب التطرف على الاعتدال عند الأغلبية فى المجتمع.

بل يثبت التاريخ أن الدولة فى مصر كانت هى التى تحمى الأقباط، وتدافع عنهم عند تعرضهم لأى انتهاك لأمنهم من قبل أية جماعة

---

* السبت ٢٨/ ٤/ ٢٠٠١

متطرفة مسلمة، ولم يحدث على مر التاريخ أن شجعت الدولة أية جماعات متطرفة على التعدى على الأقباط، بل كانت تعاقبهم.

حتى فى عهد السيادة العثمانية على مصر، عندما كان المسلمون يدينون بدين الولاء للخلافة الإسلامية، كان الأقباط يدينون لها بنفس الولاء، ولم يحدث أن جرت فتنة دينية يرفع فيها المسلمون السلاح ضد الأقباط وكان المسيحيون يشغلون المناصب الكبرى.

وعندما سقطت الخلافة الإسلامية بعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، وقامت الحركة الوطنية للتخلص من الاحتلال البريطانى على يد الوفد، كان سعد زغلول حريصا على إشراك الأقباط فى عضوية الوفد، واشترك الأقباط بكل قوتهم فى ثورة ١٩١٩، وتعانق الصليب مع الهلال فى العلم المصرى.

وعندما قام أول دستور مصرى ليبرالى حديث فى عام ١٩٢٣، اشترك فى صياغته الأقباط والمسلمون، ونص على المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المصريين دون تمييز وقد سارت كل الدساتير المصرية التى تلت دستور ١٩٢٣على هذه القاعدة، ولم يشذ عنها دستور واحد!

وهذا درس لعملاء المهجر، يبين إفكهم وتضليلهم!

(١٣١)

بين أقباط مصر وعملاء المهجر(٤)!*

حاولت أن أعرف شيئا محددا يشكو منه أقباط المهجر، ويدفعهم الى سوق المظاهرات ضد الرئيس مبارك فى كل زيادة يقوم بها لواشنطن، وإلى تدبيج المقالات النارية التى تتباكى على حقوق الأقباط المهددة فى مصر، فعجزت. ولم أفهم إلا شيئا واحدًا، هو أن هؤلاء القوم قد انعزلوا كلية عن أقباط مصر الذين نعيش بينهم ونخالطهم يوميا، وأنهم باعوا أنفسهم للشيطان، وأصبحوا حربا على مصر وعلى وأقباط مصر.

لم أستطع أن أقتنع أبدا بأن الكاتب القبطى الذى يفسح له السيد عبد البارى عطوان صفحات جريدته «القدس» ليهاجم منها مصر، ويتهمها بانتهاك حقوق الانسان، هو مصرى مثل صديقى الدكتور يونان لبيب المؤرخ وعضو مجلس الشورى، أو صديقى الدكتور اسحق عبيد أستاذ تاريخ العصور الوسطى، أو غيرهم من الأقباط الذين يعيشون فى مصر، بين بنى وطنهم ولم يتفرنجوا ويهجروا وطنهم ويعيشوا خارج

---

* الاثنين ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١

مصر، ويكرسون حياتهم لمهاجمة مصر، وتحريض الرأى العام الخارجى عليها بحجة أنها تنتهك حقوق الإنسان القبطى! ففى طوال حياتى، وقد تربيت فى بيت وفدى كان عدد من يدخلونه من الأقباط أكثر بكثير من عدد من يدخلونه من المسلمين - إن للقبطى حقوقا أخرى غير حقوق المسلم! ولم ألمس إلى اليوم أى تمييز بين المسلم والقبطى، إلافى الكفاءة، فالأكفأ بين الاثنين هو الذى يتقدم على الاثنين، وقد كنت عميدا لكلية التربية فى جامعة المنوفية، فما وجدت سببا واحدا يدعونى إلى أن أفضل أستاذا مسلما على أستاذ قبطى على أساس الدين، ولم أر غيرى يفعل ذلك إلا إذا كان معتوها، فالدين مسأله شخصية بيز الإنسان وربه، ولا يميز شخصا على آخر، ولا يجعل عالما فى التاريخ - مثلا- أكثر علما ممن ينتمى الى دين أخر، ولا يجعله أفضل فى الخلق والأصل ولا يزيد فى رزقه على رزق الأخر.

وهذا ما تفعله الدولة فى مصر تماما، فلم تمنع أن يكون أغنى أغنياء مصر اليوم هم من الأقباط، والأمثلة على ذلك نجيب ساويرس وصادق غبور ورامى لكح!

(١٣٢)

حقوق المواطنة القبطية !!*

لم يمنع نظامنا السياسى تقدم قبطى على مسلم إذا كان هو الأفضل والأكفأ والأكثر قدرة أو علمًا، ولم تقف السلطة ضد تقدمه، وعلى العكس من ذلك أفسحت له السبيل فى مصر ليصبح أغنى أغنياء مصر، وقد ضربنا المثل بنجيب ساويرس وصادق غبور ورامى لكح، مع كل ما ترتب على ذلك من قوة سياسية هى الانعكاس الحتمى للثروة فى كل المجتمعات البشرية، ولم تصادر مال أحد، أو تعتد على أحد، فالقبطى والمسلم أمام القانون سواء، وحقوقهم متساوية.

ومن هنا يستطيع القارئ أن يكتشف كذب وتضليل وافتراء من وصفته صحيفة القدس لعبدالبارى عطوان بأنه «رئيس الهيئة القبطية الكندية» حين يتهم نظامنا السياسى بأنه «لا يحترم حقوق المواطنة القبطية الكاملة المتساوية مع الإخوة المسلمين، وينكر وجود مشاكل للأقباط»!!!

ففى حدود علمى ككاتب سياسى وعضو مجلس الشورى وأستاذ جامعى لم يحرم قبطى من التعليم أو من العمل أو من الكسب أو من

---

* الثلاثاء ١/٥/٢٠٠١

حق الانتخاب أو الترشيح للمجالس النيابية أو التعيين فيها أو التدرج فى الوظائف أو عمل مشروعات استثمارية أو غير ذلك من الحقوق التى يتمتع بها المسلم.

ومن هنا إذا كتب السيد المذكور يقول إن الإعلام المصرى «يحاول تمييع وضع الأقباط، وإرهابهم نفسيًا لتكميم أفواههم وأقلامهم»، فمن حقنا أن نتهمه بهذه التهم، وأنه يريد إرهاب النظام السياسى بتلك الأكاذيب والأباطيل، وتحريض الرأى العام العالمى ضده لأسباب يعرفها كل العملاء، منتهزًا فرصة اهتمام الرأى العالمى بحقوق الإنسان فى كل بلد من بلاد العالم.

وهذا ما يهدد به فى ثنايا مقاله، فهو يقول بالحرف الواحد «ليعلم حملة الأقلام فى مصر أن حقوق الإنسان لم يعد شأنًا داخليًا لكل بلد على حده؛ بل هو شأن جميع الدول الأعضاء الموقعين على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان»!

ومن هنا فهو يُبدى غضبه لمجرد أن سارت مظاهرة للجالية المصرية أمام البيت الأبيض يوم ٢ ابريل ٢٠٠١ مضادة للمسيرة القبطية التى قامت فى ذات اليوم! فهو يرى أن المسيرة القبطية قامت للمطالبة بما أسماه «حقوق الأقباط الإنسانية»! وأما المسيرة الأخرى فهى مسيرة حكومية.. نظمها النظام السياسى والإعلام المصرى؟!!

إنه منطق العملاء!

(١٣٣)

ولهذا اغتيل السادات!!*

عودة إلى مؤامرات عملاء المهجر، التى يدبرونها فى كل زيارة يقوم بها الرئيس مبارك لواشنطن، وأباطيلهم التى تنشر على صفحات جريدة «القدس» التى يرأسها السيد عبد البارى عطوان كناقد أبرزنا ملاحظة تاريخية مهمة هى أنه لم يشهد تاريخ العلاقات بين الأقباط والمسلمين فى مصر فتنا ولا مذابح طائفية كتلك التى قرأنا عنها فى بلاد أوروبا بين المذاهب المسيحية المختلفة، أو تلك التى حدثت بين الكاثوليك والبروتستانت! ولم يحدث أبدا أن مارست السلطة السياسية المسلمة فى العصور الإسلامية التى مرت بمصر، اضطهادا دينيا ضد الأقباط، أو حرصت الأغلبية المسلمة على القيام بمذابح ضد الأقباط، كما وقع فى بلاد أوروبا ـ ناهيك عما حدث فى أفريقيا أو آسيا فى عصرنا الحاضر من تصفيات فريق لفريق آخر!

بل من الملاحظات التاريخية ان الاضطهاد الوحيد الذى تعرض له

---

* الخميس ٢٠٠١/٥/١٧

الأقباط فى مصر، كان على يد سلطة مسيحية قبل ظهور الإسلام! ومن أجل ذلك ساعد الأقباط عمرو بن العاص على فتح مصر.

وقد كان بسبب الاضطهاد الذى تعرض له أقباط مصر على يد السلطة المسيحية قبل ظهور الإسلام نشأة الرهبنة والديرية، التى لم تكن أصلا فى صلب الديانة المسيحية، وانما ظهرت على يد أقباط مصر الذين فروا من الاضطهاد إلى الصحراء وعاشوا فى الأديرة فرارا بدينهم.

لم يحدث أبدا على يد السلطة الاسلامية فى مصر هذا الاضطهاد للأقباط، بل كانت السلطة الإسلامية هى التى تحمى الأقباط كلما وقع صدام على المصالح بين الفريقين، مما يحدث عادة بين أبناء الدين الواحد، ولكن منشأها لم يكن أبدا دينيا، وانما كان اقتصاديا، وكانت السلطة السياسية تتدخل لحماية الأقباط، وهو ماحدث فى مصر فى أثناء الصراع على السلطة بين جماعات الإسلام السياسى والدولة وانتهى باغتيال السادات.

فلقد كان أحد أسباب اغتيال السادات حمايته للأقباط ضد مؤامرات وفتن جماعات الإسلام السياسى، ولو أنه وافق على مخططهم وحول مصر من دولة قومية إلى دولة إسلامية دينية لما لقى حتفه!

(١٣٤)

التجارة فى مصر والخارج !*

عندما يعيش مصرى فى إحدى عواصم الغرب الرأسمالى بعض الوقت، يتضح له بصورة جلية أن ما يوجد فى المحلات التجارية المصرية على اختلاف أنواعها، لا يدخل فى باب التجارة، وإنما يدخل فى باب الاستغلال للزبون المصرى، وأن سياسة هذه المحلات التجارية المصرية تقوم على مبدأ «اخطف واجرى»! وعلى قطع الصلة بين المحل التجارى والزبون بمجرد خروجه من المتجر.

وربما عبرت عن ذلك خير تعبير اللافتة التقليدية التى تقول: «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل!» بمعنى أنه إذا ضحك المتجر على الزبون وباع له بضاعة مغشوشة أو فاسدة، فلا يحق له ردها إلى المتجر واسترداد نقوده بحال من الأحوال!

وهذا مبدأ لصوص وليسوا تجارًا! فالتجارة تقوم على الثقة المتبادلة بين التاجر والعميل

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٥/٢

فهى تحرم العميل من استرداد نقوده بمجرد خروجه من المتجر حتى ولو كانت البضاعة فاسدة فسادًا غير ظاهر، ولم يكتشف العميل هذا الفساد إلا بعد وصوله إلى بيته!

ومعناه ترويج البضاعة الفاسدة، وتدريب العاملين فى المتجر على خداع الزبون بكل الطرق حتى يقتنع بأن البضاعة صالحة، فيقع فى الفخ، ويدفع الثمن، وعندئذ تنتهى علاقته بالمتجر كلية، ولا يسمح له بدخول المتجر من أجل رد البضاعة.

وهذا هو مفهوم النصب والتحايل والهبش، وليس مفهوم التجارة الشريفة! وهو مفهوم الغالب والمغلوب وليس مفهوم التبادل التجارى الذى يقوم على منفعة الجميع!

حدث منذ عام أو أكثر أن اشتريت «منبهًا» فى شارع شريف من أحد محلات أسرة فلسطينية معروفة فى القاهرة، وكنت أعتمد على اعتدال الأسعار التى تبيع بها بضائعها، وعندما جربته فى المنزل اكتشفت أن البائعة خدعتنى، وأننى إذا اعتمدت على هذا المنبه فى الإيقاظ، فسوف يخذلنى حتمًا. وعندما أردت إعادته إلى المحل فوجئت بالرفض التام، وكان الرفض بوقاحة واللوم لأننى لم أكشف ذلك قبل الشراء والدفع!

لقد اعتبر المتجر خروجى من المحل فى حد ذاته قبولاً منى للسلعة ليس فيه نقض ولا إبرام، وأن العملية التجارية انتهت تمامًا بدفع

الثمن، وعليّ أن أتحمل نتيجة عدم فحصي للسلعة ظاهرياً وباطنياً قبل الخروج من المحل!

وبطبيعة الحال لم أدخل هذا المحل بعد ذلك أبدًا. فقد ادركت انه يتعامل بمنطق اللصوص لا منطق التجار!.

(١٣٥)

اللغز التجارى فى مصر*

قلت فى مقالى السابق إن اللافتة التى ترفعها المحلات التجارية فى مصر، والتى تقول إن البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل، لا مثيل لها فى أى بلد فى العالم الرأسمالى، ولو وجدت فى أى محل فإنه يفلس بالضرورة، إذ لن يدخله أحد، لأنه يعنى أحد أمرين كلاهما مرفوض فى العالم الرأسمالى، أولهما، عدم الثقة فى العميل وتخوينه وعدم احترامه، والثانى عدم ثقة المتجر فى بضاعته أو فى نفسه، وشعوره بأنه لا يجرى عملية تجارية يستفيد منها الطرفان، وإنما يقوم بعملية لفائدته ولمنفعته، حتى ولو ألحقت الخسارة بالزبون! وهذا هو منطق اللصوص والنصابين، لا منطق التجار!!

فقد يدهش القارئ إذا علم أن المتاجر هنا فى لندن تتنافس على إقناع الزبون بأنه يستطيع رد السلعة التى اشتراها إذا أراد، مادام يملك إيصال البيع!

---

* الخميس ٢٠٠١/٥/٣

لأنها تعرف أن الزبون يطمئن كثيرًا إذا هو عرف أنه يستطيع أن يرد السلعة التى اشتراها لأى سبب من الأسباب!

ومعنى ذلك أن المتاجر فى لندن - وفى العالم الرأسمالى عامة - لا تشترط فى قبولها رد الزبون السلعة أن تكون السلعة فاسدة، وإنما يكفى اكتشافه بعد شرائه السلعة أنها لا تناسبه، أو أنها لم تعجبه لأى سبب من الأسباب!!

وقد يظن القارئ أن هذا الكلام ينصب على الملابس أو السلع الكهربائية أو غيرها، ولكنه يشمل أيضًا الأطعمة، حتى ولو أكل منها الزبون!

اشتريت عبوة قهوة نسكافيه من أحد المحلات الكبرى، من نوع آخر غير الذى أستعمله فى مصر، وعندما فتحته فى الفندق لم تنبعث من البرطمان رائحة القهوة التى تعودت أن أشربها، كما أن رائحة القهوة لم تنبعث من الفنجان بعد صنعه، فأخذت البرطمان إلى المحل، وطلبت رده.

وتناول المسئول فى المحل البرطمان وفتحه، وعرف أننى استخدمته. ولم يفعل شيئًا سوى أنه سألنى عن أسباب رده ليكون على بينة، فأجبته بأنه لم يعجبنى، ولم أتذوق طعمه! فرد إلىّ ثمنه فى الحال، واعتبر هذه الإجابة كافية!!

(١٣٦)

الشارع التجارى المصرى عبر التاريخ!*

قلنا إن العالم الرأسمالى يفهم التجارة على أنها تبادل تجارى لمنفعة الطرفين، أى المتجر والزبون، ولكن التجار فى مصر يفهمون التجارة على أنها عملية تبادل تجارى لمصلحتهم ولصالح منفعتهم، ولا يعترفون بحق الزبون فى رد السلعة بعد خروجه من باب المتجر!

وهنا يسأل القارئ: هل يفهم التجار المصريون التجارة أفضل مما يفهمها التجار فى العالم الرأسمالى؟ وألا يخالف التجار المصريون القاعدة الإسلامية التى تقول: لا ضرر ولا ضرار؟ وهل تعتبر هذه القاعدة التى يرفضها التجار المصريون مهارة تجارية أو أنها «خيبة» تجارية؟

لكى نفهم القضية نردها إلى أصلها التاريخى. ففى الواقع أن التجارة تعد مهنة حديثة فى مصر! ففى طول التاريخ المصرى وعرضه كانت التجارة فى أيد غير مصرية، وكانت فى أيد أجنبية على الدوام!

---

* الجمعة ٢٠٠١/٥/٤

لقد كانت فى أيدي المغاربة والتونسيين والشوام واليهود، فضلاً عن العناصر الإسلامية الأخرى التي كانت تعيش فى العصر الإسلامى، ومن يقرأ شيئًا عن الشارع التجارى فى مصر الإسلامية، سوف يكتشف أن العنصر المصرى بين التجار كان عنصرًا ضئيلاً!

ومن هنا، فما يراه القارئ اليوم من سيادة التجار المصريين على الشارع التجارى هو أمر جديد تمامًا، أو هو أمر حديث!

ويرجع ذلك إلى عنصر المخاطرة فى التجارة، وتعرضها للكسب والخسارة! فالمصرى بطبيعته يكره المخاطرة فى الرزق، فهو يريد رزقًا مضمونًا! وهى سمة شعب زراعى.

وهذا يفسر اهتمام المصرى بشراء الأراضى والعقارات، فهى أموال ثابتة لا منقولة! كما يفسر اهتمامه بالحصول على وظيفة ثابتة فى الحكومة، ونشأة المثل الذى يقول: إن فاتك الميرى، إتمرغ فى ترابه»!.

بل إنه يفسر أن المصرى إلى عهد قريب جداً - وربما إلى اليوم! يفضل أن يدخر نقوده فى بيته (تحت البلاطة) لتكون تحت عينيه على الدوام، وتحت تصرفه!

فهو يخشى أن يضع مدخراته فى مشروع تجارى فيخسر، أو يفلس، فتكون الكارثة، وهو يفضل تجميد مدخراته دون أى استثمار لها سنوات طويلة عن تعريضها لأخطار المشروعات التجارية!.

(١٣٧)

وزحفت المتاجر المصرية على الشارع المصرى !*

فى تحليلنا لأسباب عدم الثقة المتبادلة بين التاجر المصرى والزبون، والذى عبر عنه التجار بمبدأهم المعروف: «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»، رجعنا فى تفسير هذه الظاهرة التى لا يعرفها العالم الرأسمالى فى الغرب، إلى أصلها التاريخى: فقلنا إن التجارة تعد مهنة حديثة فى مصر، ولم يكن يقبل عليها المصريون على مدى العصر الإسلامى، فقد كان الشارع التجارى فى مصر على الدوام فى يد العناصر الإسلامية من المغاربة والتونسيين والشوام وغيرهم، وفى يد العناصر الأوروبية الأخرى فى العصر الحديث مثل القبارصة واليونانيين والإيطاليين واليهود.

وقلنا إن السبب يرجع إلى خوف المصرى من عنصر المخاطرة فى التجارة وتعرضها للكسب والخسارة، فهو يفضل الاستثمار فى الأموال الثابتة مثل الأراضى والعقارات، والاحتفاظ بمدخراته فى بيته بدلاً من البنوك.

---

* السبت ٢٠٠١/٥/٥

من أجل ذلك - وكما يقول حافظ عفيفى باشا - أصبحت كلمة «تاجر» من ألفاظ الإهانة التى يستخدمها المصريون يصفون بها من يضع منفعته الشخصية فوق كل اعتبار، فيقولون فى احتقار «فلان هذا تاجر»!

المهم أن الشارع التجارى المصرى - لهذه الأسباب - أصبح فى يد العناصر الأجنبية، سواء كانت عناصر إسلامية أو أوروبية، ومن يزر شارعًا مصريًا تجاريًا فى العشرينيات من هذا القرن مثلاً، فسوف يكتشف أن كل صنف من أصناف التجارة كان يحتكره جنس من الأجناس غير المصرية، فإذا عثر على محل يملكه مصرى، اكتشف أنه الأقل أهمية وشأنًا، وأنه يفتقد إلى عنصر المنافسة، وكان معظم التجار فى شارع الموسكى من اليهود الذين كانوا يعرفون كيف يجذبون الزبون المصرى، لأنهم كانوا يعرفون فن التجارة.

وقد كان لهذا كله تأثيره فى الحركة الوطنية المصرية، فعندما طالب المصريون بمجلس نيابى، كان من رأى اللورد كرومر - عميد الاحتلال البريطانى فى مصر - أن يكون هذا المجلس مجلسًا مختلطًا، يمثل فيه الأجانب إلى جانب المصريين!

وكانت حجته أن الشارع المصرى والاقتصاد المصرى ليس فى يد المصريين وحدهم، وإنما يشترك معهم فيه - وبالنصيب الأوفى - الأجانب، وهؤلاء لابد من تمثيلهم فى المجلس النيابى. وقد تغير هذا كله بعد ثورة ١٩١٩، وظهور فكرة القومية المصرية على أنقاض فكرة

الجامعة الإسلامية التى سقطت مع هزيمة الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر.

فقد صاحب ذلك ظهور بنك مصر لتحرير الاقتصاد المصرى من الأجانب، ومع ثورة الشارع المصرى ضد الإنجليز، أخذت العناصر الأجنبية تهرب من الشارع المصرى وتعود إلى أوطانها، وتختفى اللافتات الأجنبية تدريجيًا لتحل محلها اللافتات المصرية، ويرتفع الشعور الوطنى والوعى الاقتصادى المصرى، لتشجيع المتاجر المصرية، على حساب المتاجر الأجنبية.

ومن هنا أخذ المصريون يقبلون على التجارة تدريجيًا، وتزحف المتاجر المصرية على الشارع التجارى، ومع ثورة ٢٣ يوليو واصطدامها بالغرب، وهو الذى بلغ ذروته بعد العدوان الثلاثى على مصر، اختفت المتاجر الأجنبية من الشارع التجارى المصرى كلية، وأصبح المصرى هو السيد بلا منازع!

(١٣٨)

التجارة والتهرب من الضرائب!*

اختفت المتاجر الأجنبية من الشارع التجارى المصرى بعد العدوان الثلاثى على مصر، وكان هذا انتصارًا وطنيًا كبيرًا إذ أصبح الشارع التجارى المصرى فى يد المصريين بلا منازع.

على أنه مع اختفاء المتاجر الأجنبية من الشارع المصرى، اختفى معها المبدأ الذى بنت عليه التجارة فى الغرب مجدها وثراءها، وهو المبدأ التجارى الذى يقوم علي الثقة بين التاجر والعميل، وأن الزبون على حق دائمًا، وعلى المنفعة المتبادلة بين التاجر والزبون، وحل محله مبدأ «الهبش»! و«الغش التجارى» ومبدأ انقطاع الصلة بين المتجر والزبون بمجرد خروجه من المحل، وعلى مبدأ تنكر التاجر للعميل بمجرد انتهاء عملية البيع والشراء!

وقد ساعد ذلك مهارة التجار المصريين فى إخفاء أى دليل على قيام عملية تجارية بينهم وبين العملاء والحرص على الإيهام بأنها تمت فى الخفاء!

---

* الأحد ٢٠٠١/٥/٦

فعلى عكس ما يحدث فى العالم الرأسمالى، فإن التاجر المصرى لا يسلم العميل أى إيصال يثبت أنه باع له شيئًا، وأنه تسلم منه مالاً! فى حين أنه لا يوجد محل فى الغرب الرأسمالى يجرؤ على عدم تسليم العميل إيصالاً يثبت عملية الشراء والبيع، وإلا فإنه يدخل السجن على الفور!

فالعملية التجارية فى مصر تتم فى السر من الناحية القانونية، إذ لا يوجد دليل على إتمامها، والدولة هى التى تسهل هذه العمليات التجارية بالشكل المغلوط الذى تتم به، لأنها لا تحاسب التاجر المصرى ضريبيًا على مبيعاته، فهو يبيع ما يشاء، ويكسب ما يشاء، ولا تستفيد الدولة من عملية البيع والكسب!

فالمفروض فى العالم الرأسمالى أن الثمن الذى يدفعه الزبون يشتمل على ضريبة المبيعات تبعًا لما تحدده الولاية أو الإقليم الذى تتم فيه، ففى نيويورك ٥٪ وفى واشنطن ٨٪ على سبيل المثال! وبالتالى حين يدفع الزبون ثمنًا لأى سلعة فإنه يدفع معها مالاً للدولة على التاجر أن يسدده مع نصيبه من الضرائب.

ومن هنا فإن عدم تسليم الزبون إيصالاً يثبت عملية الشراء، يعد سرقة مفضوحة، يحاكم عليها التاجر! ومن هنا أيضًا فإن عدم دفع الضرائب يعد سرقة للدولة، فضلاً عن معانيه الأخرى التى تحقر المتهرب من دفع الضرائب.

فالضرائب هى المورد الأساسى للدولة الرأسمالية الذى يتيح لها القيام بمسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. والتجارة أحد هذه الموارد الرئيسية.

ولكن التجار فى مصر لا يسلمون ايصالات تثبت عمليات البيع والشراء لتحاسبهم عليها الدولة، فإذا سلموا إيصالات بالفعل فإنها لا تعنى شيئًا، لأن الدولة لا تحاسبهم على أساسها، وإنما الحساب عشوائى، وحسب الاجتهاد والشطارة، وقد ينصف وقد يظلم!

ومن هنا لا يعرف العميل المصرى إيصالات البيع والشراء، ويتعمد التاجر المصرى عدم تسليم العميل هذه الإيصالات، ومن هنا يعود العميل إلى التاجر المصرى بإحدى السلع، ويتنكر له التاجر، فإنه يكون محقًا، لأن العميل لا يملك بالفعل ما يفحم التاجر ويقنعه بأنه اشترى منه السلعة بالفعل، فإذا حدث وكان التاجر ممن يسلمون العملاء إيصالات بالبيع، فإنه يكون قد حصن نفسه بلافتة تقول: «إن البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»! والعملية كلها تدخل فى باب النصب والتحايل أكثر مما تدخل فى باب التجارة!!

(١٣٩)

الزبون المصرى بين معاملة الملوك ومعاملة الخدم!*

انسحب التجار الأجانب من الشارع التجارى المصرى مع اشتداد الحركة الوطنية، واكتمل هذا الانسحاب بعد العدوان الثلاثى على مصر، الذى شهد سخطًا شديدًا ضد بريطانيا وفرنسا وضد الأجانب بصفة عامة، وبذلك اصطبغ الشارع التجارى فى مصر بصبغة مصرية خالصة لم يعرفها على مدى التاريخ الإسلامى وفى عهد الاحتلال البريطانى، وأصبح التجار المصريون وحدهم فى الساحة التجارية.

على أن هذا التطور لم يستفد منه الجمهور المصرى، لقد انفرد التجار المصريون وحدهم بالشارع التجارى المصرى، ولكن بدون تاريخ مهنى يعلمهم أصول التعامل مع العملاء على نحو ما يحدث فى العالم الرأسمالى، ويجعل هدفهم الأسمى الاحتفاظ بالزبون، وزيادة العملاء!

وعلى سبيل المثال، ففى العالم الرأسمالى يعتبر الزبون على حق دائمًا، ولكن فى مصر فإن التاجر على حق دائمًا! وفى العالم

---

* الاثنين ٧/٥/٢٠٠١

الرأسمالى حسن معاملة الزبون واستقباله، وفى مصر سوء معاملة الزبون والاستهانة به والتبرم به! وفى العالم الرأسمالى يعامل الزبون معاملة الملوك، وفى مصر يعامل الزبون معاملة الخدم! وفى العالم الرأسمالى لا غش ولا خداع ولا استغلال للزبون، ولا بيع بضاعة فاسدة، وفى مصر العكس تمامًا! أى استغفال الزبون، وتصدير البضاعة الفاسدة، وإخفاء عيوبها! وفى العالم الرأسمالى يفهم التاجر التجارة على أنها تبادل تجارى لمنفعة التاجر والزبون، وفى مصر يفهم التاجر التجارة على أنها وسيلة لتحقيق منفعة على حساب منفعة الزبون!

وهذا الكلام لا ينطبق فقط على التجار أنفسهم، وإنما ينطبق على عمال وعاملات المحل! ففى العالم الرأسمالى يفيض العامل أو العاملة رقة وعذوبة واستجابة لرغبات الزبون، وفى مصر يفيض العامل أو العاملة وقاحة وتبرمًا بالزبون، ومحاولة للتخلص منه إذا تردد فى عملية الشراء!. والسبب أن التاجر نفسه لم يعلم العامل أو العاملة آداب التعامل مع الجمهور، فهو نفسه لا يعرفها ولم يتعلمها، ولم يشترطها فى استمرار العامل أو العاملة فى العمل.

ومن هنا إذا اشتكى الزبون المصرى من سوء معاملة العاملة فى المحل، فإن صاحب المحل يقف على الفور فى صفها، ويدافع عنها! فهى على حق والزبون على باطل!

وهذا الكلام كله يلمسه كل مصرى، ولا يحتاج إلى تدليل! فهو يعانى منه فى كل معاملاته مع المتاجر المصرية، ولكنه لا يشعر به لأنه لم يتعرف على العالم الرأسمالى ويعرف كيف تعامل المتاجر الزبون!

منذ سنتين أو أكثر دخلت أحد محلات القطاع العام فى شارع قصر النيل، وكان من سوء حظى أن كان الوقت وقت إذاعة مباراة كرة! فوجدت جميع عمال المتجر متجمعين أمام التليفزيون يشاهدون المباراة! وانتظرت طويلاً دون أن يأبه بى أحد، واضطررت إلى التوجه إلى التجمع الموجود أمام التليفزيون أسأل عن المختص؟ فجاء وهو ينظر إلىّ كما لو كنت قد ارتكبت جريمة فى حقه!!

(١٤٠)

التجارة فى مصر ومبادئ الإسلام!*

انسحب التجار الأجانب من الشارع التجارى المصرى، تحت ضغط الحركة الوطنية التى استهدفت تحرير وسائل الإنتاج من القبضة الأجنبية، وانفرد التجار المصريون بالتجارة، ولكن دون تاريخ مهنى يعلمهم أصول التعامل مع الزبون كما يفهمه العالم الرأسمالى، وكما هو مطبق فى الغرب! فلم يعد التعامل التجارى فى مصر تعاملاً لمصلحة التاجر والزبون، وإنما أصبح تعاملاً لمصلحة التاجر وحده، فهو دائمًا على حق، والزبون على خطأ! وأصبح مبدأ نهب الزبون واستغلاله بل واستغفاله هو المبدأ السائد فى الشارع التجارى، وغابت آداب التعامل بين التاجر وعماله وعاملاته وبين الزبون، وسادت الوقاحة فى كثير من الأحيان إذا تباطأ الزبون فى الشراء، أو كثرت مطالب اختياراته، فيتعرض للتأفف وإظهار التبرم من التاجر أو من العامل الذى يستخدمه أو العاملة التى يستخدمها، ويصل الأمر إلى حد الانصراف عنه إلى غيره، بما يعنى دعوته إلى الانصراف من المحل!

---

* الثلاثاء ٢٠٠١/٥/٨

لقد نكأ كل هذه الخواطر فى ذهنى وجودى فى لندن بضعة أسابيع للعلاج، فقد شعرت أننى انتقلت إلى عالم آخر غير العالم الذى كنت أعيش فيه فى مصر، أو إلى كوكب آخر! أو شعرت بأننى انتقلت من شارع تجارى همجى إلى شارع تجارى متحضر!

وهذا الشعور أحس به كلما انتقلت من مصر إلى عاصمة أوروبية لأى سبب من الأسباب! فمبدأ احترام الزبون هنا فى لندن لا يقتصر على المتاجر، وإنما يتعداه إلى البائع فى الأسواق الخارجية التى تقام فى كل حى فى يوم معين من الأسبوع، على نحو ما يحدث فى بعض المدن أو الأحياء المصرية. (مثل سوق الثلاثاء فى الجيزة حيث عشت طفولتى!).

فحتى التاجر المتنقل فى الأحياء فى العالم الرأسمالى يحترم مبدأ أن العميل دائمًا على حق! ويقبل بكل سهولة استبدال أية سلعة باعها، أو رد ثمنها! ولا يتنكر للزبون الذى باعها له، على الرغم من أن البيع فى هذه الأسواق المتنقلة لا يتم بإيصالات بيع! وعلى الرغم من أن الزبون لا يملك مستندًا يفيد أن هذا البائع باع السلعة له! ولكن احترام الزبون، والثقة فيه، والتسليم بحقه فى تغيير السلعة، والحرص على الاحتفاظ به للمستقبل، أمر يتفق فيه المتجر الثابت والمتجر المتنقل!

كذلك الأمانة، وعدم الغش يشترك فيها الجميع: فالتاجر المتنقل يحرص على إظهار أية عيوب فى السلعة للزبون قبل بيعها له، ولا يخدعه أو يغشه كما يفعل التاجر المتنقل فى مصر! ولعل هذا ما دفع

الشـيخ مـحـمـد عـبـده إلى قـولتـه المأثورة عند عـودته من أوربا التى معناها: أتيت من عند قوم يطبقـون الإسـلام فـعلاً إلى قـوم يطبقـون الإسلام شكلا»!

(١٤١)

بين منطق التجارة ومنطق النصب!*

ربما كان أحد الفروق المهمة بين التجارة فى العالم الرأسمالى والتجارة فى مصر، أن التجارة فى العالم الرأسمالى تنبه العميل إلى أية عيوب فى السلعة قبل دفع ثمنها، وتكون فى الوقت نفسه قد أجرت الخصم اللازم فى السعر! أما التجارة فى مصر فتقوم على إخفاء العيوب فى السلعة حتى يشتريها العميل، وعند ذلك لا توجد قوة على ظهر الأرض تقنع التاجر برد السلعة إليه أورد النقود إلى العميل!

بل إن التاجر فى العالم الرأسمالى لا يحتاج فى رد النقود إلى العميل إلى أى عذر أو أى عيب فى السلعة! فهو يعلن ذلك للعميل فى إيصال الدفع، وفى شكل تعهد!!

فأمامى وأنا أكتب هذا الكلام إيصال دفع، يقول فيه التاجر فى ظهر الإيصال: «إذا لم تكن راضيًا عن السلعة التى اشتريتها، ردها إلينا مع الإيصال فى مدة ٢٨ يومًا، وسنرد لك ما دفعته كاملاً، أو نستبدلها

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٥/٩

لك إذا أردت! وهذا لا يخل بحقوقك القانونية (أى فيما إذا أراد العميل مقاضاة المتجر بعد رد النقود إليه!!).

وفى إيصال بيع من محل آخر ترى مكتوبًا على ظهره:

«من فضلك احتفظ بهذا الإيصال كدليل على شرائك وعلى ضمان السلعة، إننا نريدك أن تكون راضيًا كل الرضا عن كل سلعة، فإذا رددت السلعة إلينا فى حالتها الأصلية، وبدون استخدام، وفى عبوتها، مع الإيصال، إلى أى فرع من الفروع التابعة لنا، وفى خلال ١٦ يومًا، فإننا سوف نستبدلها لك، أو نرد لك كامل النقود!

«إن جميع المنتجات التى يبيعها هذا المحل ضد أى عيب صناعى لمدة ١٢ شهرًا، إن خدماتنا لما بعد الشراء بخصوص الإصلاح، تقدم لك الاطمئنان الكامل، وسوف يقدم لك عمالنا المساعدة الكافية التى تضمن لك أن ذلك سوف لا يخل بحقوقك القانونية»!

ومعنى ذلك أن المتجر يعطيك الحق فى رد السلعة واسترداد نقودك، بدون ذكر أية أسباب إلى أى فرع من فروعه! فى خلال ١٦ يومًا، وفى حالة وجود عيب صناعى يكتشف بعد عام كامل، فإنه يرد لك نقودك أيضًا!

ولكن المتجر المصرى يتنكر لك فور أن تدفع الثمن، وتخطو خطوة واحدة خارج المحل! فيرفض رد السلعة تحت حجة القانون الذى وضعه بنفسه لصالحه، والذى يعلن فيه أن البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل!!

فأين هى مبادئ الإسلام بين هاتين الحالتين؟ وأين هى أخلاقيات مهنة التجارة التى تتعلق بالأمانة والشرف؟

قالت لى سيدة مجتمع إنها اشترت من أحد المحلات فى القاهرة فستانًا غالى الثمن لحضور حفل زفاف شقيقتها، وفى أثناء تجوالها بين المحلات اكتشفت وجود فستان أجمل منه، وأقل ثمنًا. فعادت إلى المحل، وأرادت إرجاعه، ولكن صاحب المحل رفض رفضًا باتًا إرجاعه، بحجة أنها فقدت حقها فى رده بدفع ثمنه ومغادرة المحل! وعندما ناقشته تذرع بأنه لا يعرف ماذا فعلت فى الفستان بعد خروجها من المحل!

وإذا لم يكن هذا هو منطق اللصوصية، فما هو منطق التجارة؟

وأليس من حقنا أن نعرض للقارئ هذه المقارنة بين معاملة المتاجر فى لندن، التى هى قلب العالم، الرأسمالى، وفى غيرها من بلاد العالم الرأسمالى، وبين معاملة المتاجر فى مصر، قلب العالم الإسلامى؟!.

(١٤٢)

الشارع التجارى المصرى وقانون الغاب!

قلنا إن التجارة فى مصر تتعامل مع الجمهور المصرى بمنطق «اخطف واجرى»! وهى تخفى عنه عيوب الصناعة والعيوب الأخرى، وتتحايل حتى يشترى العميل البضاعة، ثم تتنكر له وتنكر تعاملها معه، ولا تحترمه، وهى ترفض رد البضاعة أو تغييرها بمجرد مغادرة العميل المتجر. وفى الوقت نفسه لا تسلم أغلبية المتاجر للعميل إيصال البيع، وإذا سلمته هذا الإيصال فإنه يكون منفصلاً كلية عن النظام الضريبى، بمعنى أنه لا يمكن لمندوب الضرائب محاسبة المتجر على أرباحه اعتمادًا على هذه الايصالات!

ومعنى ذلك أن السوق التجارى هو سوق خطف ونهب ولا تعرف عنه الدولة شيئًا، ولا توجد أية قوانين تنظم العلاقة بين التاجر والعميل، أو تحمى العميل من التاجر النصاب الذى يخفى عيوب البضاعة، ويرفض ردها إليه، فعلى العميل فى هذه الحالة أن يضرب رأسه فى الحائط دون أن يأبه به أحد.

---

* الجمعة ٢٠٠١/٥/١١

وقد رأينا العكس فى السوق التجارى فى العالم الرأسمالى، فعلى الرغم من أن كل إيصال دفع يتعهد للعميل بأن يرد له نقوده إذا أعاد البضاعة إليه فى مدى ٢٦ يومًا أو ٢٨ يومًا! فإنه يحرص على أن يطمئن العميل إلى أن رد النقود إليه «لا يخل بحقوقه القانونية»!

ومعنى ذلك أن للعميل فى العالم الرأسمالى حقوقًا قانونية يلتزم بها التاجر ويعرفها العميل، ومثل هذه الحقوق القانونية غائبة تمامًا فى مصر! فلا يعترف بها المتجر، ولا يعرفها العميل.

ومعنى ذلك أيضًا أن قانون الغاب هو الذى يحكم الشارع التجارى المصرى! فالتاجر غالب دائمًا،والجمهور مغلوب دائمًا، والقانون غائب، والعميل مكشوف بدون حماية!

وبعض الأسباب فى ذلك أن التجار فى مصر يفتقرون إلى فن التجارة الذى يعرفه العالم الرأسمالى، ويتعامل به مع العميل، ويسعى دائمًا إلى زيادة العملاء بدلاً من تطفيشهم، ويقوم على المصارحة والمكاشفة، والدعاية الذكية للسلعة وإظهار مزاياها.

فقد يدهش القارئ إذا عرف أن المحلات الكبرى فى لندن تعتمد فى ترويج أدوات التجميل مثلاً إلى تخصيص أقسام فى المتجر مجهزة بكافة أدوات التجميل التى تنتجها كل شركة منتجة، لكى تجرب فيها كل زبونة هذه الأدوات بنفسها! فتستطيع أن تقوم فى هذه الصالونات المجانية بعمل مكياج كامل لوجهها تستعمل فيه كل أدوات التجميل، ثم تخرج من المحل دون أن يطالبها أحد بالشراء!

هكذا تتنافس شركات أدوات التجميل لاجتذاب الزبائن لشراء منتجاتها. أى عن طريق دعوة العميلات إلى تجربتها بنفسها قبل الشراء! كما تعرض زجاجات العطور الغالية الثمن، وإلى جوارها زجاجة مفتوحة لتجربة العطر، حتى يكون اختيار العميل العطر على بينة.

نعم فى هذه المحلات ترى صالونات تجميل شركات «لانكوم»، و«ايف سان لوران» و«كريستيان ديور» و«كالفن كلاين» و«جيفنشى»، وغيرها، للتجربة والاختيار قبل الشراء!

وما ينطبق على شركات التجميل ينطبق على أية شركة منتجة تعرض منتجاتها، سواء كانت شركات طعام أو شراب.

فالعميل من حقه أن يعرف ويجرب قبل أن يشترى ويدفع نقوده، فإذا شعر بعد الشراء بأن التوفيق أخطأه فى الاختيار، فإن المتجر يرد له نقوده فى الحال دون سؤال أو استجواب! فهذا هو فن التجارة!

(١٤٣)

.. والدكتور زقزوق له دور!*

يمكن تلخيص الفرق بين التجارة فى العالم الرأسمالى والتجارة فى مصر بأن التجارة فى العالم الرأسمالى تقوم على احترام الزبون والتعامل معه بأمانة وعدم غشه، وتقديم أفضل خدمة له، والتجارة فى مصر تقوم على استغلال الزبون واستغفاله ما أمكن، واحتلاب أقصى ما يمكن من الربح منه، وهذا الفرق لا يشعر به إلا من عاش فى الخارج فترة قصيرة أو طويلة!

فبائع الفاكهة المصرى المتنقل، يتفنن كل صباح فى غش الزبون! فهو يرتب الفاكهة فى عربته الصغيرة، بحيث تظهر للزبون الثمار الكبيرة الناضجة فى الخارج، ويخفى الثمار الصغيرة والفاسدة فى الداخل، ويرص الصفوف الخارجية فى شكل جدار سميك يتعذر انتقاء أية ثمرة منه حتى لا ينهار الجدار كله! وهو يمنع الزبون من انتقاء الثمار التى يريدها، وينتقى بنفسه أصغر وأسوأ الثمار ويدس فيها الثمار الفاسدة التى يريد التخلص منها!

---

* السبت ٢٠٠١/٥/١٢

ولا يحـدث هذا على الإطلاق فى العـالم الرأسـمـالى بحـال من الأحوال، فالثمار الفاسدة تعدم ولا يراها الزبون على الإطلاق، والبائع ينتقى للزبون أحسن الثمار وأجودها، أو يتركه ينتقى ما يشاء، فهو يعرف جيداً حقه فى الاختيار لأنه هو الذى سيدفع الثمن.

وإنى أؤكد أن نصف الثمـار التى تبـاع للجمـهور المصـرى لا تصلح للاستهلاك الآدمى، ومع ذلك تباع للجمهور بالغش والخداع! فى غياب رقابة وزارة التموين، التى تترك الطبقات الفقيرةالكادحة فريسة دون حماية، لبلطجة هؤلاء الباعة!

فى الماضى كان الضمير والخوف من الله يحد من الغش والخداع، ولكن كان هناك أيضاً رقابة الحكومة التى كان يمثلها من كان يعرف باسم «المحتسب»» الذى كان يوقع العقاب الفورى على الغشاشين! وقد حلت وزارة التموين اليوم محل «المحتسب»، فى شكل مفتشى الأسواق، ولكن شعبناالمصرى لا يعرف بوجود هؤلاء المفتشين، لأن نشاطهم شبه منعدم! ولأنه من السهل على البائع الغشاش استرضاءهم!

والغريب أنه لا يكاد المؤذن يؤذن لصلاة الجمعة حتى يسارع هؤلاء الباعة إلى افتراش الحصر فى الطرقات للصلاة! فالدين منفصل عندهم عن المعاملة، مع أن الحديث النبوى الشريف يقول: «الدين المعاملة»!

ومن هنا كم كنت أود من الدكتور زقزوق وزير الأوقاف أن يصدر تعليماته لخطباء المساجد فى مصر، بالاهتمام بتوعية الناس برأى

الإسلام فى المعاملات وأصولها وآدابها، وخصوصًا فى التجارة، التى خصها كتاب الله الكريم بآيات كثيرة، وخصها الرسول صلى الله عليه وسلم بأحاديث كثيرة، ترسى القواعد الصالحة التى تستقيم بها وتنفع المتعاملين بها.

وذلك بدلاً من الحشو الفارغ الذى يحشو هؤلاء الخطباء من قصص وروايات قديمة فات عصرها، وانتفت أسبابها، بعد أن تغير الزمن، وتغيرت أحواله!

فعزيز على نفسى حقاً أن يطبق العالم الرأسمالى فى الغرب مبادئ الإسلام فى التجارة، ولا يطبقها المسلمون فى مصر، بل لا يعرفونها!

نعم، عزيز على نفسى أن أشعر فى بلد رأسمالى غربى، مثل لندن، بالأمان من الغش التجارى، ومن الاستغلال التجارى، ولا أجد مثل هذا الأمان فى مصر!!

فليتجه رجال الدين إلى بناء الخلق والأمانة فى المجتمع، بدلاً من تضييع وقت الناس فى متاهات تاريخية لا هدف لها، أو ضلالات سياسية تستهدف تقويض النظام السياسى بدون بديل!

(١٤٤)

قصص من لندن*

الحنين للوطن عاطفة متأصلة فى كل فرد، لا توجد على ظهر الأرض تستطيع أن تنتزعها منه، ويعبر عنها الإنجليز بتعبير طريف هو: Rome sick وهى كلمة واحدة تعبر عن هذا الحنين باسم «المرض»!.

ولكن علماء الاجتماع يعبرون عن الوطن باسم «مجموعة مصالح»، بمعنى أن ارتباط المواطن بالوطن يرتبط بمدى ما يحقق له من مصالح، فإذا زادت هذه المصالح زاد ارتباط الفرد بالوطن، وإذا قلّت قل هذا الاهتمام، وإذا انعدمت انعدم هذا الارتباط، ويقصد بذلك أن النظم السياسية التى تدعو إلى حب الوطن والفخر به بالأناشيد والأغانى، يحرثون فى البحر، فالأساس فى حب الوطن هو تحقيق أكبر قدر من المصالح للمواطن، وزيادة الخدمات التى تقدم له، وزيادة سبل العيش له.

فإذا انتفت مصالح المواطن فى الوطن، انقطع ارتباطه به، وانقطع

---

* الأحد ٢٠٠١/٥/١٣

حنينه إليه، وربما حدث العكس، فهو يذكره بما عاناه فيه من مشاق وحرمان وإذلال!

على أن علماء الاجتماع فيما يبدو مخطئون، وأن الحنين للوطن يصل إلى مرتبة الغريزة التى لا يستطيع الفرد أن يتخلص منها مهما أساء إليه الوطن!

وهذا ما كنت شاهدًا عليه فى لندن. فمنذ أيام كنت وقرينتى فى بهو مجمع تجارى فى حى «بيزووتر» فى لندن، عندما توقف أمامنا رجل وسيدة فى سن الشيخوخة، فعندما سمعانا نتحدث العربية، وسألنى الرجل عما إذا كنت أعرف مكان المقهى الذى يرتاده العراقيون؟ فأجبت بالنفى، فسألنى عن بلدى، فقلت إنها مصر. فبدا عليه الارتياح، وسألته بدورى عن بلده؟ فتردد برهة وقال إنها العراق. ثم استدرك فقال مصححًا، لقد كانت العراق!! وتعجبت! ولما رأى تعجبى قال: لقد كانت العراق فيما مضى، أى منذ خمسين عامًا»!

ونظرت إلى زوجتى وقلت لها: لقد انعتق الرجل من نظام صدام حسين! وسألت الرجل: للأسف اليوم تعيش فى بلد ديمقراطى؟ نظر إلىّ الرجل برهة وقال: للأسف الشديد إننى أعيش فى أسوأ بلد فى العالم! تعجبت وسألت: وما هى؟ قال: إنها إسرائيل!!

أدركت أن الرجل يهودى هو وزوجته.

ولم أملك إلا أن أسأله متعجبًا: وما الذى دفعك إلى الهجرة من العراق والذهاب إلى إسرائيل والتجنس بالجنسية الإسرائيلية؟

أجاب فى أسف وسخط: لقد دفعونا إلى ذلك لأننا يهود! وصدقت الرجل، فقد رأيت بنفسى كيف أصبح اليهود العرب منبوذين فى أوطانهم بعد قيام دولة إسرائيل، وكيف أصبحوا محل شك وريبة من أبناء وطنهم، فى الوقت الذى فتحت إسرائيل لهم ذراعيها، فلم يملكوا إلا ترك الوطن، والهجرة إلى إسرائيل.

ولكن الحنين إلى الوطن قاد الرجل وزوجته إلى هذا الحى فى لندن الذى يعج بالعرب، توقًا إلى لقاء عراقيين يجاذبهم أطراف الحديث، ويستمتع بالاستماع إليهم.

ولكن هل يبادله العراقيون الذين سوف يقابلهم الشعور؟ فى أغلب الظن أنهم سوف يشكون فى نواياه، فيعود إلى إسرائيل خائب الرجاء!

(١٤٥)

عندما يضرب الإنجليز عن العمل!*

إذا عشت فى أوروبا فعليك أن تعد نفسك لمواجهة إضراب عمال النقل فى أى بلد من البلاد، وأن تمضى يومًا أو يومين بلا مواصلات وقد تعطلت مصالحك!

وهذا ما حدث معى يوم الخميس ٢٩ مارس ٢٠٠١، عندما أضرب عمال مترو الأنفاق عن العمل، وأوقفوا القطارات، وأغلقوا المحطات.

وقد يتصور القارئ الكريم أن هذا الإضراب حدث فجأة. والواقع أنه وقع بعد أن امتلأت المحطات فى اليوم السابق بالإعلانات التى أصدرها اتحاد عمال مترو الأنفاق تنبه الجمهور إلى اعتزام عمال النقل تنفيذ قرار الإضراب!

والمهم هو الملاحظتان الآتيتان: الملاحظة الأولى هو أن الإضراب لم يشمل الأتوبيسات، وإنما اقتصر على مترو الأنفاق. وبالتالى لم تتعطل مصالح المواطنين كلية، وإنما أصبحت أصعب فقط! فعمال النقل

---

* الاثنين ٢٠٠١/٥/١٤

حريصون على عدم استفزاز الجماهير، وغايتهم الوحيدة هى تحقيق مطالبهم دون إلحاق أضرار جسيمة بمصالح الجماهير، حتى لا ينقلبوا عليهم.

أما الملاحظة الثانية فهى استقبال الجمهور الإنجليزى للمتاعب التى ترتبت على الإضراب! فلم أشهد أى مظهر من مظاهر التذمر أو السخط على عمال مترو الأنفاق! ذلك أن الجمهور الإنجليزى يعرف جيدًا أن الإضراب هو حق من حقوق اتحاد عمال مترو الأنفاق، لا يجب المساس به، وأن الاتحاد، وهو يقود الإضراب عن العمل هو الاختراع الذى اخترعه المجتمع الرأسمالى للتوفيق بين مصالح الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية. فمن حق الرأسماليين فرض الأجور وشروط العمل التى يريدونها، ولكن من حق العمال الإضراب عن العمل لتكبيد الرأسماليين خسائر تدفعهم إلى الإذعان لمطالب العمال.

وعلى سبيل المثال إضراب عمال مترو الأنفاق يوم ٢٩ مارس كلف الاقتصاد الإنجليزى خسائر بلغت نحو مائة مليون جنيه استرلينى! وهذه الخسائر هى مجرد «قرصة أذن» للحكومة البريطانية تنبهها إلى أن الإصرار على تجاهل مطالب العمال يكلفها غاليًا، فمن هنا يبدأ البحث عن حل وسط يحقق مصالح الطرفين.

فإذا لم يكن من حق العمال الإضراب عن العمل، فإن هذا الحرمان يعطى للحكومة حرية مطلقة فى فرض شروطها والتنكيل بالعمال كما تشاء!

وبهذا الاختراع استطاع المجتمع الرأسمالى نزع فتيل الثورة العمالية التى بشر بها الفكر الشيوعى! فهذا الاختراع - وهو حق الإضراب - يمثل أسلوب الصراع الطبقى السلمى، وهو صراع محتوم بحكم تناقض مصالح الطبقة العمالية مع مصالح الطبقة الرأسمالية. وقد ارتضى المجتمع الغربى هذا الأسلوب من الصراع..

ومن هنا فلم أر فى لندن قوات الأمن مسلحة بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع تحيط باتحاد عمال مترو الأنفاق - كما يحدث فى بلاد العالم الثالث! - بل كانت الحياة فى لندن تسير فى مجراها العادى، دون صدام مسلح، ودون قتلى أو جرحى.

(١٤٦)

فوضى هنا ونظام هناك!*

عندما قسمت المدنية الحديثة شوارع المدن إلى أرصفة لمرور المارة، تمتد على جانبى الطريق المخصص بمرور المركبات. كانت تلبى فى ذلك حاجة الشارع الحديث واستخداماته التى نشأ لأجلها. وقد التزمت المدنية الغربية بهذا التقسيم، فالرصيف للمارة، ونهر الشارع للمركبات. ومن هنا فلا يحدث فى المدن الغربية بأى حال مايحدث فى مصر، وهو أن تكون الأرضية للسيارات، ونهر الشارع لمرور المارة والمركبات معا! فيدهس المارة تحت عجلات المركبات!! هذا أمر مستحيل حدوثه!

ولكن فى نفس الوقت فإن تخطيط الشارع فى المدينة الأوروبية قد راعى أن تكون هناك أماكن على جانبى الطريق لانتظار السيارات، وقد خطط هذه الأماكن على نحو لا يعوق انسياب السيارات ـ أى محاذية تماما للرصيف ولا تخرج عنه سنتيمترا واحدا!

---

* الثلاثاء ١٥ /٥/٢٠٠١

وهو ماتلتزم به السيارات فى أوروبا التزامًا مدهشا! حتى ليخيل للمرء أن هذه الخطوط الأرضية قد حددت بعد وقوف السيارات وليس قبلها!

وأما بالنسبة لموقف سيارات الأوتوبيس، فيخصص له مكان داخل الرصيف الذى يضيق بحجم السيارة ليسمح بوقوفها فلا تعوق انسياب حركة المرور. والمهم أن مكان الانتظار مكتوب عليه بخط ضخم كلمة موقف أوتوبيس (Bus Stop) حتى لا تسطو عليه أخرى! ولم يحدث على الاطلاق أن جرؤ أى سائق سيارة على الوقوف فى هذا المكان! نقول ذلك لكى يقارن القارئ الكريم بين ذلك وما يحدث فى شوارع القاهرة، حيث تقف سيارات الأوتوبيس فى وسط الطريق، ليهرع إليها الركاب من الرصيف، للركوب، ويهبط منها من يهبط، فتنتظر السيارات الأخرى خلفها حتى تنتهى هذه المهزلة وتتعطل حركة المرور، ويتوقف انسياب السيارات!

ويكون سائق الأوتوبيس معذورا فى هذه الحالة! فلم يدخل فى حساب الذين خططوا الطريق تخصيص مكان لوقوف سيارات الأوتوبيس كما يحدث فى المدينة الأوروبية لتنحرف إليه سيارة الأوتوبيس ولا تعوق انسياب حركة المرور!

بل إن المكان المخصص لسيارات الأوتوبيس فى القاهرة يكون عادة مشجعا لسيارات الملاكى على استخدامه! فلا توجد علامات على الأرض تقول ان هذا المكان مخصص لسيارات الأتوبيس، إذلا يوجد أصلا تخطيط للشارع المصرى!!

(١٤٧)
كل شىء فى لندن للبيع!*

قلنا إن العالم الرأسمالى يعتمد على الفن التجارى فى تسويق منتجاته، وأن هذا الفن غائب فى مصر، وضربنا أمثلة لذلك، بقدر ماضربنا أمثلة لغياب هذا الفن فى مصر.

وقد استلفت نظرى فى زيارتى الأخيرة للندن، كبر حجم ايصال البيع الذى تتدمه المحلات التجارية للعميل، والذى يصل طوله إلى عشرين سنتميترا تقريباً!

وقد تعجبت فى البداية، اذ لم أجد ضرورة لذلك، ولكنى اكتشفت السبب عندما نظرت إلى ظهر الإيصال، فقد كان يحوى عدة إعلانات!

لقد، استفاد الفن التجارى الرأسمالى من إيصالات البيع، فحولها إلى ساحة للإعلانات!

ففى أحد هذه الإيصالات نقرأ على ظهره اعلانًا لمرفقى النقل والمواصلات فى لندن، يطلب فيه سائقين للأوتوبيسات، ويقول فيه إن

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٥/٥.

المتقدمين للعمل سوف يحصلون على مدة تدريب فى البداية بأجر كامل، وسيحصلون على مرتبات متزايدة أثناء الخدمة، ومميزات ممتازة متكاملة!

واعلان آخر من مكتب محامين يعلن عن بيع عقار، ونلاحظ فيه انه مكتوب باللغتين الانجليزية والعربية، فهو يتوجه بصفة رئيسية للمقيمين العرب فى لندن، وهم الأقدر ماليا على دفع أعلى الأسعار!

وبهذه المناسبة، فعندما بعثتنى الجامعة فى مهمة علمية إلى جامعة لندن عام ١٩٨٠، فوجئت بأنه لا يخلو شارع فى لندن من عدة بيوت عليها لافتة «للبيع» أو الايجار! وعندها كتبت مقال فى مجلة «صباح الخير» تحت عنوان ! «لندن للبيع»!

لم تكن قد جرت فى ذلك الحين التطورات السياسية والاقتصادية التى جرت فى المنطقة العربية، بالحرب العراقية الإيرانية، واجتياح العراق للكويت، وحرب تحرير الكويت التى هزت الاستقرار فى منطقة الخليج، وأشعرت الاثرياء الجدد العرب بأن لا أمان لهم فى وطنهم، وأن الاستقرار فى الوطن يمكن أن يضيعه غزوة عراقية أخرى، أو حماقة أخرى من الحماقات العربية! فجرى ما يشبه هجرة جماعية من أبناء الخليج إلى لندن، ومعهم أموالهم الطائلة وقدراتهم الاقتصادية فاشتروا المبانى، وأجروا المساكن، حتى تحولت أحياء بأسرها فى لندن إلى أحياء عربية!

وهو مايشعر به كل من يزور لندن ويمر بأحياء مثل «بيز ووتر»، و «بادينجتون»، «وإدجوار» ويرى المحلات العربية، وزبائن المقاهى وفى أيديهم «النارجيلة» وهم «يكركرون» ويتبادلون أطراف الحديث بأصوات عالية ويقهقهون، فيخيل إلى المرء أنه لم ينتقل من بلده العربى!

والمهم أنه على ظهر ايصالات البيع يمكن لأى فرد أو مؤسسة تجارية أو صناعية، أو دولة، أن تعلن عن بضاعتها، سواء كانت هذه البضاعة اقتصادية أو سياسية.

ومن هنا تستغل إسرائيل الإعلان فى هذه الايصالات! خصوصا وفيها ميزة هى أن المشترى يحتفظ بها ليستخدمها فى رد البضاعة اذا لم تعجبه فى خلال ٢٨ يوما من الشراء!

وهذا ما أوقع البعض من الجهلاء فى خطأ الاعتقاد بأن بعض المحلات الكبرى اسرائيلية أو صهيونية اذا قرأ على ظهر أحد الإيصالات البيع دعاية لعمل اسرائيلى سواء كان عملا اقتصاديا أو سياسيا! وينسى أن إيصالات البيع هى ساحة للإعلان لكل من يدفع الثمن، والمشكلة أن العرب لا يريدون أن يدفعوا الثمن!

(١٤٨)
تحذير خطير للصناعة المصرية!*

هل يتصور القارئ الكريم أن معظم الأدوات الكهربائية والأجهزة المرئية والمسموعة التى شاهدتها فى لندن، هى من صنع الصين؟!

لقد عرفت ذلك بطريق الصدفة، عندما أردت أن أشترى مسجلا أملى عليه مقالاتى وخواطرى وأفكارى، كبديل عن الكتابة والقراءة بعد أن أصيب الوريد البصرى لعينى بانسداد أثر تأثيرا بالغا على الرؤية، وحذرتنى مستشفى «مورفيلد» للعيون فى لندن من إجراء أى عملية بالليزر، حتى لا يؤدى ذلك إلى فقد فورى للبصر!

فقد فوجئت عندما ترددت على المحلات التى تبيع أجهزة التسجيل فى شارع «أدجوار» بأنها تبيع أجهزة من صنع الصين!

وعندما سألت عن أجهزة يابانية الصنع، قيل لى: إن ذلك سوف يكلفنى خمسة أضعاف الثمن!!

وفى شارع اكسفورد ترددت على محلات «ديكسون» الشهيرة

---

* الجمعة ٢٠٠١/٥/١٨

فووجهت بنفس الحال، فقد كانت جميع الأجهزة من صنع الصين، ولا شيء من صنع اليابان إلا بأضعاف الثمن!

وعندما ناقشت البائع متعجبا، سألنى بدوره متعجبا، وماذا يعنيك من صنع اليابان؟ إنك تشترى جهاز «سانيو» أو «سونى» أو أى ماركة يابانية، ولكنها مصنوعة فى الصين! فما الفرق فى رأيك؟ قلت! الفرق فى جودة الصناعة! قال: إنها نفس الصناعة بمواصفاتها. فاذا كنت تريد أن تدفع خمسة أضعاف السعر فى جهاز يابانى الصنع، فأنت وشأنك، وأنت مطلق الحرية!

وعندما حسبت الحسبة بعقلية «بروليتارية» أصيلة، وجدت أن فارق الثمن الكبير بين البضاعتين يجعل من الحق دفع خمسة أضعاف الثمن فى جهاز أستطيع أن أشترية بخمس الثمن! وأن دولة كبيرة مثل الصين لن تغامر بسمعتها الصناعية فى صنع جهاز يتعطل بعد فترة وجيزة لمجرد رخص الثمن!

والعجيب أننى تبنيت أن الانجليز يتمتعون بمثل هذه العقلية «البروليتارية»، وأنهم يقبلون على شراء الأجهزة الصينية، وإلا أفلست محلات لندن التى تبيع هذه الأجهزة!

ولكنى شعرت بالشماتة فى اليابان! وهاهى ذى تشرب من نفس الكأس الذى سقت منه إنجلترا وفرنسا فى بداية نهضتهما الصناعية. فقد حاربت الصناعة الإنجليزية والفرنسية بنفس السلاح، وهو الجودة ورخص الثمن! وهذا ماشهدته السوق الاقتصادية العالمية منذ انتهاء

الحـرب العـالمية الأولى! فـقـد اتسـمـت بالمنافسـة المتـزايدة بين الدول الاستعمـارية الجـديدة ـ وخاصـة اليابان وألمانيا ـ والدول الاستعمـارية القديمة وعلى رأسها انجلترا وفرنسا.

وشهدت السوق المصرية التجارية غزو الصناعة اليابانية الرخيصة الثمن، الأمر الذى دفع الرأسمالية المصرية ممثلة فى اتحاد الصناعات المصرى، إلى الاستفادة من ذلك عن طريق المطالبة بفرض التعريفات الجمـركيـة ، لحمـاية الصناعات الأهليـة، فـجرى بالفعل تعديل النظام الجمركى فى مصر لأول مرة فى عام ١٩٣٠!!

وقـد كـان تعـديل النظام الجـمـركى هو ـ باتفـاق الاقـتـصـاديين المصـريين بـداية النهضة الصناعـية المصـرية الحديثة! اذ وجه ضربة للاحتكارات الأجنبيـة، التى كانت تعمل طوال القرن التاسع عشر، على فرض الحـرية التجارية عن طريق إبرام المعاهدات التجارية والاتفاقات التجارية مع الدول الضعيفة، التى تمنع هذه الدول من حماية الصناعة الأهلية، بحجة أن ذلك ينتهك الحرية التجارية.

وقـد كـان بسـبب هـذه المعـاهدات والاتفـاقـات الـتـجـارية أن مـاتت الصناعة القومية فى مصر منذ أواخر عصر محمد على!

(١٤٩)

لغز سنترال مصر الجديدة!*

عندما ترجم علماء اللغة العرب اسم التليفون إلى اسم «الهاتف»، لم يكونوا قد عرفوا بعد أنه سوف يصبح أداة لأعظم معرفة على وجه الأرض، وهو «الانترنت»! فيكفى وصل التليفون بالانترنت ليصبح العالم كله بين يديك، وتستطيع أن تصل إلى أحدث ما ظهر فى ميدان الطب والفلك والمخترعات الحديثة، كما تستطيع به أن تعرف ما يوجد فى كل دولة من فنادق، ومواقعها، وأسعارها، بل وأن تحجز غرفتك فيها وأنت فى بيتك!! إلى آخره. كما تستطيع أن تعرف به جميع المستشفيات فى العالم، وتخصصاتها المختلفة، بل وأن تتغلغل داخل كل مستشفى، وتعرف جميع أطبائها، ودرجاتهم العلمية، وتخصصاتهم.

عندما تقرر سفرى للعلاج فى «مستشفى مورفيلد للعيون» بلندن، استطعت عن طريق الانترنت معرفة جميع أطباء العيون فى هذا المستشفى، ودرجاتهم العلمية، ومن يحمل منهم لقب «استشارى»، ومن يحمل لقب «بروفيسور» إلى آخره. ولم تكن هناك أية قوة على ظهر الأرض تستطيع أن تخبرنى بهذه المعلومات.

---

* الخميس ٢٠٠١/٥/١٠

ولذلك فمن الظواهر الطيبة فى مصر، إقبال شبابنا على استخدام الانترنت، للحصول على المعرفة فى أى ميدان من ميادين التخصص. وظهور مقاهى الانترنت فى شوارع القاهرة، وهو ما يبشر بأننا فى الطريق للحاق بالعالم المتقدم.

ولكن من سوء الحظ أن العاملين فى السنترالات المختلفة أدركوا الوظيفة الجديدة للتليفون وأنه أصبح لا غنى عنه لكل من يملك كمبيوتر ويتصل بالانترنت، فرفعوا نسبة الأعطال، ورفعوا نسبة الابتزاز!

فلا يكاد التليفون يعمل بعض الوقت حتى يتعطل عن العمل، وتبدأ المساومات لعودة الخط! ولا يكاد يعود الخط حتى يتعطل من جديد، وترتفع نسبة العمولة، وهكذا!!

وفى غيبة الرقابة والإدارة، ترتفع دخول عمال الصيانة فى السنترالات من الرشاوى التى تمطر عليهم بقدر ما يقومون به من تعطيل الخطوط والعبث بالخطوط، ويشتد الابتزاز كلما كان صاحب التليفون مرتبطًا ببرنامج معين فى الانترنت، أو يتوقع رسائل «ايه ميل».

وهذا هو سر تكرار الأعطال التى تحدث فى تليفون بيتى بمصر الجديدة على نحو لم يسبق له مثيل! فلا يكاد يعمل أيامًا حتى يتعطل أيامًا مماثلة! ولأن الأمر يتعلق بأرزاق عمال الإصلاح، فلا يجدى فى هذه الحالة أن تتصل شخصيًا بمدير السنترال، وأن يصدر مدير السنترال أوامره بالإصلاح! إذ يلعب الفساد دوره فى تعطيل أوامره!

ومن هنا يجد الكثيرون أنه من الأجدى الاتصال المباشر بعمال الإصلاح، و«التفاهم» معهم! فيتم الإصلاح فى نفس اليوم، وتمضى عجلة الانترنت المعطلة فى طريقها المرسوم!

وهذا أمر مخجل جداً، أن تتأخر خدمة التليفونات فى مصر بالذات فى أوائل القرن الواحد والعشرين فى حين تتقدم فى جميع العالم المتحضر! وأن تتحول بعض السنترالات فى مصر إلى بؤر للفساد والرشاوى لا ينفع فيها علاج ولا طلب ولا رجاء!

عندما كنت فى لندن لم يحدث أن تعطل التليفون مرة واحدة، لا عندى، ولا عند الآخرين! فهذا من رابع المستحيلات، ولم أسمع شكوى من أحد، فى حين ترتفع الشكاوى فى مصر من كل بيت تقريبًا!

لذلك كم أود لو أن الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات، وأنا أعرف جهوده الدائبة فى الارتفاع بمرفق الاتصالات إلى المستوى العالمى، وجه جهوده لضرب بؤر الفساد فى بعض السنترالات» وأن يعيد تقييم معايير الأداء فى ضوء الأعطال التى تتزايد، وفى وقت تكاد تختفى تمامًا من جميع أنحاء العالم المتقدم. فهذا الأمر متعلق بسمعته الشخصية، كما تعلقت بالسمعة الطيبة لوزير الاتصالات من قبله المهندس سليمان متولى، وحرام أن يتقدم العالم وتتأخر مصر!

(١٥٠)

رد على وزير الاتصالات*

الخطاب الآتى وصلنى من السيد مدير عام الشئون العامة بالشركة المصرية للاتصالات، ردا على مقالى الذى نشر بجريدة الجمهورية تحت عنوان: «لغز سنترال مصر الجديدة». يقول الخطاب.

«إيماء إلى مانشر بجريدتكم الموقرة بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٠ خاص بما كتبه الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان تحت عنوان «سنترال مصر الجديدة» عن تعطل تليفون سيادته ـ فبرجاء موافاتنا برقم التليفون ليتسنى لنا فحص الشكوى وموافاتكم بالنتيجة .. إلى آخره.

أود أن أقول إنى حين أكتب عن مشكلة خاصة، فإنى ألاحظ فيها أنها ليست مشكلة خاصة، وانما هى مشكلة عامة تمس الجماهير، فمشكلتى الخاصة أستطيع حلها بنفسى بصلاتى مع المسئولين، ولا أزعج القراء بها. ولكنى الاحظ أن كثيرا من المسئولين يعمدون إلى الايهام بأنى أكتب عن مشكلة خاصة، للتهرب من مسئولية عمومية المشكلة، وأنها تمس جماهير الشعب.

---

* الخميس ٢٠٠١/٥/٢٤

لذلك كنت أود لو أن السيد مدير عام الشئون العامة للشركة المصرية للاتصالات، احترم ذكاء القراء، ولم يعمد إلى حصر المشكلة العامة فى مجرد عطل أصاب التليفون الخاص بى. ولو أنه قرأ مقالى جيدا لعرف أننى تحدثت أولا عن ارتفاع نسبة الأعطال فى سنترال مصر الجديدة للأسباب التى ذكرتها، وضربت المثل بما يحدث من تكرار العطل فى تليفون بيتى.

وبطبيعة الحال لا أتصور أن يتعمد السنترال هذا العطل المتكرر، إلا اذا كان يتعمد محاربتى شخصيا. وهو أمر غير مطروح لأن علاقتى بالسنترال ورئيسه علاقة طيبة، وإنما قصدت أن قدم الأجهزة وعدم تجديدها، يؤدى إلى تكرار الأعطال، وبالتالى التنبيه إلى ضرورة العناية بسلامة الأجهزة وكفاءتها بعد أن أصبحت للتليفون وظائف أخرى تواكب التقدم العالمى.

كما كنت أقصد أن فساد الاجهزة يؤدى إلى فساد البشر، ويشجع على هذا الفساد، ولا يستطع أى مسئول فى هذا الجهاز الحيوى أن ينكر أن هناك أعطالاً متعمدة وخطوطًا تسحب لصالح آخرين وقد سبق لى أن نشر رسائل وصلتنى من عائلات تركت مساكنها سنوات وعادت لتجد نفسها مطالبة بتسديد فواتير مكالمات كان مستحيلا عليها اجراؤها!

ومن هنا طالبت بتشديد الرقابة فى هذا المرفق الخطير، وضرب بؤر الفساد، وهو مطلب عادل كنت أتوقع أن يلقى استجابة فورية، وأن

يصلنى مايفيد الاهتمام به. ولكنى فوجئت بأن عبقرية مدير عام الشئون العامة بالشركة المصرية للاتصالات، دعته إلى التهرب بهذه الطريقة الغريبة، وهى تحويل شكوى عامة إلى شكوى خاصة، وحصر القضية كلها فى رقم التليفون الخاص بى، أملا فى رشوتى باصلاح هذا التليفون، لأسكت عن تليفونات الآخرين!

ومن هنا فكم أود لو أن السيد الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات، قد أرسل مدير علاقاته فى مهمة دراسية لدراسة علم العلاقات العامة فى طوره الجديد، ويعلم أن هذا العلم قد انتقل من مهمة الدفاع - بالحق أو بالباطل - عن المؤسسة موضع الشكوى، إلى مهمة فحص أسباب الشكوى، والاعتراف بالأخطاء، والتوصية بالإصلاح، ومساعدة المؤسسة على اكتساب ثقة الجماهير بالعمل الجاد وضرب مواطن الخلل والفساد.

أقول: لو فعل الأستاذ الدكتور أحمد نظيف ذلك، لخدم موقعه، ولخدم الجمهور، ولارتقى بالإدارة فى مرفقه إلى حيث يجب أن تكون. وربما وصلنا فى مناسبة أخرى قادمة رد أفضل علميا ومهنيا من الرد الهزيل الذى أرسله السيد مدير عام الشئون العامة بالشركة المصرية للاتصالات الحالى!

(١٥١)

هل كان عمرو موسى طاووسا؟!!*

باستلام السيد عمرو موسى مهام منصبه الجديد كأمين عام لجامعة الدول العربية، وتولى السفير أحمد ماهر مهام منصب وزير الخارجية المصرية، تنتهى ظاهرة لم يسبق لها مثيل منذ قيام ثورة يوليو، وهى حصول وزير من وزراء مصر على شعبية تنقل اسمه إلى الأغانى الشعبية التى ترددها الجماهير!

لم يرفع عمرو موسى إلى هذه الشعبية سياسة خارجية مستقلة ابتدعها، فالسياسة الخارجية فى مصر يرسمها رئيس الدولة، الرئيس محمد حسنى مبارك وفقا للدستور الذى ينص فى المادة (١٣٨) على أن «يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور»

وانما حصل السيد عمرو موسى على شعبيته بأداء مميز، واعتزاز بمصريته فى وجه الغرور الإسرائيلى، وفى المحافل الدولية، اعتبره

---

* السبت ١٩/ ٥/ ٢٠٠١

البعض غرورا أوطاووسية، فى حين أنه السلوك الأمثل لوزير مصرى يعرف قدر نفسه وقدر بلده.

ولم يكن الشعب المصرى وحده فى تقدير عمرو موسى، وانما شاركته فى هذا التقدير الشعوب العربية، وهو ما أهله لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، خلفا للأمين السابق المتميز الدكتور عصمت عبد المجيد.

وعلينا فى تقدير أعمال هؤلاء السياسيين والدبلوماسيين أن نضعها فى إطار الظروف السياسية التى يعلمون فيها، والنظم السياسية التى يعملون باسمها. فعندما وجهت بعض الأقلام لعبد الرحمن عزام باشا، أول أمين عام لجامعة الدول العربية، النقد بسبب هزائم العرب فى حرب فلسطين، واستقرار أقدام اسرائيل فى المنطقة، وقيل له: كيف تنتصر دولة واحدة هى إسرائيل على خمس دول هى: مصر. والعراق، وشرق الأردن، ولبنان، وسوريا؟

فرد ببساطة قائلا! لأن إسرائيل دولة واحد، والعرب خمس دول! وكان يقصد بذلك أن هذه الدول دخلت الحرب متحالفة ظاهريا، متخاصمة باطنيا، فما الذى كان فى وسعه أن يفعل لتحقيق النصر على اسرائيل.

فالسياسة الخارجية لأية دولة هى انعكاس لقوتها ولموازين القوى بينها وبين غيرها من الدول، ولا يرسم هذه السياسة وزير الخارجية، وإنما ترسمها الحكومة وفقا لشكلها الدستورى، فإذا كان الدستور

يضع رسم هذه السياسة فى يد رئيس الدولة، كان هو الذى يرسم هذه السياسة، وعليه تقع مسئولية نجاحها أو فشلها، وإذا كان الدستور يضع رسم هذه السياسة فى يد البرلمان كانت مسئولية النجاح أو الفشل تقع عليه.

وهذا ما حدث فى أثناء مفاوضات كامب ديفيد. فعندما اعترض السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية فى ذلك الوقت - كان عليه أن يرحل فى ١٧ نوفمبر ١٩٩١، وبقى السادات صانع السياسة. وعندما اعترض السيد محمد ابراهيم كامل بعده كان عليه أن يرحل بدوره فى ٥ أكتوبر ١٩٧٨، وبقى السادات صانع السياسة والمسئول عنها دستوريا. وكان من حسن حظ مصر أن كان السادات هو المسئول، وإلا كانت سيناء إلى اليوم تحت الاحتلال الاسرائيلى فى انتظار اتفاق العرب على حرب قومية تخوضها ضد إسرائيل!

لسنا هنا - اذن - فى مجال ظهور وزير خارجية مصرى - مثل دزرائيلى أوجلادستون فى إنجلترا يرسم السياسة الخارجية، وإنما أمام وزير خارجية معتز بمصريته، يفرض احترامه على العالم الخارجى. ولا بأس أن يكون مغرورا، أو طاووسا، فالمهم ألا يكون نعامة!!!

(١٥٢)

وزراء خارجية مصر!!*

كان اختيار الرئيس مبارك للسيد عمرو موسى ليكون أمينا عاما لجامعة الدول العربية، اختيارا موفقا، لقى ترحيبا من الدول العربية. وقد شعر كثير من المصريين أن مصر خسرت وجها مشرفا يمثلها فى السياسة الخارجية، وخسر الرئيس مبارك خبرة كبيرة قدمها لخدمة قضايا الأمة العربية.

وبالنسبة لمصر فإن مصر مليئة بالكفاءات التى تكونت منذ استعادت مصر سيادتها الخارجية بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وتولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية، بالإضافة إلى رئاسة الوزارة التى تألفت فى أول مارس ١٩٢٢.

وعلى سبيل المثال فإن وزير الخارجية الجديد، وهو السيد أحمد ماهر هو من عائلة سبق لها تولى وزارة الخارجية، منذ تولى على ماهر باشا وزارة الخارجية عدة مرات، الأولى فى ٣٠ يناير ١٩٣٦، والثانية فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩، والثالثة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، والرابعة فى ٢٤

---

* الأحد ٢٠٠١/٥/٢٠

يوليه ١٩٥٢. وكان آخره السفير علي ماهر سفيرا لمصر فى تونس ثم فى باريس. بالإضافة إلى أنها عائلة كانت قريبة من شئون الحكمة أو تولت شئونه، فقد كان مصطفى ماهر باشا مرشحا لتولى رياسة الوزارة أيام الحرب العالمية الأولى فى حالة نجاح الخديو عباس حلمى فى دخول مصر مع القوات التركية وطرد الانجليز، وكان أحمد ماهر رئيسا للوزارة فى وزارة الانقلاب التى خلفت وزارة الوفد الشهيرة بوزارة ٤ فبراير ١٩٤٢.

والغرض من هذا الكلام أن مصر مليئة بالكفاءات التى تتولى وزارة الخارجية وغيرها، بل بها عائلات حرفتها وزارة الخارجية وشئون الحكم، وهى تمثل رصيدا من الخبرة تحت تصرف رئيس الدولة لحساب مصر.

وهى خبرات على مستوى عالمى. فقد خرج الدكتور بطرس بطرس غالى من وزارة الخارجية كوزير دولة ليشغل منصب أمين عام الأمم المتحدة، فى ١٣ أكتوبر ١٩٨١. وخرج الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد من وزارة الخارجية المصرية فى ٢٠ مايو ١٩٩١، ليشغل منصب أمين عام جامعة الدول العربية، وخرج السيد عمرو موسى فى وزارة الخارجية التى تولاها فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ ليتولى منصب أمين عام جامعة الدول العربية.

وتولى وزراء الخارجية المصرية هذه المناصب العالمية هو مفخرة لمصر بدون شك. وإن كان البعض من الكتاب المصريين الكبار لم ينظر

اليها من هذا المنظور. فعندما وقع الصدام بين الولايات المتحدة الامريكية والدكتور بطرس غالى على السياسة العالمية، عندما اراد الدكتور بطرس غالى ان يكون للأمم المتحدة دور فعال فى بعض القضايا الخارجية لشعوب العالم الثالث، وقف الاستاذ محمد حسنين هيكل إلى جانب الولايات المتحدة ضد بطرس غالى، فكتب مقالا فى جريدة يابانية هى جريدة هيوميورى» فى ٤ نوفمبر ١٩٩٦، تحت عنوان! «وحان الوقت لبطرس غالى لأن يتنحى!».

وفى هذا المقال نصح الدكتور بطرس غالى بأن يعلن «بدون تردد! أنه لن يسعى إلى مد فترة ثانية فى منصبه، وأنه لن يقبل حتى البقاء لنصف مدة أخرى»!

كانت حجة الأستاذ هيكل فى مهاجمة مواطنه على غير عادة المصريين وشعارهم التقليدى: أنا وأخويا على ابن عمى وأنا وابن عمى على الغريب، أن الدكتور بطرس غالى سمح للولايات المتحدقبأن تستخدم الأمم المتحدة كدرع تمارس من ورائه نشاطها»!

وقد ثبت بعد ذلك العكس، وهو أن الدكتور بطرس غالى عارض السماح للولايات المتحدة بأن تستخدم الأمم المتحدة كستار لسياستها، ولذلك عملت على طرده من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولو كانت حجة الاستاذ هيكل صحيحة، لعضت عليه الولايات المتحدة بالنواجذ ولمدت له فترة ثانية فى منصبه.

(١٥٣)

خسرت مصر
بخروج عمرو موسى.. فهل كسب العرب؟*

خسرت مصر عمرو موسى كوزير للخارجية، تميز بأداء خاص ولكن السؤال الذى يدور فى خلد كثيرين! إلى حد يستطيع السيد عمرو موسى أن يكون مفيدا فى منصبه الجديد كأمين عام لجامعة الدول العربية.. وإلى أى مدى سوف تسمح له أوضاع البلاد العربية أن يكون مفيدا؟ وهل علاقات الدول العربية تسمح لأى أمين عام أن يكون مؤثرا؟

وعلى سبيل المثال: ماذا يستطيع أمين عام جامعة الدول العربية أن يفعل فى العلاقات بين الشعب السورى والشعب العراقى؟. وماذا يستطيع أن يفعل فى العلاقات بين العراق والكويت؟ وماذا يستطيع أن يفعل فى العلاقات بين الدول العربية فى شمال أفريقيا؟ أو بين العراق والمملكة العربية السعودية؟

إن مشكلة جامعة الدول العربية الأساسية تكمن فى أنها تتكون من دول لها مصالح متباينة، يخشى بعضها بعضا، ويغير بعضها على بعض

---

* الأثنين ٢١/ ٥/ ٢٠٠١

أكثر مما يغير على الغير! وترتبط مصالح بعضها بمصالح دول كبرى قد لا تتفق مصالحها مع مصالح دول كبرى أخرى.. فبينما تتفق مصالحها مع الولايات المتحدة قد لا تتفق مع مصالح أوروبا.

وعلى سبيل المثال فمن المحقق أن أمن دولة مثل الكويت مرتبط بالوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج، وهى تخشى غزو النظام العراقى أكثر بكثير مما تخشى من إسرائيل، فكيف يمكن إيجاد توافق فى المصالح بين الكويت والعراق؟ وهل يستطيع أى أمين عام للجامعة العامة أن يوجد هذا التوافق؟

إن تمزق العالم العربى الحالى منشؤه الأساسى أن بعضه يخشى من بعضه! ومعظم تسليح دوله ليس متجها إلى إسرائيل، وإنما هو متجه إلى دول الجوار العربية!

فما أنفقه العراق مثلا فى حربه مع دولة إيران المسلمة، أو فى حرب تحرير الكويت لا يتعدى واحداً على المليون مما أنفقه فى حربه مع إسرائيل!

ومن المعروف أن قوة إسرائيل الأساسية لا تكمن فى تسليحها، وإنما تكمن فى ضعف العرب! وهذا الضعف ليس ضعفا عسكريا، فقد ثبت أن العالم العربى يملك من السلاح ما يفوق سلاح اسرائيل! ولكنه لا يستخدم السلاح ضد إسرائيل، وإنما يستخدمه فى مآرب أخرى ومصالح إقليمية لا صلة لها بالنزاع العربى الإسرائيلى.

وعندما دخل الاسرائيليون جنوب لبنان أثناء الحرب الأهلية فوجئوا بالوحشية التى يحارب بها اللبنانيون بعضهم البعض! فلم يشهدوا مثل هذه الوحشية فى قتال العرب لهم!

ولذلك تعود الاسرائيليون على الانتظار حتى يصفى العرب بعضهم البعض! أى يصفى اللبنانيون بعضهم البعض، ويصفى الفلسطينيون بعضهم البعض! ويصفى الأردنيون الفلسطينيين! إلى آخره! وعلى الصعيد السياسى فإنهم ينتظرون أن يصفى العرب الدور المصرى! فبعد نصر أكتوبر وهو أول نصر فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى - كان العرب هم الذين وصفوا السادات بطل حرب أكتوبر بأنه خائن! وكان العرب هم الذين طردوا مصر من جامعة الدول العربية! وكان العرب هم الذين انسحبوا من صناعة السلاح العربى! وكل ذلك مما يستحيل على إسرائيل أن تفعله بمفردها!

على هذا النحو فإن التساؤل يبقى قائما ماذا يستطيع أن يفعل عمرو موسى؟ وإذا كان من الثابت أن مصر خسرت عمرو موسى كوزير للخارجية، فإلى أى حد سوف يكسبه العرب كأمين عام لجامعة الدول العربية؟

(١٥٤)

إلى وزير الصناعة!*

قلبى على مصر وعلى قواعدها المنتجة لما يصل إلىّ من خطابات تبين فى جلاء أننا فى مصر فى واد، والعالم كله فى واد آخر، وأن هذه القوى المنتجة لا تدرى بما يدور فى العالم من تقدم وتطور فى كل شىء! فى الصناعة، وفى الخدمات، فى حين نتخلف نحن فى كثير من المجالات.

والمثير أننا نتخلف فى مجال التقليد لا الاختراع، فنحن لا نخترع شيئا، وإنما نقلد ما يخترعه الآخرون، ولا نجيد التقليد.

منذ أيام اشتريت أباجورة مكتب، يبدو من شكلها أنها صناعة أجنبية، وقد ثبت أنها تقليد لصناعة أجنبية، ولم تصمد أكثر من يومين، فقد تعطل زر الإضاءة، وتعطلت مفاصلها التى تتيح لى جذبها إلى المكان الذى أريد، وعندما سلمتها لصديق يجيد التصليح قال لى إنها صناعة سيئة للغاية، ومصنوعة من خامات رديئة.

---

* الثلاثاء ٢٢/٥/ ٢٠٠١

ولم أتألم للمبلغ الذى دفعته فى الأباجورة، وانما تأملت للمصنع الذى صنعها، وللعاملين فيه، فقد كان رد الفعل الطبيعى عندى أن حذرت أصدقائى من شرائها. وهو ما يعنى أن هذا المصنع لم يعد له مستقبل فى المدى البعيد!

وتعجبت فليس للمصنع فى هذه الأباجورة من اختراع أو تطوير، وانما فضله الوحيدة أنه قلد صناعتها فلماذا لم يتقن التقليد، إنه الاستهتار وعدم الوعي بأسباب التقدم فى العالم، وأيضا عدم الوطنية، واحتقار عبارة «صنع فى مصر» وندمت على أنى لم أشتر أباجورة من صنع الصين، فالمنتجون فى الصين يحترمون اسم الصين، ولذلك غزت صناعاتها العالم!

كذلك وصلنى خطاب من السيدة إجلال البديوى حرم المرحوم الفنان مدحت عاصم فى نفس القضية، تقول فيه انها: اشترت مكنسة كهربائية ناشيونال، وبعد فترة من الاستعمال وجدت أن قوة الشفط ضعيفة، فاتصلت بمركز صيانة الشركة، التى سارعت بإرسال مهندس صيانة لمعاينتها، فأوصى بنقلها إلى الشركة للكشف الدقيق. وهو ماتم، وأعادها إليها فى نفس اليوم، بعد أن أخبرها بأن العيب الذى كان فى المكنسة قد زال، وأنه تغيير إحدى قطع الغيار.

على أنه عند تجربة المكنسة أمامه تبين أنها على حالها السابق! ولكن المهندس جادل بأنها عند الاستعمال سيتحسن حالها، وبذلك

قبلت هذا الإصلاح المعيب على مضض! وفوجئت بأن ثمن الإصلاح هو ١٨٥ جنيها، فدفعتها بإيصال.

على أن الاستعمال لم يأت بجديد أو بأى تحسن فى قوة الشفط، حتى قابلت السيدة إجلال البديوى أحد عمال النظافة فى جهة عملها بالمعهد البريطانى. ولما سمع شكواها مصادفة تدخل قائلا إن كل ما تحتاجه هذه المكنسة من البداية هو غسيل الكيس الداخلى، حيث إن التراب فى بلدنا ناعم جدا مثل الدقيق مما يساعد على انسداد مسام الكيس القماش، فتقل قوة الشفط.

فهل هذا معقول؟ وفيم - إذن - دفعت السيدة ١٨٥ جنيها؟ وفيم إذن كانت الحاجة إلى تغيير قطعة الغيار؟ وماذا يسمى القارئ مافعله مركز الصيانة؟ هى يسميه جهلا، أو نصبًا، أو استهانة بالعمل، أو يسميه نوما فى العسل وخراب ذمة وانعدام ضمير؟ ومارأى وزير الصناعة؟

(١٥٥)

لغز معامل التحاليل مرة أخرى!*

حول لغز معامل التحاليل الذى أثرته على صفحات هذه الجريدة الموقرة، وصل الرد التالى من الاستاذ الدكتور أحمد عادل على السيد، مستشار وزير الصحة والسكان، وفيه يقول:

«ايماء إلى مانشر فى ١٥/ ٤/ ٢٠٠١ فى عمود خواطر مؤرخ تحت عنوان! «لغز معامل التحليل»، والذى تضمن طلب الدكتور عبد العظيم رمضان عمل لجان تفتيش دورية من كبار الاطباء المتخصصين للمرور على معامل التحاليل للتحقق من سلامة أجهزتها، لإخراج نتائج صالحة.

«برجاء التكرم بالإحاطة - بأنه لا يتم الترخيص بفتح المعامل الخاصة للتحليل إلابعد الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، وكذا ترخيص مكان للتأكد من مطابقته للاشتراطات الواردة بالقانون الخاص بالمعامل الخاصة.

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٥/٢٣

«كذلك يتم المرور على المعامل الخاصة بمعرفة العلاج الحر، للتأكد من استيفائها للاشتراطات، وأنها لا تدار بغير المتخصصين.

«وهناك لجان على أعلى مستوى من كل من العلاج الحر وأخصائيي التحاليل بالمعامل المركزية للمرور على المعامل الخاصة بصورة دورية، لتأكيد من مستوى الأداء بتلك المعامل، واتخاذ الإجراءات القانونية فى حال اكتشاف معامل تدار بغير المتخصصين، أو إصدار نتائج غير سليمة. وذلك حماية للمواطنين. شاكرين لكم حسن تعاونكم».

انتهى خطاب مستشار السيد وزير الصحة، ولا نملك الا أن نشكر ونحيى الأستاذ الدكتور اسماعيل سلام وزيرالصحة، لما بذله من جهد فى وزراته المهمة ولا نستطيع أن نتهم كافة معامل التحاليل بالإهمال والخطأ فى النتائج، ولكنا لا نستطيع أيضا أن ننكر أن بعضها يعمل للارتزاق على حساب المرضى! وأنهم يضرون أبناء شعبنا ضررا بليغا، ولم نسمع أبدا أن أحد هذه المعامل قد أغلق، أو جرى التحقيق مع المسئولين عنه! مع أن مثل ذلك لوحدث يقنع الجمهور المصرى بأن هناك رقابة فعلية، وأن هناك متابعة من الوزارة لما يجرى فى هذه المعامل.

وفى الوقت نفسه، هناك لغز فى هذه المعامل يحتاج إلى من يفسره أو يحله! فإذا كانت جميع معامل التحاليل تؤدى عملها على الوجه

الأكمل، وإذا كانت على مستوى واحد من الكفاءة، فلماذا يصر بعض الأطباء الكبار على أن يجرى المريض تحليله فى معمل معين دون غيره؟!

أليس هذا الإصرار منشؤه أن الطبيب الكبير لا يثق إلا فى نتائج هذا المعمل الذى يختاره بالذات؟ أو أن هناك سببا آخر مجهولا تعرفه وزارة الصحة ولا يعرفه الجمهور المصرى الكريم؟

فى حدود فهمى المحدود أن دقة نتائج التحاليل الطبية تتوقف بالضرورة على نوع الأجهزة التى تستخدم فى التحليل، فهناك أجهزة عتيقة عفى عليها الزمن، وهناك أجهزة متقدمة تؤتى نتائج أكثر دقة. وفى الوقت نفسه ـ ووفقا لمفهومى المحدود ـ فإن النتائج تتوقف ـ ايجابا أو سلبا ـ على كفاءة القائم على الأجهزة، وعلمه وخبرته! فهى تعمل بالكمبيوتر، والكومبيوتر «عبد مأمور» حسب التعبير الشائع، فاذا جرى تغذيته بمقدمات خاطئة، أدى إلى نتائج خاطئة!

ومن هنا لا يخرج تحليل مطابقا للآخر ! وهناك نماذج فى ذلك لا أريد أن أثقل على القراء بها، ولكنها تعطى الذريعة لبعض الأطباء لمطالبة المريض بإجراء تحاليله فى معمل معين، حتى ولو كان مع المريض تحليلات أجراها فى معمل متقدم!! فالجميع يستفيد من لغز معامل التحاليل، أى يستفيد الطبيب والمعامل، والخاسر الوحيد هو المريض الذى يبيع هدومه لإثراء الجميع! .

(١٥٦)

بلاغ لوزير الداخلية*

الرسالة التى وصلتى من السيد/ مصطفى عبد الله على المحامى، والتى أنشرها فى هذا المقال، أعتقد أنها سوف تنال اهتماما كبيرا من السيد اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية، لأنها رسالة مزعجة فى الواقع، لأن الجريمة فيها تكشف عن واقع بشع، هو أن السم مدسوس فى الدسم، وأن الامور غير مفروزة، فلا يوجد مكان للمجرمين، ومكان للصالحين، وإنما أصبح المجرمون يندسون فى وسط الصالحين، مما يضاعف من الخطر.

فى يوم ١١/٥/ ٢٠٠١ ، وقبل فجر الجمعة بدقائق قليلة، توجهت إلى تجمع العمال فى حى نصرالدين ثم إلى ميدان المحطة، لاختيار عامل تكون معه بطاقة لأداء بعض الأعمال. وتقدم لى شاب فى ميدان المحطة توسمت فيه الخير، فأركبته سيارتى رقم ٤٤٧٨ ملاكى الاسماعيلية ماركة ١٢٥ بيضاء وركب شخص آخر قال إنه شقيقه.

---

* الجمعة ٢٥/٥/٢٠٠١

وطلبا منى المرور على بيته لإحضار بطاقة عائلية، وهناك أسفل كوبرى المنيب الدائرى فوجئت بهما يعتديان على بالضرب وبآلة حادة أصابتنى فى رقبتى وأجزاء كثيرة من جسدى وانتزعا مفتاح السيارة، وهربا بها.

وعندما استغثت أبلغ أحد الأهالى، أحد كبار رجال الشرطة على كوبرى المنيب، الذى تكرم مشكورا بتوصيلى إلى قسم العمرانية.

«على أنى فوجئت بأن قسم العمرانية اعتبر الجريمة جنحة، على الرغم من ظروف ارتكابها فى الليل وعدد الجناة واستعمال الآلات الحادة! ولم أجد بدا من التوقيع بسبب تعبى وإصابتى، والعودة إلى المنزل والدم يسيل منى، وقد تمزقت ملابسى، وضاع حذائى.

إننى أتمس من السيد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية، الاهتمام بسرعة القبض على المجرمين، وإعادة سيارتى رقم ٤٤٧٨ ملاكى الإسماعلية نصر ١٢٥ بيضاء اللون.

مصطفى عبد الله على المحامى

انتهت هذه الرسالة المزعجة التى أضعها تحت أنظار السيد اللواء حبيب العادلى، ولكن لدى ملاحظتين أتوقع أن يكونا موضع عناية.

أولها: أن المنطقة التى وقعت فيها هذه الجناية أصبحت منطقة سيئة السمعة، يرابط فيها قطاع الطرق والمجرمون. وقد نشرت

الصحف منذ بعض الوقت، عن تعرض بعض قطاع الطرق لزوج وزوجه قادهما سوء الحظ إلى هذه المنطقة، واغتصبا الزوجة أمام زوجها.

وفى حدود علمى، ومن قراءتى للروايات البوليسية، فإن هناك ما تطلق عليه دوائر الشرطة اسم «أكمنة» ! ومعناها تربص بعض القوى البوليسية فى الأماكن التى تقع فيها حوادث قطع الطرق والاعتداء على المواطنين، للقبض على المجرمين وتطهير المنطقة.

وواضح مما نقرأ عنه من جرائم هذه المنطقة، وغيرها من المناطق الأخرى، أن جهاز الشرطة فى بلدنا لا يعرف نظام الأكمنة، وأن ما قرأناه عنها هو مجرد خيالات كتاب القصص البوليسية.

أما الملاحظة الثانية، وهو ما آمل أن يتم فيها تحقيق فورى، هو: كيف يقلل قسم بوليس العمرانية من جريمة من هذه النوع، فيسجلها على أنها جنحة؟ هل لتقليل الجرائم فى منطقته أو لجهل المسئولين فى القسم بالفرق بين الجنحة والجناية؟

(١٥٧)

ملاحظات على رد وزارة الداخلية*

الحادثة التي تعرض لها السيد/ مصطفى عبد الله المحامى أسفل كوبرى المنيب يوم ١١ مايو ٢٠٠١، والتى كانت محور المقال الذى كتبته يوم ٢٥ مايو الجارى فى جريدة الجمهورية تحت عنوان بلاغ لوزير الداخلية، اهتم بها معالى الوزير، وأمر بالتحقيق فيها، ووصلنى الرد التالى من السيد اللواء شريف جلال مدير الإدارة العامة للإعلام والعلاقات. ويهمنى منه الآتى:

أولاً: أنه بتاريخ ٢٤ مايو الجارى تم العثور على السيارة المسروقة من المحامى، وتسليمها له.

ثانياً: أن أجهزة البحث تمكنت بالفعل من ضبط المجرمين مرتبكى الحادث، وهما المدعو حسنى شرقاوى ضبعى، وبلال مهدى سلام مهدى، وهما عاملان بجمع القمامة. وتم اتخاذ الإجراءات القانونية قبلهما.

ثالثاً: أنه فيما يختص بما دعوت إليه فى مقالى من تكثيف التواجد الأمنى فى هذه المنطقة، التى تكررت بها الحوادث المثيلة، فقد

---

* الجمعة ٢٠٠١/٦/٨

أفاد خطاب وزارة الداخلية أن تلك المنطقة معين بها سيارة من الدورية الأمنية، وأخرى من شرطة النجدة علاوة على «طوف راجل» مكون من شرطى نظامى وآخر بحثى من الساعة العاشرة مساء إلى الثامنة صباحا. وأنه بفضل هذه الحملات المستمرة فى الفترة ٥/٢١ إلى ٢٠٠١/٥/٢٤ (أى فى خلال ثلاثة أيام!) تم ضبط الآتى:

- عدد ١١ قضية إحراز مواد مخدرة!
- عدد ١٤ محكوما عليهم فى أحكام مستأنفة!
- عدد ٣ محكوم عليهم فى أحكام جنايات.
- عدد ٦٥ محكوما عليهم فى أحكام بالحبس!
- عدد ١٥ حالة تسول!
- عدد ٤ حالة سلاح أبيض».

وبالنسبة لما أورده خطاب الداخلية من ضبط المجرمين اللذين ارتكبا الجريمة سالفة الذكر، فإنا لانملك إلا الإشادة بكفاءة أجهزة البحث، وهو ما يدعو إلى طمأنة المواطنين. وإن كانت لدينا ملاحظة على ما سجله قسم شرطة العمرانية عن الواقعة، والذى لايتوافر فيه الدقة المفروضة، لأسباب تدعو إلى التحقيق فيها! فليس من الصحيح أن هذين المجرمين غافلا المحامى وتمكنا من الفرار بسيارته، وعندما حاول التصدى لهما سقط على الأرض مما أدى إلى إصابته!

هذه كذبة كبيرة! فالحقيقة أن المجرمين اعتديا على المحامى بالسلاح الأبيض فى وجهه وأجزاء أخرى من جسمه قبل أن يغتصبا

منه مفتاح السيارة ويفروا بها. وقد رأيت بنفسى هذه الإصابات، فى وجه المحامى ويده، ومن ثم فهى جريمة اعتداء بالسلاح على المحامى واغتصاب سيارته ولا أرى سببا واحدا يدعو قسم العمرانية لتزوير الواقعة، والتهوين من شأنها إلى هذا الحد! كما أن هناك تصرفات أخرى صدرت من القسم آثرت عدم نشرها حتى لاينزعج المواطنون! ذلك أن ثقة أبناء الشعب فى الشرطة يجب أن تبقى ثابتة بلا اهتزاز. لصالح الأمن العام. على أنه إذا كان هناك انحراف فيجب كشفه للصالح العام أيضا.

إننى أعلم جيدا أن معالى وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى يبذل أقصى طاقة لتوفير الأمن العام للمواطنين ومن المفروض أن يتفهم جميع معاونيه فى أقسام البوليس هذه الفلسفة، ويعملوا على تنفيذ هذه السياسة. ولعل معالى الوزير لو استمع بنفسه للمحامى المعتدى عليه لكون صورة راسخة عن الواقعة!

وعلى كل فإن الصورة التى رسمها خطاب اللواء شريف جلال عن حصيلة ما تم ضبطه فى مدة ثلاثة أيام فى تلك المنطقة الصغيرة من مدينة الجيزة، تطمئن المواطنين المصريين إلى أننا، بحمد الله الذى لايحمد على مكروه سواه، قد اقتربنا من حصيلة الجرائم فى شيكاغو ونابولى وغيره من المدن العالية والعريقة فى الإجرام!!

وهذا يضاعف من مسئولية وزارة الداخلية، ومسئولية رجال الأمن!

(١٥٨)
الصناعة قضية حياة أو موت!*

من المحقق أن كل عامل مصرى فى مصنع مهمل فى عمله، هو خائن لوطنه، وكل صاحب مصنع ينتج بضاعة رديئة أو غير مستوفاة شروطها هو خائن أيضا لوطنه.

أقول ذلك بعد أن شاهدت فى لندن صناعات لدول لم يسمع باسمها أحد لقلة شأنها ومع ذلك تقتحم السوق الإنجليزى فى عصر حرية التجارة، ويشتريها الإنجليز لمتانتها ورخص ثمنها، بغض النظر عن منشئها، ودون أى رعاية لما تتطلبه الوطنية الإنجليزية من تشجيع الصناعة الإنجليزية!

بل أكاد أقول إن معظم السلع التى شاهدتها فى لندن، بل والتى توجد فى أرقى المحلات، هى صناعة غير انجليزية! وأصبح العثور على سلعة مكتوب عليها «صنع فى إنجلترا» أمرا صعبا ويحتاج إلى بحث طويل!

---

* الأحد ٢٠٠١/٥/٢٧

الغريب أن كل الماركات المشهورة لدول معينة، تصنع فى غير هذه البلاد! فالماركات اليابانية الشهيرة تصنع فى كل دول شرق آسيا فيما عدا اليابان. والماركات الهولندية تصنع فى غير هولندا، والفرنسية فى غير فرنسا.

إنه الصراع العالمى على لقمة العيش، وعلى محاربة البطالة، فكل دولة تعرف أن الطريق الوحيد الباقى أمامها هو جودة السلعة التى تنتجها، فهى التى تدفع بها إلى السوق العالمى، وهى التى تمكنها من مزاحمة الدول الكبرى.

ومن هنا فالرقابة على جودة السلع فى كل البلاد صارمة، وكل سلعة مكتوب عليها أنه تمت مراجعتها والتأكد من صلاحيتها.

وبالتالى فمبدأ رد السلعة التى يثبت بها عيب، مبدأ مقبول من كافة المحلات، وهى ترده إلى المصنع الذى يتحمل المسئولية كاملة عن انتاجه!

وبمعنى آخر أن عصر الغش فى الصناعة قد انتهى، فالبلد الذى يثبت أن صناعته بها غش للعميل، هو بلد مرشح للخروج من العصر ومن العالم كله! إذ يكفى أن يشترى العميل سلعة يكتشف بها عيب صناعة، حتى ينصرف عن بقية السلع التى ينتجها هذا البلد.

لقد أصبح العميل ملكا متوجا، فكل الدول تتسابق على إرضائه، وكل العاملين فى المحلات يتسابقون على تلبية طلبه ، أو مبدأ «العميل على حق دائما» مطبق بحذافيره وبشكل يدعو للدهشة!

أى على عكس الموجود فى محلاتنا المصرية! حيث تستخدم أسوأ البائعين في العالم! فهم يستقبلون العميل استقبال الصقور! وهم يتابعونه وهو يبحث عن ضالته بنفاد صبر!

وهم يتوقعون أن العميل إذا دخل المحل فلابد أن يشترى شيئا، فإذا لم يشتر فتلك طامة كبرى، فقد تناله عبارة سخرية من البائعة أو البائع ! فإذا أطال تردده قوبل بالتبرم!

والمهم هو ان السوق العالمى فى عصر حرية التجارة، وفى عصر الجات، هو سوق مفتوح بلا حدود، وكل دولة صغرت أو كبرت . تستطيع أن تتسابق فيه كما تريد، وأن تغزو وتفتح الأبواب المغلقة، وتسبق حتى الدول الكبرى، اذا كانت تملك الارادة، وتملك العلم، وتدرس فن التسويق، وإذا كانت الرقابة على الصناعة فيه فعالة، والوعى الوطنى لدى العمال ولدى أصحاب المصانع موجودا والجميع يخوض معركة حياة أو موت!

ومن هنا كم أود لو أن اتحاد الصناعات المصرى قام بحملة توعية فى هذا الشأن تعلى من النزعة الوطنية لدى القوى المنتجة فى بلدنا لأنى أخشى أن تكون غائبة لدى الكثيرين!

(١٥٩)

كانت الوطنية هى المدخل للصناعة!*

ما زلت على اعتقاد جازم بأن رجال الصناعة المصريين هم أعظم فرق الرأسمالية المصرية التى نشأت فى عصر الانفتاح وأكثرهم شجاعة وجرأة، وأجدرهم بدعم الدولة الوطنية التى يرأسها الرئيس مبارك.

على أنه علينا أن نفرق بين قسمين من هذه الرأسمالية: قسم جاد، وقسم هازل. والقسم الجاد هو القسم الذى يفرض نفسه على السوق المصرى بجودة صناعته، ويصدر إلى العالم الخارجى المتقدم، ويرفع اسم مصر عاليا على منتجاته - وهو قسم محترم جداً، ووطنى جداً.

أما القسم الثانى الهازل، فهو القسم الغشاش الذى يستخدم خامات رديئة، ويقلد السلع الجيدة ذات السمعة الطيبة، ويريد أن يبتز الحاضر ويخلص منه بأكبر الأرباح، ثم يفر من الساحة الصناعية. وهذا القسم غير وطنى، بل هو خائن لوطنه، فهو يسىء إلى سمعتها بصناعته الرديئة، ويغلق فى وجهه الأبواب!

---

* الأربعاء ٢٠٠١/٥/٣٠

فالأمر الذى لا يعرفه الكثيرون هو أن الصناعة الحديثة نشأت فى مصر من باب الوطنية بالدرجة الأولى، وليس من باب طلب الثراء.

فلم تكن الطبقة التى قامت على أكتافها الصناعة الحديثة طبقة فقيرة، وإنما كانت هى الطبقة الرأسمالية الزراعية.الكبيرة التى كان يطلق عليها اسم طبقة الأعيان، أو طبقة كبار الملاك، وقد أرادت بدخول حقل الصناعة تحرير وسائل الانتاج من أيدى الرأسماليين الأجانب.

وهذه الحقيقة تقودنا إلى إبراز هذه الملاحظة الجديرة بالاهتمام، وهى أنه لم يقع تناقض أساسى بين مصالح الرأسمالية الصناعية المصرية ومصالح الرأسمالية الزراعية، على النحو الذى حدث فى الغرب بين الرأسمالية والإقطاع!

وفى الوقت نفسه اختلاف الدور التاريخى للرأسمالية المصرية عن دور الرأسمالية الغربية. ففى حين نشأت الرأسمالية الغربية فى عصر الإقطاع، وتصادمت مصالحها التى تقوم على هدم حواجز الإقطاع، مع مصالح الطبقة الإقطاعية التى كانت تقوم على التشبث بحواجز الإقطاع - فإن الرأسمالية المصرية نشأت فى ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبت تحت نير الاحتلال البريطانى، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية.

ومن ثم فإن صراعها التاريخى لم يكن مع الاقطاع - الذى لم يكن موجودا فى مصر - وإنما كان صراعها التاريخى مع القوى الأجنبية

الحاكمة، لانتزاع السيطرة الاقتصادية والسياسية منها فى إطار التعاون الضرورى الذى يفرضه امتلاك القوى الأجنبية الخبرة التقنية، التى كانت الرأسمالية المصرية فى حاجة إليها.

وقد أشار الدكتور صبحى وحيدة إلى حقيقة نشأة الطبقة الرأسمالية من طبقة كبار الملاك.

فكتب يقول:

«فغالبية رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعى، ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية فى وقت واحد».

كان العامل الوطنى وليس الكسب، هو الدافع لهم على خوض مخاطر الصناعة، بكل مافيها من صعود وهبوط فقبل الحرب العالمية الأولى كانت مصر عبارة عن سوق دولى تتنافس فيه الأمم الصناعية الكبرى، حتى انخفضت فيها الأسعار إلى حد لم يدع أملا فى نشوء صناعات محلية يركن إليها الاقتصاد القومى.

فلم تتهيأ سبل النجاح إلا لصناعات السكر والكحول وحلج القطن والغزل وضرب الأرز وعصر الزيت والدباغة والنسيج اليدوى للحرير، والسجائر.

فلما قامت الحرب أخذت الظروف تتغير لصالح رأس المال الوطنى، فقد اضطربت المواصلات، واختل الإنتاج فى الخارج بسبب الانصراف إلى الإنتاج الحربى، وتعذر استيراد المنتجات الصناعية التى

كانت البلاد تعتمد عليها فى إشباع حاجاتها الأساسية، وارتفعت أسعار هذه المنتجات ارتفاعا كبيراً.

وبذلك تهيأت للرأسمالية المصرية الفرصة للدخول فى السوق الصناعى المصرى، وتحقيق حلم طرد رأس المال الأجنبى.

(١٦٠)

بين مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد!*

لم يكن النضال الوطنى فى مصر نضالا سياسيا بحتا، وإنما كان نضالا اقتصاديا فى البداية! لقد أدركت الرأسمالية الزراعية المصرية أن التحرر الاقتصادى هو المدخل الصحيح للتحرر السياسى، وأنه مادام الأجانب يسيطرون على الاقتصاد المصرى فإنهم سوف يسيطرون بالضرورة على مصر سياسيا.

ومن هذا سوف يدهش القارئ إذا عرف أن محاولات الرأسمالية الزراعية المصرية لتحرير الاقتصاد المصرى من يد الأجانب، بدأت من قبل الثورة العرابية! وكانت الوسيلة هى إنشاء بنك مصرا! أى أنها بدأت قبل محاولة طلعت حرب بنصف قرن إنشاء بنك مصر فى عام ١٩٢٠؟!

وعندما وقع الاحتلال البريطانى وقع نفس الانقسام بين الوطنيين حول قضية التحرر الوطنى. ففى حين كان مصطفى كامل يرى أن الاحتلال البريطانى هو سبب ضعف مصر، كان أحمد لطفى السيد يرى أن ضعف مصر هو سبب الاحتلال!

---

* الجمعة ١/٦/٢٠٠١

وبمعنى آخر أن الاحتلال عند أحمد لطفى السيد لم يكن مرضا، وإنما كان عرضا! فهو ليس الا ترجمانا لضعف الأمة، وترديها فى مهاوى الجهل، وتخلفها اقتصاديا وثقافيا واجتماعياً وسياسياً، وارتقاء حال الأمة - وبمعنى آخر شفاؤها من هذه الأمراض - سوف يؤدى إلى زوال الأعراض، أى يؤدى إلى زوال الاحتلال!

لهذا كان أحمد لطفى السيد يدعو إلى تقوية بناء الأمة أولا ويقول: «أعدوا الأمة قبل كل شيء، وعلموا الشعب الجاهل، وانظروا إلى ما تقدرون عليه لا إلى ما تريدون! فعبثا تقولون للمقعد سر فرسخا، وباطلا تقولون للطفل اطلع جبلا! بل تعهدوا الطفل حتى يكبر ويترعرع، والمريض حتى يشفى ويشتد ساعده!

على أن مصطفى كامل كان يرى العكس! لقد كان يرى أن الاحتلال البريطانى هو علة العلل، وهو أعظم الأسباب لتخلف الأمة وضعفها، وإن زوال الاحتلال يؤدى إلى إزالة العوائق التى تعرقل رقى الأمة وتقدمها فى المناحى الاجتماعية والاقتصادية.

وقد عبر مصطفى كامل عن ذلك بقوله: «متى تخلصت التجارة من الشلل الذى يسببه لها الاحتلال البريطانى، فستفتح لنا ولكم آفاقا ذهبية، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقها الإنجليز فى الجمارك لغاياتهم، فسترقى الصناعة الأهلية، وتعود فائدة ترقيها على أبناء مصر».

يتضح من ذلك أن الاهتمام بالصناعة نشأ من منطلق وطنى

بالدرجة الأولى، ولم يكن غاية فى حد ذاته! وإنما كان وسيلة لتحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الأجنبية.

وهذه نقطة مهمة جداً نسوقها لبعض أصحاب المصانع المصريين والذين يفتقرون إلى الوطنية الصادقة، ويعتبرون الصناعة وسيلة للكسب السريع، ولايراعون شروط المتانة والدقة، ويعملون على استغفال الزبون المصرى والحصول منه على أكبر قدر من الربح، فيسيئون لسمعة مصر إساءة بالغة!

فلقد كان صعبا جداً على نفسى، وأنا أعيش فى لندن ـ أن أرى دويلات صغيرة تغزو السوق الإنجليزى، وتقدم سلعا جيدة يقبل عليها الجمهور الإنجليزى، لمتانتها ورخص ثمنها ـ ولا أرى سلعة واحدة مكتوب عليها «صنع فى مصر»! مع أن مصر كانت أقدم فى الصناعات من اليابان نفسها! فأين مصر اليوم من اليابان؟!

(١٦١)

الجمعية التاريخية المصرية وحاكم الشارقة*

كنت قد كتبت مقالا فى جريدة الأهرام يوم ٨ مايو ١٩٩٩ بعنوان «الجمعية التاريخية المصرية لن تموت» تحدثت فيه عن أزمة الجمعية التاريخية المصرية المالية التى كادت تقذف بها إلى الشارع من مقرها فى شارع البستان، بسبب قانون الإيجارات الجديد، الذى لم يفرق بين تأجير مرقص وتأجير جمعية علمية!

ولم يكن فى ظنى أن مدى هذا المقال سوف يتجاوز حدود مصر، حتى عرفت أن أمير الشارقة الدكتور سلطان بن محمد القاسمى، شاءت أريحيته أن يتبرع بانشاء مبنى جديد للجمعية التاريخية فى حدود مليونى جنيه!

وقد مضت الأمور بعد ذلك بسرعة الصاروخ، وجرى بالفعل بناء الجمعية التاريخية، على أرض مساحتها ٦٨٢ مترا مربعا، وتضم أربعة طوابق تحتوى على جناح إدارى، وقاعة سينما، ومكتبة، وقاعة مؤتمرات رئيسية وقاعة استقبال، وورشة تجليد وترميم الكتب (تحت الإعداد)

---

* الأثنين ٢٨/ ٥/ ٢٠٠١

وتولى تصميم المبنى، الذى بنى على طراز عربى، المكتب الأكاديمى للعمارة بالشارقة برئاسة المهندس محمود على محمود.

وعلى هذا النحو ينطبق على الجمعية التاريخية المثل الذى يقول «رب ضارة نافعة»! ولكن لعلها الضارة الوحيدة التى تحولت إلى نافعة! والسبب أنه لا يوجد سلطان عربى يهتم بقضايا العلم والثقافة إلى الحد الذى يجعله يتبرع بمليونى جنيه على الأقل لإنشاء مبنى لجمعية تاريخية فى غير بلده - غير أمير الشارقة الدكتور سلطان القاسمى.

ولكن هذ التبرع السخى يثير قضية الأموال العربية المهدرة التى تنفق فى الخراب والدمار وشراء الضمائر والأقلام وشراء بعض القنوات الفضائية التى تخرب عقل الجماهير العربية!

لقد تبرع سلطان الشارقة بمبلغ يكفى بالكاد لشراء دبابة حديثة لا تصمد طويلا أمام صاروخ يطلق عليها من دبابة أخرى أو طائرة ! ولكن المبلغ الذى دفعه فى بناء الجمعية التاريخية سوف يخلد اسمه إلى الأبد!

وهذا هو الفرق بين حاكم مستنير متحضر، وحاكم ممن ابتليت بهم أمتنا العربية، لتبديد ثرواتها وهدم عمائرها، وإزهاق أرواح أبنائها، باسم النضال!

إنه يكفى حساب ما أهدر من أموال الأمة العربية فى الحرب العراقية الايرانية، وحرب تحرير الكويت، كما قدر بمئات المليارات من

الدولارات! وما كان يمكن أن تجنيه الأمة العربية لو وضعت هذه المليارات من الدولارات فى خدمة البناء والعلم!

والمهم أنه تم فى يوم الاربعآء ٢٠٠١/٥/٢٣ افتتاح المقر الجديد للجمعية التاريخية وحظى المؤرخون بمبنى جديد يضارع أفخم المبانى العلمية بفضل أمير الشارقة الدكتور سلطان بن محمد القاسمى، ويمكن للجمعية اليوم الاحتفاظ بمخزون مجلاتها العلمية القديمة! اذا كانت لم تتصرف فيها بعد بالبيع لضيق المكان! فقد كنت أشد المعارضين لبيع الأجزاء الأولى النادرة لبعض المكتبات العربية التى عرضت أثمانا زهيدة، مع قيمة هذه الأجزاء. وكانت حجة الكثيرين من أعضاء الجمعية ضيق المكان وحاجة الجمعية للمال. وقد وقف الجدال عند هذا الحد، ولم أتابع الجديد لأعرف ما اذا كانت الجمعية محتفظة بمخزونها النادر أو أنه بيع بالفعل!

(١٦٢)

حول مسرحية «الناس اللى فى الثالث»*

هذه مسرحية راقية جدا، تعيد إلى أذهاننا عصرًا ذهبيا للمسرح فى مصر، تميز بالموضوعية والبعد عن الابتذال والاخراج الجيد، والقصة المحبوكة، وتحسب للمسرح القومى، ومديرته الدكتور هدى وصفى.

كاتب المسرحية مؤلف شهير هو الأستاذ أسامة أنور عكاشة، خص بها المسرح القومى كاختبار لحجم الحرية التى يتمتع بها هذا المسرح، وبالتالى لمساحة حرية الرأى التى يسمح بها نظامنا السياسى.

ويعتبر استمرار عرض هذه المسرحية إلى اليوم دليلا على قوة نظامنا السياسى، وثقته بنفسه، وعلى أنه ليس من الأنظمة السياسية فى المنطقة التى ترتعد من عرض مثل هذه المسرحيات السياسية الجريئة.

وأسامة أنور عكاشة فى هذه المسرحية يبلغ قمة النضج السياسى، ويتخطى مرحلة المراهقة الثورية الناصرية التى جعلته يتعرض للنقد

---

* الثلاثاء ٢٩ / ٥/ ٢٠٠١

من المثقفين المصريين الموضوعيين الذين يعملون لحساب مصر، ولا يعملون لحساب نظام تهرأ وتلاشى بفعل أخطائه وجرائمه فى حقوق الإنسان المصرى.

ففى هذه المسرحية نرى أسامة أنور عكاشة الغاضب الثائر، الذى يطلق الرصاص على الجميع، أى على النظم العسكرية التى امتهنت كرامة الانسان فى كل أنحاء العالم الثالث، وعلى مجتمع الطبقة الوسطى فى مصر، الذى يعريه بقسوة تفوق قسوة نجيب محفوظ فى «بداية ونهاية». إنه يعرى هذا المجتمع من الثوب الذى يتلفع به، والذى يظهره فى صورة غير حقيقية يخدعه ويخدع الناس فهذا الثوب الخادع المزيف لايلبث أن يسقط سريعا عندما يتعرض لأى ضغط خارجى غير متوقع من جانب السلطة البوليسية، فتسقط الاقنعة، وتبدو البشاعة، واذا بالستار الذى كيان يتخفى خلفة الجميع، يتهرأ تدريجيا، وتتكشف العورات من ورائه، ويرى كل فرد نفسه فى صورته الحقيقية وليس فى الصورة المزيفة التى رسمها لنفسه، فكل فرد فى هذه المسرحية هو صورة أخرى من «دوريان جراى»!

إنه لأمر بشع حقا، وإدانه بالغة من الأستاذ أسامة أنور عكاشة لمجتمع الطبقة الوسطى المصرية، لعله يقصد بها أن يفيق هذا المجتمع من غفوته، ويواجه أخطاءه، ويصححها، من قبل أن تنزل به نازلة تجبره على ذلك!

وفى ذلك يقول الاستاذ أسامة أنور عكاشة إنه يجب على مجتمع الطبقة الوسطى ألا يشعر بالاطمئنان أبدا! مادامت حقوق الانسان

تنتهك، ومادامت الأنظمة العسكرية تستبيح كل حرمات المجتمع، وتنتهك كل تقاليده ومقدساته فى سعيها لتأمين حياة الزعيم! فالزعيم فوق الأمة!

ولا يخرج أسامة أنور عكاشة كثيراً عن الواقع عندما يصور لنا تجاوزات الأمن فى أثناء قيامه بواجبه، وانحرافاته، وفساده. وهى قضايا كتبنا فيها كثيرا. إنها نظرة نقدية موضوعية عسى أن تنبه سلطاتنا إلى تصحيح المسار! ولاننسى أن تلفيق التهم فى أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ تسبب فى تصفية القوى الشعبية الوحيدة التى كانت تستطيع التصدى لتيار الاسلام السياسى، فكأن أخطاء الأمن فى هذه الأحداث هى التى قتلت السادات!

ان المسرحية كما قلت مسرحية جريئة جدا، وراقية جدا، وهادفة جدا، وتستحق أن تعرض لعدة سنوات! فحرام أن تعرض مسرحيات تافهة رخيصة بضع سنوات، للإيهام بنجاحها، رغم سقوطها من اليوم الأول، ولا يستمر عرض مسرحية الناس اللى فى الثالث، حتى تؤدى رسالتها الفنية والتثقيفية البالغة الأهمية.

ولقد حشدت الدكتورة هدى وصفى لهذه المسرحية عددا مهما من الممثلين الأفذاذ، على رأسهم الفنانة سميحة أيوب، ورشوان توفيق، وفاروق الفيشاوى، ورياض الخولى، وعبد العزيز مخيون، فضلا عن عدد مهم من شباب الفنانين والفنانات، مثل عفاف حمدى، ونرمين كمال. وسيد شفيق، ورباب ممتاز، وياسر على ماهر، ومحمود الباز.

وكان المخرج محمد عمر ممتازا فى تحريك المجموعات، وإدارة العرض . هذا فضلا عن المبدعين الذين أعدوا ديكور الملابس والاضاءة والاستعراضات والتجهيزات الفنية، والأشعار والألحان.

وفى كل الأحوال فاعتقادى الشخصى أن البطل الحقيقى فى هذه المسرحية العظيمة، هو النص، الذى كتبه أسامة أنور عكاشة بحرفية بالغة واقتدار، وحشد فيه كل مهاراته، وسجل فيه تطوره الفكرى الفنى والسياسى!

وهذا يعنى أنه على الدكتورة هدى وصفى أن تعض على هذه المسرحية بالنواجذ، ولا تفرط فيها! ويمكنها أن تستبدل ممثلين آخرين بأى ممثلين حاليين لديهم ارتباطات تدفعهم للانسحاب.

فلسنا أمام مسرحية بطلها عادل إمام أو محمد صبحى، وغيرها من المسرحيات التى يتوقف نجاحها على فرد واحد، وإنما نحن أمام مسرحية يعتبر البطل الحقيقى فيها هو النص..

الفهـــرس

الموضـوع	الصفحة

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) **الطبعة الأولى** ـ (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨).

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ـ **الطبعة الثانية** (مكتبة مدبولى ١٩٨٣).

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ـ **الطبعة الثالثة:**

الجزء الأول ـ (١٩١٨ ـ ١٩٢٤).

الجزء الثانى ـ (١٩٢٤ ـ ١٩٣٦).

(الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٨).

٢ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ـ مجلدان ـ **الطبعة الأولى** (بيروت: دار الوطن العربى ١٩٧٣).

الطبعة الثانية:

ـ الجزء الثالث ـ (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩).

ـ الجزء الرابع ـ (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى** ـ (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٧٥).

الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤٤ ـ رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٧ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٨ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

٥٩ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الحادى عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

٦٠ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الثانى عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠).

٦١ ـ أسرار هوجة عرابى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠).

٦٢ ـ قضايا فى تاريخ مصر المعاصر (القاهرة: الهيئة المصرية العاممة للكتاب ٢٠٠١).

٦٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الثالث عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١).

٦٤ ـ خواطر مؤرخ الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١).

مع آخرين:

٦٥ ـ مصر والحرب العالمية الثانية، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة: مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).

٦٦ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس. (القاهرة: دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

١٩ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨).

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثانى. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨).

٢١ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثالث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩).

٢٢ ـ مصر فى عصر السادات، الجزء الثانى. (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٢٣ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الرابع. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠).

٢٤ ـ الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٠).

٢٥ ـ حرب الخليج فى محكمة التاريخ. (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٠).

٢٦ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) (القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١).

٢٧ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الخامس. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢).

٢٨ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك الجزء الأول. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٢٩ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ ـ تاريخ مصر والمزورون. (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٣).
٣١ ـ أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٢ ـ قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة: مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).
٣٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عضر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٤ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٥ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
٣٦ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
٣٧ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٣٨ ـ جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٣٩ ـ مصر قبل عبد الناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٤٠ ـ أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٤١ ـ هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٤٢ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ،الجزء السادس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٤٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ،الجزء السابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤ ـ عبد الناصر وأزمة مارس. (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٧٦).

٥ ـ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).

٦ ـ صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ـ ١٩٥٢). (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**).

ـ الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ ـ الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٥).

٨ ـ الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو. (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١).

٩ ـ المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩):

الطبعة الأولى (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٨٢).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٦).

١٠ ـ الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

١١ ـ الصراع بين العرب وأوروبا، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية. (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٣).

١٢ ـ حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ. (**الطبعة الأولى**) ـ (القاهرة: مكتبة **مدبولى ١٩٨٤**)

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٥).

١٣ ـ مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١ (الطبعة الأولى) (القاهرة: دار الوطن العربى ١٩٨٤).

ـ الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

ـ الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٨).

١٤ ـ تحطيم الآلهة، حرب يونيو ١٩٦٧. (جزءان) ،الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

،الطبعة الثانية ـ الجزء الأول، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠).

،الجزء الثانى،، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠١).

١٥ ـ الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة. ،الطبعة الأولى، (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٥).

الطبعة الثانية ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩،.

١٦ ـ مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٦).

١٧ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧).

١٨ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

٦٧ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس. (القاهرة: دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٦٨ ـ تاريخ النهب الاستعمارى لمصر، (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/١٧٠٧٥

I.S.B.N 977 - 01 - 7618 - 4